



Wasit University
Repository

Wasit University Repository

repository.uowasit.edu.iq

العلاقات السياسية بين روسيا الاتحادية والصين 1999 – 2015 دراسة تاريخية

Political Relations between the Russian Federation and China 1999-2015: A Historical Study

شدهان, منتظر صباح

إشراف: الأستاذ الدكتور رحيم كاظم محمد الهاشمي

جامعة واسط — 2026

<https://repository.uowasit.edu.iq/handle/123456789/202>

<https://doi.org/10.31185/uowasit-46>

حُمِّلَ هذا الملف من مستودع جامعة واسط

Downloaded from the Wasit University Repository — repository.uowasit.edu.iq



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة واسط

كلية التربية للعلوم الانسانية قسم التاريخ

العلاقات السياسية بين روسيا الاتحادية والصين ١٩٩٩ – ٢٠١٥ دراسة تاريخية

اطروحة تقدم بها الطالب

منتظر صباح شدهان

الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة واسط وهي من
متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر

إشراف

الأستاذ الدكتور

رحيم كاظم محمد الهاشمي

الآية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ
تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ
تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَىٰ
كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة آل عمران ، الآية (٢٦)

إقرار المشرف

أشهد ان إعداد هذه الدراسة الموسومة بـ
(العلاقات السياسية بين روسيا الاتحادية والصين ١٩٩٩-
٢٠١٥ دراسة تاريخية) المقدمة من الطالب (منتظر صباح
شدهان)، جرى تحت إشرافي في قسم التاريخ - كلية
التربية - جامعة واسط، وهي جزء من متطلبات نيل
درجة الدكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث.

التوقيع: /حب

أ.د. رحيم الكاظم محمد .

التاريخ: ٢٠٢٦/٦/٢٨.

بناءً على التوصيات المقدمة أُرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

أ.د. محمد حسين السويطي
رئيس قسم التاريخ

التوقيع:

أ.د. محمد حسين علي السويطي.

رئيس القسم

التاريخ: ٢٠٢٦/٦/٢٨.

إقرار المقوم اللغوي

أشهد ان إعداد هذه الاطروحة الموسومة بـ
(العلاقات السياسية بين روسيا الاتحادية والصين ١٩٩٩-
٢٠١٥ دراسة تاريخية) المقدمة من الطالب (منتظر صباح
شدهان) قد جرى تقويمها لغوياً ، وبذلك أصبحت مؤهلة
للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الأسلوب وصحة
التعبير.

أ.م.د.
نضال حسيب خلف
التوقيع:
الاسم: أ.م.د. نضال حسيب خلف
كلية التربية للعلوم الإنسانية / قسم التاريخ
التاريخ: ٢٠٢٦/٦/٢٥

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة، إننا قد اطلعنا على اطروحة الطالب (منتظر صباح شدهان)، الموسومة بـ(العلاقات السياسية بين روسيا الاتحادية والصين ١٩٩٩-٢٠١٥ دراسة تاريخية)، وناقشنا الطالب في محتوياتها، وفيما له علاقة بها، ونرى انها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث، بتقدير (جيد جداً عالي).

الإمضاء: 

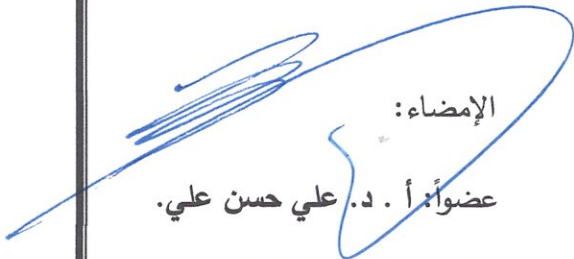
عضواً: أ. د. فهد عويد عبد.

التاريخ: ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٦.

الإمضاء: 

رئيس اللجنة: أ. د. حسنين عبد الكاظم عجة.

التاريخ: ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٦.

الإمضاء: 

عضواً: أ. د. علي حسن علي.

التاريخ: ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٦.

الإمضاء: 

عضواً: أ. د. فاهم نعمة ادريس.

التاريخ: ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٦.

الإمضاء: 

عضواً ومشرفاً: أ. د. رحيم كاظم محمد.

التاريخ: ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٦.

الإمضاء: 

عضواً: أ. د. جواد رضا رزوقي.

التاريخ: ٢٢ / ٧ / ٢٠٢٦.

صُدقت الاطروحة من قبل مجلس كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة واسط.

الإمضاء: 

أ. د. محمود حمود عراك القرشي.

عميد كلية التربية للعلوم الانسانية / جامعة واسط

التاريخ: ١٩ / ٧ / ٢٠٢٦.

الإهداء

إلى طُهرِ الدماءِ الزكيةِ في غزةَ ولبنانَ ...
إلى الأرواحِ التي ارتقت شامخةً ...

الباحث

شكروعرفان

الحمد لله رب العالمين، الذي أنعم علينا بنعمه، الظاهرة والباطنة، ووفقنا لإتمام هذا الجهد العلمي، ومصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾. فله سبحانه الحمد والشكر، على ما أفاض به من فضلٍ وتوفيقٍ، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه الطيبين الطاهرين. وبعد...

فإن من الوفاء والاعتراف بالفضل ان أتقدم بخالص الشكر والتقدير، إلى أستاذي الفاضل ومشرفي الأستاذ الدكتور رحيم كاظم محمد الهاشمي، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، ولما أحاطني به من رعاية علمية، وتوجيهات سديدة، ومتابعة مستمرة، أسهمت في إنجاز العمل وإظهاره بالصورة التي هو عليها، فله مني بالغ الامتنان والتقدير، سائلاً الله تعالى أن يجزيه خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الأفاضل في قسم التاريخ - كلية التربية للعلوم الإنسانية، الذين كان لهم الفضل الكبير في تكويني العلمي، خلال مرحلة الدراسة التحضيرية، وما سبقها من مراحل الدراسة الجامعية، ولم يدخروا جهداً في تقديم النصح والإرشاد والتوجيه، لطلبة الدراسات العليا، وهم: الأستاذ الدكتور طالب الوائلي، والأستاذ الدكتور عكاب الركابي، والأستاذ الدكتور عباس الموسوي، والأستاذ الدكتور حسنين الشمري، والأستاذ الدكتور علي خيري مطرود، والأستاذ الدكتور فهد عويد، داعياً الله تعالى ان يمدهم بوافر الصحة والعافية، وان يبارك في أعمارهم وعطائهم العلمي.

كما يسعدني ان أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد حسين السويطي، رئيس قسم التاريخ، لما أبداه من تعاون كريم ومواقف داعمة، وما قدمه من تسهيلات أسهمت في تذليل عدد من الصعوبات الإدارية، فكان لذلك أثر طيب في مسيرتنا الدراسية.

ويسعدني كذلك ان أعبر عن خالص شكري وامتناني لأصدقائي وزملائي الذين كان لهم دور في دعم هذا العمل العلمي، وفي مقدمتهم المدرس المساعد عبد الله الشجيري، لما قدمه من ومؤازرة علمية، والمدرس المساعد حمزة الوطيفي، لما بذله من جهد ومساندة، والمدرس المساعد أحمد العرياني، صاحب الملاحظات القيمة، والصاديق رائد البيوداوي، كما اخص بالشكر الصديق حامد الغرباوي، لما أبداه من جهد جهيد في عملية الترجمة من اللغة الانكليزية، كما أتوجه بالشكر إلى إخواني وزملائي، في دراسة الدكتوراه، الدكتور محمد السلطاني، والدكتور علي سالم، والدكتور علي السلطاني، لما قدموه من آراء وملاحظات قيمة، أسهمت في إثراء هذه الأطروحة، ولكل من قدم لي العون والمشورة والدعم خلال مراحل إعدادها.

وفي ختام هذه الرحلة العلمية، أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أسرتي الكريمة التي تحملت معي أعباء الدراسة ومتطلباتها، وفي مقدمتهم والدتي العزيزة صاحبة الدعاء الصادق، ووادي الكريم الذي كان سنداً وعوناً لي، فلولاً دعاؤهما ودعمهما لما تحقق هذا الإنجاز. كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى زوجتي الوفية لما أبدته من صبر وتفهم ومساندة مستمرة، وإلى أخي وأخواتي، الذين كانوا خير عون وسند طوال فترة الدراسة.

وأخيراً، أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من أسهم في إنجاز هذه الأطروحة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وألتمس ممن لم تسعني الذاكرة عن ذكر أسمائهم، فلهم جميعاً مني خالص الدعاء والتقدير.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الآية.....	أ
الإله.....	ب
الشكر.....	ت
قائمة المحتويات.....	ث - ج
المقدم.....	١ - ١٦
التمهيد	
الثابت والمتغير في العلاقات الروسية- الصينية حتى عام ١٩٩٩	١٧ - ٤١
الفصل الأول	
العلاقات الروسية - الصينية ١٩٩٩ حتى أواخر عام ٢٠٠٢	٤٢ - ١١٣
المبحث الأول: استراتيجية روسيا للتقارب مع الصين في عهد بوتين.	٤٢ - ٦٥
المبحث الثاني: تحديات العلاقات الروسية الصينية خلال العام ٢٠٠١.	٦٦ - ٩٧
المبحث الثالث: أطر التعاون الروسي الصيني خلال العام ٢٠٠٢.	٩٨ - ١١٣
الفصل الثاني	
العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧	١١٤ - ٢٠٣
المبحث الأول: الموقف الروسي الصيني من أبرز القضايا الدولية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.	١١٤ - ١٤٩
المبحث الثاني: التوافق السياسي الروسي الصيني وأثره في التفاعل	١٥٠ - ١٧٦

	الامني والاقتصادي المشترك.
١٧٧ — ٢٠٣	المبحث الثالث: التنافس في آسيا الوسطى والموقف من الوجود الأمريكي.
٢٠٤ — ٢٨٥	الفصل الثالث مسارات العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥
٢٠٤ — ٢٣٣	المبحث الاول: المبحث الاول: تعقيدات العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.
٢٣٤ — ٢٧٢	المبحث الثاني: العلاقات الروسية الصينية ومحدداتها الاقليمية والدولية ٢٠٠٩-٢٠١٥.
٢٧٣ — ٢٨٥	المبحث الثالث: الاتفاق النووي الايراني والدور الروسي والصيني.
٢٨٦ — ٢٩٤	الخاتمة.
٢٩٥ — ٣٢٠	المصادر والمراجع.
A—B	Abstract

المُقدِّمة

المُقَدِّمة نطاق البحث وتحليل المصادر.

مر النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة بتحويلات كبرى في مطلع تسعينيات القرن العشرين، إذ تأثر القادة الروس والصينيون بتلك التطورات، فبادر الطرفان إلى إعادة تشكيل موازين القوى بما يلبي طموحاتهما بالمجمل، وبرزت تجليات مبادرتهما، في تطور العلاقات بين الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية، حين انتقلت العلاقات من حالة الحذر والتنافس الأيديولوجي خلال الحقبة السوفييتية، إلى نمط جديد قائم على التعاون الاستراتيجي والتنسيق السياسي، لاسيما في ظل التحديات المشتركة التي فرضها النظام الدولي أحادي القطبية، فدفعت الاحادية القطبية التي عاشها العالم آنذاك، الطرفين لمراجعة أولوياتهما، بعيداً عن تاريخهما السياسي والأيديولوجي المليء بالمطبات والاحداث الحافلة بالقطيعة والنفور، كذلك فإن الولايات المتحدة الامريكية، أدت دوراً فاعلاً في الدفع نحو تكثيف الجهود بين الطرفين للتعاون وتشكيل جبهة تقف امام الاحادية القطبية، وبصيغة ادق مجابهة الهيمنة الامريكية المتزايدة، إذ تكتسب دراسة العلاقات الروسية الصينية، أهمية خاصة، كونها تمثل نموذجاً لتشكيل التحالفات الدولية، كما تعكس طبيعة التفاعل بين قوتين صاعدتين؛ تسعيان إلى إعادة التوازن في النظام الدولي، وبالتالي فإن تلك العلاقات مرت بعدة مراحل، بدءاً من إعادة بناء الثقة بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، مروراً بالمخاضات التي لحقت التحويلات الديناميكية بالنظام العالمي، اذ اتسمت تلك المرحلة بالريبة والتوجس والحذر بعد كم الاخفاقات التي واجهتها العلاقات بين البلدين، مروراً بتعزيز الشراكة في عهد القيادة الروسية الجديدة، وصولاً إلى التنسيق المتقدم في قضاياها الإقليمية والدولية، وصولاً الى مأسسة العلاقات، تحت أطر قانونية حضارية بمعايير البروتوكولات الدولية، ومن خلال الاتفاقيات الثنائية، ومنظمة شانغهاي للتعاون، التي كانت الواجهة الاكثر تأثيراً في علاقات البلدين، وتقنين نفوذهما في اسيا؛ كل تلك الاسباب، كانت العامل الرئيس لاختيار عنوان: " العلاقات السياسية بين روسيا الاتحادية والصين ١٩٩٩ - ٢٠١٥ دراسة تاريخية"، وجاء

اختيار العام ١٩٩٩ بداية للموضوع كونه العام الذي شهد تحولاً سياسياً كبيراً في موسكو ، وصعود قيادة جديدة للكرملين، المتمثلة بفلاديمير بوتين، الذي حمل في جعبته رؤية سياسية جديدة لإدارة البلاد، تمثلت في التوجه نحو بناء علاقات جدية مع بكين، وانتهت الدراسة بالعام ٢٠١٥، كونه العام الذي شهد التدخل العسكري المباشر، للجيش الروسي في سورية مدعوماً برديف دبلوماسي واقتصادي صيني، فضلاً عن مآلات الأزمة الأوكرانية، وانتهاءً بالاتفاق النووي الإيراني.

اذ استوجب مني العنوان، تبني فرضية " ان تطور العلاقات الروسية الصينية بعد عام ١٩٩٩ لم يكن وليد تقارب ظرفي، ولا حتى أيديولوجي فكري، بل نتيجة لتلاقي المصالح الاستراتيجية بين البلدين في مواجهة التحولات الدولية، وخاصة الهيمنة الأمريكية، مما أدى إلى بناء شراكة استراتيجية براغماتية متنامية، بشكل تناسب مع الظروف الدولية والحاجة للتوافق السياسي، مرهوناً بمدى مصلحة، وفائدة كل طرف، من تلك العلاقات، فضلاً عن كل طرف منهما في القضايا الإقليمية والدولية، التي تحولت أحياناً لمادة دسمة للتوفيق بين الدولتين" ، ومن خلال تلك النظرية، يمكن تحليل مسار العلاقات الروسية الصينية، بعدها مزيجاً من المصالح الاستراتيجية، والتعاون المؤسسي (سياسي، اقتصادي، عسكري)، بعيداً عن البعد الأيديولوجي والتاريخي، الذي تحول الى عَبة تاريخية وصورة نمطية للصراع بين البلدين، بدل ان تكون الفاعل التاريخي، الذي اسس للعلاقات بينهما، منذ بواكير تبني الافكار الشيوعية فيهما.

كذلك تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الذي تمثل "بكيفية تطورت العلاقات الروسية الصينية بعد عام ١٩٩٩؟، وما هي العوامل التي أسهمت في انتقالها من التعاون المحدود إلى الشراكة الاستراتيجية؟، ومدى تجليات ذلك على مواقفهما تجاه القضايا الإقليمية والدولية؟" وينبثق عن التساؤل الرئيس، مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- ما طبيعة التحولات السياسية في روسيا، وتأثيرها على توجهاتها نحو الصين؟
 - هل كان تغير القيادات في البلدين دافعاً نحو عملية التقارب؟
 - كيف أدت الجغرافيا السياسية دوراً في العلاقات بين البلدين؟
 - ما دور الرأي العام في البلدين في التأثير على مجريات العلاقة بينهما؟
 - ما هو دور منظمة شنغهاي في ادامة التعاون بين البلدين وطبيعة كلاً من الدولتين فيها؟
 - كيف أسهمت قضايا الدول (مثل غزو العراق، الملف النووي الإيراني، والكوري الشمالي، والربيع العربي) في تعزيز التنسيق بين البلدين؟
 - ما دور العوامل الاقتصادية والعسكرية في دعم ذلك التقارب؟
 - هل يمكن ان تكون العلاقات قد تأثرت بنظرية الواقعية السياسية، والليبرالية المؤسسية؟
 - لماذا كلما زادت الضغوط الغربية على روسيا والصين، ازداد مستوى التنسيق الحذر بينهما؟
 - كيف أدت القضايا الإقليمية دوراً محورياً في اختبار وتعزيز الشراكة؟
- كذلك ان الإطار النظري للدراسة، وماهية الفرضية آفة الذكر والتساؤلات التي تبنتها الدراسة، اوجبت علي، الاعتماد على منهجين اساسيين في معالجة الاحداث التاريخية الواقعة في الاطار الزمني للدراسة، اذ اعتمد البحث على مجموعة من المقاربات المنهجية، التي تخدم دراسة العلاقات الدولية، من خلال، محاولة استعراضها بالتحليل والمقارنة فضلاً عن المقاربة التاريخية بين مواقفهما، وتتبع آثارها وانعكاساتها على مستقبل الاتحاد الروسي، والصين على حد سواء، لذا ارتأينا أثناء عرض الدراسة تبني منهجين: أولهما وصفي راعينا فيه العامل السياسي، المرهون بالتسلسل الزمني للأحداث، كونه من اساسيات الدراسة التاريخية، وثانيهما تحليلي فلسفي في المواضيع التي اقتضت تفسير الدوافع الاستراتيجية

وتحليل المادة المدروسة، وقد عالجت بعض المواقف الرسمية، في خدمة الطرح الذي تبلور لدي أثناء تحليل المعلومات التاريخية ومقارنتها، ومزجها ببعضها لتقديم صورة مقنعة عن العلاقات بين البلدين.

قُسمت الدراسة على تمهيد وثلاثة فصول تطرق التمهيد إلى: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية الصينية ١٩٩١-١٩٩٨، كذلك تناول الفصل الأول العلاقات الروسية - الصينية خلال المدة ١٩٩٩-٢٠٠٢، إذ خُصص المبحث الأول لدراسة استراتيجية روسيا في التقارب مع الصين في عهد الرئيس فلاديمير بوتين، من خلال بحث توليه السلطة وتطور العلاقات الثنائية، فضلاً عن سمات التقارب السياسي في مجالات الطاقة والتعاون العسكري والمنظمات الدولية. أما المبحث الثاني تناول تحديات العلاقات الروسية - الصينية خلال عام ٢٠٠١، لا سيما الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة بين البلدين، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في التأثير على مسار تلك العلاقات، فضلاً عن الموقف من أحداث الحادي عشر من أيلول وأهداف السياسة الخارجية لكل من روسيا والصين. في حين خُصص المبحث الثالث لدراسة تطور التعاون الروسي - الصيني خلال عام ٢٠٠٢، مع التركيز على الشراكة السياسية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والأبعاد الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، فضلاً عن دور منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

أما الفصل الثاني فقد تناول العلاقات الروسية - الصينية خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠٠٧، إذ خُصص المبحث الأول لدراسة الموقف الروسي والصيني من أبرز القضايا الدولية، ولا سيما الحرب على العراق والملفين النوويين الكوري الشمالي والإيراني. وتناول المبحث الثاني التوافق السياسي الروسي - الصيني وأثره في التفاعل الأمني والاقتصادي المشترك، من خلال بحث اتفاقيات الحدود، والتعاون في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، ومناورات مهمة السلام، ونقاط الخلاف بين البلدين، فضلاً عن مبيعات الأسلحة والتعاون الاقتصادي

والتجاري. أما المبحث الثالث تناول التنافس في آسيا الوسطى وموقف البلدين من الوجود الأمريكي في المنطقة.

وجاء الفصل الثالث لمبحث العلاقات الروسية - الصينية خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٥، إذ خُصص المبحث الأول لدراسة مسار العلاقات الثنائية بين البلدين خلال المدة ٢٠٠٨-٢٠١٤، بينما تناول المبحث الثاني موقف روسيا والصين من أبرز القضايا الدولية خلال المدة ٢٠٠٩-٢٠١٥، وفي مقدمتها الأزمة الأوكرانية وأحداث الربيع العربي، واختتمت الدراسة بخاتمة تضمنت أبرز النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها، فضلاً عن عدد من التوصيات والمقترحات ذات الصلة بموضوع الدراسة.

اقتضت طبيعة موضوع دراستي، استخدام كم مناسب من المصادر والوثائق والدراسات المتخصصة، توزعت بين الإنجليزية والصينية المترجمة للإنجليزية، فضلاً عن بعض المصادر باللغات الأخرى، كذلك الدراسات الأكاديمية العربية الحديثة، أصبح الأساس الذي اعتمدته، في استخدام المصادر ليس مجرد رصدها أو تجميعها، بل الولوج المنهجي في الأسباب الأيديولوجية؛ التي دفعت أقلام المؤرخين المعاصرين، مما تطلب مني وقفة نقدية لاستكشاف الواعز السياسي والاقتصادي والعسكري، وراء تبني المؤرخين لمنهجهم في كتابة الأحداث، ومؤثراتها على العلاقات بين البلدين، ومن بين أهم ما يمكنني، فحصه وتحليله من المصادر، دراسة ديمتري ترينين (D. Trenin) الموسومة: شركاء حقيقيون؟ كيف يرى كل من روسيا والصين الآخر.

(True Partners? How Russia and China See Each Other)

معلومات بالغة الأهمية عن التقارب الروسي - الصيني، ونجحت في نزع صفة التحالف العاطفي عن العلاقات الروسية-الصينية، وأصلت لمفهوم البراغماتية الصرفة كقاعدة لعلاقتها الثنائية، وظهرت أن المصالح المشتركة كانت المحرك الوحيد للتقارب، لكن

ترينين ركز على أن انعدام الثقة التاريخي بين البلدين شكّل حاجزاً أمام شراكة استراتيجية كاملة، مما منحني إطاراً نقدياً معني من الانزلاق في فرضيات التحالف المثالي، لكن ترينين وقع في فخ التشاؤم المفرط إزاء ديمومة الشراكة، متأثراً برؤية ليبرالية غربية أغفلت عمق القناعات القومية التي دفعت الكرملين نحو الشرق مهما كانت التحديات والتباينات، لكنه نجح في فهم التناقضات البنيوية بين القوتين، وقدم رؤية متوازنة عند تقييم مستقبل الشراكة الصينية-الروسية في ظل التنافس الدولي المحتدم، وقدم تحليلاً دقيقاً لجوانب خفية من تعاونهما الأمني والاقتصادي، وكيفية إدارتهما خلافتهما بعيداً عن أعين الإعلام، وهي أمور منحتنا رؤية بانورامية للتفاعل بين العملاقين، وكيف أن جوارهما الجغرافي ومصالحهما المتبادلة فرضا نوعاً من التعايش الإجمالي، الذي تطور مع الوقت ليصبح ركيزة من ركائز النظام الدولي الجديد، والحقيقة أن قدرة ترينين على تحري ما في عقول صناع القرار في موسكو وبكين جعلت كتابه دليلاً إرشادياً لفهم أبعاد الصراع والتوافق بينهما.

واضاف فيكتور بارامونوف وألكسندر ستروكوف (V. & Strokova. Paramonov) في كتابهما الموسوم: العلاقات الروسية-الصينية: الماضي، الحاضر والمستقبل.

(Russian-Chinese Relations: Past, Present and Future)

معلومات تقنية وأمنية بالغة الأهمية، وابتعدا عن التنظير السياسي لصالح رصد الوقائع والقدرات العسكرية واللوجستية، مما أضفى طابعاً ميدانياً على كتابهما، وجعله مرجعاً لا غنى عنه لفهم ديناميكيات الأمن الإقليمي لكلا البلدين، وتحديدًا في مناطق آسيا الوسطى التي شكلت ساحة تنافس بينهما، لكن الكتاب افتقر إلى العمق الفلسفي والأيدولوجي في تفسير دوافع السلوك الروسي-الصيني، مما جعله مصدراً تقنياً خالصاً احتاج إلى تأطير تحليلي لدمجه في سياق أوسع من النظريات السياسية، وهي مثلبة وميزة في الوقت ذاته لأنها جعلته المرجع الأكثر دقة في توصيف الحقائق المادية، وتوثيق التحركات العسكرية والتعاون الأمني بين البلدين، والكيفية التي أدارا بها ملفات حساسة كالأمن السيبراني، وتجارة السلاح،

وتأمين الحدود، وكشف الكتاب عن الطبيعة البراغماتية لتعاونهما في المجال التقني، مؤكداً أن حاجتهما المشتركة لمواجهة الضغوط الخارجية هي التي دفعتهما نحو التقارب أكثر من أي عامل آخر.

وشكلت دراسة بوبو لو (Bobo Lo) الموسوم: محور المصلحة: موسكو، بكين والجيوسياسة الجديدة.

(Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics)

علامةً فارقةً في الدراسات الجيوسياسية، لأنها ركزت على محور المصلحة بوصفه معياراً نقدياً للقياس بين ما هو استراتيجي وما هو تكتيكي في العلاقات الروسية-الصينية، وفكك لو بوبو بجرأة أوهام التحالف المتين بين البلدين، مشدداً على أن الهشاشة البنيوية هي السمة الغالبة عليه، وأن البلدين متباعدان في رؤيتهما لمستقبل النظام الدولي، وفي تلك الجزئية بالتحديد تبنى لو بوبو انحيازاً نقدياً واضحاً تمثل في التقليل من شأن التقارب الروسي-الصيني، في تقارب مع توجهات المؤسسات البحثية الغربية في عدم الاعتراف بتبلور ذلك القطب الجديد، مما فرض علينا تناول المصدر بحذر موضوعي، ورغم ذلك أتاحت كثير من ثنايا الكتاب صياغة تحليلية متوازنة جمعت بين ملاحظات لو بوبو النقدية والتطورات الواقعية التي حدثت لاحقاً، وأثبتت أن المصلحة ممكن ان تتحول إلى تحالف إذا تلاقت الأهداف ضد الهيمنة الغربية، مع الأخذ بنظر الاعتبار وفقاً لـ لو بوبو وجود عقبات أمام تطور علاقات البلدين، منها: تباين مصالح روسيا والصين في الملفات الاقتصادية، وتنافسهما على النفوذ في آسيا الوسطى مما يمنع أية وحدة استراتيجية حقيقية، وهكذا قدم لو بوبو رؤية شمولية ربطت بين الطموحات السياسية والقيود الاقتصادية، وأثبت أن العلاقات بين الدول العظمى ليست خطأ مستقيماً بل سلسلة تفاهات متناسبة مع المتغيرات الدولية.

ورسم جيفري مانكوف (Jeffrey Mankoff) في دراسته الموسوم: السياسة الخارجية الروسية: عودة سياسة القوى العظمى.

(Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics)

خارطة طريق متكاملة لفهم العودة الروسية إلى صدارة المشهد الدولي، مستخدماً منهجية دمجت الهوية القومية بالمصالح الاستراتيجية ووضعت أمام القارئ توجهات الكرملين ورؤى أقطابه، مما جعله مصدراً حيوياً لفهم الدوافع القومية بعيداً عن الرؤى الاختزالية التي سادت في التسعينيات، لكن ما يؤخذ عليه تبريره السلوك الروسي الصدامي إزاء بعض دول الجوار الإقليمي، واصفاً إياه بالضرورة السيادية، وهو طرح اتسم بالانحياز للرؤية الرسمية الروسية، واحتاج إلى موازنته بمصادر نقدية أخرى لضمان الموضوعية، ومن منطلق القومية الروسية ذاته منحني هذا المصدر مادة غنية لفهم كيف أُستُخدمت الهوية القومية كركيزة أساسية لصياغة السياسة الخارجية، مما مكنا من تفسير القرارات الروسية كجزء من خطة استراتيجية شاملة لاستعادة مكانتها التاريخية، وفي ذلك الصدد بالذات حلل مانكوف بدقة كيف تحولت السياسة الخارجية الروسية من التكيف مع النظام الغربي إلى مواجهته، وكيف استثمر بوتين صورة روسيا كقوة عظمى لجذب الحلفاء، مما يجعل الكتاب مصدراً رئيساً لفهم التوجهات الروسية نحو القوى الصاعدة في الشرق، وأعطى مانكوف أيضاً صورة واضحة للترابط بين الاستقرار الداخلي والنشاط الخارجي، وأن صانع القرار الروسي رأى في الشرق متنفساً ضرورياً لتجاوز الحصار الغربي.

وشابهته إلى حد ما إليزابيث ويشنك (Elizabeth Wishnick) التي ركزت في دراستها الموسومة: العلاقات الروسية-الصينية في القرن الحادي والعشرين.

(Russia-China Relations in the 21st Century)

على الأهمية الاستثنائية لبواكير التعاون الروسي - الصيني، واستشرفت بذور التحولات التي حصلت عليهما منذ مطلع الألفية الثانية، مما منحها مصداقية كبيرة في التحليل الاستشراقي، الذي ووائم بين دراسة الأمن الإقليمي والتحليل الجيوسياسي، وأوضح تعقيدات الشراكة في ظروف عدم اليقين التي صاحبت ما بعد الحرب الباردة، واثّر ذلك كله على الخطاب السياسي للطرفين، وبرهنت إيزابيث على أن الشراكة الروسية-الصينية لم تكن وليدة صدفة بل نتاج عمل تراكمي طويل، سببه الأهم مخاوفهما المشتركة من الهيمنة الأمريكية على مصالحهما الوطنية، وأن ذلك هو السبب الأهم في دفع روسيا نحو الشرق كمسار استراتيجي أصيل وليس مجرد رد فعل آني، ومع ذلك ظل المصدر قديماً من حيث السياق، لأنه تجاهل التطورات التكنولوجية والسيبرانية التي أصبحت ركيزة أساسية في الشراكة الروسية - الصينية الحالية، مما تطلب استكماله بمراجع أحدث رصدت المتغيرات التقنية، وعلى صعيد متصل طرح ألكسندر لوكين (Alexander Lukin) في مؤلفه الموسوم: الصين وروسيا: التقارب الجديد.

(China and Russia: The New Rapprochement)

رأياً معمقاً لظاهرة التقارب الروسي - الصيني الجديد، ورأى في ذلك ضرورة جيوسياسية لا غنى عنها لضمان أمن البلدين، في تناغم مع وجهة نظر النخب الروسية والصينية لتقاربهما، وفسر ألكسندر أسباب استمرار التقارب رغم الضغوط الدولية، وفند الكثير من توقعات المصادر الغربية وطروحاتها، إلا أن القارئ الفطن يلاحظ ميلاً في الكتاب لشرعة السياسات الروسية، مع إغفال مقصود لبعض التوترات الخفية أو التباينات الاستراتيجية في علاقة بين البلدين، مما استدعى منا تدقيقاً معمقاً لوجهات النظر المختلفة، وقدم لوكين رؤية استشرافية دقيقة لمستقبل العلاقة، مؤكداً أن المصالح الجيوسياسية ستغلب دائماً على التحديات الاقتصادية، مما جعل الكتاب إرشيفاً عاماً لفهم المسار المستقبلي لتلك الشراكة.

ويحسب لجيلبرت روزمان (Gilbert Rozman) أنه صاغ في كتابه الموسوم: الشراكة الإستراتيجية الصينية-الروسية: إلى أي حدّ هي وثيقة؟ وإلى أين تتجه؟ (The Sino-Russian Strategic Partnership: How Close? Where To?)

أسئلة إشكالية؛ تحرى من خلالها طبيعة شراكة البلدين، والمتغيرات المتحكمة فيهما سلباً وإيجاباً، ومن خلال تساؤلاته، طورت إشكاليات دراستي وعمقت نظرتي لأبعاد العلاقات الروسية-الصينية، واستشراف مساراتها المختلفة، وقدم روزمان نقداً لاذعاً لكيفية تعامل الطرفين مع ملفات الهجرة والتنمية، مما أعطانا رؤية واقعية للمصاعب التي واجهت شراكتهما بعيداً عن الشعارات الرنانة، والحقيقة أن التزام المؤلف بالمنهج التساؤلي جعل من عمله أداة تحفيز للعقل وتحري لخفايا العلاقات الروسية - الصينية من خلال طبيعة الأسئلة التي تحفز على البحث العميق في علاقات البلدين.

كما أضاف روزمان (Gilbert Rozman) في دراسته الموسومة: التفكير الإستراتيجي حول الأزمة النووية الكورية.

(Strategic Thinking About The Korean Nuclear Crisis)

بعداً جديداً لقراءة جيوسياسية متكاملة لانعكاسات الأزمة الكورية على العلاقات الصينية الروسية، رابطاً بين المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى والتوازنات الدولية الحساسة. واتسم العمل بقدرته على الربط بين الأمن الإقليمي المحدود واللعبة الدولية الأكبر، مما كشف مدى تداخل المصالح الروسية-الصينية في الأزمات التي هددت الأمن العالمي، ورغم تميزه، عيب على الكتاب تهميشه لدور كوريا الشمالية كفاعل ذي إرادة مستقلة، مُصَوِّراً إياها كبيدق في يد القوى الكبرى، وهو اختزال تجاهل الديناميكيات الداخلية لبينونغ يانغ التي أدت دوراً مؤثراً في توجيه دفة الأحداث باستقلالية تامة، وقدم روزمان تحليلاً دقيقاً لكيفية استثمار روسيا والصين للأزمة لتعزيز موقعهما في المفاوضات الدولية، مما اعطانا

رؤية واضحة للمحركات الخفية التي تحكم تعامل الدول مع التهديدات الأمنية. إن هذا الكتاب، بما تضمنه من تفكير دقيق للمصالح الاستراتيجية، ظل مرجعاً لا غنى عنه لفهم التفاعل بين الأزمات الإقليمية والنظام الدولي، ويمنحنا القدرة على صياغة تحليل متوازن يربط بين التاريخ والسياسة الراهنة، وساعدنا في فهم لماذا ظلت الأزمة الكورية عصية على الحل في ظل التنافس المحتدم بين القوى العظمى، وهو ما اُضيف للدراسة قيمة استراتيجية كبيرة ويدعم فرضيتنا الأساسية.

فاقت دراسة ايغور ايفانوف (Иванов Игорь) الموسومة: الدبلوماسية الروسية الجديدة.

(Новая российская дипломатия)

سواها من المصادر في أهميتها، لأنها كانت عبارة عن وثيقة استثنائية مثلت صوتاً من مصادر القرار الروسي الرسمي، فلم يكن المؤلف مجرد مراقب للسياسة الخارجية الروسية، بل مهندساً لها في لحظة ولادة قيصرية عسيرة لروسيا من رحم الاتحاد السوفييتي، وامتلك كتابه ميزات جوهرية إضافية لأنه أصل لمنطق القرار الروسي في لحظة مفصلية من تاريخ الألفية الثالثة، وبرزت رصانته العلمية من خلال قدرته إيفانوف على ربط الحوادث الدبلوماسية الدقيقة — من مفاوضات ثنائية ومعاهدات أمنية — بالرؤية الفلسفية لروسيا كدولة عظمى لا يمكن تهميشها، مُفسراً للقارئ لماذا كان التوجه نحو الشرق، والصين تحديداً حاجة وجودية لكسر الأحادية القطبية المفروضة على موسكو بعد عام ١٩٩١، ومنحنا هذا الكتاب لغة الدولة في أصدق تجلياتها، ويضع بين يدي خريطة ذهنية دقيقة لفهم التحول التدريجي في الفكر الاستراتيجي الروسي، لكن ذلك القرب من مركز القرار حمل في طياته ضعفاً بنيوياً تمثل في الافتقار للمساءلة التاريخية، فقد كتب إيفانوف بعقلية رجل الدولة الذي يرى أفعال بلاده استجابةً ضروريةً لأخطاء الآخرين، مما منعه من الاعتراف بالهفوات الاستراتيجية أو سوء التقدير، ووقع الكتاب أيضاً في فخ السردية التبريرية التي جعلت كل

تحرك روسي خطوة ضمن خطة محكمة، بينما يخبرنا التاريخ أن الكثير من تلك التحركات كانت استجابة لضغوط اقتصادية خانقة حاول إيفانوف تجميلها من خلال إضفاء صبغة استراتيجية ملحة عليها، ولاريب أن ذلك الانحياز جعل إيفانوف مؤتمناً على أسرار الدولة لا باحثاً أكاديمياً متحرراً من قيود الخطاب الرسمي، وهي أمور بمجملها فرضت علي التعامل مع الكتاب ليس كحكم فاصل، بل كأداة لتحليل تبايني؛ ولو قارناه مع تحليلات (Bobo Lo) في كتابه (Axis of Convenience) الذي فكك السياسات ذاتها بوصفها تعبيراً عن ضعف القدرات لا عظمة الخيارات، نلمس فرقاً كبيراً في الطروحات والنتائج، فبينما رأى إيفانوف الدبلوماسية فناً لتطبيق المبادئ الاستراتيجية الثابتة، اعتقد لو بوبو أنها فنٌ للنجاة في ظل نظام دولي مضطرب ومفتقر للنوابت، وبإخضاع رواية الدولة للتمحيص أمام تحليل الواقع، تمكنا من الوصول الى طروحات رصينة تجاوزت الوصف السطحي، وجعلت بعض محاور دراستي تفكيراً معرفياً واسعاً يدرك أن التاريخ لا يكتب فقط بوقائع الأحداث، بل بالصراع المحتدم بين السرديات المتناقضة التي تحاول كل منها فرض حقيقتها الخاصة على مسار العلاقات الدولية.

وعكس المؤلف وو دا هوي (吴大辉)، في كتابه المعنون: الشراكة الإستراتيجية الصينية-الروسية: دراسة تاريخية لعشر سنوات من الممارسة.

(中俄战略协作伙伴关系：十年实践的历史考察).

النظرة الرسمية الصينية لمسار علاقاتها مع روسيا، وتجلت قيمته العلمية في قدرة المؤلف على تقديم تأصيل مفاهيمي للشراكة الروسية-الصينية بعيداً عن السرديات الصحفية السطحية؛ فقدم مسحا تاريخياً دقيقاً للحيثيات التي نقلت العلاقة من التوجس المتبادل إلى التوافق الاستراتيجي، موثقاً المحطات المفصلية التي حولت الجوار الجغرافي المعقد إلى تعاون وثيق، لكنه ارتكز في طروحاته إلى المنظور الصيني الذي فكك مرتكزات السياسة

الخارجية لبكين، موفراً هيكلاً نظرياً لفهم البراغمية الصينية التي ارتكزت على الشراكات التعاونية لخدمة المصالح الأمنية بعيدة المدى، ولذا كان الكتاب الى حد كبير ضمن دائرة التسويق الفكري الممنهج؛ مما ادى الى قصور منهجي في نقد السياسة الخارجية الصينية، وتبنى رؤية مركزية بررت التوجهات الصينية كمسار طبيعي وعادل، مما يغيب أي تحليل للتناقضات الحساسة أو التفاوت الاقتصادي، ومارس المؤلف صمتاً انتقائياً ازاء التوترات الكامنة بين الطرفين، واضفى الشرعية على خيارات الصين، لذا فالتعامل مع هذا المصدر تطلب استراتيجية الاحتواء النقدي؛ إذ لا ينبغي عده حقيقة مطلقة، بل يجب توظيفه كمختبر للفكر السياسي الصيني، بوضعه في حوار جدلي مع الدراسات الغربية المستقلة لفك الاشتباك بين الخطاب الدعائي والممارسة الواقعية.

ووضع ديفيد شامباو (David Shambaugh) في دراسته الموسومة: الصين تتطلق نحو العالمية (China Goes: Global) مرآة نقدية أمام بكين كشفت الفجوة بين القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي، وهو طرح منهجي منع الانجراف وراء الصين فوبيا الشائعة، مركزاً على أن الصين لا تزال تكافح لترجمة نجاحاتها الاقتصادية المذهلة إلى نفوذ عالمي شامل وقابل للاستدامة. ومع ذلك، أخذ على شامباو تركيزه المفرط على القيود الصينية، لدرجة أنه بدا أقل تفاؤلاً في تقييمه للقدرات الصينية من سرعة التطور التي أثبتتها الوقائع اللاحقة، والتي كشفت بوضوح عن الاستراتيجية الصينية القائمة على القوة الناعمة والاقتصاد، بعيداً عن التدخل العسكري المباشر. إن هذا التحليل، بما تضمنه من تفكيك لدوافع التوسع الصيني ومآلاته، أصبح مرجعاً قيماً منحنا القدرة على نقد التوجهات الصينية بموضوعية، وساعدني في تفسير لماذا اتجهت الصين للشراكة مع روسيا كرافعة استراتيجية لتعزيز مكانتها وتجاوز القيود الدولية التي تعترض طريق طموحاتها.

وأفدنا من بعض الابحاث الأكاديمية القيمة، التي اضفت عمقاً على بعض محاور دراستي، ومنها البحث الموسوم: منظمة شنغهاي للتعاون: نحو تحالف أمني ناضج؟

(The Shanghai Cooperation Organisation: Towards a Full-grown Security Alliance?)

للباحث مارسيل دي هاس (Marcel de Haas) الذي مارس تفكيراً مؤسسياً دقيقاً لمنظمة شنغهاي، متجاوزاً الانطباعات العامة لي طرح سؤالاً جوهرياً حول طبيعة التحالف الروسي - الصيني، وهل كان كياناً أمنياً ناضجاً أم مجرد إطار إقليمي عابر؟ وتجلت رصانة دي هاس في منهجه النقدي الذي قرأ القدرات قبل النيات، مما أضفى على بحثه طابعاً واقعياً وازن التطلعات السياسية المفرطة التي طرحها ألكسندر يوريفيتش مانسوروف، وعلى المنوال ذاته، قدم في بحثه الموسوم: العلاقات الصينية-الروسية: هل يمكن أن تنمو "أشجار الخيزران والصنوبر" معاً؟

(China-Russia Relations: Can 'Bamboo and Pine Trees' Grow Together?)

مقاربة رمزية عميقة، مستخدماً استعارةً بيولوجية وثقافية لتفكيك التباين الجوهري بين الطرفين؛ إذ رأى في طبيعة البامبو (النمو السريع والترابط المرن)، وفي الصنوبر (الصلابة والربط) انعكاساً للتباين في المسارات الوطنية، مما فتح أمامنا باباً لنقد الفكرة القائلة بوجود تطابق تام بين موسكو وبكين، وأكد أن اختلاف الهوية السياسية والثقافية ظل عقبةً أمام تحول الشراكة إلى اندماج كامل، أما البعد الاقتصادي، الذي غُلف غالباً بالخطاب السياسي البراق، فقد فككه ريتشارد لوتسبيتش (Richard Lotspeich) في دراسته الموسومة: الاندماج الاقتصادي بين الصين وروسيا في الحقبة ما بعد السوفييتية.

(Economic Integration of China and Russia in the Post-Soviet Era)

بأسلوب تحليلي لامس الواقع؛ وأثبت أن التكامل الاقتصادي ظل بالمقارنة مع التنسيق الأمني المحدود تكتنفه تحديات هيكلية كبرى، مما وجه صفةً نقديةً لكل من ظن أن الشراكة مرادفة للنمو الاقتصادي المتناغم، ولم تكمن قيمة تلك المصادر الثلاثة في نتائجها المنفردة، بل في قدرتها على نزع الرومانسية عن التحالف؛ وجعله قائم على الأدلة البنيوية لا الخطابات الدبلوماسية. لقد شكل الربط بين هذه الأبعاد الثلاثة المنظمة الأمنية لدى دي هاس، والتباين الثقافي لدى مانسوروف، والهشاشة الاقتصادية لدى لوتسبيتش تضاداً منهجياً قوياً مع الرؤية الرسمية التي قدمها وو دا هوي، فكشف أن الشراكة نمت في ردهات السياسة، لكنها تعثرت في حقول الاقتصاد والواقع المؤسسي.

كذلك كان لوثائق مجلس الأمن، بما يخص قرارات المجلس، حيال الملفين النوويين الكوري الشمالي ونظيره الإيراني، فضلاً عن تلك التي تعلقت بما عرف بالربيع العربي، دوراً في فهم طبيعة آليات اتخاذ القرار، وعملية التصويت والاعتراض والامتناع، فضلاً عن الرفض (الفيتو)، إذ كانت تترجم في طياتها أسباب النقص المزدوج الروسي- الصيني، وكانت الاعتراضات الروسية والصينية، تتم وفق ما احتوته تلك القرارات، من مجالات وامكانيات لتأويلها، بما لا يخدم المصالح والسياسات الروسية والصينية.

كل ما تقدم ذكره من المصادر، وما لم اذكره، كان له الفضل في تكوين فكرة أكاديمية، واضحة لدي اتاحت لي الخوض في تشعبات الدراسة، التي امتدت على مساحة زمانية كبيرة، بسبب كم الاحداث والتطورات الاقليمية والدولية، ناهيك عن اختلاف المصالح، وفلسفة السياسات والاهداف، بين كل من روسيا والصين، سواء بشكل اهداف تكتيكية ترتبط بعلاقتهاما بالإقليم، او بأهداف رئيسة بطابع استراتيجي كان كل طرف يحاول تحقيقها، عن طريق المنظمات الدولية، إذ تطلب مني عنوان دراستي، ان اعود الى الجذور الفلسفية

والإيديولوجية لتصورات كل بلد عن الآخر، وكيف أضفت التطورات الإقليمية، للتحول في مسار علاقاتهما، من المسار النظري الإيديولوجي، إلى مسار واقعي براغماتي.

لكل عمل أكاديمي نصيب من الصعوبات التي لا بُد من أن تعرقل مسير البحث، ومنها صعوبة الحصول على الوثائق الخاصة بموضوع الدراسة، كون العنوان يُعدّ معاصراً إلى حدّ كبير، الأمر الذي حال دون الحصول على كمّ من الوثائق يوازي ما يحصل عليه الباحثون في دراسات أخرى. فضلاً عن ذلك، برزت عراقيل الترجمة من اللغات الأخرى، وما تفرضه من تحديات تتعلق بدقة نقل المعلومات والمصطلحات. كما كان لتشعب الموضوع وتغطيته لعدد كبير من الأحداث السياسية والعسكرية دوراً في تعقيد عملية ربط المعلومات وتحليلها، لا سيما أن مواقف الدول تتبدل تبعاً لتطورات الأحداث والتغيرات الجيوسياسية، المرهونة بمصالح الدول وممارساتها الدبلوماسية، وما يطرأ عليها من تطورات اقتصادية وعسكرية.

وختاماً لا يسعني إلا القول إنني بذلت قصارى جهدي وما أستطيع تقديمه، لإنجاز الدراسة بصورتها التي بين أيديكم، فإن أصبت فذلك من فضل ربي أولاً، وأستاذي المشرف ثانياً، وإن أخطأت فكلي ثقة أن اساتذتي الأفاضل في لجنة المناقشة سيقومون دراستي لتكون أفضل مما هي عليه الآن، وما توفيقي إلا بالله والحمد لله رب العالمين.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

أولاً: أطر الصراع والتعايش في علاقات موسكو مع بكين ١٩٦٠ – ١٩٩١.

ثانياً: التحول الجيوسياسي ومقتضيات التقارب في عقد التسعينيات.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

أولاً: أطر الصراع والتعايش في علاقات موسكو مع بكين ١٩٦٠ - ١٩٩١.

اتسمت بواكير عقد الستينيات من القرن العشرين، بانبثاق ظاهرة نفور أيديولوجي حاد بين الاتحاد السوفييتي، والصين، انتهى الى استشرأخ خلافتهما السياسية كاشفاً عن تصدع بنيوي في صلب النظام الاشتراكي العالمي، فأصبح التكامل الأيديولوجي، والتماسك الاقتصادي، بين انموذجيهما الشيوعيين، في خبر كان، وأفضى تنافسهما المحموم إلى صراع وجودي حول احتكار زعامة الشيوعية العالمية، فادعى كل قطب لنفسه الأحقية المطلقة في تمثيل الشرعية الأممية، وقيادة المسار التاريخي للبروليتاريا العالمية، وسرعان ما تمدد ذلك الانشطار القطبي عمودياً وأفقياً، متجلياً في مساعي البلدين الدؤوبة لاستمالة، واستقطاب الحركات الشيوعية والتحررية، في دول العالم الثالث، فتشتت الولاءات داخل النظم الشيوعية لتلك البلدان بين تبعية موسكو أو الانحياز لبكين، ولم يكن ذلك التشرذم مجرد تباين في وجهات النظر، بل تقويضاً لوحدة المعسكر الشيوعي، بما أقحم العامل الأيديولوجي، لأقطابه في أتون صراع نفوذ دولي، محولاً الدول الشيوعية إلى مضامير، لمواجهة روسية - صينية بالوكالة^(١).

اقترن ذلك الانقسام بتنافس سياسي، وتراشق إعلامي وبيانات حزبية متصلبة أكدت ان فراق الاتحاد السوفييتي، والصين لم يكن مناورة تكتيكية مؤقتة أملت الظروف، بل انسلاخاً حقيقياً لتباين توجهات حكومتي البلدين وطروحاتهما، في ملفات لانهائية بدء بعلاقاتهما الثنائية، ومروراً بتفسيرهما للنظريات والطروحات والتجارب الشيوعية، وانتهاءً بمواقفهما ازاء الملفات الاقليمية والعالمية. لذا تبنت الحكومة الصينية، خطاباً هجومياً وصفت فيه الاتحاد السوفييتي "بالتحريف والخيانة العقائدية"، بينما رأت موسكو في بكين "أنموذجاً لمغامرة ثورية فوضوية غير منضبطة"، والأخطر من ذلك ان تنامي العداء

(1) Lorenz Lüthi, The Sino-Soviet Split, Princeton University Press, 2008, p.220.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

الصيني – السوفييتي، تزامن مع اشتداد التهديدات الرأسمالية، وتدرجياً تعمق الشرخ الجيوسياسي بين الدولتين، مدمراً أفاق التقارب، والمصالحة في تلك الحقبة التاريخية المعقدة^(١).

لم تقض حالة التشظي الأيديولوجي والقطيعة السياسية بين موسكو وبكين، إلى تقويض قنوات اتصالهما تماماً، فأبقيا على هوامش دبلوماسية ضيقة عكست انضباطاً استراتيجياً حيال كلفة الانزلاق نحو مواجهة شمولية، في ذروة صراعهما، فقد فرضت الضرورات والثوابت الجيوسياسية على الدولتين، صيانة حدٍ أدنى من التنسيق الوظيفي الإجرائي، وهو مسار فني استهدف بالدرجة الأولى تحديد المخاطر العسكرية، وتلافي سوء التقدير الميداني، لا سيما في ظل بيئة أيديولوجية محقونة بالبروباغندا العدائية التي قاربت احتمالات صدامهما، وزاد من تعقيد تلك المعادلة التماس الجغرافي الممتد على طول حدودهما المشتركة، التي لم تكن مجرد تخوم إدارية، بل بؤرة احتكاك ساخنة، ومحركاً رئيساً في صياغة عقيدة الردع المتبادل^(٢).

بذلك فإن شقاقهما رغم جذوره العقائدية العميقة، ظل خاضعاً لكوابح براغماتية، صارمة منعت الطرفين من المس باستقرار منظومتها السياسية، عبر الدخول في أتون صراع مفتوح يفضي إلى نتائج كارثية، لاسيما أن توازن القوى النووية كان يميل لصالح الاتحاد السوفييتي. وبناءً عليه أفرزت تلك الحقبة نمطاً فريداً مما يمكن تسميته بالعداء المنهج، الذي جمع بتوازن دقيق وبراعة بين حدة التنافس الأيديولوجي، والالتزام الصارم بتجنب تصعيد عسكري غير محسوب^(٣).

(1) Lorenz Lüthi, op.cit, p.220.

(2) John W. Garver, Protracted Contest, University of Washington Press, 2001, p.98.

(3) ibid, p.98.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

شكّلت تلك الحقبة من القرن العشرين منعطفاً استراتيجياً حاداً في مسار العلاقات السوفييتية – الصينية، فتبدلت من طور التحالف الأيديولوجي الوثيق إلى العداء الشديد، وإن ظل ذلك التنافر مكبوتاً بضوابط العقلانية السياسية التي حالت دون انفجاره، وتنامت تلك القطيعة لتراكم التباينات الفكرية والسياسية، بين قطبي المعسكر الاشتراكي، ولذا فإن طرح القيادة الصينية، بزعامة ماو تسي تونغ (Mao Zedong)^(١)، عقيدة "التعايش السلمي" لاقى نقداً شديداً، ورفضاً قاطعاً من نيكيتا خروتشوف (Nikita Khrushchev)^(٢) واصماً إياها بـ "الردة" عن الأصول الماركسية اللينينية، فتعمق التشطي العقدي، داخل المنظومة الاشتراكية، وتحول خلاف الرؤى إلى انفصام سياسي ناجز، مكتظ بمخاطر لامتناهية^(٣).

(١) ماو تسي تونغ (١٨٩٣-١٩٧٦): احد كبار الثوريين الشيوعيين الذين اسهموا في تأسيس جمهورية الصين الشعبية، وحكمها منذ ١٩٤٩. اشتهر ماو بأيديولوجيته الماركسية اللينينية، واستراتيجياته العسكرية الخاصة ونظرياته وسياساته، إذ شكّلت كل تلك الأفكار مجتمعة، ما بات يعرف بالماوية، للمزيد يراجع: سها عادل عثمان البياتي، ماو تسي تونغ ودوره السياسي في الصين (١٩٢١ - ١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٤.

(٢) نيكيتا خروتشوف (١٨٩٤ - ١٩٧٨): ترعرع في قرية روسية صغيرة، ولم يتلق تعليماً نظامياً تقليدياً، بل اقتصر على الاربعة سنوات الاولى من عمره بسبب الفقر، والتحق بعدها بمؤسسات تعليمية عمالية عام ١٩٢٢ لسد الفجوة التعليمية لديه، أحد أبرز الزعماء السوفييت في القرن العشرين، تولى منصب الأمين الأول للحزب الشيوعي السوفييتي من عام ١٩٥٣ - ١٩٦٤، ورئاسة مجلس الوزراء من عام ١٩٥٨ - ١٩٦٤ عُرف خروتشوف، بدوره المفصلي في مرحلة ما بعد ستالين، حيث قاد ما عرف بحملة إزالة الاستالينية وأحدث تحولاً كبيراً في السياسة الداخلية والخارجية للاتحاد السوفييتي، كما واجه خلال حكمه أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، التي شكّلت إحدى أخطر لحظات الحرب الباردة، للمزيد يراجع: سمير محمد إسماعيل الوزيري، نيكيتا خروتشوف وسياسته الداخلية في الاتحاد السوفييتي ١٨٩٤ - ١٩٧١، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

(3) Donald S. Zagoria, The Sino-Soviet Conflict, 1956 – 1961, Princeton University Press, 1967, p.210.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

ادى ذلك الشقاق الى تبني موسكو، اجراءات الانقطاع التام مع بكين، على الصعد كافة، فأقدمت موسكو، على الانسحاب التقني المفاجئ، عبر سحب خبرائها من الأراضي الصينية، محدثةً انتكاسة تنموية ألحقت ضرراً جسيماً بالمشاريع الصناعية الصينية الناشئة، وزاد الأمر سوءاً ان تلك الخطوة لم تكن قراراً إدارياً عابراً، بل أداة ضغط قسرية سوفياتية، كرسّت أجواء الريبة والتوجس المتبادل، في وتيرة تصاعدت حتى غدت قانوناً لعلاقات البلدين، انعكس سلباً على طريقة تعامل البلدين، مع مستقبل علاقاتهما وسبل تطويرها^(١).

وشهد التنافس تطوراً نوعياً، حين أعادت الصين تصورها لخارطة التهديدات الدولية، على أمنها القومي، بكيفية اضافة الاتحاد السوفياتي، الى جانب الولايات المتحدة الامريكية، التي كانت قبل ذلك خصمها الأوحده. صنفت حكومة بكين، الاتحاد السوفياتي، بوصفه مهدداً مباشراً على كيانها، وتعزز ذلك التصور في خضم توتر مناطق تماسهما الجغرافي، وتنافسهما المحموم على النفوذ بين الدول والأحزاب الشيوعية، ناهيك عن سجلاتهما وبياناتهما الحزبية المتشنجة، التي استهدفت تجريد الآخر من شرعيته الثورية بأساليب دورية ممنهجة^(٢).

تزامن ذلك التنافس مع اندلاع الثورة الثقافية في الصين^(٣)، التي أحدثت تحولاً جذرياً في لغة التخاطب السياسي الصيني، مع موسكو، في إشارة الى اتساع هوة

(1) Lorenz Lüthi, Op. Cit, p.178.

(2) Chen Jian, Mao's China and the Cold War, University of North Carolina Press, 2001, p.243.

(٣) احد ازمته تاريخ الصين، في ١٦ ايار ١٩٦٦، دشّن الزعيم الصيني ماو تسي تونغ ثورة البروليتاريا الثقافية الكبرى. عندما حذر آنذاك مما اسماهم "بممثليّ البورجوازية" اخترقوا الحزب الشيوعي، وأنه سيعمل على اجتثاثهم. وكان إعلاناً ممزقاً للمجتمع الصيني، فدعا الشباب بعد الإعلان عن ثورته الثقافية أن بالانقلاب على الزعامة الشيوعية في البلاد. واستجاب لدعوته آلاف الشباب

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

تضادهما البنيوي والأيدولوجي، بعد ان كانا لأكثر من عقد جزءاً من منظومة ايدولوجية واحدة، وبذلك شكلت الثورة الثقافية الصينية، مخاضاً داخلياً لإعادة صياغة البنية المجتمعية بما توافق مع الطرح الشيوعي المؤدلج لماو تسي تونغ، كما شكلت انقلاباً راديكالياً تصدعت على إثره ثوابت التوافق الشيوعي العالمي، فمع بدئها في منتصف عقد الستينيات، اتجه الخطاب السياسي الصيني، نحو تأزيم مستدام وحاد ازاء موسكو، حتى انه وسم الاتحاد السوفييتي بـ "إمبريالية اجتماعية"، وهو توصيف تعدى المناكفة اللفظية، الى مسار شيوعي مغاير انعكس بشدة على جوهر الصراع، وتطور من مناظرات أيدولوجية مجردة إلى أتون تنافس سياسي وأمني شرس. مثل ذلك الخطاب نقطة انكسار تاريخية، كشفت للعيان عجز الأممية الشيوعية، عن كبح جماح التنافر القومي والتباين اللغوي والوطني، بين أكبر قطبين شيوعيين، بعد ان بقيت لعقود تُقدم بوصفها الثابت الأوحد والضامن السرمدي لديمومة علاقتي البلدين^(١).

تجلى ذلك التردي المروع في عسكرة النقاط الحدودية الصينية – السوفييتية، حين تحولت تخومهما المشتركة من جسور للتبادل المعرفي، والاندماج الفكري بينهما إلى ثكنات عسكرية متأهبة للانفجار، وأضحى شبح المواجهة المسلحة قدراً يراود مخيلة العاصمتين، مدفوعاً بحتمية جغرافية أدت دوراً مزدوجاً في تاريخ الجارتين، فبينما

الذين عُرفوا فيما بعد باسم الحرس الأحمر، عندها غرقت الصين في الفوضى التي راح ضحيتها مئات الآلاف، وجرى تعذيب الملايين، وتخريب جانب كبير من تراث الصين الثقافي. وبنهاية عام ١٩٦٨ أدت الثورة الثقافية لجعل الصين على شفا حرب أهلية، للمزيد يراجع: الموسوعة العربية العالمية "الثورة الثقافية في الصين" تم الاطلاع عليه ١٩ نيسان ٢٠٢٦. للمزيد يراجع:

MacFarquhar, Roderick, and Michael Schoenhals, Mao's Last Revolution, Harvard University Press, 2006, P 121.

(1) Odd Arne Westad, The Global Cold War, Cambridge University Press, 2007, p.256.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

كانت ذات يوم شرياناً لتدفق الماركسية من قلب موسكو، إلى بكين، استحالَت في تلك المرحلة الى بؤرة لتوترٍ وجودي هدد السلم العالمي^(١).

بلغت التوترات ذروتها عام ١٩٦٩، حين سالت الدماء على ضفاف نهر أوسوري (Ussuri River)^(٢)، في واقعةٍ عُدَّت من أخطر الأزمات السيادية بين قوتين شيوعيتين بوزن الاتحاد السوفيتي، والصين، وأُنذرت بمواجهة ميدانية واسعة النطاق، فتعالت اصوات قادة البلدين ومنظريها الشيوعيين، باتهام الطرف الآخر بالتهديد العسكري والخيانة العقائدية، والتنافس السياسي، واستمر ذلك التخوين الايديولوجي، والهجوم الإعلامي المؤدلج يغذي الكراهية المتبادلة طيلة عقدٍ من الزمان^(٣).

من المناسب القول ان ما تقدم عمق الانفصام الاستراتيجي بين السوفييت والصينيين، وتُرجم ذلك الصدع الفكري، إلى حشود عسكرية هائلة نسفت أسطورة الإخاء الشيوعي التي انطلقت منها العلاقات قديماً، وفي لحظةٍ فارقة من لحظات التهور الوطني طُرحت احتمالات توجيه ضربة نووية استباقية سوفييتية للصين، فاكشف الرأي العام العالمي مدى العداء الذي انزلق اليه الجارين، بحيث أصبحا عدوين لدودين يقفان على

(1) John W. Garver, Op. Cit, p.198

(٢) يمتد حوالي ٨٩٧ كيلومتراً ويعد رافداً شمالاً لنهر أمور، مُشكِّلاً جزءاً كبيراً من الحدود بين الصين (مقاطعة هيلونغجيانغ) وروسيا (سيبيريا). يمتد حوضه على مساحة ١٩٣,٠٠٠ كيلومتر مربع ويحصل على ٦٠٪ من مياهه من الأمطار، و ٣٠-٣٥٪ من الثلوج والينابيع. يتكوّن من اندماج نهر سونغاتشا مع نهر آخر، وهو أحد الأنهار المهمة في المنطقة، ذات أهمية بيئية وجيوبوليتيكية خاصة، للمزيد يراجع:

Arsenyev, Vladimir K. Across the Ussuri Kray: Travels in the Sikhote-Alin Mountains. Indiana University Press, 2016.

(3) Thomas Robinson & David Shambaugh, Chinese Foreign Policy, Oxford University Press, 1994, p.312

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

حافة هاوية نووية^(١)، ومع ان المواجهة لم تتطور إلى حرب شاملة، إلا انها أسست لمرحلة طويلة، من عدااء مباشر وشك متبادل وتر العلاقات بين البلدين^(٢).

ويُمكن مقارنة التحولات الجيوسياسية التي طرأت أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات، بوصفها انعطاف براغماتي حاسم، في مسار الحرب الباردة، فمع تعمق الهوة في العلاقات السوفييتية – الصينية، برزت ملامح تفاهات غير مباشرة أدت إلى إعادة تموضع القوى الغربية الكبرى ضمن معادلة التوازن الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي أتاح لها الخلاف الأيديولوجي والسياسي بين قطبي الشيوعية فرصة ثمينة لاستثماره وتوظيفه لصالح نفوذها العالمي، وفي ذلك السياق تبلورت لدى صانع القرار الصيني قناعة مفادها ان احتواء التهديد السوفييتي، المتصاعد يتطلب تخفيف حدة الضغط الاستراتيجي الغربي عليها عبر الانفتاح على واشنطن، من خلال تقارب حذر مع الولايات المتحدة الأمريكية، ارادت حكومة بكين من خلاله كسر طوق العزلة السوفييتية عليها، وتحويل بوصلة الضغط الغربي من ————— دودها الجنوبية والشرقية إلى الجب ————— هة السوفييتية^(٣).

مع الأخذ بنظر الاعتبار ان التموضع الصيني، لم يهدف إلى استعداد موسكو بقدر ما أراد إجبارها على إعادة تقييم كلفة أي مواجهة محتملة مع الصين، في ظل وجود ظهير أمريكي غير معلن، لاريب ان النهج الصيني، لم يكن نابعاً من تحالف صيني – أمريكي بل اندفاعاً صينياً محكوم بضرورات المرحلة، وكان لتلك المعادلة تأثير خطير على طبيعة العلاقات الصينية – السوفييتية، وانعكاسات سلبية على موسكو، التي أمست

(1) Raymond Garthoff, Détente and Confrontation, Brookings Institution, 1994, p.512

(2) John W. Garver, Op. Cit, p.205.

(3) Henry Kissinger, On China, Penguin Books, 2011, p.182.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

تحت وطأة تحديات جيوسياسية جديدة بعثرت أوراق الكرملين، بعد ادراكه ان التنافس مع الصين، تحول من مجرد خلاف حدودي – عقائدي داخل المعسكر الشيوعي، إلى جزء من معادلة دولية كبرى قد تنتهي بعزل الاتحاد السوفييتي، فاضطرت موسكو، مكرهةً إلى انتهاج سياسة الوفاق مع واشنطن، خوفاً من تشكل حلف صيني – أمريكي، يضيق الخناق على نفوذها العالمي، ومن ذلك المنطلق لا يُمكن اختزال التقارب في إطاره الثنائي "بكين – واشنطن"، بل يجب فهمه كآلية لإعادة التوازن ضمن ثلاثية معقدة أدارتها المصالح القومية العليا للدول الثلاث^(١).

فكان الهدف الأساسي من ذلك التحول في علاقات موسكو – بكين، مع الإدارة الأمريكية، لم يقتصر على تحسين علاقاتهما البينية معها، بقدر ما رمى إلى خلق واقع سياسي جديد، منح كل طرف هامشاً أوسع للمناورة، وضمن عدم انفراد طرف واحد بالهيمنة على المقدرات الدولية، وهو ما جسده هنري كيسنجر (Henry Alfred Kissinger)^(٢) في أطروحته حول التوازن الحركي بين الأقطاب الثلاثة^(٣).

شرعت الصين في تلك الحقبة، الى إعادة ترتيب أولوياتها بمنطق براغماتي صرف، فعمدت لفتح قنوات اتصال دبلوماسية مع الولايات المتحدة، توجت بزيارة

(1) Henry Kissinger, Op. Cit, p.182.

(٢) هنري كيسنجر (١٩٢٣-٢٠٢٣): ولد في ألمانيا، هرب مع عائلته من النازية إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨. أصبح من أبرز الشخصيات في السياسة الخارجية الأمريكية، حيث شغل منصب وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي خلال عقود السبعين. اشتهر بنهجه المتوازن والواقعي في السياسة الدولية، خاصة خلال حرب فيتنام، ومحاولات تهدئة التوتر بين القوى العظمى. كان له دور بارز في إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين، واستمرت تأثيراته على السياسة العالمية حتى بعد انتهاء مهامه الرسمية، للمزيد يراجع: هادي خليف كريم، كيسنجر سياسي ومفكر النصف الثاني من القرن العشرين بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٩.

(3) Henry Kissinger, Diplomacy, Simon & Schuster, 1994, p.722.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

الرئيس ريتشارد نيكسون (Richard Nixon)^(١) التاريخية إلى بكين ٢١ شباط عام ١٩٧٢، التي لم تكن مجرد حدث بروتوكولي، بل إعادة هيكلة شاملة لموازين القوى خلال الحرب الباردة^(٢)، إذ أتاحت لواشنطن ممارسة دور المرجح في المعادلة الدولية الناشئة بين القطبين الشيوعيين المتناحرين، وبموازاة ذلك استمر الشعور العدائي مهيمناً على علاقات الاتحاد السوفييتي، بالصين، فأبقى الطرفان على وتيرة مرتفعة من الحشد العسكري، والتأهب على الحدود المشتركة، في ظل غياب تام لأي أفق للتقارب السياسي، وتنامي محفزات الصراع بين البلدين بما وأد احتمالات التفاهم، وابقى التضاد الأيديولوجي، والتنافس السياسي والعسكري والاقتصادي سيداً للموقف بين البلدين لدرجة استعصت معها محاولات تقاربهما، أو تهدئة صراعهما على أقل تقدير^(٣).

اضاف زخماً الى ما تقدم، انتقال الصراع بين القطبين إلى طور المواجهة غير المباشرة عبر حروب الوكالة والتنافس على النفوذ في دول العالم الثالث، فقد برزت

(١) ريتشارد نيكسون (١٩١٣-١٩٩٤): ولد في كاليفورنيا، واصبح عضواً في الحزب الجمهوري والرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة، ١٩٦٩ - ١٩٧٤، ومن أبرز الرؤساء في التاريخ الأمريكي بسبب تأثيره على السياسة الخارجية، بما في ذلك إقامة علاقات مع الصين، وتوسيع الحوار النووي مع الاتحاد السوفييتي، يراجع: حسين احمد محسن الجيلوي، ريتشارد نيكستون ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٦٩-١٩٧٤ دراسة تاريخية. اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٥.

(٢) صراع سياسي وإيديولوجي غير مباشر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، دام من ١٩٤٧ إلى ١٩٩١. تأثرت بها دول العالم عبر التحالفات، والمنافسة الفضائية، وانتشار الأسلحة النووية، مع تجنب النزاع المباشر بسبب خطر الاندلاع النووي. كانت نتيجة لهذا الصراع تقسيم العالم إلى كتلتين متناقضتين: الغرب الرأسمالي بقيادة أمريكا، والشرق الشيوعي بقيادة السوفييت. رغم عدم نشوب حرب عالمية مباشرة، أدى هذا التوتر إلى العديد من النزاعات الإقليمية، مثل حروب الجزائر وكوريا وفيتنام، للمزيد يراجع: روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤.

(3) Harry Harding, China's Foreign Relations in the 1980s, Yale University Press, 1984, p.67.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

الصين، كمنافس شرس للاتحاد السوفييتي في ميدان كان حكراً عليه، وهو دعم القوى الثورية وحركات التحرر، مما حول تلك المناطق الجغرافية إلى ساحات مفتوحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية السوفييتية - الصينية، ومحكاً إضافياً لتصعيد حدة صراعهما في المضمار الدولي^(١). بلغت تلك التوترات ذروتها في الحرب الصينية - الفيتنامية^(٢)، عام ١٩٧٩، التي مثّلت تجسداً ميدانياً صارخاً لذلك التنافس، إذ استعرضت بكين، مكانتها كعدو إقليمي قوي للاتحاد السوفييتي، عبر تدخلها العسكري المباشر ضد فيتنام الحليف الاستراتيجي لموسكو، وانتظمت تلك المواجهة في سياق صراع محتدم على بسط النفوذ في جنوب شرق آسيا، وهو الميدان الذي تبلورت فيه أقصى تجليات الصدام الاستراتيجي بين الدولتين^(٣).

آلت التفاعلات الدولية مع أواخر السبعينيات، إلى بزوغ إرهابات تقارب حذر، ارتبطت بنيوياً بتبدل القيادة الصينية، وصعود دينغ شياو بينغ (Deng Xiaoping)^(٤) إلى

(1) Odd Arne Westad, Op. Cit, p.301.

(٢) حرب قصيرة اندلعت بين الصين وفيتنام في شباط ١٩٧٩ نتيجة توتر سياسي وعسكري متصاعد، متصاعد، ولاسيما بعد التدخل الفيتنامي في كمبوديا وإسقاط نظام الخمير الحمر المدعوم من الصين. استمرت الحرب قرابة شهر، وانتهت بانسحاب القوات الصينية دون تحقيق حسم عسكري واضح، مع بقاء الخلافات الحدودية والسياسية قائمة بين الطرفين. للمزيد يراجع:

King C. Chen, China's War with Vietnam, 1979: Issues, Decisions, and Implications, Westview Press, Colorado, 1987.

(3) Robert S. Ross, The Indochina War and China, Columbia University Press, 1988, p.144

(٤) دينغ شياو بينغ (١٩٠٤-١٩٩٧): في الصين وبالتحديد في مقاطعة سيتشوان، تلقى تعليمه الأساس والثانوي ثم واصل تعليمه في فرنسا خلال المدة ١٩٢٠-١٩٢٤، انضم للحزب الشيوعي وأصبح ناشط فيه، وكان منظماً سياسياً للحزب الشيوعي الصيني، شغل منصب المفوض (الضابط السياسي) لفرقة من جيش الطريق الثامن للشيوعيين، وتولى العديد من المناصب حتى وفاته سنة ١٩٩٧. للمزيد يراجع:

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

سدة الحكم، والذي انتهج عقيدة خارجية أكثر واقعية منحت الأولوية لمتطلبات التنمية الاقتصادية على حساب التشنج الأيديولوجي، مما أفضى إلى خفض نبرة الخطاب العدائي الصيني إزاء موسكو، ومهد الطريق لإمكانية ترميم علاقاتهما وتطويرها تدريجياً، بيد أن ذلك التقارب ظل رهين سقف محدد جراء استمرار تباين المصالح في ملفات جوهرية، وفي مقدمتها التدخل السوفييتي في أفغانستان، والدعم اللامتناهي لفيتنام، وهو ما وسم العلاقة بازدواجية سياسية وازنت بين الرغبة في التهدئة أو الانفجار^(١).

تجلت أقصى صور قطيعة البلدين في الميدان العسكري، حين بقيت مظاهر تباعدهما أكثر حدة واستعصاءً على الاحتواء السياسي، لاسيما بعد أن عمد الاتحاد السوفييتي، لتعزيز ترسانته العسكرية على طول الحدود مع الصين، ونشر تشكيلات عسكرية ضخمة في الشرق الأقصى، في خطوة عدتها بكين، تهديداً وجودياً مباشراً لأمنها القومي، ولم تكتفِ موسكو، بذلك التحشيد، بل سعت إلى هندسة شبكة من التحالفات الإقليمية، لاسيما مع فيتنام، والهند، ضمن استراتيجية شاملة استهدفت تطويق الصين، واحتواء نفوذها الصاعد. شكّلت تلك التحركات السوفييتية، نمطاً من تدويل الصراع عبر سياسة الأحلاف الإقليمية، مما ضاعف حدة التوتر في الفضاء الأوراسي، وبادرت الصين في ذلك الوضع المتأزم بتعزيز قدراتها الدفاعية الذاتية، وتبنت مساراً دبلوماسياً نشطاً استهدف خلخلة ذلك الطوق الاستراتيجي، وكسر العزلة المفروضة عليها وإبقاء التباعد المستدام مع السوفييت، ومع أن القطبين استبعدا الصدام العسكري المباشر، لكن منطلقات

Alexander Pantsov and Stephen I. Levin, Deng Xiaoping: A Revolutionary Life, Oxford University Press, New York, 2015, Pp.11-23؛ Whitney Stewart, Deng Xiaoping: Leader in a Changing China, Lerner Publishing Company, USA, 2001, Pp.17-22.

(1) Ezra F. Vogel, Deng Xiaoping and the Transformation of China, Harvard University Press, 2011, p.312

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

الأمن القومي لكليهما ظلت محكومة بمنطقة الريبة، فاستمر في تصنيف الآخر، كخصم تقليدي ينبغي الحذر والتحوط الدائم منه^(١).

استهلت العلاقات السوفييتية - الصينية مطلع الثمانينيات طوراً جديداً من التحول التدريجي، متجاوزةً بذلك إرث عقدين من التوتر والارتهان لمنطق الصراع، إذ مالت الكفة داخل القيادة الصينية، تحت إشراف دينغ، ورؤيته الإصلاحية نحو إعادة تقييم الأولويات الاستراتيجية وفق منظور براغماتي، زواج بين هواجس الأمن القومي وضرورات التنمية الاقتصادية، وفي ذلك المضمار أدركت بكين أن استمرار التوتر مع الجار السوفييتي، لم يعد يخدم تطلعاتها، بل أضحى خفض التصعيد غاية مرحلية لتأمين بيئة إقليمية مستقرة داعمة لمشروع التحديثات الصينية، واللافت أن الأخيرة شرطت انفتاحها على الاتحاد السوفييتي، بشروط حازمة عُرفت بـ "العقبات الثلاث"، وهي: إنهاء الوجود السوفييتي، في أفغانستان، ووقف الدعم المقدم لفييتنام، في كمبوديا، فضلاً عن تخفيف الحشد العسكري على الحدود المشتركة بين البلدين، ولاريب أن تلك الشروط جسدت إدراكاً صينياً، عميقاً بأن أي تقارب حقيقي يجب أن يركز على تفكيك مصادر التهديد الوجودي السوفييتي، الذي تجذر عبر سنوات الصدام، وتبني حلول جذرية لأسباب الخلاف، متجاوزةً بذلك فكرة التطبيع الشكلي نحو استقرار أكثر استدامة^(٢).

أصبح الاتحاد السوفييتي، أزاء اختيار صعب بسبب حاجته الشديدة للتقارب مع الصين، ورفضه شروطها التي تصيب نفوذه الجنوب الآسيوي في الصميم، ولو قيماً الموقف السوفييتي للاحظنا مدى صعوبة موقفه، وأثر ذلك على رفضه تنازلات جوهرية، لاسيما في ظل تشابك التزاماته الدولية وتحالفاته الإقليمية، لذا اتسم الانفراج بين البلدين

(1) Odd Arne Westad, Op. Cit, p.310

(٢) خليل عليان، السياسة الخارجية الصينية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص ١٢٤-١٢٦.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

بالبطء والتعقيد، والكلفة السياسية الباهظة، لكنه نجح في تخفيف حدة الصراع، معيداً بناء قنوات الاتصال الدبلوماسي بعد قطيعة شبه مطلقة^(١).

تسارعت خطى الانفراج بين البلدين بعد اعتلاء ميخائيل غورباتشوف (Mikhail Gorbachev)^(٢)، سدة السلطة في الحادي عشر من اذار ١٩٨٥، وتشكلت ملامح مرحلة جديدة مع استئناف اللقاءات الرسمية، وتبادل الوفود الدبلوماسية والعسكرية، في إشارة صريحة إلى رغبة الطرفين في طي صفحة الماضي، وتزامن ذلك التحول مع تصدعات أوسع في بنية النظام الدولي ومؤشرات أفول الحرب الباردة، مما جعل إعادة ترتيب الوضع الجيوسياسي للصين والاتحاد السوفييتي، ضرورة ملحة^(٣).

في سياق متصل، أفضى تراجع مكانة موسكو، وبكين أمام القوى الغربية لقناعتها أن استمرار عدائهما بات عبئاً استراتيجياً لا يُحتمل، فالصين، اللاهثة وراء الاستثمارات الأجنبية والاندماج في الاقتصاد العالمي، رأت في استقرار حدودها الشمالية شرطاً أساسياً للازدهار. ومن جهته، عانى الاتحاد السوفييتي، من أزمات هيكلية خانقة، مما اضطره

(1) Harry Harding, Op. Cit, p.198.

(٢) ميخائيل غورباتشوف (١٩٣١-٢٠٢٢): وانضم مبكراً إلى الحزب الشيوعي، ترقى تدريجياً حتى أصبح زعيماً نافذاً أطلق سياسات الإصلاح المُسمّاة الغلاسنوست والبيريسترويكا، التي ساهمت في انهيار النظام الشيوعي في أوروبا الشرقية وانحلال الاتحاد السوفييتي. يُعد من أبرز الشخصيات السياسية في القرن العشرين، ورغم انتقادات متعددة، يُعتبر أيضاً رمزاً للتحول الديمقراطي في دول شرق أوروبا وكان آخر رئيس للاتحاد السوفييتي، تولى رئاسته بين عامي ١٩٨٥ للمزيد يراجع: قاسم صادق محي الاعرجي، موقف الولايات المتحدة الامريكية من سياسة الاتحاد السوفيتي ١٩٨١-١٩٩١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة ديالى، ٢٠٢٤.

(٣) د. محمد السيد سليم، العلاقات الدولية للصين، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢١٨.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

لحسم النزاعات الخارجية، والتفرغ لمشاكله الداخلية، وبذلك، تقاطعت مصالح القطبين عند مشتركات تناسبت مع ظروفهما واستراتيجياتهما بما أفضى إلى علاقة قائمة على براغماتية مصلحة، بدلاً من تبعية حزبية أو صراع أيديولوجي محض بين الطرفين^(١).

تبنى غورباتشوف، رؤية إصلاحية شاملة استهدفت إعادة هيكلة النظام السوفييتي جذرياً، وتطوير أداء سياسته الداخلية الخارجية ضمن إطار "البيريسترويكا" و"الغلاسنوست"، وأولى غورباتشوف، في سياق تلك المقاربة أهمية قصوى لإنهاء التوتر مع الصين، ليقينه ان استمرار الشقاق تحول الى عبئاً استراتيجياً يستنزف موارد الاتحاد السوفييتي، ويعيقه عن التفرغ لأزماته الاقتصادية، وتحدياته الداخلية المضنية^(٢).

انطلقت تلك الانعطافة عبر إشارات دبلوماسية إيجابية غير مباشرة، تلتها إجراءات ميدانية ملموسة تمثلت في خفض عدد القوات السوفييتية المرابطة على الحدود مع الصين، والدخول في مفاوضات جادة معها لحسم النزاعات الحدودية المزمنة التي كانت وقوداً دائماً للعدا المتبادل، وأبدى الكرملين استعداداً لافتاً لمراجعة انخراطه العسكري في أفغانستان وجنوب شرق آسيا، وهو ما فسّره بكين كإشارة حقيقية على تفكيك "طوق الاحتواء" الذي طالما استشعرت خطره، وانحسر بموجب ذلك الطابع الأيديولوجي الحاد في الخطاب السياسي لكليهما، وحل محله منطق واقعي ارتكز على المصالح المشتركة والاستقرار الإقليمي، بعيداً عن التحديات الأيديولوجية السابقة^(٣).

(1) Gilbert Rozman, The Chinese Debate about Soviet Socialism, Princeton University Press, 1987, p.145

(٢) كمال حبيب، العلاقات الدولية في عالم متغير القوى الكبرى والقضايا العالمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٨٨.

(3) Archie Brown, The Gorbachev Factor, Oxford University Press, 1996, p.221

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

تُوجَّ ذلك المسار بزيارة غورباتشوف، التاريخية لبكين في ١٥ ايار ١٩٨٩، التي شكَّلت علامة فارقة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أعلن الطرفان رسمياً تطبيع علاقاتهما بعد قطيعة دامت ثلاثة عقود، ولم تُختزل تلك الزيارة في أبعادها البروتوكولية، بل حملت دلالات استراتيجية عميقة أكدت رغبة القطبين، في تجاوز خلافاتهما الايديولوجية والسياسية، والتركيز على مبادئ التعايش السلمي واحترام السيادة الوطنية، فتغيرت طبيعة علاقتهما من منطق الصراع الأبدي إلى أفق الشراكة المحتملة، لا سيما بعد اتفاقهما على تفعيل التعاون في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا، ومع ان ذلك التطبيع تزامن مع سياق داخلي صيني مضطرب إبان أحداث ساحة تيانانمن في الرابع من تموز ١٩٨٩^(١)، مما ألقى بظلال من الشك حول استقرار النظام السياسي الصيني وأبطأ وتيرة التعاون مؤقتاً، إلا انه لم يُقوِّض الاتجاه العام نحو التقارب، وثبَّت ركائز مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية القائمة على البراغماتية الصرفة^(٢).

تجلت ملامح التقارب الاستراتيجي أواخر ثمانينيات القرن المنصرم من خلال استئناف القنوات الدبلوماسية الرسمية الصينية والسوفييتية، وتبادل الزيارات الرفيعة بين أقطاب السلطة فيهما، وهي الحركة التي اكتسبت زخمها التاريخي عقب زيارة ميخائيل غورباتشوف المفصلية للعاصمة الصينية، لكن ذلك الانفراج الدبلوماسي رغم بريقه لم يستطع محو التراكمات النفسية والسياسية التي خلفها صراعٌ مريع استمر ثلاثة عقود،

(١) احتجاجات طلابية وشعبية واسعة اندلعت في العاصمة الصينية بكين عام ١٩٨٩، مطالبةً بإصلاحات سياسية وديمقراطية ومحاربة الفساد. انتهت الحركة في ٣-٤ تموز ١٩٨٩ بتدخل الجيش الصيني وفرضه حالة الطوارئ، ما أدى إلى سقوط عدد كبير من الضحايا، ولا توجد حصيلة رسمية دقيقة حول الاعداد. للمزيد يراجع:

Andrew J. Nathan & Perry Link, The Tiananmen Papers, PublicAffairs, New York, United States, 2001.

(2) Sergey Radchenko, Unwanted Visionaries, Oxford University Press, 2014, p.203.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

فاستبقى صانع القرار في كلا البلدين هامشاً عريضاً من التحوط والحذر الاستراتيجي المتبادل، مدفوعاً بذاكرة تاريخية مثقلة بالصدام والتشكيك المتبادل في النوايا التوسعية للآخر، وأدت الاضطرابات البنيوية في كلا النظامين، والأزمة الوجودية العميقة التي نخرت مفاصل الاتحاد السوفييتي، لكبح جماح أي تطلعات نحو بناء تحالف استراتيجي كامل الأركان بينهما، مما حصر علاقتهما في إطار تقارب مشروط محكوم بضرورات نفعية لحظية بدلاً من رؤية عالمية رصينة طويلة الأمد، لعلاقات البلدين ومشاكلهما الداخلية والخارجية ولما واجهاه من تحديات أمريكية وغربية مشتركة^(١).

انبثقت تلك الديناميكية الجديدة من رحم الواقعية السياسية التي انتهجها غورباتشوف، حين سعى جاهداً لتهدئة الجبهات الخارجية ليتفرغ لترميم الداخل المتهاك، وهو ما تجسد في مرونة موسكو، النسبية حيال القضايا الجيوسياسية العالقة مع الصين، مما هيأ مناخاً حوارياً لم يكن متاحاً من قبل، ومع ذلك اصطدمت تلك الرغبة بعوائق معيارية صلبة، فبينما كانت الصين، تمضي بخطى حثيثة وثابتة نحو تنظيم "اقتصاد السوق الاشتراكي" ببراغماتية عالية، كان الاتحاد السوفييتي، يتخبط في وحل الإخفاقات الهيكلية ولم تتجح إصلاحاته في انتشاله من عثرته الاقتصادية، وذلك التباين في مآلات التجربة الإصلاحية لكليهما أضفى على تقاربهما صبغة براغماتية تقنية لتأمين المصالح القومية لكليهما، وجرده من أية صبغة أيديولوجية أو عاطفية^(٢).

أفضى تراكم التفاهات آنفة الذكر إلى الولوج لمرحلة "التصفية النهائية" لملفاتهما العالقة التي طالما هددت بنشوب صراع مسلح بينهما، وفي مقدمتها ملف الحدود الذي بقي جرحاً نازفاً في خاصرة علاقتهما الثنائية، وأسفرت الجولات المكوكية من المفاوضات

(1) Sergey Radchenko, Op.Cit p.278.

(2) Alexander Pantsov & Steven Levine, Deng Xiaoping: A Revolution-ary Life, Oxford University Press, 2015, p.401

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

الماراثونية عن توقيعهما اتفاقية الحدود التاريخية عام ١٩٩١، التي مثلت انقلاباً أبيضاً على إرث الصراعات الحدودية، ووضعة إطاراً قانونياً وتنظيماً صارماً حكم التفاعلات البينية مستقبلاً، وشكل تنويعاً منطقياً لمسار عسير من الدبلوماسية الصبورة، وعكس تحولاً جذرياً في الإدراك الصيني والسوفييتي، لمفهوم الأمن الإقليمي، غير أنه تزامن لسوء حظ موسكو مع تفكك سيادي متسارع في بنية الاتحاد السوفييتي، مما جعل تلك التسوية بمثابة الوداع الأخير أو فصل الختام في سجل العلاقات السوفييتية الصينية، قبيل انهيار الاتحاد السوفييتي^(١).

وظهرت ملامح الانهيار السوفييتي، في الانحسار اللافت لمظاهر العداء وترسيخ أطر التعاون السياسي والفني بين الصين و الاتحاد الروسي (الوريث الأهم للاتحاد السوفييتي)، مع ان ذلك التحول ولد في أتون سياق مخاض دولي متغير رأساً على عقب، وانتهى الى أفول الثنائية القطبية بصورة تراجيدية، لم يكن يتخيلها السوفييت ان تحدث ابداً، تاركة المجال لبروز "أحادية قطبية" بزعامة الولايات المتحدة، التي باتت تمسك بزمام المبادرة الدولية، وهكذا، طويت صفحة واحدة من أطول وأعقد صراعات القرن العشرين بانهيار الاتحاد السوفييتي رسمياً في ٢٦ كانون الأول ١٩٩١، مُخلفاً تركة جيوسياسية، هائلة ورثتها الدولة الروسية، وأسست تلك النهاية لحقبة جديدة تماماً، استندت فيها العلاقات الروسية - الصينية، اللاحقة إلى مزيج معقد من الإرث التاريخي الحذر والتعاون الاستراتيجي الاضطراري، وهو ما سنعمل على تفكيكه وتحليله بعمق في ثنايا الفصول القادمة من، الدراسة، لاستجلاء كيف أصبحت ذكريات التطبيع في أواخر عقد الثمانينيات هي القواعد الحاكمة والمنطلق الحقيقي لشراكة القرن الحادي والعشرين، من

(١) عاطف معتمد عبد الحميد، الجغرافيا السياسية: روسيا والاتحاد السوفييتي السابق، دار النشر

للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٤٢.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

خلال تطوراتها المؤسسية، والغاء حالة النفور والتشطي، بعلاقة سياسية تكاملية، مبنية على اسس وجوانب، اقتصادية وعسكرية وثقافية^(١).

يقتضي الخوض المعمق في دراسة كينونة العلاقات الرابطة بين الاتحاد الروسي (الوريث الشرعي والسياسي للاتحاد السوفيتي) وبين جمهورية الصين الشعبية، العودة أولاً: إلى تحليل الأصول التاريخية، التي صبغت العلاقة بالتذبذب الاستراتيجي أو ما يمكن وصفه بمنحنى "الصعود والهبوط" الحاد. فالمتتبع للمسار التاريخي يجد ان البدايات الأولى التي جمعت بين موسكو وبكين، وسابقتهما من الإرث السياسي لكلا البلدين، لم تكن مستقرة على وتيرة واحدة، فخلال حقبة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية (USSR) والصين الشيوعية، تأرجحت مراحل وطبيعة العلاقات بين التقارب الفكري والعقائدي المقترن بتقارب سياسي واقتصادي في بواكير اللقاء بين الشيوعيتين السوفيتية والصينية، وبين "عصور المواجهة" الحادة التي فرضتها تغيرات المصالح القومية لكليهما^(٢).

تجلت أولى ملامح ذلك التباين في نهاية الخمسينيات، حين ساد الفتور الدبلوماسي، بين القوتين الشيوعيتين الكبريين، ولم يلبث الى ان تحول في الستينيات إلى صدام بنوي، حيث تطورت الأحوال وصولاً إلى "المواجهة المسلحة" المباشرة، في جزيرة "دامانسكي" الواقعة على نهر أوسوري الحدودي، الذي اشرنا اليه مسبقاً. تلك الواقعة لم تكن مجرد نزاع عابر، بل تجسيداً لقطيعة سياسية شبه كاملة استمرت لسنوات، ولم تشرع موسكو، في محاولات حل النزاع إلا لاحقاً عبر تسليم الجزيرة للصين، لإنهاء حالة التوتر. ومع

(1) Alexander Lukin, The Bear Watches the Dragon: Russia's Perceptions of China and the Evolution of Russian-Chinese Relations Since the Eighteenth Century, Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2003, p.72.

(2) Paramonov, V and Stokov, A., Russian-Chinese Relations: Past, Present and Future, Russian Series 06/46E, September, Swindon: CSRC, UK Defence Academy, 2006, p.414.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

اقتراب عام ١٩٩١، وتحديدًا في اللحظات التاريخية التي سبقت انهيار الاتحاد السوفييتي مباشرة، تبلورت قناعة استراتيجية لدى الطرفين بضرورة تعزيز التعاون، إذ أدركت الصين وروسيا، جيداً أن حل النزاعات الحدودية هو الحجر الأساس لأي تقارب مستقبلي، مما أدى إلى تحقيق تقدم جوهري تمثل في التوصل لمشاريع اتفاقيات لترسيم الجزء الرئيس، من الحدود، ومناقشة آفاق التعاون في مجالات أوسع^(١).

ثانياً: التحول الجيوسياسي ومقتضيات التقارب في عقد التسعينيات.

ارتقى مستوى الإدراك المتبادل بين الصين وروسيا في تلك المرحلة الحرجة إلى نقطة اللا عودة عن التعاون، إذ تطورت الثقة الضرورية لتدشين مرحلة الانفراج، وبدأت مصالحهما تتقاطع وتلتقي في جملة من المجالات السياسية والاقتصادية الحيوية، وقد ساهم في تسريع ذلك المسار ما شهده مطلع عقد تسعينيات القرن العشرين من تغيرات دراماتيكية في البيئة الجيوسياسية والأمنية لكلا البلدين، إذ وجدت موسكو وبكين، نفسيهما أمام واقع دولي جديد يتسم بهيمنة القطب الواحد^(٢).

انعكس ذلك التحول بوضوح في تطلع جمهوريات الاتحاد السوفييتي، ومعها الدول المنضوية، تحت لواء حلف وارسو (Warsaw Pact)^(٣)، نحو الارتقاء في أحضان الغرب، فأصبحت العضوية في حلف شمال الأطلسي المعروف بحلف شمال الأطلسي أو

(1) Paramonov, V and Stokov, A, Op.Cit, p.414 – 415.

(2) Julie Wilhelmsen and Geir Flikke, Chinese–Russian Convergence and Central Asia, Geopolitics, Vol. 16, No. 4, 2011, p.871.

(٣) تأسس في ١٤ أيار ١٩٥٥ في وارسو، تشكلاً عسكرياً رداً على إدخال ألمانيا الغربية إلى حلف الناتو. أسسته ست دول شرقية من الكتلة الاشتراكية لتعزيز التعاون العسكري والدفاع المشترك، وكان تكملة لـ "مجلس التعاون الاقتصادي" (كومنغوم). كان هدفه الرئيسي التوازن مع الناتو خلال الحرب الباردة، انهيار عام ١٩٩١ بعد سقوط الأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، للمزيد يراجع: زوليخة زرقاوي، حلف وارسو ١٩٥٥-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

الناطو (Nato)^(١)، والاتحاد الأوروبي هي الغاية المنشودة لتلك الدول، وذلك الزحف الغربي نحو الشرق شكل ضغطاً استراتيجياً هائلاً على الاتحاد روسيا، وريثة الاتحاد السوفييتي، مما دفعها للبحث عن توازنات جديدة في الشرق لتعويض خسارتها في الغرب، في حين رأت الصين، في ذلك التمدد الغربي تهديداً محتملاً لمجالها الحيوي، مما جعل التقارب الروسي - الصيني، ضرورة وجودية لا مجرد خيار دبلوماسي عابر^(٢).

انتهجت السياسة الخارجية للاتحاد الروسي، في مراحلها التأسيسية الأولى، توجهاً دبلوماسياً ركز بشكل أساسي على محاولة الموازنة والتقارب، مع الرؤى والسياسات الغربية، وفي مقدمتها سياسات الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أن ذلك التوجه التغريبي لم يدم طويلاً نتيجة اصطدامه بحقائق الجيوسياسية، ما ولد سعياً روسياً حثيثاً لتنويع ركائز علاقاتها الدولية وعدم الارتهان لقطب واحد، فانطلقت الدبلوماسية الروسية نحو الشرق الآسيوي بحثاً عن حليف استراتيجي، يمتلك وزناً موازياً، وفي المقابل برزت الصين، كقوة اقتصادية صاعدة وفاعلة، وتنامت لديها قناعة بضرورة العمل على الحد من تمدد

(١) تحالف عسكري دولي تأسس عام ١٩٤٩ بتوقيع معاهدة واشنطن، ويضم حالياً ٣٢ دولة من أمريكا الشمالية وأوروبا. يهدف الحلف إلى ضمان أمن وحرية أعضائه من خلال التشاور المشترك والدفاع الجماعي، وفقاً لمبدأ الدفاع المشترك ويُعدّ نموذجاً مهماً للتعاون الأمني الدولي، ويواكب التحديات الحديثة مثل الهجمات السيبرانية والتدخلات الخارجية. كما يلعب دوراً محورياً في إدارة الأزمات الإقليمية، خصوصاً في أوروبا الشرقية، للمزيد يراجع: مشعل حبيب الفرج، حلف شمال الأطلسي (الناطو) وإسهاماته في حفظ السلم والأمن في منطقة الخليج العربي ١٩٩١-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٣.

(2) Matti Nojonen, "Introduction: Adapting to the Shift of Great Power Relations," in Arkady Moshes and Matti Nojonen (eds.), Russia-China Relations: Current State, Alternative Futures, and Implications for the West, FIIA Report 30, Helsinki: The Finnish Institute of International Affairs, 2011, p. 14.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

النفوذ الأمريكي، الذي واصل تعزيز وجوده العسكري والسياسي، في المحيط الهادئ بشكل أثار حفيظة بكين^(١).

أفضت تلك الهواجس والمصالح المتقاطعة، إلى دفع الصين وروسيا، نحو إعادة تقييم نظرتهم المتبادلة، وتجاوز إرث صراعهما القديم لصالح بناء شراكة استراتيجية متينة، ومع حلول نهاية عام ١٩٩٦، تبلورت تلك الرؤية في شكل شراكة جيوسياسية وأمنية، هدفت إلى "خلق توازن جديد في النظام الدولي الناشئ بعد الحرب الباردة"^(٢).

يبدو ان المتغيرات الجيوسياسية والأمنية المتسارعة التي عصفت بكلا البلدين فرضت حاجة ملحة لبلورة مشروع تقارب جدي يتجاوز شعاراتهما الدبلوماسية إلى خطوات إجرائية ملموسة، فروسيا ألقت نفسها تفقد مساحات واسعة من محيطها الأمني التقليدي لصالح تمدد حلف شمال الأطلسي، الذي لم يكتفِ بإزالة نفوذ الاتحاد السوفيتي، بل حل محله سياسياً وعسكرياً في جمهوريات شرق أوروبا والبلطيق. وبالمقابل شعرت الصين بوطأة "التطويق الأمريكي" المتصاعد في المحيط الهادئ، المقترن بتنامي الدعم الأمريكي لتايوان، مما جعل من التوافق الروسي – الصيني، "ركيزة قوية" وثابتاً حتمياً لتأمين مصالحهما الحيوية، فقد وجد القطبان في ذلك التقارب "درعاً استراتيجياً" ومنصة صلبة لمواجهة النفوذ الغربي المتزايد الذي بات يهدد أمنهما القومي في مناطق نفوذهما التقليدية، بعد ان بدت مناطق نفوذهما الحيوية، تبدو مكشوفة امام النفوذ الغربي، الذي

(1) Julie Wilhelmsen and Geir Flikke, Op. Cit, p.871.

(2) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Brookings Institution Press, United States, 2008, p.81 – 82.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

استغل حالة الفراغ الذي خلفه اختفاء الاتحاد السوفييتي، من المنطقة، ووجه اهتمامه للوصول الى موطن قدم راسخ في قلب آسيا^(١).

تجسدت السنوات الثلاث التي أعقبت الإعلان الرسمي عن "الشراكة التعاونية الاستراتيجية" في نيسان ١٩٩٦، كونها مرحلة حاسمة لـ إضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات البينية. إذ بدأ العمل الفعلي على صياغة آليات تنسيق دائمة وقنوات تعاون مشترك، تجلت في سلسلة من الاجتماعات، والقمم الدورية التي عقدت في تلك المدة. وسعى الطرفان من خلال تلك القنوات إلى ترسيخ وتوسيع مساحات التوافق في الآراء حيال القضايا الدولية والاقليمية، وبناء قاعدة صلبة لتوسيع نطاق التعاون ليشمل أبعاداً أعمق، وبرز التعاون الفعال في ملف الحدود كأحد أهم المتغيرات الإيجابية التي طبعت المرحلة، حين تحول من بؤرة للنزاع إلى نموذج للتسوية الدبلوماسية. كما تبادل الطرفان الدعم السيادي في القضايا التي تمس وحدة وسلامة أراضييهما، وهو ما ظهر بوضوح في الموقف الروسي الداعم للصين في قضية تايوان، والموقف الصيني المتفهم لروسيا في ملف الشيشان، ولم يقتصر الأمر على التنسيق السياسي، بل امتد ليشمل مشاريع التعاون العسكري الاستراتيجي، وتطوير الروابط الاقتصادية والتجارية التي منحت الشراكة بعداً مادياً ملموساً. وإن تنامي العلاقات استند في جوهره لتطابق الرؤى ازاء التحولات العالمية، مما جعل من موسكو وبكين، شريكين لا غنى عنهما في إدارة التوازنات الدولية المعاصرة، بالنسبة لكل واحدة منهما، مع اختلاف توجهاتهما، وآفاقهما المتصورة لها^(٢).

(1) M.A. Smith, Russia and the Far Abroad 2000, December, Camberley, CSRC, RMA Sandhurst, 2000, p.14.

(2) 吴大辉，《中俄战略协作伙伴关系：十年实践的历史考察》，北京：社会科学文献出版社，2007年，第127 – 128页。

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

تكللت الجهود الدبلوماسية الحثيثة بين القطبين العالميين، بتوقيع اتفاقية ثانية ومفصلية في عهد الرئيس الروسي بوريس يلتسن (Boris Yeltsin)^(١) في نهاية عام ١٩٩٦، والتي مثلت حجر الزاوية في بناء الثقة المؤسسية بين البلدين، إذ كان البلدين يتطلعان لحل جذري لخلافهما الحدودي المُنْصني^(٢). لقد اتحدت إرادة بكين وموسكو في تلك الحقبة على هدف استراتيجي واحد، هو المعارضة الصريحة لعالم أحادي القطب تهيمن على مقدراته الولايات المتحدة الأمريكية، وبدلاً من ذلك، وجه البلدان دعوة صريحة ومكثفة لترسيخ "نظام دولي متعدد الأقطاب" يعيد توازن المشهد العالمي، وعبر الجانبان عن رفضهما القاطع للإطار الدولي الذي تشكل في أعقاب الحرب الباردة، وانفردت فيه واشنطن بدور قيادي مطلق، مستندةً إلى تفوقها العسكري الكاسح وقوتها الاقتصادية الهائلة، ومن هنا أصبح التوجه "المناهض للأحادية الأمريكية" السمة الأبرز للشراكة الصينية – الروسية، والركيزة التي تأسس عليها مشروع التقارب المتسارع بينهما، تبلورت تلك الرؤية المشتركة وتأطيرها بشكل رسمي وقانوني في اتفاقية نيسان

(١) بوريس يلتسن (١٩٣١-٢٠٠٧) ولد عام ١٩٣١، في قرية بوتكا (Bottle) التي تقع في مقاطعة تاليتسكي (Talitsky) بمنطقة الأورال، من عائلة بسيطة، تلقى تعليمه الأساس والثانوي عام ١٩٤٩، ثم درس في معهد الأورال بقسم البناء، ثم عين رئيساً للعمال في شركة أورالنيازتروبستروي، انضم للحزب الشيوعي، تولى العديد من المناصب منها رئيس جمهورية الاتحاد الروسي. للمزيد يراجع:

Александр Васильевич Коржаков, Борис Ельцин: От рассвета до заката, Издательство «Интер-Кутуб», Москва, 1997; Николай Яникович, Борис Ельцин: Другая жизнь, Олма Пресс, Москва, 2001.

(2) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia and China See Each Other, London: Centre for European Reform, February 2012, p.9.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية - الصينية حتى عام ١٩٩٩.

١٩٩٧^(١) الخاصة بالسياسة الدولية، التي رسمت ملامح التنسيق الصيني - الروسي المشترك في المحافل الدولية^(٢).

انتقلت تلك الشراكة من حيز التنسيق السياسي إلى آفاق التعاون العسكري التقني عالي المستوى ابتداءً من عام ١٩٩٨، فأظهرت روسيا، مدفوعةً بحاجتها لتعزيز حضورها الشرقي، استعداداً غير مسبوق لتزويد الصين بأنظمة تسليح متطورة تكنولوجياً كانت تُصنف سابقاً ضمن المحرمات التصديرية، وشملت تلك الصفقات الاستراتيجية تزويد بكين بمقاتلات سوخوي ٣٠، فائقة التطور، والصواريخ المتطورة المضادة للسفن، فضلاً عن أجزاء وتقنيات حساسة داخلية في الصناعات النووية^(٣).

وقد هدفت موسكو، من خلال ذلك الانفتاح التقني والعسكري تحقيق غايتين استراتيجيتين في آن واحد، أولاهما: توفير الدعم المالي واللوجستي لصناعاتها العسكرية الوطنية التي عانت من أزمات طاحنة بعد الانهيار السوفييتي، وثانيهما: إيجاد شريك عسكري قوي ومتمكن متمثل في الصين، ليكون قادراً على موازنة النفوذ الأمريكي ومقاومة سياسات هيمنتها عبر وجود حليف يمتلك قدرات رادعة^(٤)، لكن ذلك الزخم التصاعدي في وتيرة التعاون الروسي - الصيني، لم يحر علاقة البلدين من هواجسها التاريخية الدفينة، فظل احتمال التمدد الصيني نحو مناطق الشرق الأقصى الروسي، يمثل

(١) اتفاقية تعاون استراتيجي وقّعت في موسكو في نيسان ١٩٩٧، هدفت إلى تأسيس شراكة شاملة بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وشكّلت نقطة تحول في بناء محور روسي-صيني لمواجهة الهيمنة الأميركية والسعي نحو نظام دولي متعدد الأقطاب. للمزيد يراجع:

Bobo Lo, China and Russia: From Strategic Partnership to Strategic Alliance, London, Royal Institute of International Affairs, 2008, P 45.

(2) M.A. Smith, Op. Cit, p.14 – 15.

(3) Marcel de Haas, Russian-Chinese Military Exercises and their Wider Perspective: Power Play in Central Asia, Russian Series 05/51, Swindon, Conflict Studies Research Centre (CSRC), UK Defence Academy, October 2005, p.11 – 12.

(4) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op. Cit, p.82 – 85.

التمهيد: الثابت والمتغير في العلاقات الروسية – الصينية حتى عام ١٩٩٩.

كابوساً جيوسياسياً مضمراً داخل أروقة الكرملين، وتمثلت تلك المخاوف في إمكانية الاستيلاء الصيني على تلك المناطق الشاسعة، سواء عبر "التسلل الديموغرافي" والهجرات الواسعة، أو من خلال الهيمنة الاقتصادية التي جعلت تلك الأقاليم الروسية تابعة بنيوياً للاقتصاد الصيني، ولاريب ان ذلك القلق المزمّن، الذي تداخل فيه البعدان السكاني والمالي مثل التحدي الصامت الذي ضبط إيقاع التقارب، ووضع حدوداً غير مرئية لمدى الاندفاع الروسي نحو الشراكة المطلقة مع جاره الصيني^(١).

يبدو ان العلاقات بين البلدين، سارت بوتيرة غير منضبطة بإطار ما، بل كانت تنزلق احيانا لتصل مرحلة القطيعة، ذلك ما نجده في المدة ١٩٦٠ – ١٩٧٩، ومما لاشك فيه ان تلك المرحلة الحرجة من العلاقات المتشنجة، كانت مرجحة ان تتطور اكثر لو ذهبت الصين بعيداً بعلاقاتها التي كانت في مرحلة تاريخية، تتجه نحو التطبيع مع الولايات المتحدة الامريكية، اما المرحلة الثانية، والتي تبء مع بداية الثمانينيات، فهي مرحلة انفراج دبلوماسي وسياسي، انتهت حالة القطيعة، وتوجت بزيارة غورباتشوف لبكين عام ١٩٨٩، اما المرحلة الثالثة، يمكن ان نعتها مرحلة التأسيس، الحقيقية، المرحلة التي بدئت عام ١٩٩١، اذ تمثل مرحلة الشراكة الاستراتيجية، التي بنيت على اثرها العلاقات بين البلدين، وفق تصورات واقعية سياسياً، ولم تعد محكومة بشعارات ورؤية ايديولوجية عقيمة، وصياغة تحالف نوعي، لمواجهة النفوذ الامريكي.

(1) M.A Smith, Op. Cit, p.15 – 16.

الفصل الأول: العلاقات الروسية – الصينية ١٩٩٩ حتى أواخر عام ٢٠٠٠.

المبحث الأول: استراتيجية روسيا للتقارب مع الصين في عهد بوتين.

اولاً: تولي بوتين للسلطة وتطوير العلاقات بين البلدين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.
ثانياً: سمات التقارب السياسي في مجالات الطاقة والتعاون العسكري.

المبحث الثاني: تحديات العلاقات الروسية الصينية خلال العام ٢٠٠١.

اولاً: المنظمات والمعاهدات بين الاتحاد الروسي والصين ودور الولايات المتحدة في التأثير على شكل العلاقات بين البلدين.
١ - منظمة شنغهاي للتعاون.
٢ - معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون ١٦ تموز ٢٠٠١ .
٣ - الموقف الروسي من احداث ايلول والاستياء الصيني منه.
ثانياً: الزيارات الرسمية المتبادلة والعلاقات الروسية الصينية من تموز - كانون الاول ٢٠٠١.

ثالثاً: مجالات التعاون الروسي الصيني.
رابعاً: اهداف السياسة الخارجية الروسية والصينية.

المبحث الثالث: أطر التعاون الروسي الصيني العام ٢٠٠٢.

اولاً: تعزيز الشراكة السياسية الروسية الصينية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون المسارات الدبلوماسية والابعاد الاقتصادية والعسكرية للعام ٢٠٠٢.
ثانياً: منظمة معاهدة الامن الجماعي.

المبحث الأول: استراتيجية روسيا للتقارب مع الصين في عهد بوتين

أولاً: تولي بوتين للسلطة وتطوير العلاقات بين البلدين ١٩٩٩ - ٢٠٠٠.

تجسّد التقارب الروسي الصيني بحلول عام ١٩٩٩ بمسار تصاعدي أكثر ديناميكية من خلال اعداد برامج التعاون المشترك والتي تضمن برامج تعاون عسكري وفني في آب ١٩٩٩ وبرنامج التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة كانون الاول ١٩٩٩ وبرنامج التعاون الفضائي الذي اقر في أيار عام ٢٠٠٠، كذلك تم التفاهم على توقيع أكثر من اتفاقية للتعاون الاقتصادي بين البلدين خلال المدة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢، التي سنتطرق لذكرها بالتفصيل خلال هذا الفصل^(١)، في العام ذاته، توصل الطرفان إلى تقارب كبير لحل مشاكلهما الحدودية التي لازمت تاريخ علاقتهم عقود طوال، لكنهما أُرْجِنَا التفاهم حول بعض الجزر المتنازع عليها لوقت لاحق^(٢)، كما شهدت العلاقات الثنائية بين الصين وروسيا طفرة نوعية، حين وافقت روسيا على دراسة امكانية تزويد الصين بالنفط والغاز، وغدت الأخيرة من أبرز مشتري الأسلحة والمعدات الروسية، تلاها إصدار موسكو وبكين، بيانات مشتركة داعية الى التعددية القطبية لإنهاء الهيمنة الأمريكية، على الساحة الدولية، في إشارة الى اندماج الموقفين الروسي والصيني، في موقف ذا حيثيات متطابقة ازاء هيمنة القطب الأميركي الأوحده في النظام العالمي الجديد، واقترن بتقارب عسكري مشترك ترجم ولوجهما مضماراً جديداً من التنسيق رفيع المستوى لكسر الاحادية القطبية، بالشكل الذي مثل ضماناً لرسوخ وديمومة الروابط الصينية – الروسية المشتركة^(٣)، وانبثق عن ذلك المشهد الاستراتيجي المتأزم إدراك بكين، العميق لضرورة معالجة الفجوة

(1) Vladimir Paramonov, Aleksey Stokov, Russian-Chinese Relations: Past, Present and Future, Russian Series 06/46E, Swindon, CSRC, UK Defence Academy, September 2006, P.6.

(2) ibid .P.6

(3) A. Blua, "Joint Exercises Underscore Growing Ties between Moscow and Beijing," RFE/RL Russian Political Weekly, Vol. 5, No. 28, 9 August 2005.

التقنية في قدراتها العسكرية وتحديث ترسانتها، وهو استنتاج خلصت إليه بناءً على قراءات دقيقة لمسار أنظمة التسليح التي وظفتها الولايات المتحدة في نزاعاتها العسكرية السابقة؛ ومن الجدير بالذكر، ان الصين واجهت عزلة تكنولوجية، لردح من الزمن على خلفية تداعيات أحداث ميدان تيانانمن وما تلاها من حظر دولي على توريد الأسلحة إليها، مما قلص خياراتها في الحصول على العتاد المتطور، وحصرها في نطاق محدود، كانت فيه روسيا، المورد الإستراتيجي الأبرز والوحيد المتاح لتزويدها بالأنظمة العسكرية الحديثة^(١).

انصبَّ التركيز السياسي الروسي، عبر مسار التقارب مع الصين، على تفعيل دور موسكو، في هياكل التكامل الإستراتيجية لمجموعة خماسي شنغهاي (Shanghai Five)^(٢) التي ضمت روسيا، والصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، وهي المنظومة التي اضطلعت روسيا، بدورٍ محوري في تأسيسها؛ وفي سياق متصل، مثَّل تطوير علاقات ودية مع القوى الآسيوية الصاعدة، وفي مقدمتها الصين والهند، توجهاً حاسماً في الدبلوماسية الروسية، تجاه القارة الصفراء، إذ غدا توافق الرؤى الجوهرية بين موسكو وبكين، إزاء القضايا الدولية المفصلية ركيزةً أساسية للاستقرارين الإقليمي

(1) Matti Nojonen, "Introduction: Adapting to the Shift of Great Power Relations," in Arkady Moshes, Matti Nojonen, eds., Russia–China Relations: Current State, Alternative Futures, and Implications for the West, FIIA Report 30, Helsinki, The Finnish Institute of International Affairs, 2011, P.14.

(٢) (خماسي شنغهاي: تكتل إقليمي سياسي وأمني تأسس في ٢٦ نيسان ١٩٩٦ في مدينة شنغهاي الصينية، وكان النواة الأولى لما يُعرف اليوم بـ منظمة شنغهاي للتعاون، تكون التكتل من خمس دول رئيسية هي: جمهورية الصين الشعبية، الاتحاد الروسي، جمهورية كازاخستان، الجمهورية القيرغيزية، جمهورية طاجيكستان، للمزيد يراجع: محمود زايد، تاريخ اسيا الحديث والمعاصر، دار التعليم الجامعي، مصر، ٢٠٢٥، ص٢٧٧-٢٧٨.

والعالمي، مما دفع روسيا، نحو السعي الحثيث لبلورة تعاون متبادل المنفعة مع الصين في شتى المجالات^(١).

أفضت التحديات العسكرية المشتركة إلى تضافر جهود بكين وموسكو، في جبهة موحدة لمواجهة المبادرة الأمريكية اليابانية، الرامية لتطوير نظام دفاع صاروخي ميداني في آسيا، والتصدي لتمدد حلف شمال الأطلسي، ومناهضة مفهومه الإستراتيجي التدخل في عام ١٩٩٩، فضلاً عن الوقوف ضد الرغبة الأمريكية في تعديل معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية، وتطوير نظام دفاع صاروخي وطني^(٢)، إذ غدا شهر آذار، من العام نفسه نقطة تحول مفصلية في مسار العلاقات الثنائية، ففيه دشّن البلدان مرحلة جدية من التحديات الدولية الجسيمة التي عززت حاجتهما لترسيخ المصالح المشتركة، وتعميق التعاون المتبادل كآلية لضبط التوازنات الدولية ضد الأحادية الأمريكية، سيما بعد إقرار الكونجرس الأمريكي، برنامج الدفاع الصاروخي الوطني (NMD)^(٣) ومصادقة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عليه، تزامناً مع توجه إدارته لتطوير برنامج دفاع

(1) Kremlin, Overview of Foreign Policy of the Russian Federation [in Russian: "Obzor uneshney politiki Rossiyskoy Federatsii"], 27 March 2007a, http://www.mid.ru/brp_4.nsf/0/3647DA97748A106BC32572AB002AC4DD, October 2012, accessed 15 March 2025, Report.

(2) M.A. Smith, Russia and the Far Abroad 2000, December, Camberley, CSRC, RMA Sandhurst, 2000, P.14–15.

(3) مشروع عسكري أمريكي ظهر في تسعينيات القرن العشرين، يهدف إلى تطوير منظومة دفاعية قادرة على اعتراض وتدمير الصواريخ الباليستية في مرحلة الطيران خارج الغلاف الجوي، وذلك لحماية أراضي الولايات المتحدة من أي هجوم صاروخي محتمل من دول يُنظر إليها كتهديد إستراتيجي. اعتمد البرنامج على تقنيات الرادار والأقمار الصناعية وصواريخ الاعتراض الفضائية، لكنه واجه جدلاً دولياً واسعاً بسبب تأثيره على توازن الردع النووي ومعاهدة الحد من الصواريخ الباليستية. للمزيد يراجع:

Robert D. Blackwill & Ashton B. Carter, Defending America: Building a New Missile Defense System, Brookings Institution Press, United States, 1999.

صاروخي مسرحي (TMD)^(١) بالتعاون مع اليابان وكوريا الجنوبية، وهو ما فسرتة موسكو بوصفه تهديداً وجودياً يروم إقحامها في سباق تسلح عالي الكلفة يفوق قدراتها الاقتصادية ويستنزف مواردها المتاحة^(٢).

آمنت الحكومة الروسية، رغم الأزمات المالية الخائفة التي كبستها آنذاك باستحالة التخلي عن تطوير برامج الفضاء، لمجاعة السبق الأمريكي في ذلك المضمار، لاسيما ان البرنامج الأمريكي انطوى على نقل تكنولوجيا الصواريخ إلى اليابان، وهو ما رأت فيه موسكو وبكين، ترسيخاً للتحالف الأمريكي- الياباني الذي صُنف في المنظور الاستراتيجي للبلدين بوصفه تهديداً مباشراً لأمنهما القومي، إذ ان إقحام اليابان كطرف فاعل في برنامج الدفاع الصاروخي من شأنه تقويض قدرات الردع الصينية المحدودة، بالنظر إلى الفجوة التقنية والعسكرية التي تفصل بكين، عن واشنطن وموسكو، مما فسر ارتقاء بكين، في أحضان موسكو، لسد ثغرات احتياجها العسكري، لكن ما تقدم أشعر القادة الصينيين بضرورة إحداث طفرة حقيقية في أسلحتهم الإستراتيجية لمواجهة تنامي

(١) منظومة دفاعية عسكرية تهدف إلى اعتراض الصواريخ الباليستية قصيرة ومتوسطة المدى في مسرح العمليات القتالية، أي في مناطق القتال الإقليمي وليس على مستوى حماية الدولة بالكامل كما في نظام NMD. طُوّر البرنامج بشكل رئيسي في الولايات المتحدة خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها، بهدف حماية القوات الأمريكية وحلفائها من تهديدات الصواريخ التكتيكية أثناء النزاعات الإقليمية، ويعتمد على تقنيات الرادار، وأنظمة الإنذار المبكر، وصواريخ الاعتراض الأرضية والبحرية. للمزيد يراجع:

National Research Council, Theater Missile Defense in the Post-Cold War Era, National Academies Press, United States, 1999.

(2) 吴大辉, “中俄战略协作伙伴关系: 十年实践的历史考察,” in 邢广程, ed., 2006年: 俄罗斯、东欧、中亚国家发展报告, 北京, 社会科学文献出版社, 2007, 第38-39页。

المخاطر الإقليمية، الناجمة عن التغلغل الأمريكي في محيطهما الحيوي، لاسيما اليابان^(١)، ومع ذلك ظل هاجس الانزلاق في سباق تسلح باهظ التكاليف يؤرق صانع القرار الصيني، خشية تعثر مسيرة التنمية الاقتصادية الصينية التي كانت في أوج انطلاقها وبحاجة ماسة لمناخ مستقر يضمن ديمومتها، كما أوجست الصين خيفةً من إشراك تايوان، في مشاريع الدفاع الصاروخي المشتركة بقيادة واشنطن، لما يمثله ذلك من إحياء فعلي للتحالف العسكري الأمريكي – التايواني، الذي شكل عقبةً كأداء أمام مشروع توحيد البلاد، وضم جزيرة تايوان، وفي سياق متصل، مثّلت الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو^(٢)، في ٢٤ آذار ١٩٩٩ تهديداً مشتركاً دفع البلدين لاعتبارها تقويضاً متعمداً لدور الأمم المتحدة، وسابقةً سياسية – عسكرية قسرية، قد تشرعن لتدخلات أمريكية مماثلة في قضايا سيادية حساسة كـ تايوان والشيّشان، عبر وسائل قسرية خارج الأطر الدولية، في ظل تعرض موسكو وبكين، لضغوط متزامنة في ذلك الشأن^(٣)، في ذلك الوقت أوصت وزارة الدفاع الأمريكية في ٢٩ نيسان ١٩٩٩ بتزويد تايوان، بتقنيات عسكرية متطورة، مما كرس القلق الروسي الصيني، وزاد من الريبة، تجاه تحركات الولايات المتحدة، وعلى صعيدٍ موازٍ مثّلت الحملة العسكرية لحلف شمال

(1) U.S. House of Representatives, Select Committee on U.S. National Security and Military/Commercial Concerns with the People's Republic of China (Cox Report), Washington, Government Printing Office, May 25, 1999.

(٢) تمثل الحملة العسكرية لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو تدخلاً عسكرياً جويّاً بدأ في ٢٤ آذار ١٩٩٩ ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)، بهدف وقف العمليات العسكرية والانتهاكات التي استهدفت الألبان في إقليم كوسوفو خلال النزاع المسلح بين الجيش الصربي وجيش تحرير كوسوفو. للمزيد يراجع:

Ivo H. Daalder & Michael E. O'Hanlon, Winning Ugly: NATO's War to Save Kosovo, Brookings Institution Press, United States, 2000.

(3) U.S. House of Representatives, Select Committee on U.S. National Security and Military/Commercial Concerns with the People's Republic of China (Cox Report), Washington, Government Printing Office, May 25, 1999.

الاطلسي في كوسوفو تهديداً مشتركاً، لكونها تقويضاً ممنهجاً لدور الأمم المتحدة، وحادثة عسكرية سياسية خطيرة تشرعن لتدخلات أمريكية سافرة في القضايا السيادية (تايوان والشيشان) عبر وسائل قسرية خارج الأطر الدولية، عزز ذلك صدور تقرير كوكس^(١) في واشنطن الذي سعى لشيطنة الصين، تزامناً مع الضغوط الغربية على موسكو في قضية الشيشان؛ وقد توجّهت الأزمة نحو ذروة التأزم عقب القصف العرضي للسفارة الصينية في بلغراد من قبل شمال الأطلسي في ٧ أيار ١٩٩٩، الحدث الذي استنكره الرئيس يلتسن بوصفه "عملاً بربرياً"، ودفعه لإجراء زيارة وزير خارجيته للمملكة المتحدة، ليعقب ذلك بيومين فقط إجراء المبعوث الروسي الخاص فيكتور تشيرنوميردين (Viktor Chernomyrdin)^(٢)، مشاورات طارئة مع كبار القادة الصينيين لتنسيق المواقف الإستراتيجية إزاء تداعيات الأزمة المتصاعدة^(٣).

(١) تقرير كوكس الصادر عن لجنة في مجلس النواب الأمريكي عام ١٩٩٩، برئاسة النائب كريستوفر كوكس، كشف عن تورط جمهورية الصين الشعبية في الحصول على أسرار وتقنيات عسكرية ونووية وصاروخية أمريكية بشكل غير قانوني خلال التسعينيات. تناول التقرير قضايا تتعلق بأمن المعلومات والتجسس الصناعي والعسكري، وأثار جدلاً واسعاً داخل الولايات المتحدة بشأن أمن التكنولوجيا النووية والصاروخية وحماية الأسرار الدفاعية. للمزيد يراجع:

U.S. House of Representatives, Select Committee on U.S. National Security and Military/Commercial Concerns with the People's Republic of China (Cox Report), Washington, Government Printing Office, May 25, 1999.

(٢) فيكتور ستيبانوفيتش تشيرنوميردين (١٩٣٨-٢٠١٠): ولد في قرية تشيرني أوتروج (Cherny Utrog)، وبالتحديد في منطقة أورينبورغ، تلقى تعليمه الإبتدائي والثانوي، ثم أكمل دراسته في معهد كوبيشيف للبوليتكنيك، وبعد تخرجه عمل في مصفاة أورسك للنفط خلال المدة ١٩٥٧-١٩٦٠، تدرج في المناصب وأصبح وزيراً، ثم أصبح رئيس الحكومة الاتحاد الروسي عام ١٩٩٨، توفي سنة ٢٠١٠. للمزيد يراجع:

Игорь Кузнецов, Отечественная история, Издательско-торговая фирма «Дашков и Ко», Москва, 2020, Стр. 655.

(3) U.S. House of Representatives, Select Committee on U.S. National Security and Military/Commercial Concerns with the People's Republic of China (Cox Report), Washington, Government Printing Office, May 25, 1999.

أثار التقرير موجة انتقادات عارمة في الصين لمحاولة التقرير "شيطنة" البلاد حسب ما عبر عنه الصينيون، وفي غضون ذلك واجهت موسكو هجمات إرهابية في مدنها الكبرى، مما جعلها ترى في الانتقادات الغربية لها تدويلاً للقضية الشيشانية، وهي قواسم مشتركة في هواجس موسكو وبكين ازاء الضغوطات الأمريكية – الأوروبية ضدها^(١). ويبدو أنّ التطورات المتسارعة التي واجهتها موسكو وبكين، على الصعيدين الدولي والإقليمي، شكّلت قوة دفع استراتيجية جديدة لتعميق مسارات تقاربهما، فمن جهة استشعرت الصين، خطر الانفراد العسكري الأمريكي في محيطها الحيوي، مما ولد لديها يقيناً بضرورة تحديث قدراتها الدفاعية بالاستناد إلى حليف موثوق يمتلك الإرث والتقنية، كما سعت روسيا من جانبها للموازنة بين طموحاتها كوارثة لقوة عظمى وواقع علاقاتها الدولية المتأزمة، محاولة التوفيق بين تطلعاتها الجيوسياسية وحاجتها لظهير دولي موازن، الأمر الذي جعل التقارب الروسي – الصيني، ضرورةً حتمية أملت لها المصالح المتبادلة، وصهرتها فلسفةً سياسية مشتركة أرادت كسر الأحادية القطبية وإرساء دعائم نظام دولي متعدد الأقطاب^(٢).

توالى اللقاءات الرفيعة لترجمة ذلك التقارب، ففي الأول من حزيران ١٩٩٩ زار وزير الخارجية الروسي، إيغور إيفانوف (Igor Ivanov)^(٣)، بكين فاستقبله الرئيس

(1) U.S. House of Representatives, Op.Cit.

(2) ibid.

(٣) إيغور سيرجيفيتش إيفانوف (١٩٤٥): تلقى تعليمه الابتدائي والثانوي، ثم درس في معهد موسكو الحكومي للغات الأجنبية، وتخرج عام ١٩٦٩، عمل باحثاً في معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية خلال المدة ١٩٦٩-١٩٧٣، ثم عمل سكرتيراً ثانياً للإدارة الأوروبية الأولى بوزارة خارجية خلال المدة ١٩٧٣-١٩٧٨، تولى العديد من المناصب أهمها وزير للخارجية. للمزيد يراجع:

Игорь Кузнецов, Там же, Стр. 597.

الصيني جيانغ تسه مين (Jiang Zemin)^(١)، وصدر عن لقاءهما بياناً صحفياً أكد فيه أن وقف قصف حلف شمال الأطلسي ليوغوسلافيا يمثل شرطاً جوهرياً لأي تسوية سياسية في كوسوفو. وفي منعطف دبلوماسي آخر التقى الرئيس الصيني جيانغ تسه مين رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين (Vladimir Putin)^(٢)، في أوكلاند بنيوزيلندا بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٩٩، على هامش الاجتماع غير الرسمي لقيادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ آبيك (APEC)^(٣)، فأبدى بوتين، رغبة جادة في توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والتجاري مع الصين، مجدداً موقف موسكو الثابت الداعم لمبدأ "الصين الواحدة" حيال قضية تايوان، وشكّلت زيارة الرئيس الروسي بوريس يلتسن، للصين في التاسع من كانون الأول ١٩٩٩ محطة تاريخية استثنائية، لكونها آخر زيارة خارجية، له

(١) جيانغ تسه مين (١٩٢٦-٢٠٢٢): ولد في الصين، تلقى تعليمه حتى تخرج من جامعة شنغهاي حاصلاً على شهادة الهندسة الكهربائية عام ١٩٤٦، انضم للحزب الشيوعي الصيني، ترأس معاهد البحوث التكنولوجية عام ١٩٨٠، أصبح جيانغ نائب وزير لجنة الدولة للواردات والصادرات، أصبح نائب وزير صناعة الإلكترونيات، ثم أصبح عام ١٩٩٧ الرئيس الأعلى للصين. للمزيد يراجع:

Kerry Brown, The Berkshire Dictionary of Chinese Biography, Vol IV, Berkshire Publishing Group, Massachusetts, 2016, p. 209-210.

(٢) فلاديمير فلاديميروفيتش بوتين (١٩٥٢): سياسي روسي شغل منصب رئيس الاتحاد الروسي لعدة فترات، وبرز كأحد أهم الشخصيات السياسية في روسيا. تولى مناصب أمنية وسياسية بارزة، أبرزها رئاسة جهاز الأمن الفيدرالي ثم رئاسة الوزراء عام ١٩٩٩، قبل أن يصبح رئيساً لروسيا لأول مرة عام ٢٠٠٠. ارتبطت سياساته بتعزيز سلطة الدولة المركزية، وإعادة بناء النفوذ الروسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصاً في مجالات الأمن والطاقة والسياسة الخارجية. للمزيد يراجع:

Philip Short, Putin, Henry Holt and Company, New York, United States, 2022.

(٣) منظمة إقليمية اقتصادية تأسست عام ١٩٨٩ بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة الحرة والاستثمار بين دول آسيا والمحيط الهادئ. يضم المنتدى ٢١ اقتصاداً عضواً، ويعمل على تسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين الدول الأعضاء في إطار غير ملزم قانونياً، مع التركيز على النمو الاقتصادي المستدام. للمزيد يراجع:

John Ravenhill, APEC and the Construction of Pacific Rim Regionalism, Cambridge University Press, United States, 2001.

قبل مغادرته السلطة، إذ عقد خلالها قمة غير رسمية ثانية مع نظيره الصيني، تخللتها مباحثات موسعة مع كبار القادة الصينيين لي بينغ، وتشو رونغ جي، أثمرت عن توافقات جديدة وبيان مشترك، فضلاً عن توقيع ثلاث بروتوكولات حكومية، تتعلق بترسيم الحدود الشرقية والغربية، واتفاقية استخدام اقتصادي مشترك، وعقب استقالة يلتسن في ٣١ كانون الأول ١٩٩٩، تسلم فلاديمير بوتين، الرئاسة بالإنابة، فبدأ تدريجياً في رسم ملامح إطار سياسته الخارجية الجديدة^(١).

هو ما تجسد في تصريحات نائب رئيس الوزراء الروسي إيليا كليمانوف (Ilya Klimanov)^(٢) في كانون الثاني ٢٠٠٠، أعلن فيها بوضوح "أنّ الصين غدت الشريك الرئيس لروسيا في مبيعات الأسلحة إلى جانب الهند، وعكست تحولاً كبيراً في طبيعة العلاقات مع الصين؛ حيث استحوذت التجارة العسكرية مع بكين وحدها على أكثر من نصف إجمالي صادرات الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية"، مما عكس تحولاً جذرياً في طبيعة العلاقة الاستراتيجية، وانتقالها من مجرد التوافق السياسي إلى مرحلة الاعتماد العسكري المتبادل^(٣).

(1) M.A. Smith, Op.Cit, P.14.

(٢) إيليا كليمانوف (1951): مسؤول روسي شغل منصب نائب رئيس الوزراء في الاتحاد الروسي، ضمن فترة التحول الاقتصادي والسياسي التي أعقبت تفكك الاتحاد السوفيتي. ارتبطت مهامه بالإشراف على ملفات الاقتصاد وإعادة الهيكلة والإصلاحات الانتقالية، في سياق محاولة الدولة الروسية الانتقال إلى اقتصاد السوق وإعادة تنظيم مؤسساتها الحكومية خلال حكم الرئيس بوريس يلتسن. للمزيد يراجع:

Anders Åslund, How Russia Became a Market Economy, Brookings Institution Press, United States, 1995.

(3) M.A. Smith, op.cit, P.14.

شكل انتخاب فلاديمير بوتين رئيساً للاتحاد الروسي في السابع من آذار عام ٢٠٠٠^(١)، منعطفاً حاسماً في تاريخ روسيا المعاصر، حمل في جعبته رؤية استراتيجية مغايرة لأولويات السياسة الداخلية والخارجية السابقة على حد سواء^(٢)، واستندت تلك الرؤية على منح أهمية قصوى للأهداف المحلية وتفضيلها على الطموحات والأهداف الخارجية، وهو ما برره وزير خارجيته إيغور إيفانوف، باستلهم الاتحاد الروسي الدروس المستفادة من أخطاء العقد السابق، مؤكداً "أن عقلية القوة العظمى التي كانت إرثاً ثقيلاً من الحقبة السوفييتية ظلت تسيطر على السلوك الروسي طوال التسعينيات، بالشكل الذي أعاق قدرة موسكو على التكيف مع الواقع الجديد المرير بعد الانهيار، في تحدٍ وجودي للقيادة الروسية الجديدة .

(٣)١١

ورأى إيفانوف أن تلك العقلية التقليدية زجت بروسيا السوفييتية في أتون الشؤون الدولية إلى أقصى مدى ممكن، بصورة تجاوزت قدرة الموارد المحلية المنهكة على تغطية تكاليف الدور العالمي الذي أقحمت روسيا فيه بحكم ريادتها الاتحاد السوفييتي، ولذا أرسى بوتين، قاعدةً جديدةً مفادها "أن السياسة الخارجية يجب أن تكون في خدمة التنمية المحلية أولاً، عبر خلق بيئة دولية مواتية للنمو الاقتصادي المستقر الذي يهدف لتحسين مستويات معيشة الشعب الروسي"^(٤)، ومع أن أمن الدولة والتنمية الاقتصادية الروسية مثلاً هدفين محوريين، لكن قناعة القيادة الروسية، كانت راسخة بأن القدرة النووية توفر رادعاً كافياً لضمان الأمن القومي الروسي، ازاء التحديات الغربية، مما منح بوتين غطاءً عسكرياً

(1) 弗拉基米尔·普京，普京文集，北京，中国社会科学出版社，2002，第 80页。

(2) 李书森，当代俄罗斯对外战略转型研究，北京，当代世界出版社，2006，第 262-278页。

(3) 李舒森，前来源，第 262-278页。

(4) Иванов, Игорь. Новая российская дипломатия. — Москва: ОЛМА-ПРЕСС, 2002. — С. 7.

وسياسياً، مثالياً للتفرغ لمشروعه التنموي الطموح، المستند الى التنمية الاقتصادية بوصفها المحرك الأول للقيادة الروسية في تلك المرحلة^(١).

تبلوت العلاقات الروسية - الصينية، في قالب مركب زواج بين المنافسة والتعاون، فطوعت تباينات التنافس، ومحركاته كمدخلٍ لتعزيز فرص العمل الثنائي المشترك بين البلدين، وفي السياق مثل توجه بوتين، نقطة تحولٍ فارقة في مسار السياسة الروسية، التي لم تعد كما كانت عليه في عهد سلفه يلتسن، لأن بوتين كرّس جُلَّ اهتمامه لصياغة اتجاهات جديدة، ومنهجية قوية للسياسة الروسية على الصعيدين الداخلي والخارجي، ساعياً لاستعادة المكانة الدولية المرموقة التي تمتع بها الاتحاد السوفييتي إبان الحرب الباردة، ولكن بعقليةٍ براغماتية متناغمة مع المتغيرات المعاصرة، وارتكزت سياسته الخارجية، على دوائر حيوية لضمان الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، وتحقيق غايات استراتيجية وأمنية بعيدة المدى، لاسيما مع الصين، التي أظهرت توافقاً كبيراً مع رؤيته، مما جعل تلك الشراكة انموذجاً جديراً بالاهتمام في ظل تطابق وجهات النظر بين موسكو وبكين، إزاء القضايا الدولية^(٢).

تفعيلاً لمسارات العمل المشترك، شهد الخامس من تموز عام ٢٠٠٠ لقاءً بين الرئيسين جيانغ تسه مين، وبوتين على هامش اجتماع رؤساء دول خماسي شنغهاي في دوشنبه، وتبادلا وجهات النظر حول جملة من الملفات ذات الاهتمام المشترك؛ ليعقب ذلك زيارة دولة قام بها بوتين إلى بكين بين يومي ١٧ - ١٩ تموز ٢٠٠٠، عقد أثناءها جولتين، من المباحثات مع نظيره الصيني، إحداها اتسمت بالخصوصية، والأخرى كانت موسعة. كما أجرى بوتين، لقاءات منفردة مع كبار أركان القيادة الصينية (لي بينغ، وتشو

(1) Путин, Владимир. Собрание сочинений. — Пекин: Издательство общественных наук Китая, 2002. — С. 80.

(٢) كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط، دراسة تحليلية، "المجلة العربية للعلوم السياسية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، العدد ٤٧، ص ٤٨.

رونغ جي، ولي روي هوان)، توجت بتوقيع إعلان بكين بين جمهورية الصين الشعبية، والاتحاد الروسي، فضلاً عن البيان المشترك المتعلق بقضية الصواريخ المضادة للأسلحة الباليستية⁽¹⁾، انبثقت عن إعلان بكين والذي عد وثيقة مشتركة وقعها الرئيسان الروسي والصيني وتكمن أهميتها في إعلان البلدين رفضهما القاطع للمساعي الأمريكية الرامية لتعديل معاهدة الصواريخ الباليستية (ABM) فضلاً عن معارضة بناء نظام صاروخي وطني (NMD) في تلك الزيارة التاريخية قوة دفع سياسية، سلطت الضوء بوضوح على ضرورة مؤسسة تعاون واسع النطاق في مفاصل التجارة والاقتصاد والبحث العلمي والتكنولوجيا، وصولاً إلى المجال العسكري – التقني، الذي غدا بوصلة التقدم في العلاقات الروسية – الصينية، وأرسى ذلك الإعلان دعائم شراكة متكافئة قائمة على الثقة المتبادلة، وفي ظل ما تقدم ضمن البلدان بينهما المشترك نقداً لاذعاً لقرار انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية، عادين ببيانها تدشيناً فعلياً لمحور أوراسي، قادر على كبح جماح التمدد الأمريكي، ومنطلقاً لعلاقة مصيرية، تزامناً مع استشعار بوتين، خطورة الموقف التاريخي الدقيق الذي أمست فيه روسيا والصين، فأقر "أن بلاده تواجه لأول مرة منذ قرون خطر التراجع إلى مصاف دول الدرجة الثانية أو الثالثة؛ وهو التحدي الوجودي الذي حرك بوصلته نحو الانكفاء على ترتيب البيت الداخلي وتحفيز التنمية الاقتصادية كركيزة أساسية لسيادته الخارجية"⁽²⁾.

تخذت العاصمتان في جبهة معارضة واضحة لمشاريع الدفاع الصاروخي الأمريكية، ورفضتا بشكل قاطع مراجعة معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية، لأنهما لمسا في ذلك، تقويضاً مباشراً لأسس الأمن العالمي، فأعلنت الصين وروسيا، تمسكهما

(1) Яскина, Галина. Россия — Китай — Индия: перспективы трёхстороннего сотрудничества // Дальневосточные дела. — 2003. — Т. 31, № 1.

(2) Путин, Владимир, предыдущий источник,. — С. 16.

بمبدأ "الاستقرار الاستراتيجي"، في ظل ادراكهما العميق بخطورة الدرع الصاروخي الأمريكي، عليهما، بوصفه أداة لتعزيز القوة العسكرية للولايات المتحدة، ومنحها الضوء الأخضر لفرض وصايتها على المسرح الدولي، مما استوجب وقفةً حازمة لمواجهة ذلك التفوق التكنولوجي المنفرد^(١).

شعر الكرملين بارتياح شديد، وعقدوا اجتماعات، خلصوا منها الى ضرورة الخوض قدماً في التنسيق مع بكين، حيال القضايا العالمية التي تهدد أمنهما ومصالحهما، كذلك خلصوا الى أن توافق موسكو، مع الصين، ضماناً لنظام دولي رصين يركز على شرعية الأمم المتحدة، ورأى البلدان في حق النقض (Veto)^(٢) في مجلس الأمن إجراءً قانونياً ذا أبعاد بالغة الأهمية لنفوذهما، بوصفه رمزاً سيادياً لمكانتهما كقطبين فاعلين في إدارة العالم، ومن ذلك المنطلق أعلنوا عدم قبولهما بنظام أحادي القطب تفرض فيه واشنطن هيمنتها، ومؤمنين، إن حماية المصالح الوطنية لن تتحقق إلا في ظل عالم متعدد الأقطاب، يعيد صياغة توازن القوى العالمي^(٣).

شخص البلدان ذرائع الولايات المتحدة والغرب، لفرض نفوذهما على دول العالم، لاسيما التي شكلت جزءاً من المنظومة الشيوعية سابقاً، فانتقدا مفاهيم التدخل الإنساني

(1) Kai Chiang, Bates Gill, China and Russia Oppose U.S. Missile Defense Plans, in The Future of U.S. Missile Defense Policy, edited by Michael O'Hanlon, Washington, D.C., Brookings Institution Press, 2001, P.45–67.

(٢) حق النقض (الفيتو) هو صلاحية قانونية أو سياسية تمنح لجهة أو فرد (غالباً رئيس الدولة أو عضو دائم في مجلس الأمن) لرفض أو إبطال قرار أو تشريع صادر عن جهة تشريعية أو دولية، حتى لو تمت الموافقة عليه بالأغلبية. يُستخدم هذا الحق كأداة لضبط التوازن بين السلطات أو لحماية مصالح الدول الكبرى في النظام الدولي، خصوصاً داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. للمزيد يراجع:

Thomas G. Weiss & Sam Daws, The Oxford Handbook on the United Nations, Oxford University Press, United States, 2007, p169-190.

(3) China-Russia Joint Statement on 21st century World Order, 1 July 2005, Moscow, p.3-4

الغربي، بوصفه مدخلاً لسيادة أميركية مبطنة ومستحدثة لزعزعة استقرار الدول والعبث بأنظمتها السياسية، وفي ذات المسار، صنفت موسكو وبكين، التطرف والإرهاب الدولي كتهديدات وجودية لا تقبل التأجيل، سيما أنهما تجرعتا مرارة المواجهة مع الحركات الانفصالية في الشيشان، وشينجيانغ، ولم يقتصر تناغمهما عند الملفات الأمنية، بل شمل تنسيقاً عميقاً في إدارة الأزمات الدولية الكبرى في كوسوفو، وكوريا الشمالية، وإيران، وتنامي شعور العاصمتان بحصانة سياسية عند معالجة شؤونهما الداخلية، انطلاقاً من عقيدة راسخة درجا عليها من القرن الماضي مفادها أن تباين الموروث الثقافي، والمسارات السياسية والقيم الاجتماعية لمكونات شعبيهما وباقي شعوب العالم "لا ينبغي أن يتخذ ذريعةً للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى"⁽¹⁾

انبرى الكرملين، لصدّ موجات الانتقاد الغربي، لسجله الديمقراطي المتعثر، مبتكراً منظومته السياسية الخاصة تحت مسمى "الديمقراطية السيادية"⁽²⁾، وتتابع تصريحات المسؤولين الروس، في الذود عن مفهومهم المبتكر، بل أودعوا في طياتها تشكيكاً في النوايا الكامنة وراء ما يُنظر إليه بوصفه فرضاً قسرياً للنموذج "الأنجلو – ساكسوني الاستحوازي على دول العالم"، بما في ذلك الصين وروسيا، وشدد المسؤولون الروس على ضرورة إدارة ميدان العلاقات الصينية – الروسية بكيفية تحول تحالفهما ازاء التحديات الغربية من شراكة محدودة إلى تحالف جيوسياسي أكثر نضجاً بعد عام ٢٠٠٠ للتصدي لما عبر عنه الروس "الخطر الانكلو – سكسوني عليهما"⁽³⁾.

تلقف الساسة الصينيون تلك التصريحات بسعادة، وأظهروا التزاماً كبيراً بالنهج الذي خطته إدارة بوتين، مؤكدين أنه خطوة تاريخية لترسيخ قوة روسيا، ومن جهته أدرك

(1) China-Russia Joint Statement on 21st century World Order, 1 July 2005, Moscow, p.3.

(2) see: Andrei Okara, Sovereign Democracy: A New Russian Idea or a PR Project?, Russia in Global Affairs, No. 2, July-September, 2007.

(3) Дмитрий Тренин, "Китай требует пристального внимания," Российская газета, Москва, 2000.

بوتين، أن تفوق بلاده ينطلق من حتمية إخضاع معايير التنمية الداخلية لمتطلبات الاستراتيجية الخارجية، مشدداً على تجاوزه عهد عدم الجدية في البناء الداخلي التي سبقت ولايته، وتجلت ثمار ذلك التوجه في التقارب الوثيق مع بكين، الذي أثمر مساراً تنموياً متشابهاً بين القوتين، وساد شعوراً بالاتساق حين حذت روسيا، حذو الصين في جعل التنمية الاقتصادية المحلية أولوية قصوى، وبموجب ذلك، قبلت الحكومة الروسية، مبدأ التكامل الاقتصادي مع المجتمع الدولي، معلناً قطيعة مع التقليد التاريخي الذي عامل روسيا القيصرية، والاتحاد السوفييتي كأنظمة "مستقلة بذاتها" بعيداً عن الحاجة الدولية، في مسعى لإعادة هيكلة النظام العالمي وفق رؤية موسكو وبكين، الجيوسياسية والايديولوجية، وبما يتماشى مع مبادئ التعايش السلمي الخمسة⁽¹⁾، التي اتفقت عليها الصين مع الهند وبورما، وأصبحت جوهر الدبلوماسية الصينية⁽²⁾، وهنا يبدو أن أجندة بوتين تبنت نموذج "المشاركة الانتقائية" كإطار للتحرك، فبينما دافعت إدارته بحزم عن المصالح القومية الحيوية، حافظت على مواقف مبدئية—غير تصادمية—حيال القضايا الأخرى⁽³⁾.

(1) إطار دبلوماسي وسياسي ظهر في العلاقات الدولية في منتصف القرن العشرين، وارتبط أساساً بالسياسة الخارجية لجمهورية الصين الشعبية وجمهورية الهند. تهدف المبادئ إلى تنظيم العلاقات بين الدول على أساس الاحترام المتبادل والسيادة وعدم التدخل، وتشمل: الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، عدم الاعتداء، عدم التدخل في الشؤون الداخلية، المساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، وقد أصبحت لاحقاً من المبادئ المرجعية في القانون الدولي والعلاقات بين الدول النامية. للمزيد يراجع:

Zhou Enlai, Selected Works of Zhou Enlai (1954–1976), Foreign Languages Press, China, 1981, p23-60.

(2) Совет по внешней политике и обороне России. Стратегия России: Повестка дня президента. — Москва: Издательство «Новости», 2003. — С. 63.

(3) тот же источник, С. 63.

ومما له مغزاه عن المحاكاة الروسية – الصينية، في مسارات الإنطلاق نحو التفوق، تأكيد الخارجية الروسية في إحدى وثائقها أن نهجها آنف الذكر يحاكي المسار الذي سلكته الصين، منذ أن انصرفت الأخيرة، عن الفكر الشيوعي "المسياني" ودخلت مواجهة صفرية شرسة ضد القوى الكبرى، ميمنةً وجهها شطر البناء الوطني والتنمية الداخلية، مع ثبات صارم على مواقفها السيادية ضمن نطاق محدد، وهو ما كشفت روسيا، عن اتباعه بعد نجاح التجربة الصينية، وأكدت إحدى وثائق الخارجية الروسية ما ذهبنا إليه حين أشارت لها "أن سياستها ستكون مشابهة للسياسة الخارجية للصين في السنوات العشرين إلى الخمس والعشرين الأخيرة"^(١).

وفي إطار الكشف عن سياساتها، بينت إدارة بوتين، تدريجياً أن عليها استعادة دورها القيادي داخل رابطة الدول المستقلة التي انبثقت عن الاتحاد السوفيتي، في خطواتها بررتها موسكو، بتضاعف أهمية تلك الرابطة جيوسياسياً أمام ما وصفته بكين وموسكو، بـ "التوسع العدواني" لحلف الشمال الأطلسي شرقاً، وأبدت روسيا استعدادها لمجابهة ذلك الزحف مهما كلف الثمن، مرسخةً استراتيجية "حزام الجيران الطيبين"^(٢) وعلى

(1) Совет России по внешним и оборонным делам, тот же источник, с.63.

(٢) استراتيجية حزام الجيران الطيبين هي توجه في السياسة الخارجية الصينية برز في تسعينيات القرن العشرين، يهدف إلى تعزيز علاقات مستقرة وودية مع الدول المجاورة للصين عبر بناء بيئة إقليمية آمنة تدعم التنمية الاقتصادية وتقلل من مصادر التوتر الأمني، تقوم الاستراتيجية على تحسين العلاقات الدبلوماسية، وتوسيع التعاون الاقتصادي، وتسوية النزاعات الحدودية، بما يضمن تشكيل "حزام إقليمي" من الدول الصديقة حول الصين يساهم في دعم استقرارها الداخلي وصعودها الدولي. للمزيد يراجع:

رأسهم الصين، كضمانة لتقليص مخاطر الانفصال العرقي وكبح جماح الإرهاب الدولي^(١).

آمن بوتين أن قدر روسيا، كقوة عظمى في حلتها الجديدة، يكمن في استعادة دورها القيادي للأمم المتحدة، والاندفاع الصارم نحو ترسيخ "تعددية الأقطاب" في بنية النظام الدولي، وبصفتها عضواً دائماً يمتلك حق النقض. وجدت موسكو، في المنظمة الأممية مصدّة جيوسياسية لكبح الأحادية الغربية التي تسيّدت المشهد العالمي عقب الانهيار السوفييتي مباشرة، ومن ذلك المنطلق ارتبطت مكانة روسيا، الدولية بمدى فاعليتها داخل نظام الأمن الأممي، فمنحت أولوية مطلقة لرابطة الدول المستقلة والمجالات الأمنية الحيوية في أوراسيا، مع الحفاظ على خيط المفاوضات النووية مع واشنطن لصون الاستقرار الاستراتيجي، وبسبب إدراكها لواقع قدراتها المحدودة التزمت موسكو بسياسة المشاركة الانتقائية أنفة الذكر، متجاوزة الخيار الياباني المرتهن للمحور الأمريكي – الغربي، لتستقر بوصلتها نحو بكين كشريك استراتيجي متفوق على سواه في بناء عالم متعدد الأقطاب، ووجد بوتين في إرث التسعينيات، تربة خصبة لإنضاج تلك الشراكة، لاسيما آلية شنغهاي^(٢) التي كانت البؤرة التي كرّسها بوتين لضبط إيقاع الأمن الإقليمي بالتعاون مع دول آسيا الوسطى باستثناء تركمانستان^(١).

(1) China-Russia Joint Statement on 21st century World Order, 1 July 2005, Moscow.

(٢) تشير إلى الإطار المؤسسي الذي تطور إلى "منظمة شنغهاي للتعاون"، وهي منظمة إقليمية تأسست عام ٢٠٠١ بين الصين وروسيا وعدد من دول آسيا الوسطى بهدف تعزيز التعاون الأمني والسياسي والاقتصادي، نشأت الفكرة في البداية ضمن "مجموعة شنغهاي الخماسية" لمعالجة قضايا الحدود ومحاربة التطرف والإرهاب والانفصال، ثم توسعت لتصبح منصة للتنسيق الإقليمي في مجالات الأمن والطاقة والتجارة، بما يعكس تزايد دور الصين وروسيا في آسيا الوسطى. للمزيد يراجع:

اكتسبت تلك الآلية أهميةً استثنائيةً بوصفها مختبراً للتعددية القطبية، ليقين بوتين، استحالة الانفراد بإدارة التحديات أمام الزحف الأمريكي المتسارع نحو الجمهوريات السوفييتية السابقة دون دعم الصين، فكان التزاماً عليه استقطاب بكين، كظهيرٍ استراتيجي للحفاظ على النفوذ الروسي من خلال تطوير آلية شنغهاي، إلى منظمة شنغهاي، بمساعدة الصين، في خطوة عكست واقعيةً سياسية تجاوزت مواقف التسعينيات المنفردة، وترسخت تلك الرؤية خلال القمة التاريخية بين جيانغ تسه مين وبوتين في نيويورك في ٦ أيلول ٢٠٠٠، التي وضع الزعيمان، فيها آفاقاً جديدة للعلاقات الثنائية، وتمثلت الميزة السيادية الفارقة للصين، في المنظور الروسي في مقعدها الدائم بمجلس الأمن، الذي مثل قدرة إضافية لسياسة التعددية القطبية، وبموازاة ذلك تبلور توجه روسي، نحو استحضار مثلث بريماكوف^(٢) (موسكو – بكين – نيودلهي)، فوق اتفاقية للشراكة مع الهند في تشرين الأول من السنة ذاتها، لكن ذلك المحور الثلاثي، واجه تحدياتٍ جسيمة^(٣)، عزته الدوائر

Bobo Lo, *Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics*, Brookings Institution Press, United States, 2008, p45–90.

(١) للمزيد عن مبادرة شنغهاي ينظر: أماليند وميسرا "شنغهاي والتحالف الناشئ في آسيا الوسطى المجتمع المعلق واعداده"، استعراض آسيا الوسطى، المجلد ٢٠، رقم ٣، ٢٠٠١، ص ٣٠٥-٣٢١.

(٢) مثلث بريماكوف: هو مفهوم في السياسة الخارجية الروسية ارتبط برئيس الوزراء ووزير الخارجية الروسي السابق يفغيني بريماكوف، ويشير إلى توجه استراتيجي يدعو إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يقوم على توازن القوى بين روسيا والصين والهند، في مواجهة الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، عكس التوجه سعي روسيا إلى تعزيز استقلال قرارها الاستراتيجي وتوسيع تحالفاتها الآسيوية كجزء من إعادة تموضعها في النظام الدولي. للمزيد يراجع:

Dmitri Trenin, *The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization*, Carnegie Endowment for International Peace, United States, 2002, p120–155.

(3) Яскина, Галина. Россия — Китай — Индия: перспективы трёхстороннего сотрудничества // Дальневосточные дела. — 2003. — Т. 31, № 1.

السياسية إلى أزمة الارتياح الاستراتيجي المتجذرة بين بكين، ونيودلهي، فبقت علاقاتهما حبيسة مستويات منخفضة بفعل التقارب الصيني - الباكستاني، لاسيما في ملف التقنيات النووية، مما جعل التناغم الثلاثي طموحاً، دمره واقع الصراعات البينية المعقدة بين الصين، والهند^(١).

تصدّرت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أولويات الأجندة الخارجية الروسية، فنظر صنّاع القرار في الكرملين، إلى بروكسل، بوصفها شريكاً يحمل صورة أكثر قبولاً من حلف الناتو. وفي إطار سعي بوتين، نحو مشاكسة الأحادية القطبية، اكتسبت العلاقات الروسية-الأوروبية تسارعاً ملحوظاً، وإن ظلّ مرتفعاً بمعادلات الطاقة الصرفة، وترجم لغة الأرقام ذلك الارتباط البنوي، فقد تدفق ٤٠% من التجارة الخارجية الروسية، نحو القارة العجوز، وشكلت الموارد الطبيعية ٧٠% منها، بواقع ٢١% من احتياجات النفط و ٤١% من واردات الغاز للاتحاد الأوروبي، و ٨% منتجات أخرى، وفي ذروة ذلك التقارب وتحديداً في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٠، انعقد على هامش قمة الاجتماع غير الرسمي الثامن لقادة دول منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ أبليك^(٢) في بروناي، اجتماع بالغ الأهمية بين جيانغ تسه مين، وبوتين، كرّس تفاهماً عميقاً حول آفاق التعاون الثنائي بين بلديهما، وفيه انزاحت البوصلة الروسية، نحو بكين مدفوعةً بحتمية الانفكاك من الضغوط

(١) تظن الهند أن باكستان طورت برنامجها النووي بمساعدة التكنولوجيا الصينية. ينظر:

тот же источник, С. 23.

(٢) تتكون من ٢١ اقتصاداً عضواً، وتهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الدول. ويجمع المنتدى اقتصادات متقدمة وناشئة تعمل على تسهيل التجارة الحرة، ودعم التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز النمو المستدام هم: أستراليا، بروناي، كندا، تشيلي، الصين، هونغ كونغ (الصين)، إندونيسيا، اليابان، كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابوا غينيا الجديدة، بيرو، الفلبين، روسيا، سنغافورة، تايوان، تايلاند، الولايات المتحدة، فيتنام. للمزيد يراجع:

John Ravenhill, APEC and the Construction of Pacific Rim Regionalism, Cambridge University Press, United Kingdom, 2001, p35-70.

الغربية، سعياً وراء ظهورٍ استراتيجي يشاركها المظلمة التاريخية ذاتها تجاه المركزية الأطلسية، ولأن كليهما امتلاك طموحاً لاستعادة الهيبة القطبية، سعياً لتحجيم النفوذ الأمريكي، عبر إعادة ترتيب التوازنات الدولية، لاسيما في آسيا الوسطى والمحيط الهادئ^(١)، ولأرباب إنَّ ذلك الثنائي روجَ لرؤيةٍ صينية روسية مشتركة للواقع الدولي ضبّطت إيقاعها على عددٍ محدود من القوى العظمى بهدف زجها ضمن نظامٍ متعدد الأقطاب تُحرّكه المصالح الوطنية وحماية السيادة المطلقة^(٢).

شدد الزعيمان على مركزية القانون الدولي، عاين مبدأ "عدم التدخل" حقاً سيادياً لجميع الدول، بما يتنافى مع مبدأ التدخل الأمريكي بذرائع شتى^(٣).

وظفت بكين وموسكو تلك المبادئ كـ أدواتٍ فاعلة ومستلزمات مواجهة ضمن ترسانة سياسية محكمة لعرقلة التدخلات الغربية^(٤)، وفي ذلك السياق، برز تباين بنيوي بين الصين وروسيا، فالأولى تحركت كـ عملاق اقتصادي شديد الاندماج في العولمة، بينما نزعت روسيا نحو التموضع الجيوسياسي القلق، مفضلةً استعراض حيثيات قوتها بوصفها قوة عظمى على حساب التنمية الاقتصادية، وهو أمر يحسب على روسيا^(٥)، وتجلت قوة الموقف الصيني في قدرته على تنويع خياراته وتطويره علاقاتٍ متينة مع

(1) Gilbert Rozman, The Sino-Russian Strategic Partnership: How Close? Where To? in James Bellacqua, ed., The Future of China-Russia Relations, Lexington, KY, University Press of Kentucky, 2010, P.19.

(2) Jeffrey Mankoff, Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics, Lanham/Boulder/New York/Toronto/Plymouth: Rowman and Littlefield Publishers, 2012, P.182–183.

(3) Joint Statement of the People's Republic of China and the Russian Federation on Major International Issues, 2008, accessed at <http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt/2649/t465821.htm>.

(4) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p.46-47.

(5) Jeffrey Mankoff, Op.Cit, P.184.

القوى الغربية، لكن روسيا، آلفت نفسها في وضعٍ اتسم بانحسار الخيارات، مما جعل الارتقاء في أحضان التتين الصيني هروباً استراتيجياً إلى الأمام، فقبلت موسكو بالأمر الواقع وارتضت دور "الشريك الأصغر" في ميزان القوى مقابل ضمان صمودها في وجه العزلة الأطلسية، وما شهدناه من حينها ليس مجرد تقاربٍ عابر، بل مخاضٌ لولادة نظامٍ دولي هجين، قادته براغماتية الضرورة في مواجهة هيمنة القطب الواحد^(١).

ثانياً: سمات التقارب السياسي في مجالات الطاقة والتعاون العسكري.

تجلّت ملامح التوأمة السياسية والارتباط الهيكلي، بين موسكو وبكين في الارتكاز العميق على قطاع الطاقة، كحجر زاويةٍ محوري لا يمكن تجاوزه في فهم أبعاد تلك الشراكة؛ ففي مضمار التدفقات النفطية العابرة للحدود، عكفت شركة ترانسنفنت (Transneft) الروسية المتحكمة في منظومة خطوط الأنابيب الروسية، على إنضاج دراسة لمشروع طموح بعيد المدى منذ منتصف التسعينيات، يهدف لربط مكامن الطاقة الحيوية، في الشرق السيبيري بميناء ناخودكا^(٢) اللوجستي القريب من فلاديفوستوك محولةً بذلك الجغرافيا الروسية الصعبة إلى ميزةٍ تنافسية على ساحل المحيط الهادئ^(٣).

تبلور ذلك التوجه بشكلٍ رسمي وملموس في تموز ٢٠٠٠، عبر توقيع مذكرة تفاهمٍ رباعية رفيعة المستوى، ضمت كبار أقطاب الصناعة النفطية في كلا البلدين، لرسم مسار خط داتشينغ الذي يربط العمق النفطي الروسي بمقاطعات شمال شرق الصين في

(1) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p.46-47.

(٢) ميناء ناخودكا: ميناء بحري رئيسي في أقصى الشرق الروسي، يقع في خليج ناخودكا على ساحل بحر اليابان ضمن إقليم بريمورسكي كراي. يُعتبر من أهم الموانئ الروسية على المحيط الهادئ، ويشكل مع ميناء فوستوشني مركزاً استراتيجياً للتجارة والنقل البحري.

Stephen Kotkin, Armageddon Averted: The Soviet Collapse, 1970–2000, Oxford University Press, 2001.

(3) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia and China See Each Other, Op. Cit, P.37.

إطار ما يُعرف بـ جيوبوليتيك الأنابيب، ولم يتوقف الطموح الروسي عند حد التصدير النفطي فحسب، بل نحا الرئيس بوتين أثناء زيارته التاريخية للصين نحو تكريس مكانة بلاده كمورد حيوي لا غنى عنه لإمدادات الغاز الطبيعي إليها، مُدسناً بذلك بدء تطبيق سلسلة دراسات الجدوى التقنية لمد خط أنابيب إيركوتسك ضمن رؤية متكاملة لصياغة أمن طاقة أوراسي مشترك، وفي ٤ تشرين الثاني من العام ذاته أفضت المباحثات المكثفة التي قادها رئيس الوزراء الروسي كاسيانوف (Mikhail Kasyanov)^(١) إلى وضع حجر الأساس لمناقشة بناء مسارات غازية، عابرة للحدود بآفاق إقليمية رحبة، تمتد من غرب سيبيريا، نحو المقاطعات الغربية الصينية وصولاً إلى الأسواق الحيوية في شبه الجزيرة الكورية، في خطوة عدها المراقبون انزياحاً استراتيجياً بالغ الأهمية نحو الأسواق الآسيوية الواعدة^(٢).

ارتقى التعاون الروسي - الصيني، في الملفين العسكري والأمني، متجاوزاً منطق صفقات السلاح التقليدية الوقتية، إلى معادلة التكامل البنيوي والتحالف الوظيفي، عسكرياً وأمنياً، وتطوير قدرات البلدين من خلال تبادل التكنولوجيا المتقدمة وإجراء المناورات

(١) ميخائيل ميخايلوفيتش كاسيانوف (١٩٥٧): سياسي روسي، تولى منصب رئيس وزراء روسيا ٢٠٠٠-٢٠٠٤ في عهد فلاديمير بوتين، بعد أن شغل منصب وزير المالية ١٩٩٩-٢٠٠٠ ونائب أول لرئيس الوزراء. لعب دوراً مهماً في إعادة هيكلة ديون روسيا الخارجية خلال التسعينيات، وساهم في إصلاحات اقتصادية عززت النمو بعد أزمة ١٩٩٨. أقاله بوتين في شباط ٢٠٠٤، ومنذ ذلك الحين أصبح من أبرز قادة المعارضة الديمقراطية، حيث ترشح للرئاسة عام ٢٠٠٨ لكن تم استبعاده سياسياً، ثم شارك في =تأسيس حزب الحرية الشعبي (بارناس) مع بورييس نيمتسوف. يُعرف بمواقفه الناقدة لسياسات بوتين، خاصة فيما يتعلق بتراجع الديمقراطية وحرية الإعلام في روسيا. يراجع:

Mikhail Kasyanov, "Russia," in The Statesman's Yearbook Companion, Palgrave Macmillan, London, 2019, P.192-193.

(2) M.A. Smith, Op.Cit, P.15.

العسكرية المشتركة استعداداً للسيناريوهات الجيوسياسية الصدامية المحتملة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن كفة روسيا رجحت على الصين، في مشهد التوريد العسكري والتقني لها، حتى استأثرت بكين بنصف إجمالي الصادرات العسكرية الروسية، مما خلق حالة ارتباط مصيري بين المؤسسة العسكرية الصينية، والترسانة الحربية الروسية، عن طريق ارتباط آلة الحرب الصينية، بتقنيات عسكرية روسية على المدى الطويل⁽¹⁾.

حقق ذلك التبادل أهداف عسكرية وتكنولوجية مزدوجة وبعيدة الأثر، فهو من جهة زود روسيا الاتحادية، بعائدات مالية ضخمة ومستمرة شكلت طوق نجاة حقيقي لدعم المجمع الصناعي العسكري الروسي، المتقل بتحديات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما أن القيادة الصينية وظّفت تلك الشراكة كرافعة تكنولوجية شاملة لإعادة تسليح قواتها المسلحة، ولتطوير صناعاتها الوطنية الدفاعية وصياغة حيثيات استقلال تقني ينهي تبعيتها للخارج، ونتيجةً لذلك الزخم التكنولوجي المتنامي والانسجام في الرؤى تجاه كسر الأحادية القطبية، تصاعدت المشتريات العسكرية لبكين بشكلٍ مطرد وكبير، فشملت أسراباً من المقاتلات الحديثة ومنظومات دفاع جوي متطورة وسفناً حربية وغواصاتٍ هجومية، محولةً الصين في نهاية المطاف إلى منظومة تكنولوجية، حصينة بمدادٍ وخبراتٍ روسية، قادرة على تحدي التوازنات الدولية التقليدية⁽²⁾.

نرى أن تلك المرحلة من التقارب بين البلدي، هي الاندماج الروسي الحذر تجاه الصين كونها السبيل الوحيد والقريب جغرافياً وتاريخياً لموسكو، إذ ادار بوتن، بحنكة سياسية مسألة التقارب مع جاره الجنوبي، الذي لم يكن هو الآخر في معزل عن التحديات التي تعيشها موسكو آنذاك، لذلك توجب عليه الاندماج بمشروع بوتن للتقارب بين البلدين،

(1) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia and China See Each Other, Op.Cit, P.40.

(2) Vladimir Paramonov, Aleksey Stokov, Op.Cit, p.7-8.

ولكن بجعبة ممثلة عكس تلك التي كان بوتين يمتلكها، إذ كانت روسيا بحاجة ماسة للصين بسبب قلة خياراتها الاستراتيجية، على عكس الصين ذات الاستعداد الكبير للاندماج العالمي والخيارات المتعددة اقتصاديا.

المبحث الثاني: تحديات العلاقات الروسية الصينية خلال العام ٢٠٠١

أولاً: المنظمات والمعاهدات بين الاتحاد الروسي والصين ودور الولايات المتحدة في التأثير على شكل العلاقات بين البلدين.

استبانت معالم الانعطاف التركيبي في العلاقات الروسية الصينية، مع بزوغ حقبة الرئيس بوتين، فسعت موسكو بكل ثقلها الجيوسياسي نحو توظيف ذلك التحالف كمنصة انطلاق لاستعادة مكانتها التاريخية المهددة، وتعزيز نفوذها المتصاعد في الفضاءات العالمية والإقليمية، لاسيما في المجال الحيوي الأوراسي، ودول الجوار اللصيق، وبذلك، نفضت روسيا عن كاهلها غبار الانكفاء الذي وسم الحقبة السوفييتية، فتبنى بوتين، نهجاً استثنائياً تمحور حول إعادة التوضع الاستراتيجي القومي، وترسيخ الوجود الروسي كقطبٍ موازن لا يمكن تجاوزه في الأروقة الدولية؛ وأملت الحثيات المعقدة آنفة الذكر والتبدلات الراديكالية في موازين القوى على موسكو تمتين عرى تعاونهما الوظيفي والاستباقي وفق صيغة أكثر حركية وتأثيراً^(١).

تصاعد زخم ذلك المسار في تنامي شراكة القطبين الأوراسيين منذ مطلع عام ٢٠٠١ ليس كأفكار ومبادئ مشتركة، بل كمصالح مادية وسياسية صرفة، وضرورات ضمان استمرار التأثير في عالم مضطرب سريع التغير؛ ومن المنطلقات الرئيسة للتكامل الروسي الصيني، احتواء الجغرافيا الروسية، على ثروات هائلة من الطاقة والموارد الخام، وحاجة الماكينة الصناعية الصينية العملاقة لأمن إمدادات مستدام يديم نموها المتسارع ويغذي ماكنتها العطشى لمزيد من الموارد، بالمقابل سعى الاقتصاد الروسي، لتعزيز نموه الريعي؛ عبر تأمين تدفقات السلع الصينية المصنعة لتلبية احتياجات المستهلكين بأسعار تنافسية، وهو ما اضطلعت الصين به بتكتيك متقن وكفاءة عالية،

(١) ميخائيل تتراونكا، روسيا والصين شركاء في السلام، ترجمة: ابراهيم خليل العزاوي، "مجلة

الدراسات الدولية"، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٨، ٢٠٠٢، ص ١٩٦-١٩٧.

مكرسة حالة من التلاحم الاقتصادي العضوي، والتكامل المتبادل الذي تجاوز القيود الأيديولوجية البالية، وعقد الماضي التي أُحيلت إلى الأرشيف التاريخي كمجرد رموز تراثية تفتقر لأي فاعلية في صياغة القرارات السيادية الراهنة للبلدين^(١).

أملت الحتمية المادية للتبادل النفعي الخام، عطفاً على مقتضيات التموضع الجيوتاريخي المضاد، تشابكاً عضوياً للمصالح القارية للبلدين العملاقين؛ قوض بدوره ركائز المركزية الأطلسية وصاغ منظومة أمنية أوراسية ذات حيثيات سياسية - عسكرية - اقتصادية مثالية مقترنة بتطابق إرادة الكرملين، مع التطلعات الصينية في تقويض ثوابت الهيمنة الأمريكية، وإصلاح المنظومة الدولية التي فرضتها واشنطن، من خلال صياغة نظام دولي تعددي يمنح القوتان الأوراسيتان مزايا كبيرة تجعلهما قطبين لا يمكن اغفالهما في معادلة التوازن الدولي، وتطلبت تلك الرؤية المشتركة تأطير أهداف دفاعية؛ لخلق درع جيوسياسي روسي - صيني حصين، مقترن بمظلة تكنولوجية واقتصادية متينة ، وتوسيع هوامش المناورة الصينية - الروسية إزاء الضغوطات الأمريكية، وتصنيف القيم الليبرالية الغربية في المنظور الروسي - الصيني المشترك كـ حسان طروادة تستخدمه الولايات المتحدة الأمريكية لاختراق أمن البلدين، من خلال أدوات اختراق ناعمة للتدخل في السيادة الوطنية تحت مسوغات حقوقية وشفافية زائفة. ولذا اضحت التحركات المؤدلجة غربياً، لتغيير الأنظمة التقليدية ذات العلاقات الوثيقة مع روسيا والصين، هاجساً أمنياً بنيوياً للبلدين على حد سواء، مما دفعهما لتشكيل آليات تحصين قيمي مضادة تهدف لحماية فضاءهما الداخلي مما عداه تخريباً سياسياً أطلسياً عابراً للحدود، مهدداً بشكل مباشر مجلهما الحيوي، ومنطقة نفوذهما^(٢).

(١) ميخائيل تتراونكا، المصدر السابق، ص ١٩٦-١٩٧.

(2) Andrew Kuchins, "The Russian Perspective on China: Strategic Ambiguity," in James Bellacqua (ed.), The Future of China-Russia Relations, Lexington, KY: University Press of Kentucky, 2010.

١- منظمة شنغهاي للتعاون.

انبرت الإرادة السياسية لموسكو وبكين، نحو تدشين توليفة إقليمية مبتكرة، استهدفت في جوهرها نقل مجموعة شنغهاي الخمس، من إطارها التنسيق البروتوكولي الضيق إلى فضاء تكامل جيوسياسي ملموس وفاعل، وهو ما تبلور وتجسد لاحقاً تحت مسمى منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) ففي الخامس عشر من حزيران ٢٠٠١، احتضنت قمة الزعماء لقاءً مفصلياً وتاريخياً بين الرئيس بوتين ونظيره الصيني جيانغ تسه مين ورؤساء دول آسيا الوسطى الأربع (كازاخستان، أوزبكستان، طاجيكستان، وقرغيزستان)؛ في خطوة تعدت تنظيم العمل الإقليمي إلى خلق تموضع دولي رصين بريادة صينية - روسية، لتوسيع المدى الدبلوماسي والنقل الاقتصادي في الخصرة الرخوة لدول القارة الآسيوية وصولاً إلى تحويل آسيا إلى عمق استراتيجي وسياسي للقطبين الصيني والروسي مع التأكيد الصارم على التزام القوى القارية الآسيوية بقناعات روسيا والصين إزاء القضايا العالمية الكبرى لمواجهة التمدد الأحادي الأمريكي العابر للمحيطات^(١).

شكل انضمام أوزبكستان، لتلك المنظمة علامة فارقة في تاريخها وانعطافةً وظيفيةً كبرى؛ انتقلت بموجبها آليات العمل المشترك من طابعها الأمني والعسكري المحدود إلى منظمة مؤسسية متكاملة الأبعاد وممتدة الآفاق، استكملت أطرها بعد إصدار ميثاقها، الذي وثق عرى التعاون بين أعضاء المنظمة في ثلوث الأمن، الاقتصاد والثقافة بصورة ميكانيكية دقيقة، مع تركيز مجهري استثنائي على ضرورة استئصال ما اصطُح على تسميته في الأدبيات السيادية لمنظري سياستي الصين وروسيا بعد الحرب الباردة بـ

(1) Gilbert Rozman, "The Sino-Russian Strategic Partnership: How Close? Where To?" in James Bellacqua, Op.Cit, P. 19-25.

قوى الشر الثلاث "الإرهاب، التطرف، والانفصال"⁽¹⁾، وهو ما لم يكن شعاراً بروتوكولياً، بل استجابة حقيقية لحجم التهديدات الوجودية التي استهدفت تقويض بنية الاستقرار في جمهوريات آسيا الوسطى وإقليم شينجيانغ الصيني، لاسيما في ظل تنامي الراديكالية المسلحة التي باتت تشكل اختراقاً سيادياً يهدد الأمن القومي الكلي للقطينين الأوراسيين، بما يستدعي منهما رداً جماعياً حازماً⁽²⁾، وهو ما بدا بوضوح تام حين تبنت الدول الأعضاء موقفاً مشتركاً تمثل في دعوتها إلى تقليص الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، في مؤشر على توجه جماعي لتعزيز السيادة الإقليمية وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية⁽³⁾.

وفي ذلك المنعطف الاستراتيجي، تسيدَ البعد الأمني الركيزة الأساسية والمحرك الجوهري لعمل المنظمة، فانبرت العواصم الأعضاء نحو خلق آليات تنسيق عملياتية رفيعة المستوى لمواجهة المد الإرهابي العابر للحدود، تكلفت بإنشاء المركز الإقليمي لمكافحة الإرهاب في العاصمة الأوزبكية، طشقند. وهو في جوهره لم يكن مجرد مقر إداري للتنسيق بين أعضاء المنظمة، بل استحال إلى غرفة عمليات جيوتاريخية مخصصة لتبادل المعلومات الاستخباراتية الحساسة وتنظيم المناورات العسكرية المشتركة ذات النطاق الواسع بين أعضاء المنظمة، مما أفضى في نهاية المطاف إلى بناء ثقة عسكرية

(1) Stephen Aris, Eurasian Regionalism: The Shanghai Cooperation Organisation, London: Palgrave Macmillan, 2011, P.78.

(2) Thomas Ambrosio, "Catching the 'Shanghai Spirit': How the Shanghai Cooperation Organization Promotes Authoritarian Norms in Central Asia," Europe-Asia Studies 60, no. 8, 2008, P.1331.

(3) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p. 54.

وطيدة بين موسكو، وبكين، طوت عقوداً طويلاً من التوجس والتنافر المتبادل الذي وسم حقبة الحرب الباردة، وصهرت المصالح الأمنية للطرفين في بوتقةٍ دفاعيةٍ موحدة تحمي العمق القاري من الأخطار الخارجية⁽¹⁾.

بموازاة ذلك الترتيب الأمني المعقد، برزت الأهداف الغايات الاقتصادية كعصبٍ محركٍ وبنوي لتوجهات المنظمة، حيث وظفت بكين الإطار المؤسسي كرافعة تكنولوجية ومادية لتعزيز نفوذها المالي في قلب آسيا الوسطى، عبر ضخ استثمارات ضخمة وعابرة للحدود في البنى التحتية وقطاعات الطاقة الاستراتيجية. بالمقابل، عكفت روسيا، بكل ثقلها على حماية دورها التاريخي والتقليدي، كضامنٍ أمنيٍّ أوحّد وفاعلٍ رئيس في المنطقة، مما أوجد حالةً من التوازن الوظيفي الدقيق والقلق في آنٍ واحد داخل أروقة المنظمة؛ حيث تلقت القوة المالية الصينية المتصاعدة بالهيئة السياسية والعسكرية الروسية، في معادلة عكست طبيعة الشراكة الاستراتيجية القائمة على مبدأ التعاون والتنافس المنضبط الذي يحكم علاقة القطبين الكبار⁽²⁾، دون أن يتحول توازنهما إلى صراع، بل ظل ضمن إطار التعاون الاستراتيجي الداعم للمنظمة ومن ورائها الأهداف الأكثر خصوصية لروسيا والصين⁽³⁾، ولذا حرصتا على إنهاء التباين في أولويات الدول الأعضاء وأهدافها، ووضعت معالجات ناجحة لدمجها رغم اختلاف مستوياتها الاقتصادية والسياسية، وغضت روسيا والصين نظرهما عن تنافسهما غير المعلن في آسيا الوسطى، ليقينهما أن تحالفهما في تلك المرحلة الدقيقة أثمن منها بكثير، كما إنهما تمكنا من توظيف دول آسيا الوسطى كأرقام صعبة في معادلة مصالحهما الذاتية، وما تمخض عنها من

(1) Stephen Aris, Op.Cit, p. 78.

(2) Marlene Laruelle and Sebastien Peyrouse, Globalizing Central Asia: Geopolitics and the Challenges of Economic Development, London, Routledge, 2013, P.112.

(3) ibid, p. 112.

صراع ضد الغرب، ولذا دأب البلدان على تطوير آليات مرنة للتعاون تتيح استيعاب الاختلافات ضمن إطار مؤسسي مشترك⁽¹⁾.

يبدو أن حتمية الصراع مع الغرب، على صعد مختلفة، والتباين معها في صعد شتى، دفعت الصين وروسيا، لتحويل منظمة شنغهاي للتعاون، إلى ترسانة سياسية ودبلوماسية لموازنة المركزية الأطلسية، وتحجيم التمدد الأمريكي، في العمق الأوراسي، بوصفها الأداة الأهم في معارضة الوجود العسكري الأمريكي طويل الأمد، الذي عده البلدان نصلاً مسموماً في جسد آسيا وتهديداً مباشراً للتوازن الإقليمي الحساس بين قواها العظمى. ما عكس توجهاً مادياً مشتركاً لدى الدول الأعضاء نحو تقويض الأحادية القطبية وصياغة نظام دولي تعددي المراكز، تكون فيه السيادة الوطنية هي المقدس السياسي المطلق الذي لا يُسمح بتجاوزه⁽²⁾.

امتلكت روسيا أهداف خاصة بها من وراء تلك المنظمة ليس آخرها استخدام إطارها المؤسسي كآلية لتأطير نفوذها في عمقها السوفييتي السابق، رغبةً منها في استعادة الهيبة الإمبراطورية التي تآكلت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، وإعادة تأكيد مكانتها كقوة قطبية عظمى تُشارك في هيكلة الترتيبات الأمنية العالمية بالتنسيق الوثيق مع التتين الصيني، مما دلّ على أن البعد الجيوسياسي، ظل ثابتاً وجودياً في عقيدة السياسة الخارجية الروسية⁽³⁾، ومن جانبها اضطلعت الصين، بتوظيف المنظمة كـ حصنٍ قيمٍ وأمني يضمن استقرار جبهتها الداخلية وتحديداً في إقليم شينجيانغ، مع تأمين شرايين

(1) Alexander Cooley, Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia, Oxford, Oxford University Press, 2012, P.89.

(2) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p.54.

(3) Dmitri Trenin, Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity and Interests, London, Routledge, 2016, P.92.

الطاقة الحيوية اللازمة لنموها المتسارع، مستفيدةً من المظلة المتعددة الأطراف التي تضيء شرعيةً إقليميةً وسياسيةً على تحركاتها التوسعية الهائلة⁽¹⁾.

رغم ذلك الانسجام البنيوي والالتحام الوظيفي، لم تخلُ العلاقات داخل المنظمة من تجاذباتٍ نفعيةٍ ومظاهر تنافسٍ غير مباشر، لاسيما في المضمار التجاري والاستثماري، بيد أن ذلك التنافس ظل محكوماً بسقف المصالح العليا بين الصين وروسيا، ولم ينزلق نحو الصدام الصريح، بفعل إدراكهما المشترك لخطورة التغول الغربي وضرورة صيانة الاستقرار الإقليمي كأولوية قصوى تتجاوز تضادهما المصلحي⁽²⁾، وفي المحصلة النهائية، مثلت منظمة شنغهاي للتعاون، نموذجاً فريداً مستحدثاً لتعاون ما بعد الحرب الباردة، دمج بين اعتبارات الأمن القومي والمصالح المادية الاقتصادية، مشكلةً أحد أبرز تجليات الانزياح الجيوتاريخي نحو عالم متعدد الأقطاب، تحورت فيه أطر التعاون حول حتمية الجغرافيا بوصفها المحرك الأول للسيادة⁽³⁾.

لم يكد يمضي شهرٌ واحدٌ على ذلك الحدث، حتى أفضى الحراك الدبلوماسي المتسارع، إلى وصول الرئيس الصيني إلى موسكو، متوجاً مسار التعاون مع الروس بتوقيع معاهدة حسن جوار وصداقة وتعاون في السادس عشر من تموز ٢٠٠١، التي لم تكن مجرد وثيقة قانونية أو بروتوكولية، بل ميثاقاً بنوياً شاملاً بعيد المدى استهدف توطيد أواصر التحالف العضوي بين البلدين في شتى المجالات الحيوية، بما يخدم مصالح نظاميهما وتطلعات شعبيهما، ويؤسس في الوقت ذاته لمنظومة أمنية مستدامة لصون

(1) Michael Clarke, *Xinjiang and China's Rise in Central Asia – A History*, London, Routledge, 2011, P.143.

(2) Alexander Cooley, *Op.Cit*, p.89.

(3) Gilbert Rozman, *China's Foreign Policy: The Search for Stability and Influence*, London, Routledge, 2013, P.101.

السلام والاستقرار في القارة الآسيوية والعالم أجمع، وبموجب ذلك الميثاق صاغ البلدان شراكة قائمة على الندية السيادية والثقة المتبادلة، والأهم من ذلك كله أنها أوصدت جزئياً وبجراًة وبراغماتية عالية صفحة من صفحات النزاعات الحدودية المزمنة، فتنازلت روسيا طواعية عن ٣٣٧ كيلومتراً مربعاً لصالح بكين، مقابل تسويات وتنازلات صينية متبادلة، محولين بذلك مسارح الاشتباك التاريخية الدامية إلى مناطق استقرار ووثام محكوم^(١).

واستحالت تلك الاتفاقات الحدودية الكبرى إلى منعطف حاسم نمط هوية العلاقة الثنائية، وسط تقارير وتحليلات رصينة عن وجود ملاحق سرية ذات أبعاد عسكرية وتكنولوجية نوعية، لم تقتصر على الدفاع المشترك فحسب، بل شملت الجيوبوليتيك الفضائي وتبادل الخبرات العسكرية الحساسة ومنظومات الأسلحة المتطورة^(٢)، وبفعل ذلك الزخم المتصاعد، شهدت العلاقات الروسية الصينية، تنامياً نوعياً في بنيتها، وانتقلت من حذر الماضي وتوجساته إلى التحام وظيفي براغماتي، مستند إلى مصالح وجودية مشتركة، تجلت معالمها بوضوح في ولادة منظمة شنغهاي، كضرورة تاريخية وحتمية مادية فرضتها رغبة القطبين في سد الطريق أمام أي فراغ أمني قد يطرأ على منطقة آسيا الوسطى الحساسة، وإطار مؤسسي حصين ضد أي اختراق خارجي أو تغلغل أطلسي في ذلك المجال الحيوي المعقد جيوسياسياً^(٣).

(1) Andrew Kuchins, "The Russian Perspective on China: Strategic Ambiguity," in James Bellacqua (ed.), The Future of China–Russia Relations, Lexington, Op.Cit.

(2) "The World Bank in Russia: Overview," The World Bank, last updated April 16, 2020.

(3) Roy Allison, Regionalism, Regional Structures and Security Management in Central Asia, International Affairs 80, no. 3, 2004, P. 465.

مهّدت الحقبة التالية التي قادتها مجموعة شنغهاي الخماسية الطريق لذلك التحول الكلي عبر تشكيل آليات بناء ثقة عسكرية نادرة الوجود في التاريخ الدبلوماسي، ركزت في جوهرها على تصفير النزاعات الحدودية وتقليص وتيرة التسلح والحشود المسلحة على التخوم المشتركة لبلدان المنظمة، مما نم عن إدراك عميق مستند إلى منطق القوة المنضبطة لتأمين الجبهة الخلفية لدول أوراسيا وأواسط آسيا عبر آليات متعددة الأطراف، وتدرجياً تهّأت بيئة مثالية لتحويل تلك المجموعة من منتدى تشاوري إلى منظمة إقليمية شمولية وموازنة عام ٢٠٠١، أصبحت قادرة على خلخلة موازين القوى التقليدية وصياغة واقع أوراسي جديد تسيد مشهده القوى القارية باقتدار^(١).

وختاماً لابد من التأكيد على أن منظمة شانغهاي كانت حراكاً آسيوياً لكسر الأحادية، ومحور لصهر تناقضات موسكو وبكين وأعدت هيكله الفضاء الأوراسي. وبذلك غدت المنظمة الأداة التي قوضت الهيمنة الأمريكية، عبر موازنة القدرات الصينية بالنقل الروسي في بناء سيادي مضاد، استند إلى مبدأ الندية الروسية - الصينية إزاء الوصاية الأمريكية. وحمل المجال الحيوي لقارة آسيا من التدخلات. وبهذا تم إرساء ميزان قوى جديد قائم على تعدد الاقطاب^(٢).

٢- معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون ١٦ تموز ٢٠٠١ .

شهد شهر تموز ٢٠٠١ إبرام البلدان معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون، وهي خطوة تعدت كونها إجراءً دبلوماسياً عابراً، لأنها استندت إلى تحولات عميقة في إدراك القيادة الروسية، لضرورات تطوير وتوثيق العلاقة الثنائية مع الصين، وقد اتجه

(1) M. Taylor Fravel, Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes, Princeton, Princeton University Press, 2008, P.256.

(2) Gilbert Rozman, China's Foreign Policy: The Search for Stability and Influence, Op.Cit, p. 101.

الكرملين، حينها نحو تفعيل صلاته المادية مع الصين، بشكل أوسع، بعد أن استوعب ضرورة التعايش مع حقيقة اختلال التكافؤ بين قدراته الاقتصادية والتقنية وبين قدرات الصين^(١)، وذهبت قراءات الخبراء الغربيين آنذاك إلى تلك المعاهدة تعد بمثابة اعتراف موضوعي من موسكو بتعاظم الوزن الجيوسياسي الصيني في فضاء آسيا الوسطى، وهو ما فسّر بكونه انسحاباً تكتيكياً روسياً من مناطق النفوذ التقليدية في الشرق الأقصى لصالح القوة الصينية الصاعدة^(٢)، ومع ذلك، صاغ الكرملين موقفه برؤية مختلفة، حين عدّ المعاهدة برهاناً مادياً على الرغبة المشتركة في كسر الأحادية القطبية ومتابعة مفهوم "العالم متعدد الأقطاب"، فضلاً عن كونها أداة وظيفية لمواجهة التهديدات الأمنية المتمثلة في التطرف الذي استهدف استقرار الفضاءات القومية للدولتين^(٣).

وفي سياق التنافس المستمر مع القوى الإمبريالية، أدى القلق المتصاعد من التمدد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى إلى دفع موسكو وبكين، نحو تحويل منظمة شنغهاي للتعاون من مجرد آلية هشّة لبناء الثقة إلى هيكل دفاعي صلب متعدد الأطراف، أضحي يمتلك قدرة قانونية وحيثيات مادية لتحمل مسؤولية الأمن والاستقرار في مجاله الحيوي، وانعكس ذلك التقارب في الملفات الأمنية بشكل واضح انتهى إلى تبادل الدعم السياسي والعسكري بين البلدين، ولذا أيدت روسيا مطالب الصين السيادية بشأن تايوان، بينما

(1) Дмитрий Тренин, "Китай требует пристального внимания," Российская газета, Москва, 2000.

(2) Bruce A. Elleman and Sarah C.M. Paine, "Security Pact With Russia Bolsters China's Power," International Herald Tribune, 6 August 2001.

(3) Григорий Логвинов, "ШОС превратилась в механизм, способный реально взять на себя ответственность за мир, безопасность и стабильность на своём пространстве," Интерфакс, 22 января 2007.

حظيت العمليات العسكرية الروسية في الشيشان بدعم مماثل من بكين، تأكيداً على مبدأ الندية في مواجهة التدخلات الخارجية^(١).

والثابت أن المعاهدة أرّخت لانتقال العلاقات الثنائية إلى "مرحلة توأمة سياسية رصينة إطاراً رسمياً طويل الأمد لتنظيم التفاعل بين القوتين العظميين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، فقد ركزت بنودها على تثبيت ركائز السيادة المطلقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مما عكس إدراكاً تاريخياً لضرورة تجاوز أنماط الصدام التي طبعت العلاقات السوفيتية – الصينية السابقة^(٢)، مما يدفعنا للقول أن تلك المعاهدة لم تكن مجرد إعلان نوايا، بل انطوت على التزامات استراتيجية بعيدة المدى شملت ميادين الدفاع والاقتصاد، وهو ما جسّد مفهوم "الشراكة الاستراتيجية المرنة" التي تتيح التنسيق الفعال دون الانزلاق إلى القيود الجامدة للتحالفات العسكرية التقليدية، انسجماً مع الطبيعة البراغماتية للعلاقات بين القطبين القاريين^(٣).

واحتل البعد الأمني الجماعي موقعاً مركزياً في صلب الوثيقة، إذ نصت صراحة على التعاون المادي في مواجهة القوى المعادية للبلدين، وهو ما تقاطع موضوعياً مع الهواجس الأمنية لروسيا في شمال القوقاز والصين في إقليم شينجيانغ، مشكلةً بذلك منظومة أمن إقليمي بديلة قائمة على التعاون بدلاً من المواجهة الصفيرية^(٤)، وأكدت تحليلات الخبراء الغربيين إلى أن توقيت المعاهدة لم يكن وليد المصادفة، بل جاء كاستجابة حتمية لمواجهة التوسع الأطلسي شرقاً وتعزيز موقعهما في مواجهة الهيمنة

(1) Ariel Cohen, Putin's Foreign Policy and US-Russian Relations, Heritage Foundation, Backgrounder No.1406, 18 January 2001.

(2) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p. 62.

(3) Elizabeth Wishnick, Russia-China Relations in the 21st Century: The Search for Partnership, Armonk, NY, M.E. Sharpe, 2001, P.145.

(4) Michael Clarke, Op.Cit, p. 143

الأمريكية المتنامية"، مما جعل من تلك المعاهدة حجر الزاوية في استراتيجية موازنة القوى الدولية وإعادة صياغة التاريخ بمنطق الاستقلال الاستراتيجي التام^(١).

وعلى الصعيد الاقتصادي، مثّلت الاتفاقيةُ حجرَ الزاوية والقاعدة القانونية الصلبة التي انطلقت منها عمليات توسيع التعاون التجاري والاستثماري المشترك، فبدأت العلاقات الاقتصادية بين القطبين القاريين في نمو تصاعدي تدريجي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما عده الباحثون نتيجةً حتميةً لوجود إطار مؤسسي مستقر يشجع على بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد، لا سيما في قطاعات الطاقة والحفر والإمداد، وهي المجالات التي مثّلت نقطة التقاء للمصالح الحيوية المتبادلة بين الطرفين، ووازنت بين حاجة الصين المتزايدة للموارد والقدرة الروسية، الضخمة على التصدير^(٢).

أوضحت الدراسات التحليلية أنّ تلك الاتفاقية التاريخية كرّست مفهوم "التعاون دون الدخول في تحالف عسكري تقليدي"، وبموجبها حافظت روسيا والصين بصرامة على استقلال قرارهما السيادي والسياسي رغم مستويات التنسيق الوثيق والمستمر بينهما. وبذلك غدت تلك العلاقة نموذجاً فريداً متناسباً مع طبيعة النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لأنه لم يركز على الأحلاف العسكرية الصلبة والجامدة بقدر ما بات يعتمد على مفهوم الشراكات المرنة والديناميكية المتكيفة مع المتغيرات الجيوسياسية المتسارعة^(٣).

(1) Andrei P. Tsygankov, Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity, Lanham, Rowman & Littlefield, 2016, P.110.

(2) Gilbert Rozman, China's Foreign Policy: The Search for Stability and Influence, Op.Cit, p. 101.

(3) Alexander Lukin, China and Russia: The New Rapprochement, Cambridge, Polity Press, 2018, P.78.

أكدت تحليلات أخرى أن تلك الاتفاقية أدت دوراً محورياً في ترميم وتعزيز جسور الثقة المتبادلة بين موسكو وبكين، بعد انقضاء عقود طويلة طبعتها الشكوك المتبادلة والصراعات الحدودية والأيدولوجية بينهما؛ لأنها ساهمت بشكل فعال في تقليص الهواجس الأمنية التاريخية، وفتحت آفاقاً رحبة أمام تطوير التعاون الروسي - الصيني في ميادين تكنولوجية وعلمية وفضائية جديدة، مما جعلها نقطة تحول كبرى في مسار علاقاتهما، ومقدمة ضرورية لمرحلة متقدمة من التقارب الاستراتيجي المستمر بين الشعبين والقيادتين⁽¹⁾.

من منظور مادي جدلي، لم تلغ الاتفاقية تماماً عناصر التنافس الكامنة بين الطرفين، لاسيما في مضمار آسيا الوسطى الذي مثل منطقة حيوية لكليهما، فسعت الصينُ بجهد دؤوب إلى بسط نفوذها الاقتصادي هناك عبر استثمارات ضخمة، في حين كافحت روسيا للحفاظ على دورها التاريخي والتقليدي كضامن للأمن في تلك المنطقة، ومع ذلك، فإن ذلك التنافس تحدد بانضباط مثالي ضمن الأطر المؤسسية لتعاونهما، فلم تنزلق إلى صراع مفتوح، لإدراكهما وجود مصالح عليا مشتركة تفوق في أهميتها نقاط خلافهما الثانوية⁽²⁾.

هنا من المناسب القول أن تلك الاتفاقية شكلت جزءاً من مخطط أوسع استهدفت إعادة تعريف مفهوم الأمن الأوراسي برمته، بالشكل الذي نقل العلاقات الروسية الصينية جذرياً من منطق المواجهة الصفرية والعداء الموروث إلى منطق التعاون العقلاني والوظيفي، ووجب ذلك التحول الجوهرى في تأسيس مؤسسات مشتركة قوية وتعزيز وتيرة التنسيق في القضايا الإقليمية والكونية الحساسة، لا سيما داخل أروقة منظمة

(1) Sergey Radchenko, Unwanted Visionaries, Oxford, Oxford University Press, 2014, P.201.

(2) Alexander Cooley, Op.Cit, p. 89.

شنغهاي للتعاون، التي غدت المانيفستو العملي لهذا الاستقلال الاستراتيجي والندية التاريخية في مواجهة القوى الخارجية^(١).

استناداً لما تقدم نخلص الى أن معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون، لعام ٢٠٠١ شكّلت أساساً صلباً ومنطلقاً استراتيجياً جوهرياً لبناء شراكة روسية – صينية في كافة أبعادها البنيوية، فضلاً عن توفيرها إطاراً مؤسسياً وقانونياً مستقراً ودائماً مكن الطرفين من مواجهة التحديات الجيوسياسية المشتركة التي فرضتها التحولات الجوهريّة في بنية النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهو ما جعلها تُصنّف موضوعياً في الأدبيات السياسية كواحدة من أهم وأخطر اتفاقيات إعادة توازن القوى التي أبرمت مطلع القرن الحادي والعشرين^(٢)، وانتظمت تلك المعاهدة في سياق تحوّل تاريخي تدريجي وعميق في إدراك القطبين القاريين لطبيعة علاقتهما، فلم تعد تُفهم أو تُفسر ضمن منطق التوازنات الصفريّة الحادة أو الأحلاف الأيديولوجية الجامدة التي طبعت مرحلة الصراع السوفييتي – الصيني المريع، بل أطرت الشراكة الاستراتيجية الصينية – الروسية في شتى الصعد، التي أتاحت مرونةً فائقة في تنسيق السياسات العليا دون فرض التزامات عسكرية قسرية قد تعيق السيادة الوطنية، وبذلك أسست المعاهدة لنمط راديكالي من العلاقات استند الى مبدأ إدارة الاختلاف التاريخي، والمصلحي بوعي كامل بدلاً من السعي الطوباوي لإلغائه، مما عكس نضجاً استراتيجياً وحنكة سياسية فائقة في التفاعل بين مركزين من مراكز القوى العالمية كموسكو وبكين^(٣).

(1) Stephen Aris, Op.Cit, p. 95

(2) Dmitri Trenin, Russia's Foreign Policy: Change and Continuity in National Identity and Interests, Op.Cit, p. 122.

(3) Peter Ferdinand, Sunset, Sunrise: China and Russia Construct a New Relationship, London, Chatham House, 2007, P.23.

ساهمت المعاهدة بشكل فعال وملاموس في إعادة صياغة وهيكل مفهوم الأمن القومي الشامل لدى الدولتين، خاصة بعد أن انتقل ثقل التركيز من التهديدات العسكرية التقليدية المتمثلة في الغزو المباشر إلى التحديات الأمنية غير التقليدية والجريمة المنظمة عابرة الحدود؛ حيث وفرت المعاهدة إطاراً فنياً وقانونياً متكاملًا سمح بتبادل المعلومات الاستخبارية الحساسة والتنسيق الأمني الواسع في المناطق الحدودية والنقاط الساخنة، مما طور توسعاً نوعياً في مفهوم الأمن القومي ليشمل أبعاداً مجتمعية وسياسية وجيواقتصادية تجاوزت الطابع العسكري البحت الذي كان مهيمناً في العقود الماضية⁽¹⁾، كما عززت الاتفاقية ما بات يُعرف في العلاقات الدولية بـ "الدبلوماسية المؤسسية"، فأدت إلى تأسيس قنوات اتصال منتظمة وشاملة على المستويات كافة، بدءاً من القمم الرئاسية السنوية التي أصبحت عرفاً ثابتاً وصولاً إلى اللجان الفنية والوزارية المشتركة المتخصصة، وهو ما ساهم موضوعياً في تقليص احتمالات سوء الفهم المادي والارتياب المتبادل، وزاد من القدرة على إدارة الأزمات والتباينات بفعالية واقتدار في ظل بيئة دولية تتسم بالتعقيد الشديد والاضطراب المستمر⁽²⁾.

عكست الاتفاقية في جوهرها التحليلي تقارباً فكرياً ومعياريًا حول ضرورة احترام سيادة الدول ورفض التدخلات الإمبريالية الخارجية في الشؤون الداخلية للدول المستقلة، وهو ما تجلّى بوضوح في التناغم المعياري لمواقفهما المشتركة داخل أروقة مجلس الأمن والمؤسسات الدولية الكبرى لمواجهة الأحادية القطبية⁽³⁾، وفي الجانب المادي والتبادل التجاري، حولت المعاهدة قطاع الطاقة الحيوي إلى حجر الزاوية الحقيقي في علاقة

(1) Stephen Blank, "Russo-Chinese Security Relations," Carlisle, PA, Strategic Studies Institute, 2015, P.41.

(2) Alexander Korolev, Systemic Balancing and Regional Hedging, London, Routledge, 2019, P.67.

(3) Amitav Acharya, The End of American World Order, Cambridge, Polity Press, 2014, P.98.

الاعتماد المتبادل؛ إذ زاوجت بذكاء استراتيجي بين الموارد الطبيعية والنفطية والغازية الروسية الضخمة وبين السوق الاستهلاكية الصينية المتنامية والمحركة للاقتصاد العالمي، مما خلق نوعاً من التكامل الجيواقتصادي العضوي الذي أسهم في ترسيخ استقرار العلاقة البنيوية أمام الضغوط الاقتصادية والسياسية الخارجية⁽¹⁾، كما عززت الحضور المشترك والقوي للدولتين في القارة الآسيوية وفضاء أوراسيا الشاسع، لاسيما بعد أن، نسق الطرفان سياساتهما تجاه القضايا الإقليمية الشائكة والنزاعات الحدودية، مما أدى إلى الحد من التنافس الجيوسياسي التقليدي وتحويله إلى تعاون منظم يخدم المصالح القارية العليا بعيداً عن محاولات الهيمنة الأطلسية العابرة للحدود⁽²⁾، ووفرت المعاهدة كذلك أساساً متيناً لتطوير التعاون في المجالات التكنولوجية والعلمية الدقيقة، إذ جرى تبادل الخبرات الروسية التاريخية في علوم الفضاء والذرة والفيزياء بالقدرات الصناعية والتقنية واللوجستية الصينية الحديثة في عملية "تبادل منافع" موضوعية تجاوزت الفوارق الطبيعية في مستويات التطور الاقتصادي والتقني بين البلدين⁽³⁾.

وركزت بنود المعاهدة بصراحة ووضوح على ترسيخ مبدأ "عدم الاستهداف المتبادل"، حيث التزم الطرفان تاريخياً وأخلاقياً بعدم توجيه سياساتهما الخارجية أو تحالفاتهما الإقليمية ضد بعضهما البعض، مما شكّل ضماناً استراتيجية إضافية لاستقرار الفضاء الأوراسي ومنع اختراقه من قوى طرفية معادية⁽⁴⁾، ومثلت المعاهدة نموذجاً حياً

(1) Philip Andrews-Speed, *Energy Policy and Security in China*, London, Routledge, 2012, P.156.

(2) Niklas Swanström, *China and Eurasia*, Washington, DC, Central Asia–Caucasus Institute, 2005, P.74.

(3) Alexander Gabuev, "Friends with Benefits?", Moscow, Carnegie Moscow Center, 2016, P.12.

(4) Marcin Kaczmarek, *Russia–China Relations in the Post-Crisis International Order*, London, Routledge, 2015, P.88.

وجلياً لـ "التكيف الاستراتيجي" في العلاقات الدولية المعاصرة، فاستطاع الطرفان إعادة تعريف مصالحهما القومية العليا بما يتناسب مع المتغيرات القطبية الجديدة في النظام العالمي دون التخلي عن الثوابت الوطنية أو الهوية السياسية المستقلة لكل منهما^(١)، كما شهدت علاقتهما في ظل مفاعيل تلك المعاهدة تطوراً ملحوظاً وغير مسبوق في التنسيق الأمني، وتبادل الزيارات عالية المستوى بين القادة السياسيين والعسكريين، وهو ما عكس وصول الثقة المتبادلة إلى مستويات استراتيجية لم تُعهد من قبل رغم عدم وجود معاهدة دفاع مشترك رسمية أو حلف عسكري تقليدي^(٢).

ونجحت المعاهدة في تحجيم واحتواء العوامل السلبية والتباينات الأيديولوجية القديمة عبر إدارتها ضمن أطر مؤسسية رصينة ولجان دائمة، مما ضمن ديمومة واستمرارية العلاقة البنوية رغم وجود اختلافات جوهرية في بعض الرؤى التفصيلية تجاه بعض القضايا الدولية^(٣)، ساهمت المعاهدة بشكل محوري في تعزيز الاستقلال الاستراتيجي لكل من موسكو وبكين، مما مكنهما من تنويع خياراتهما في السياسة الخارجية وتقليل الاعتماد القسري على المنظومات المالية والسياسية والقانونية الغربية، في توجهٍ حتمي وتاريخي نحو بناء نظام دولي، لا يقوم على نظام الأحادية القطبية، بل يتسم بالتوازن والعدالة والندية^(٤)، وشكّلت الاتفاقية جزءاً أصيلاً من عملية كبرى لإعادة تشكيل خارطة السياسة والاقتصادية والأمنية للفضاء الأوراسي، بما عزز تلاقي

(1) Bobo Lo, "The Strategic Partnership: Russia–China Relations in a Changing World," Lowy Institute Paper, Sydney: Lowy Institute for International Policy, 2010, P.34.

(2) Richard Weitz, China–Russia Security Relations, Carlisle, PA, Strategic Studies Institute, 2010, P.59.

(3) Bolt, Paul & Cross, Sharyl, China, Russia, and Twenty-First Century Global Geopolitics, Oxford, 2018, p. 143.

(4) Robert Legvold, Return to Cold War, Cambridge, Polity Press, 2016, P.211.

المصالح الجغرافية والتاريخية والمادية الكبرى بين القطبين في مواجهة التوسع الخارجي^(١).

اتسمت العلاقات التي أرسنها المعاهدة بالاستمرارية المؤسسية التي أثبتت قدرتها الفائقة على الصمود أمام التغيرات السياسية العاصفة والتقلبات الاقتصادية العالمية، مما أكد متانة ورصانة الإطار القانوني والسياسي الذي وضعت المعاهدة منذ توقيعها^(٢)، وبناءً على كل ما تقدم، لم تكن المعاهدة مجرد صلح ثنائي عابر أو هدنة مؤقتة، بل مثّلت نموذجاً دولياً جديداً لشراكة مرنة متعددة الأبعاد غدت اليوم أحد أهم محاور التوازن الجيوسياسي والقطبي في العالم المعاصر^(٣)، حيث نصت قواعدها الأمرة صراحةً على مبادئ عدم الاعتداء المتبادل، والتسوية النهائية والقطعية للمطالبات الإقليمية والحدودية، وحظر أي نشاط أو تحالف يمس أمن أو سيادة أو سلامة أراضي الطرف الآخر، مع شمولها مجالات حيوية وحساسة للغاية كالتسلح الاستراتيجي، والعلوم النووية المتقدمة، والطاقة النووية السلمية، وعلوم الفضاء والاتصالات، فضلاً عن بناء جبهة موحدة صلبة ضد الإرهاب والحركات الانفصالية والتطرف والجريمة المنظمة العابرة للحدود^(٤).

أبرزت تلك الخطوة الرغبة المشتركة لموسكو وبكين، في مواجهة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الإقليمية والعالمية، كما وحد الجانبان مواقفهما بشأن العديد

(1) Sean Roberts, The War on the Uyghurs: China's Internal Campaign against a Muslim Minority, Princeton, Princeton University Press, 2020, P.67.

(2) Jeanne L. Wilson, "Russia and China in Central Asia," Journal of Contemporary Asia, Vol.44, No.1, 2014, P.139.

(3) David Lane, The Capitalist Transformation of State Socialism, London, Routledge, 2014, P.205.

(4) Treaty for Good Neighbourliness, Friendship and Cooperation between the Russian Federation and the People's Republic of China, Moscow, July 16, 2001, accessed at

<http://archive.kremlin.ru/text/docs/2001/07/30565.shtml>.

من القضايا الدولية مثل معارضتهما ومخاوفهما بشأن الوجود العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى، وأدى قرار روسيا الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب في أعقاب أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١ إلى تقليل الاهتمام الروسي بالعلاقة مع الصين بالنسبة للصين، كانت صدمة الاخيرة عندما سمحت روسيا للولايات المتحدة بالوصول إلى قواعد في آسيا الوسطى، كما قلقت الصين من إعادة توجيه السياسة الخارجية الروسية ستكون دائمة نحو تقاربها مع الادارة الامريكية، ومع ذلك سرعان ما أصبحت روسيا تحت انطباع بأن مساهمتها في مكافحة الإرهاب الدولي لم تكن موضع تقدير من قبل واشنطن بالقدر الذي توقعته روسيا لذا سارع الرئيس بوتن الى اصلاح العلاقة مع الصين^(١).

كانت روسيا المصدر الرئيس، للصين للأسلحة المتقدمة من طائرات سو-٢٧ المقاتلة وغواصات فئة كيلو ومدمرات فئة سوفريميني، وكانت صناعة الأسلحة الروسية بحاجة إلى تلك المبيعات للتنمية الاقتصادية، لكن الاستياء السياسي كان موجوداً من كلا الجانبين، فمن جانب الصين هناك شكاوى مكتومة من أن روسيا عرضت معدات أكثر تقدماً على الهند، العدو النوعي للصين، فضلاً عن تقديمها لدول أخرى، كما كانت هناك محاولات لضمان عدم ملاءمة الأسلحة التي تصدر للصين للاستخدام على طول الحدود الصينية الروسية، اما الجانب الروسي، فكان كبار مسؤوليه قلقين بشأن عمليات الهندسة العكسية التي كانت تمارسها الصين، على الاسلحة الروسية المصدرة لها، فضلاً عن مبيعات الصين، من الأسلحة القائمة على التكنولوجيا الروسية إلى دول العالم الثالث الأخرى، كان تعزيز منظمة شنغهاي للتعاون مؤشراً على التعافي بعد الاستياء شبه العلني؛ للعلاقات الصينية الروسية، في ايلول ٢٠٠١، أبرم أعضاء منظمة شنغهاي

(1) Andrew Kuchins, "The Russian Perspective on China: Strategic Ambiguity," in James Bellacqua, ed., The Future of China–Russia Relations, Lexington, Op.Cit.

للتعاون؛ مذكرة تفاهم بشأن التعاون الاقتصادي الإقليمي، والدعوة لتسهيل التجارة والاستثمار؛ كما اتفقوا على اجتماعات لرؤساء وزرائهم في حزيران من العام التالي^(١).

٣- الموقف الروسي من أحداث ايلول والاستياء الصيني منه.

أدت أحداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١، في الولايات المتحدة الأمريكية دوراً في طرح العديد من التساؤلات والاستياء، من قبل الصينيين في وجهة نظرهم للعلاقات السياسية الصينية الروسية، في تشرين الثاني من العام نفسه، و عندما زار بوتين الولايات المتحدة واستقبله الرئيس جورج بوش (George W. Bush)^(٢) في مزرعته بتكساس، كان الزعيمان قد توصلا إلى تفاهم، عندما أعلن بوش رسمياً، في كانون الأول من انسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الحد من الصواريخ المضادة لمثيلاتها الباليستية بموافقة إدارة بوتين، كما صرح الرئيس الأمريكي بأن بوتين اعرب بأن القرار لن يضر بالعلاقات بين البلدين ولا بأمن روسيا^(٣)، خلال زيارة بوتين للولايات المتحدة توصل الزعيمان إلى اتفاق شفهي لخفض الترسانات النووية الاستراتيجية للبلدين بمقدار الثلثين إلى مستوى مقبول للعقد المقبل^(٤).

(1) Bates Gill, Chinese Military Modernization and Arms Proliferation in the Asia-Pacific Region, in Jonathan D. Pollack and Richard H. Yang, eds., In China's Shadow: Regional Perspectives on Chinese Foreign Policy and Military Development, Santa Monica, CA, RAND Corporation, 1998, p.10–36.

(٢) جورج دبليو بوش (١٩٤٦): الرئيس الثالث والأربعون للولايات المتحدة ٢٠٠١–٢٠٠٩، عُرف بدوره في قيادة بلاده خلال أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وإطلاق ما سُمي بالحرب على الإرهاب، وغزو العراق عام ٢٠٠٣، قبل رئاسته، كان رجل أعمال وحاكم ولاية تكساس ١٩٩٥–٢٠٠٠. للمزيد يراجع:

Brian Duignan, "George W. Bush," Encyclopaedia Britannica, July 2, 2026, P. 1–2.

(3) South China Morning Post, "Jiang Backs Putin on Arms Treaty," December 15, 2001a, FRN7. South China Morning Post, "Bush Announces Withdrawal from Missile Treaty," December 14, 2001b, FRN15.

(4) 明报, 《导弹防卫仍存分歧·美俄削三分之二核弹》, 2001年11月15日, 第20版.

يبدو أنّ روسيا اضطرت لخفض أسلحتها النووية؛ من أجل خفض الإنفاق الدفاعي، وهو أمر ضروري للتغلب على صعوباتها الاقتصادية التي لا تزال تعاني منها منذ أيام الرئيس بلتسن، كما افتقرت روسيا إلى الموارد الاقتصادية اللازمة للدخول في سباق تسلح على صعيد واسع مع الولايات المتحدة والذي ممكن ان يكون بتكلفة ما لا تستطيع تحمله روسيا اقتصادياً؛ واضطرت إلى تقديم التنازلات الاستراتيجية بسبب قيودها الاقتصادية التي كانت تلازمها تلك الحقبة، وكانت المكافأة الأمريكية لروسيا هي موافقة حلف شمال الاطلسي على تشكيل لجنة مشتركة تتمتع بصلاحيات صنع السياسات بشأن العمل المشترك والتنسيق بين الطرفين، مما سمح لروسيا بالتعبير عن رأيها في الشؤون الأمنية لحلف شمال الاطلسي، ولكن دون منحها حق النقض⁽¹⁾، عملت إدارة بوش بنشاط على تحسين العلاقات مع روسيا، بهدف خلق توازن في مواجهة الصين، بينما جادل المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بأن روسيا دولة ديمقراطية في حين ان الصين ليست كذلك، دعمت إدارة بوش الولايات المتحدة، بقوة وذلك لا يصب في توجهات الشراكة بين الصين وروسيا، بما في ذلك تشجيع جمهوريات آسيا الوسطى على توفير تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة، وزيادة مساعدتها للتحالف الشمالي في أفغانستان لمحاربة نظام طالبان، و كان لدى التيار المحافظ في الولايات المتحدة آنذاك تصور إيجابي للغاية عن إدارة بوشين، مما شجع على تنمية العلاقات مع روسيا والهند من أجل احتواء الصين⁽²⁾.

أدى تحسن العلاقات الأمريكية الروسية، إلى التوجه الروسي للتعاون مع الصين في كبح جماح الأحادية الأمريكية ذلك من ناحية ومن ناحية أخرى دفع تصور إدارة بوش

(1) South China Morning Post, "NATO Welcomes Moscow into New Alliance," May 29, 2002, EDTI.

(2) John W. Garver, The China-India-U.S. Triangle: Strategic Relations in the Post-Cold War Era, NBR Analysis, Vol.13, No.5, October 2002, Seattle, The National Bureau of Asian Research, Pp.5-56.

للصين على أنها "منافس استراتيجي" لها في منطقة جنوب اسيا على الاقل والتوتر الناتج عن حادثة طائرة التجسس ومبيعات الأسلحة إلى تايوان من عام ٢٠٠١، كما استمرت الصين إلى كون الجهود المشتركة لفرض الضوابط والتوازنات على الأحادية الأمريكية جوهر الشراكة التعاونية الاستراتيجية الصينية الروسية كأحد الثوابت في العلاقات بينها وبين روسيا، كانت الصين ترى ان الشراكة الاستراتيجية الثنائية اكتسبت زخمها الخاص، وأنها لن تتأثر سلباً باهتمام إدارة بوش النشطة باستمالة روسيا، و ربما كان ذلك جزئياً لغة دبلوماسية لإخفاء مخاوف مبررة تراها الصين في تفكيكها لماهية التقارب الروسي الأمريكي، لكن ذلك التفاؤل الظاهر كان على الأرجح كان قائماً على التقييم بأن إدارة بوش لن تمنح المكانة المتساوية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا بشكل جاد والتي سعت إليها إدارة بوش من خلال ذلك التقارب، وأن سعي الأخيرة للحصول على وضع القوة العظمى سيدفعها في النهاية إلى التعاون مع الصين من أجل تعزيز التعددية القطبية، في غضون ذلك، أظهر القادة الصينيون أنه عندما تضعف المصالح السياسية العالمية المشتركة بين الصين وروسيا، فإنهما سيركزان على القضايا الثنائية والإقليمية التي يجتمعان في الاهتمام بها، وعلى المصالح الاقتصادية أكثر من المصالح الاستراتيجية. اذ اتفقت مراكز أبحاث السياسة الخارجية الصينية مع ملاحظات الخبراء الدوليين بشأن روسيا مثل روبرت ليجفولد، وديم ترينين، وبوبو لو بأن روسيا بونتين ترغب في السلام والاستقرار وتفاعل متبادل سعيد مع الولايات المتحدة، بينما استمرت الخلافات الجادة حول السياسات الفردية والأساس المعياري للتعاون^(١). والأهم من ذلك كله، يمكن أن تكون روسيا منافساً محلياً أو إقليمياً لا دولياً للولايات المتحدة، لكن تلك المنافسة لم تعد لعبة ذات محصلة صفرية^(٢).

(1) Robert Legvold, "All the Way: Crafting a U.S.–Russian Alliance," The National Interest, No.70, Winter 2002/2003.

(2) Dmitri Trenin and Bobo Lo, The Landscape of Russian Foreign Policy Decision-Making, Washington, D.C., Carnegie Endowment for International Peace, 2005, P.19.

لم يؤد الحزم الدولي الأمريكي على طوال عام ٢٠٠١ إلا إلى تشديد التوافق الاستراتيجي بين الصين وروسيا، على الرغم من النكسات العرضية، من خلال العمل معاً، يتحوط كل جانب ضد التطبيق المحتمل للقوة الأمريكية ضد مصالحه، مما يجعل حساب القوة الأساسي هو أنهم أقوى معاً من قوتها منفصلين وأن نفوذهم أكبر عند انضمامهم في نهج دبلوماسي مشترك مما هو عليه عندما يتصرفون لحماية مصالحهم بشكل منفصل^(١).

ثانياً: الزيارات الرسمية المتبادلة والعلاقات الروسية الصينية من تموز - كانون الاول ٢٠٠١.

أعلن بوتين، عن زيارة وزير الدفاع سيرغي إيفانوف (Sergei Ivanov)^(٢) الى الصين لاطلاع قادتها على مستجدات السياسة الروسية، ومن جهته أجرى بوتن في الكرملين مع رئيس تحرير صحيفة رينمين ريباو، الصينية الرسمية في ١٣ حزيران عام

(1) Andrew Kuchins, Russian Perspectives on China: Strategic Ambivalence,” paper prepared for Center for Naval Analyses Corporation conference on China–Russia Relations in the 21st Century, February 22–23, 2007.

(٢) سيرغي بوريسوفيتش إيفانوف (١٩٥٣): هو سياسي روسي بارز من مواليد لينينغراد، يعد من الدائرة المقربة لفلااديمير بوتين. بدأ مسيرته في جهاز الاستخبارات السوفييتي (KGB) ، ثم أصبح نائب مدير جهاز الأمن الفيدرالي الروسي (FSB) عام ١٩٩٨. تولى منصب أمين مجلس الأمن الروسي ١٩٩٩–٢٠٠١، ثم وزير الدفاع ٢٠٠١–٢٠٠٧ حيث أشرف على تحديث الجيش الروسي. لاحقاً شغل منصب نائب رئيس الوزراء الأول ٢٠٠٧–٢٠٠٨. يراجع:

Roy Allison, Russia, the West, and Military Intervention, Oxford University Press, 2013, p.80-85.

٢٠٠١، وصف بوتين، فيها جيانغ تسه مين بأنه "صديق عزيز لروسيا"، وفي مجاملة دبلوماسية، اشار إلى "إن جيانغ، يجيد التحدث بالروسية، واداء الأغاني الروسية"^(١)، بعد أيام قليلة من لقاء بوتين، بالصحفيين الصينيين، صرّح نائب وزير الخارجية الروسي، ومسؤول العلاقات الروسية الآسيوية لوسيوكيف، بأن بوتين، سيقوم بزيارة للصين أواخر العام نفسه، وفي مؤتمر صحفي حاشد، حضره عدد كبير من الصحفيين، عقده الكرملين في ٢٤ حزيران ٢٠٠١، تحدث بوتين مجدداً عن الثقة المتبادلة والتعاون بين روسيا والصين، رغم زيارة إيفانوف، لبكين، كانت مقررّة مسبقاً للمشاركة في اللجنة الحكومية الروسية الصينية، المشتركة التاسعة للتعاون العسكري والتكنولوجي، إلا ان لقاءاته مع جيانغ تسه مين، ورئيس الوزراء تشو رونغ جي استحوذت على أكبر قدر من الاهتمام، ووصف المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية أول زيارة لإيفانوف، بصفته وزيراً للدفاع الروسي، بأنها "بالغة الأهمية"، كما أشار الجانبان إلى ان القضية الرئيسية لزيارة إيفانوف، لم تكن التعاون العسكري فقط، بل سياسية استراتيجية، وكانت مهمته توضح للصينيين استعداد بوتين على اتباع دبلوماسية متوازنة بين الغرب والشرق، ويبدو ان مهمة إيفانوف نجحت، اذ استجاب القادة الصينيون بشكل إيجابي لسياسات روسيا تجاه الولايات المتحدة، وحلف شمال الأطلسي، كما حظيت زيارة إيفانوف، لبكين بإشادة غير اعتيادية من كلا الجانبين. وصف وزير الدفاع الصيني تشي هاوتيان، زيارة إيفانوف بأنها "حدثٌ عظيم في العلاقات الصينية الروسية"^(٢). أظهر لقاء إيفانوف، بالرئيس جيانغ الأهمية التي توليها الإدارة الصينية لزيارته، ولدى عودته إلى موسكو، وصف إيفانوف، الصين بأنها "شريكننا المميز في آسيا"، وأن روسيا تنتهج سياسةً متعددة الجوانب تهدف إلى

(1) The World Bank, "The World Bank in Russia: Overview," last updated April 16, 2020.

(2) I bid

تعزيز الأمن والاستقرار، مع جيرانها في المقام الأول، وأن روسيا، جغرافياً، دولة غربية وشرقية وشمالية، كانت خطوات بوتن المتوازنة تجاه الصين عميقة سياسياً، فمن خلال ما سبق طوّرت روسيا والصين علاقات متينة، مع حرص كبير على الحفاظ على علاقات مستقرة وطبيعية، بغض النظر عن علاقاتهما مع الدول الأخرى، إذ كانت التطورات السياسية قد نضجت، لتصل إلى انعكاسات عسكرية واقتصادية، بديمومة دبلوماسية، تزداد توسعاً وتعميقاً وتأسيساً^(١).

إذ إن الصين سادس أكبر وجهة لصادرات، روسيا وثامن أكبر مصدر للواردات، واحتلت المرتبة الأولى في كلتا الفئتين بفارق كبير مما يعطي فكرة عن موازين تلك العلاقة، وإلى أين تتجه الكفة الاقتصادية، ناهيك عن العمل السياسي والدبلوماسي، بين البلدين^(٢)، ولإدامة وتعزيز اواصر التعاون بين البلدين زار جيانغ تسه مين، الاتحاد الروسي بدعوة من بوتين في ١٥ تموز، أجرى خلالها جيانغ محادثات مع الرئيس بوتن استمرت ثلاثة أيام، والتقى برئيس الوزراء الروسي كاسيانوف، ورئيس المجلس الاتحادي ستيلوييف، ورئيس مجلس الدوما شيليزنيكوف^(٣).

زار جيانغ مدينة فولغوغراد في ١٨ تموز، والتقى بالرئيس بوتن، إذ تباحثا في تطوير العلاقات بين البلدين، كما زاره الرئيس بوتن في شنغهاي في ٢٠ تشرين الأول، خلال مشاركته في الاجتماع غير الرسمي لرؤساء دول منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، و تبادل الجانبان وجهات النظر بعمق حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، وفي ٢٧ تشرين الأول، قام نائب الرئيس

(1) The World Bank, “The World Bank in Russia: Overview,” last updated April 16, 2020.

(2) Daniel Workman, “Russia’s Top Trading Partners,” World’s Top Exports, March 16, 2020.

(3) Ariel Cohen, Putin’s Foreign Policy and US–Russian Relations, Heritage Foundation, Backgrounder No.1406, 18 January 2001.

الصيني هو جين تاو بزيارة عمل لروسيا بدعوة من بوتين، وتبادل الجانبان وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، اذ بدا بوتين وفريقا السياسة الخارجية والدفاعية التابعان له، مُدركين تماماً التأثير السلبي، في حال كان هناك ميل روسي نحو الغرب على حساب الصين، والذي نفته الزيارات الشبه مكوكية بين قيادات البلدين، بمختلف المستويات، حيث اتخذت سلسلة من الإجراءات للحفاظ على علاقات مهمة وحساسة مع بكين، وأثناء وجود بوش في روسيا، ولتأكيد وجهة نظره، وفي الجانب الاجتماعي، ذكر بوتين أن زوجته وابنتيه التوأم كنّ ضيوفاً على زوجة جيانغ في منزلها خلال زيارته للصين في تموز الماضي، قبل أشهر من تدشين الرئيس بوش مزرعته في تكساس للعائلة الروسية الأولى في تشرين الثاني، وأشار بوتين إلى أنه سيرد الجميل، في سانت بطرسبرغ، عندما يحضر جيانغ للقمّة السنوية لمنظمة شنغهاي، ولدى الصين وروسيا رؤية عالمية جيوسياسية مشتركة، في تصريح يحمل رسالة ود للجانب الصيني، وموقف مطمأن لقلق بكين من احتمال، تقارب بين موسكو، وواشنطن، على حساب العلاقات مع بكين^(١).

اذ اشترك كل من موسكو وبكين، بان لديهما طموح لتحسين مواقفهما على الساحة الدولية والحد من نفوذ الولايات المتحدة على المستوى العالمي وكذلك على المستوى الإقليمي، في آسيا الوسطى، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، لذلك اصر بوتن و على الادلاء بتصريح، يعكس علاقاته الشخصية مع الرئيس الصيني، على مسامع الولايات المتحدة الامريكية^(٢)، ويروجان لفكرة عالم يهيمن عليه عدد محدود من القوى العظمى، ونظام عالمي متعدد الأقطاب، تُحدد فيه تصرفات القوى العظمى وفق مصالحها

(1) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit.

(2) Gilbert Rozman, "The Sino-Russian Strategic Partnership: How Close? Where To?" in James Bellacqua, Op.Cit 'p. 19.

الوطنية والحفاظ على سيادتها^(١)، كما يؤكدان على دور الأمم المتحدة، والقانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الدول في البحث عن طريقها الخاص نحو التنمية^(٢)، وتجدر الإشارة إلى أن الصين وروسيا، تنظران في كثير من الأحيان إلى الأفكار المشتركة كونها أدوات يمكن استخدامها، وترجمتها، في السعي لتحقيق المصالح الوطنية^(٣).

يمكن التشكيك في التزامهما الحقيقي بالقانون الدولي، كما تتباين وجهات النظر الصينية والروسية، تجاه العالم، نتيجة لكون الصين اقتصاداً أكبر وأكثر تكاملاً في الاقتصاد العالمي، والميل الروسي للتركيز على الجغرافيا السياسية، ووضع القوة العظمى^(٤)، ومنذ التسعينيات، طورت الصين علاقات مع العديد من الدول الهامة، من بينها بعض الدول الغربية، التي تتوق إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع الصين^(٥)، فإن لدى الصين خيارات أخرى غير روسيا، وهي في وضع مختلف تماماً تميز بقلّة الأصدقاء، وجاذبية محدودة كشريك، لذا، فإن العلاقة مع الصين، ذات أهمية أكبر لروسيا عكس الصين، كما أن فلسفة الصين، في علاقاتها مع روسيا، لم تعد تحمل نفس الفلسفة، أيام الاتحاد السوفييتي، بل أصبحت تقوم على أسس، مادية وملموسة غير تلك التي

(1) Jeffrey Mankoff, Op.Cit, p. 182-183.

(2) Joint Statement of the People's Republic of China and the Russian Federation on Major International Issues, 2008, accessed at <http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt/2649/t465821.htm>.

(3) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit.

(4) Jeffrey Mankoff, Op.Cit, p. ١٨٤

(5) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p. 46-47 .

ارتكزت على الشعارات، والبنية الشيوعية، الامر الذي تدركه روسيا جيداً، من خلال تعاملها مع الصين، كشريك قوي في موازنة النفوذ في الاقليم، على اقل تقدير.

ثالثاً: مجالات التعاون الروسي الصيني.

تمحور التعاون الروسي الصيني حول الطاقة والتسليح والحدود المشتركة ومجلس الأمن وتنمية روسيا و الشرق الأقصى، ونتيجة للنمو الاقتصادي للصين، ازداد نفوذها على جدول الأعمال خلال تلك المدة، وهناك دلائل تشير الى ان الصين تسعى لإعادة تركيز شراكتها على المجال الاقتصادي بهدف تحسين الوصول إلى الموارد الطبيعية الروسية⁽¹⁾، بالنسبة لروسيا، فأنها ترتبط العديد من مجالات التعاون ليس فقط بتحقيق مكاسب لها، بل بمخاوفها، ايضاً ففي مجال الطاقة، هناك اهتمام روسي، بتنويع علاقاتها في مجال الطاقة، وزيادة صادراتها إلى الصين، ومن جهة أخرى، تخشى روسيا ان تصبح مجرد مورد للطاقة، مما يلغي دورها الاستراتيجي، من وجهة نظرها في القضايا الدولية في ظل قوة متزايدة للصين الامر الذي يقلق مصدر القرار الروسي⁽²⁾.

واهتمت الصين وروسيا، باستقرار حدودهما المشتركة لما تحمله من جنبه في تاريخ الخلافات بين البلدين، ولأنها من وجهة النظر الروسية، صمام أمان الشرق الأقصى الروسي⁽³⁾، لكن الاخيرة واجهت ضعفاً تجاه الصين، في تلك الجزئية، نظراً لانخفاض الكثافة السكانية في تلك المناطق، وتخلفها الاقتصادي، بعكس الجانب الصيني، من الحدود، لذا ترددت روسيا في توسيع التعاون عبر الحدود خشية عدم التكافؤ السكاني، والوضع الاقتصادي؛ مما يسبب تضعفاً فكرياً وايدولوجياً امام القوة الصينية الفكرية

(1) Marcin Kaczmarek, Domestic Sources of Russia's China Policy, Problems of Post-Communism, Vol.59, No.2, 2012, P.12.

(2) Erica S. Downs, Sino-Russian Energy Relations: An Uncertain Courtship, in James Bellacqua, ed., The Future of China-Russia Relations, Lexington, KY, University Press of Kentucky, 2010, P.164.

(3) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit.

والاقتصادية، كما ان هناك درجة معينة من عدم الثقة في العلاقة، ونتيجة لعدم اليقين لدى كل طرف بشأن النوايا الحقيقية للطرف الآخر والتنافس بين الطرفين في آسيا الوسطى، فضلا عن ذلك القلق الروسي ازاء الصين كتهديد محتمل للمصالح الروسية هناك، وفي الشرق الأقصى الروسي⁽¹⁾، ومن ثم توفر الشراكة الاستراتيجية لروسيا، فرصة للمراقبة والتركيز على سياسات واطماع عدو مستقبلي محتمل والتعامل معه وفق مستجدات الوضع القائم انذاك⁽²⁾. في ذات الوقت، تُعد الصين بالنسبة لروسيا عنصراً مهماً في إدارتها لسياسة خارجية، ذات عناصر جيوسياسية، تشمل الطموح لموازنة النفوذ والقوة الغربية والاعتراف بها كقوة عظمى⁽³⁾، وبما أن أهم علاقة لروسيا هي علاقتها بالولايات المتحدة، فإن مصلحتها في توثيق العلاقات مع الصين تعتمد على الوضع القائم للعلاقات مع الولايات المتحدة والتصرف مع حيوية العلاقات وديمومتها مع الصين، على وفق تطورات علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁴⁾. تعترف روسيا، بصعود الصين، على مضض، لكنها لا تزال ترى نفسها على قدم المساواة مع الصين، وتجد صعوبة في رؤية نفسها كشريك أصغر لدولة عدتها لمدة طويلة بمرتبة أدنى⁽⁵⁾.

تلك الفكرة التي طرحتها روسيا، تعود لإرث تاريخي سوفياتي يعد الصين الشعبية هي الاخ الاصغر للاتحاد السوفياتي الذي سبقها في تجربتها مع الشيوعية، وله الفضل في دعم الصين الشيوعية من الناحية الفكرية والايديولوجية، ومع ذلك، وعلى الرغم من بعض القلق، تبحث روسيا عن مغريات كبيرة في العلاقة مع الصين، اذ أن

(1) Linda Jakobson, Paul Holtom, Dean Knox, and Jingchao Peng, China's Energy and Security Relations with Russia, Solna, SIPRI, 2011, P.11.

(2) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p.45.

(3) ibid, P.47.

(4) Jeffrey Mankoff, Op.Cit, p. 183 .

(5) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, P.45.

صعودها سيجعلها شريكاً أكثر قيمة في اللعبة الجيوسياسية؛ وتتوقع روسيا أن تهيمن على السياسة الدولية في المستقبل دولتان، الولايات المتحدة والصين، والتي ستوازن وتحتوي بعضها البعض بمساعدة الجهات الفاعلة الأصغر، مثل الدول الأوروبية الكبرى، والهند والبرازيل، وفي ذلك الإطار، طمحت روسيا إلى أن تكون ثالث لاعب كبير على الساحة الدولية، ولكن لا يمكن لروسيا أن تعتمد بشكل كبير على الصين، على الأقل قبل ضم شبه جزيرة القرم اذ كانت حريصة حينها على عدم السماح للعلاقات مع الغرب بالتدهور كثيراً^(١).

رابعاً: اهداف السياسة الخارجية الروسية والصينية.

صممت الصين وروسيا سياساتهما الخارجية لتعزيز مكانتهما في العالم، على الرغم من أنهما تشتركان في تجربة فقدان إمبراطورية، ومكانة قوة عظمى، إلا أن أهداف سياستهما الخارجية، مختلفة تماماً بينهما؛ كان الهدف الأساسي للصين الاستقرار السياسي الداخلي لضمان بقاء النظام، بينما هدف روسيا، أن تكون قوة عظمى، ما يخلق سلوكيات مختلفة في السياسة الخارجية، وقد أسفر عن مواقف مختلفة لكل منهما في العالم، يحل ذلك الاختلاف من خلال السياسات الخارجية، للدولتين وأفكارهما الأساسية وأهدافهما وأولوياتهما من أجل وضع سلوكيات كلا البلدين بالنسبة للعلاقات السياسية من منظور أوسع، حاولت روسيا تحديد مكانتها من خلال سلوكياتها الخارجية، فركزت جهود سياستها الخارجية على استعادة هيبتها، كما اثر التفكير الجيوسياسي إلى حد كبير على كيفية رؤيتها للعالم، ونهج موسكو، لسياستها الخارجية، التي لطالما كانت مبنية على إدراك العالم من وجهة كلاسيكية قديمة^(٢)، هيمنت على العالم عدد من الدول القوية التي

(1) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p.43-44.

(2) Bobo Lo, Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking, Chippenham and Eastbourne, Palgrave Macmillan, 2002, P.101.

توازن بعضها البعض، وفي الوقت نفسه تنتظر للنظام العالمي على أنه أحادي القطب، وانها تعد هيمنة الولايات المتحدة، منذ نهاية الحرب الباردة، مخالفاً للمصالح الوطنية الروسية، وبالتالي، ارادت ان تكون خياراً قوياً على الساحة الدولية لنظام متعدد الاقطاب، وسعت في ذلك الصدد لإقامة علاقات قوية مع الدول الأخرى، وهو نهج متعدد الاتجاهات^(١)، واستناداً لما سبق اكتسبت العلاقة الروسية مع الصين أهمية حيوية^(٢)، لأنها قوة عظمى وفقاً للحسابات الروسية، فضلاً عن كونها تمتلك مصدر قوة رئيس في مساحة جغرافية مجاورة لأراضيها^(٣)؛ بالمقابل رأت روسيا، أن مجال نفوذها هو الدول داخل رابطة الدول المستقلة (أرمينيا وأذربيجان وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وأوزبكستان)^(٤)، وتشمل رابطة الدول المستقلة الأخرى إلى جانب روسيا، تعد روسيا أي مكاسب صينية في مجال نفوذها المتصور هي خسارة لنفوذها؛ ذلك يعد شكل من أشكال عقلية المحصلة الصفرية حيث يوجد خاسر مقابل كل رابح، ونظراً لأن السياسة الخارجية الروسية تركز إلى حد كبير على العلاقة مع الولايات المتحدة، فإنها تنظر إليها من منظور محصلته الصفرية، وقد شكل ذلك أيضاً وجهة النظر

(1) Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2000, Kontseptsiiia vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii, available at. <https://nuke.fas.org/guide/russia/doctrine/econcept.htm>.

(2) Julie Wilhelmsen and Geir Flikke, “Chinese–Russian Convergence and Central Asia,” *Geopolitics*, Vol.16, No.4, 2011, P.871.

(3) Bobo Lo, *Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking*, Chippenham and Eastbourne, Palgrave Macmillan, 2002, p.114-115.

(4) Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2013, Kontseptsiiia vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii, available at http://www.mid.ru/brp_4.nsf/0/6D84DDEDEDBF7DA644257B1

الروسية بشأن توسع حلف شمال الأطلسي في وكوسوفو والدفاع الصاروخي⁽¹⁾. لم تخرج روسيا من عقلية الاتحاد السوفييتي السابقة في نهجه مع الصين، حتى دخلت في دوامة التردد في التعامل مع بكين، من خلال موازنة التوغل الصيني في مجال نفوذ روسيا المتصور، عن طريق غض النظر عن المنافس الخارجي لكليهما وهي الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك كان لزاماً على موسكو، وبعد التقدم الكبير الحاصل في علاقاتها مع الصين، ان تلتزم على نسق مستقر وثابت على علاقاتها مع الصين، فهي بكل الأحوال المنافس الأفضل، حال مقارنته مع الولايات المتحدة الأمريكية .

(1) Bobo Lo, Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking, Chippenham and Eastbourne, Palgrave Macmillan, op.cit, p. 103-104.

المبحث الثالث: أطر التعاون الروسي الصيني للعام ٢٠٠٢.

أولاً: تعزيز الشراكة السياسية الروسية الصينية في إطار منظمة شنغهاي للتعاون المسارات الدبلوماسية والابعاد الاقتصادية والعسكرية للعام ٢٠٠٢.

استمر التوجه الروسي والصيني، في نحو علاقات أكثر رسوخاً في الجانب السياسي والاقتصادي، اذ ارتفع حجم التجارة الثنائية بين البلدين خلال كانون الثاني ٢٠٠٢ بنسبة ٢٠%، ليصل إلى خمسة مليارات دولار، كما تسارعت وتيرة المداولات بين مسؤولي البلدين حول سلسلة من المشاريع الاقتصادية الكبرى، كان من بينها خط أنابيب النفط روسيا الصين بطول ٢٤٠٠ كيلومتر، وبكلفته ملياري دولار، لتزويد الصين بـ ٧٠٠ مليون طن من النفط الروسي خلال مدة العقد البالغة ٢٠ عام^(١).

شهدت العلاقات الثنائية العديد من الإنجازات، ففي الثالث من نيسان ٢٠٠٢، ركب الخبراء الروس أول مفاعل في محطة تيانوان للطاقة النووية في الصين، وخلال الاجتماع الوزاري، الذي عُقد أواخر نيسان، بين نائب رئيس الوزراء فيكتور خريستينكو وعضو مجلس الدولة وو يي، في بكين، عرضت الصين على روسيا قرضاً بقيمة مليار ونصف المليار دولار أمريكي، لتعزيز صادراتها، وهو أكبر قرض تقدمه الصين على الإطلاق، وفي الوقت نفسه، دعا رئيس مجلس الدولة تشو رونغجي مائة من رجال الأعمال الروس إلى زيارة الصين لمدة عشرة أيام، لحضور معرض روسي للتكنولوجيا الفائقة في الصين بمشاركة مائتي شركة روسية^(٢)، كما ان زيادة المعاملات الاقتصادية تعني، تقليل المشاكل، وخلال اللقاء، اتفق خريستينكو على تشكيل فريق خبراء لتسوية النزاعات التجارية، سيتولى الفريق مسؤولية العمل لتحديد أي تعقيدات أو صعوبات تواجهها

(1) Bates Gill, Op.Cit, Pp.25–36.

(٢) غزلان محمود عبد العزيز، التقارب العسكري الروسي-الصيني واحتمالات التحالف العسكري، "المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية" جامعة الاسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، ٢٠٠٣، ص ٢١.

العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين، لأن الصين أوضحت أنها ستستخدم نفوذها في منظمة التجارة العالمية، لمساعدة روسيا على للانضمام إلى المنتدى التجاري العالمي^(١).

ففي ١٧ نيسان ابلغ بوتن نظيره، جيانج تسه مين، بالتقدم المحرز في العلاقات بين روسيا وحلف شمال الأطلسي، استعداداً للقمة المقررة في إيطاليا، أكد بوتن وجيانج، على الأهمية الأساسية للتعاون الروسي الصيني، على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف، بما في ذلك منظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من المنظمات الدولية، ومن ١٩ إلى ٢٢ نيسان ٢٠٠٢، التقى نائب رئيس الوزراء الروسي خريستينكو، وعضو مجلس الدولة وو يي، في بكين للتحضير للاجتماع الدوري لرئيسي الوزراء بين ميخائيل كاسيانوف، وتشو رونججي^(٢)، واستعداداً لقمة سانت بطرسبرغ، عقد أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون سلسلة من الاجتماعات على المستوى الوزاري، شملت وزراء أمن الحدود ، في ٢٤ نيسان، ووزراء الخارجية، ووزراء الطوارئ، ٢٩ نيسان، ووزراء الدفاع، ١٥ أيار، ووزراء التجارة، ٢٩ أيار، اذ وقّع قادة منظمة شنغهاي للتعاون ميثاق المنظمة، والإعلان السياسي لرؤساء الدول، واتفاقية لإنشاء مركز لمكافحة الإرهاب، ووضع ذلك في جدول اعمال القمة المستقبلية، وفي ختام القمة، وصف بوتين القمة بأنها "نقلة نوعية في التعاون"^(٣).

عززت قمة منظمة شنغهاي للتعاون، مبدأ الصين الواحدة، ونص إعلانها السياسي على ان الحكومة الصينية، هي الحكومة الشرعية الوحيدة، التي تمثل كل الصين ، وأن تايوان، جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية، وكان ذلك ضرورياً بشكل خاص مع

(1) Viktor Larin, "Russia-China Relations in Regional Dimensions: 1980s—early 2000s," Chinese Journal of International Review, Vol.2, No.1, 2020, P.75.

(2) Chenghong Li, "Limited Defensive Strategic Partnership: Sino-Russian Rapprochement and the Driving Forces," Journal of Contemporary China, Vol.16, No.52, 2007, Pp.477–480.

(3) Viktor Larin, Op. Cit, p.76.

حرصت حكومة تايوان، على تطوير علاقاتها مع روسيا^(١)، ولعلّ الإنجاز الأهم في سانت بطرسبرغ، كان القمة المصغرة بين بوتين وجيانغ، التي اتضح أنها كانت لقاءً رئاسياً شاملاً، وهادفاً، أطلع بوتين جيانغ على تطورات العلاقات الروسية مع الغرب، وكدليل على التقييم الإيجابي من جانب الصين، للسياسة الغربية الروسية، وثقتها في إدارة منظمة شنغهاي للتعاون، أعلنت الصين لأول مرة علناً أنها ليست قلقة بشأن وجود قوات حلف شمال الأطلسي في آسيا الوسطى، فيما يتصل بالحملة ضد الإرهاب في أفغانستان^(٢)، بحلول وقت زيارة إيفانوف لبكين، تجاوزت الإيرادات السنوية لروسيا من مبيعات الأسلحة للصين مليار دولار، أي ما يقرب من خمس إجمالي حجم التجارة الروسية الصينية، وكانت الصين أكبر مشترٍ للأسلحة الروسية، إذ ذهب أربعين في المائة من حجم صادرات الأسلحة الروسية، إلى الصين، منها ٥.٨ مليار دولار لطائرات سو-٢٧ وسو-٣٠، و ٢.٤ مليار دولار للمدمرات المشروع ٩٥٦٣، و ١.٥ مليار دولار لأنظمة الدفاع الجوي خلال العقد المنصرم^(٣).

افتتح معرض التقنيات الروسية للمدة من ٢٢ إلى ٢٥ نيسان في مدينة شنيانغ بمقاطعة لياونينغ الصينية، وفيها أبرمت الشركات الصينية صفقات بقيمة مائة مليون دولار أمريكي، ووقعت ٢٤ عقداً و ١٧٥ بروتوكول نيات مع شركاء روس^(٤). في ٢٤ نيسان، عقد رؤساء إدارات الحدود في منظمة شنغهاي للتعاون، اجتماعهم الأول في العاصمة الكازاخستانية ألما-آتا. وناقشوا تدابير بناء الثقة، وإمكانية تقليص إجراءات التأشيرات للأعمال والتجارة، وحرية حركة الأفراد والسلع ورؤوس الأموال والخدمات،

(1) China–Russia Joint Statement, Ministry of Foreign Affairs of the People’s Republic of China, Beijing, 2002.

(2) Viktor Larin, Op. Cit., p.76.

(3) Jeanne L. Wilson, Op. Cit., p.100.

(4) Markus Jaeger, Why democracies stick together: The theory and empirics behind alliance formation, Washington, 2025, P.17-23.

وفي ٢٥ نيسان، أجرى وزير الخارجية الروسي إيغور إيفانوف، محادثات مع نظيره الصيني تانغ جياشوان، تمحورت حول الإرهاب الدولي، وسبل معالجته^(١)، وعقد الاجتماع الثاني لوزراء خارجية منظمة شنغهاي للتعاون، وبعد يومين، في سانت بطرسبرغ، اجتمع وزراء الطوارئ في منظمة شنغهاي للتعاون، و في ٢٩ من الشهر نفسه، عقد اجتماع ثان، باستثناء أوزبكستان، في سانت بطرسبرغ^(٢)، وفي ذلك السياق، أبرمت روسيا عقدًا آخر، في أوائل أيار، بقيمة ١.٥ مليار دولار لتزويد البحرية الصينية بثمانى غواصات ديزل، من فئة كيلو المشروع ٦٣٦، مسلحة بأنظمة صواريخ كلاب بعيدة المدى، كما توسع التعاون العسكري الروسي الصيني، ليشمل البحث والتطوير المشترك وتدريب الأفراد، والذي يُعتقد أنه تمت مناقشته خلال اجتماع إيفانوف مع نظرائه الصينيين في بكين^(٣).

اجتمع وزراء دفاع منظمة شنغهاي للتعاون، في الخامس عشر من أيار، في موسكو لمناقشة قضايا أمن آسيا الوسطى والمنطقة الخالية من الأسلحة النووية. وفي ختام الاجتماع، دعا بيان مشترك لإنشاء لجنة من كبار مسؤولي الدفاع لتنسيق التخطيط والعمل العسكري المشترك. دون مشاركة وزير الدفاع الأوزبكي لأسباب موضوعية^(٤)، وفي اليوم التالي التقى وزير الدفاع الروسي إيفانوف ونظيره الصيني هاوتيان في موسكو، وفي ٢٠ أيار كشف نائب وزير الخارجية الروسي، لوسيوكوف، أن روسيا اقترحت فكرة

(1) Viktor Larin, Op. Cit., p.79.

(2) Alyson J. K. Bailes, Pál Dunay, et al, The Shanghai Cooperation Organization SIPRI Policy Paper, Sweden, No. 17, May 2007, P.22-29.

(3) Alexandr Nemets, "Russia and China: The Mechanics of an Anti-American Alliance," The Journal of International Security Affairs, No.11, 2006, Pp.83-88.

(4) TASS Russian News Agency. "Russian-Chinese Joint Air Defense Drills Kick off in Beijing." Beijing, December 11, 2017.

إنشاء نظام دفاع صاروخي إقليمي مضاد للصواريخ الباليستية يضم روسيا والصين والولايات المتحدة واليابان، مع فرص انضمام دول أخرى، ذلك في مؤتمر روسي ياباني في سانت بطرسبرغ^(١).

عقد رؤساء الهيئات الاقتصادية لدول منظمة شنغهاي للتعاون في أواخر أيار أول اجتماع وزاري في شنغهاي لمناقشة التعاون الاقتصادي. والتقى نائب رئيس مجلس الدولة الصيني، تشيان تشي تشن، بالمجموعة في ٢٩ أيار، وفي اليوم ذاته، أجرى وزير الأمن العام الصيني جيا تشون وانغ محادثات في موسكو مع وزير الداخلية الروسي بورييس غريزلوف، وناقش الجانبان عدة وثائق تتعلق بتعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وتهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية^(٢).

شهد حزيران ٢٠٠٢، إجراء محادثات بين إيفانوف والرئيس جيانغ تسه مين، ورئيس الوزراء تشو رونغجي، والجنرال دي إم تشي في الصين، وفي الأول من حزيران، شارك في الاجتماع التاسع للجنة الحكومية الروسية الصينية، للتعاون العسكري، وزير النقل الروسي سيرجي فرانك، ووزير السكك الحديدية الصيني فو تشي هوان، ووقعا بروتوكولاً للتعاون في خدمات النقل المائي والبري في سانت بطرسبرغ^(٣)، كما اتاح التوافق بين الجانبين، على الصعيد الإقليمي التنسيق لحل المشكلات الهندية الباكستانية، رغم ارتباطهما التقليدي بهاتين الدولتين الواقعتين في جنوب آسيا، وقد تجلّى

(1) Government of China. Joint Communiqué Between the People's Republic of China and the Russian Federation. Beijing, August 2002, P.317.

(2) Beijing Review. "Sino-Russian Relations: A Strategic Partnership in the New Century." Vol.45, No.5, 2002, P.231.

(3) China China and Russia Strengthen Strategic Partnership, People's Daily Online, November 28, 2002.

ذلك خلال "مؤتمر التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا (CICA)"^(١)، الذي عُقد في العاصمة الكازاخستانية ألما-آتا (Almaty) مطلع حزيران، وفي قمة منظمة شنغهاي للتعاون في سانت بطرسبرغ، في حزيران، سعى بوتين وجيانغ مجدداً إلى خفض التوتر النووي في جنوب آسيا. وقد أبدى جيانغ إعجابه في روعة وثراء الثقافة الروسية، وبما أن قمة منظمة شنغهاي للتعاون قد تكون آخر رحلة لجيانغ، إلى روسيا، بصفته رئيساً للدولة الصينية، فقد كان لدى جيانغ، كل الأسباب لجعلها تبدو جيدة^(٢).

التقى بوتين، وجيانغ تسه مين، في قمة مؤتمر التفاعل وبناء الثقة في آسيا في الرابع من حزيران، الذي ضم أذربيجان، وأفغانستان، والصين، ومصر، والهند، وإيران، وإسرائيل، وكازاخستان، وقيرغيزستان، ومنغوليا، وممثلين عن فلسطين بوفد من قيادات السلطة الفلسطينية، وباكستان، وروسيا، وطاجيكستان، وتركيا، وأوزبكستان، في العاصمة الكازاخية ألما آتا، وفي إطار جهودهما للتوسط في الصراع الهندي الباكستاني، التقى بوتين وجيانغ، بشكل منفصل مع الرئيس الباكستاني برويز مشرف، ورئيس الوزراء الهندي أتال بيهاري فاجباي^(٣).

(١) إطار مؤسسي للتعاون الأمني والسياسي والاقتصادي بين الدول الآسيوية، تأسس بمبادرة من رئيس كازاخستان نورسلطان نزارباييف عام ١٩٩٢، بهدف معالجة التحديات الأمنية في القارة عبر الحوار والتفاهم المتبادل. يضم المؤتمر اليوم ٢٨ دولة عضو تمثل الغالبية الساحقة من سكان ومساحة آسيا، إضافةً إلى منظمات دولية بصفة مراقب مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. يراجع:

Emilbek Dzhuraev, The Conference on Interaction and Confidence-Building Measures in Asia (CICA): Towards a Security Community in Asia, Asian Survey 45, no. 5, 2005, P. 761–763.

(2) Tony Brenton, "Russia and China: An Axis of Insecurity," Asian Affairs, Vol.44, No.2, 2013, Pp.231–249.

(3) Bobo Lo, Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics, Op.Cit, p.88.

زار وفد عسكري صيني السواحل الروسية وأجرى محادثات بشأن التعاون مع الإدارة الإقليمية للمحيط الهادئ التابعة لهيئة الحدود الفيدرالية الروسية في الرابع الى الثامن من حزيران اثناء انعقاد قمة منظمة شنغهاي للتعاون في سانت بطرسبرغ، كما التقى نائب وزير الخارجية الروسي جورجي محمودوف ومدير إدارة مراقبة الأسلحة بوزارة الخارجية الصينية ليو جيه لإجراء محادثات في موسكو^(١)؛ وخلال مدة تلك المحادثات، التقى جيانغ تسه مين ببوتين، خلال مشاركته في قمة شنغهاي للتعاون، وتبادل الجانبان وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك^(٢)، وفي ذات الشهر اجتمع مسؤولين من وكالات الحدود في الشرق الأقصى الروسي ومقاطعة هيلونغجيانغ الصينية في بلاغوفيشينسك وفي ١٥ حزيران التقى عضو مجلس الدولة الصيني، وو يي، ورئيس شركة البترول والغاز الطبيعي الوطنية الصينية ما فو تساي مع نائب رئيس الوزراء الروسي، فيكتور خريستنكو، في هارбин بأقصى شمال الصين، لمناقشة مشاريع التعاون الكبرى في قطاع الوقود والطاقة^(٣).

اعتقلت وكالة الاستخبارات الروسية (FSB)، في ١٧ من حزيران، مواطناً روسياً يبلغ من العمر ٣٩ عاماً للاشتباه بتجسسه لصالح الصين، في منطقة الشرق الأقصى، وأفادت التقارير ان عدداً من المقيمين والعسكريين، في الإقليم البحري الروسي

(1) Alexander Lukin, The Bear Watches the Dragon: Russia's Perceptions of China and the Evolution of Russian-Chinese Relations Since the Eighteenth Century, Op.Cit, p.68.

(2) People's Daily Online. "China and Russia Strengthen Strategic Partnership." November 28, 2002.

(3) Alexander Lukin, The Bear Watches the Dragon: Russia's Perceptions of China and the Evolution of Russian-Chinese Relations Since the Eighteenth Century, Op. Cit., p.71.

قدّموا معلومات سرية للصين^(١)، اثر ذلك التقى رئيس مجلس الدوما الروسي جينادي سيليزنيوف في موسكو مع رئيس الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية لي تيه ينغ، لحل اشكال الحادثة^(٢). اذ نسقت روسيا والصين، أنشطتهما في ذلك المجال، لا سيما في مجالات الاستقرار الاستراتيجي، على الحدود، كما رافق تلك الحادثة، توجساً صينياً روسياً، لاحتمالية، اتخاذ الولايات المتحدة الأمريكية، للخطوة النهائية بالانسحاب من معاهدة حظر الصواريخ المضادة لمثيلتها البالسيتية، مما سرع مسألة التفاهات على الاشكالات الحدودية، وفي سياق التعاون الامني والعسكري بين البلدين، أكد مسؤولو ضبط التسليح الروسي والصيني جورجي محمديف، ووانغ غوانغيا على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمنع انتشار الأسلحة في الفضاء، وان البلدين سيعملان معاً لإبرام اتفاقية متعددة الأطراف لمنع نشر الأسلحة في الفضاء، كما قدّمت موسكو وبكين، اقتراحاً مشتركاً، لمؤتمر نزع السلاح في ٢٧ حزيران، لوضع معاهدة دولية جديدة لحظر الأسلحة في الفضاء الخارجي^(٣)، وفي ذات الوقت، قدمت الحكومتان ورقة عمل مشتركة حول منع عسكرة الفضاء الخارجي إلى مؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح في جنيف، كما واصلتا معارضة إدراج تاوان في أي برامج للدفاع الصاروخي، وعمل كلا البلدين، على توسيع التجارة والاستثمار الثنائيين، فضلاً عن التبادلات التجارية والثقافية المختلفة، ففي اجتماع اللجنة الصينية الروسية، للتعاون في مجالات التعليم والثقافة والصحة العامة

(1)The Insider. "Leaked FSB Documents: Russian Counterintelligence Operations Against Chinese Espionage in the Far East." Security & Intelligence Investigations, June,P.3-4.

(2) People's Daily Online. "China and Russia Strengthen Strategic Partnership." November 28, 2002.

(3) Jeanne L. Wilson, Op. Cit, p.98.

والرياضة، أكد الجانبان على ضرورة معالجة المشكلات المعلقة بين البلدين في مجال التواصل العلمي^(١).

أجرى وزير الداخلية جريزلوف، محادثات مع رئيس مجلس الدولة الصيني، لوغان ووزير الأمن العام الصيني جيا تشون وانغ في بكين، أواخر حزيران، وتم توقيع وثيقتين، للتعاون في المناطق الحدودية، وبروتوكول للتعاون بين الوزارتين، وقدمت روسيا والصين، اقتراحاً مشتركاً إلى المؤتمر الدوري لنزع السلاح، الذي تعقده الأمم المتحدة بشكل دوري في جنيف، بشأن إبرام معاهدة دولية جديدة لحظر الأسلحة في الفضاء الخارجي^(٢).

مثلت منظمة شنغهاي نقلة مثيرة للاهتمام، بوصفها نهاية الموقف الحازم لروسيا في التسعينيات، الذي تمثل بان تكون روسيا الوسيط الوحيد في الفضاء السوفييتي السابق، إذ اعترف بوتين، أنه أدرك، صعوبة الوقوف بمفرده ضد التأثير الأمريكي، المتزايد بسرعة في المنطقة، وأنه يجب عليه أن يأخذ الصين إلى جانب روسيا في محاولة للحفاظ على النفوذ الروسي في المنطقة، من خلال المنظمة، ورغم الشراكة مع الصين التي مرت بمراحل، أضعفت فعلياً الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين؛ عندما أحاطت الولايات المتحدة بالصين، من خلال زيادة نفوذها على آسيا الوسطى من خلال التحالفات مع باكستان، واليابان، وروسيا^(٣)، ومع ذلك، حتى لو تم قبول ذلك الاقتراح كحقيقة، فمن المرجح أكثر أن العلاقات بين روسيا التي لم تتحقق توقعاتها الكبرى، لكن الصين عندما شعرت بأنها محاطة بالتأثير الأمريكي ستصبح أكثر قرباً، من روسيا، بدلاً من أن تبتعد

(1) Бутрин, Дмитрий и Денис Скоробогатко (2002), «Славнефть не достанется китайским коммунистам», Коммерсантъ, 1 декабря, №225, стр. 1.

(2) Robert S. Ross, Op. Cit., p.110.

(3) Joseph S. Nye Jr. and Robert S. Ross (eds.), Engaging China: The Management of an Emerging Power, London: Routledge, 1997, p.219.

من ناحية أخرى، خاصة بعد أزمة تشرين الأول ٢٠٠٢ عندما قتلت القوات الروسية، رهائن مدنيين روس مع أسرى المقاتلين الشيشان أثناء اقتحام مسرح في موسكو، اذ جدد الغرب انتقاداته السياسية، وقد ادى ذلك الانتقاد لفهم أعمق بين روسيا والصين، بشأن مشكلاتهما مع الانفصالية، في الشيشان، وشينجيانغ^(١).
ثانياً: منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

لم يضع الكرملين كل بيضه الأمني الإقليمي في سلة منظمة شنغهاي للتعاون، فقد كانت روسيا نشطة للغاية في إعادة تنشيط ترتيب الأمن الجماعي بين العديد من الدول السوفييتية السابقة الصديقة من خلال إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO)، في ٧ تشرين الأول عام ٢٠٠٢، وهي تحالف عسكري بقيادة روسيا، ويضم أرمينيا وبيلاروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وطاجيكستان، كدول أعضاء^(٢)، وكما هو الحال مع حلف شمال الأطلسي، لدى منظمة معاهدة الأمن الجماعي بندٌ خاصٌ بالمساعدة العسكرية وفق المادة الرابعة، التي تنصّ على ان الاعتداء على أي طرف يُعدّ اعتداءً على جميع الأطراف^(٣). وتتمثل المسؤوليات الرئيسية لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في التعاون الدفاعي، وتصنيع الأسلحة، وتدريب الأفراد العسكريين، وأنشطة حفظ السلام، ونظام دفاع جوي متكامل مشترك، ومكافحة الإرهاب والمخدرات، وخاصةً في آسيا الوسطى^(٤).

(1) Robert S. Ross, Op. Cit., p.110.

(2) D. Ontoyev, "Enfant Terrible ODKB," NVO, July 13, 2012.

(3) Collective Security Treaty Organization (CSTO). Dogovor o kollektivnoy bezopasnosti (CST Treaty). Tashkent, May 15, 1992, accessed at <http://www.dkb.gov.ru/start/index.htm>.

(4) M. Kaczmariski, "Russia Creates a New System to Replace the CIS," Power and Interest News Report, December 21, 2005.

تُعد منظمة معاهدة الأمن الجماعي، امتداداً لتطورات أمنية بدأت في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، حين سعت روسيا، إلى إعادة بناء منظومة أمن إقليمي في فضائها الجيوسياسي التقليدي، انطلقت المنظمة من معاهدة الأمن الجماعي السابقة، و ان تحويلها إلى منظمة عام ٢٠٠٢ يعكس انتقالاً من إطار تعاوني فضفاض إلى بنية مؤسسية أكثر تنظيماً، وهو ما يفسّره الباحثون باعتباره محاولة روسية لإعادة تأكيد دورها كفاعل أمني رئيسي في منطقة أوراسيا، في ظل التحولات التي أعقبت نهاية الحرب الباردة^(١).

أشارت المصادر إلى أن تأسيس المنظمة جاء استجابة مباشرة لحالة الفراغ الأمني التي شهدتها دول آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، حين واجهت تلك الدول تحديات متعددة، منها النزاعات الداخلية، وضعف المؤسسات الأمنية، وتهديدات الجماعات المسلحة، وفي ذات السياق، برزت روسيا، كقوة قائمة تسعى إلى إنشاء إطار جماعي يضمن الاستقرار الإقليمي، ويمنع التدخلات الخارجية، وهو ما جعل منظمة معاهدة الأمن الجماعي تفهم بوصفها أداة لإدارة الأمن الإقليمي من منظور روسي^(٢).

أكدت الدراسات أن المنظمة تستند إلى مبدأ الدفاع الجماعي، اذ تنص على أن أي اعتداء على إحدى الدول الأعضاء يُعد اعتداءً على جميع الأعضاء، وهو مبدأ يقترب في طبيعته من المادة الخامسة في حلف شمال الأطلسي، غير ان تطبيقه في حالة منظمة معاهدة الأمن الجماعي يظل مرتبطاً بإرادة سياسية مشتركة تقودها روسيا، مما عكس الطابع غير المتكافئ للعلاقات داخل المنظمة^(٣)، وفيما يتعلق بالبنية المؤسسية، توضح

(1) Richard Sakwa, Russian Politics and Society, London, Routledge, 2008, P.412.

(2) Paul Kubicek, "Russian Foreign Policy and the CIS," Europe-Asia Studies, 2009, P.231.

(3) Roy Allison, "Russia and the CSTO," International Affairs, 2013, P.122.

المصادر ان المنظمة طورت هياكل تنظيمية تشمل مجلس الأمن الجماعي، والأمانة العامة، وقوات التدخل السريع، وساهمت المؤسسات في تعزيز التنسيق العسكري بين الدول الأعضاء، خاصة في مواجهة التهديدات غير التقليدية، مثل الإرهاب والجريمة المنظمة، الامر الذي ادى لتوسع مفهوم الأمن داخل المنظمة ليشمل أبعاداً متعددة^(١)، ومن جهة أخرى، فإن منظمة معاهدة الأمن الجماعي تمثل أداة رئيسية في السياسة الخارجية الروسية، اذ تستخدمها موسكو، لتعزيز نفوذها في الفضاء السوفييتي السابق، ولضمان بقاء تلك الدول ضمن دائرة تأثيرها الأمني، اذ عد بعض الباحثين أن المنظمة جسدت "إعادة إنتاج للنموذج الروسي في قالب مؤسسي"، وهو ما جسّد استمرارية البعد الجيوسياسي في الاستراتيجية الروسية^(٢).

ادت المنظمة دوراً مهماً في مواجهة التهديدات الأمنية في آسيا الوسطى، خاصة تلك المرتبطة بامتداد عدم الاستقرار من أفغانستان، بعد ان نظمت تدريبات عسكرية مشتركة، وعززت من قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع الأزمات، وهو ما اظهر طبيعة التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة، ودور المنظمة في معالجتها^(٣)، وفي السياق ذاته، ذكرت الدراسات أن العلاقة بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وكل من روسيا والصين تتسم بالتكامل غير المباشر، من حيثية، ان المنظمة تركز على البعد الأمني والعسكري بقيادة روسيا، في حين تضطلع الصين، بدور أكبر في المجال الاقتصادي عبر أطر أخرى مثل التعاون الإقليمي في آسيا الوسطى مع الدول الاعضاء، وقد ساهم ذلك التقسيم غير الرسمي للأدوار في تقليل التنافس بين الطرفين، وتعزيز الاستقرار

(1) Alexander Nikitin, The CSTO and Collective Security, Moscow, 2010, P.56.

(2) Jeffrey Mankoff, Op.Cit, p. 198.

(3) Roger McDermott, The CSTO: Military Dimensions, Jamestown Foundation, 2007, P.34.

الإقليمي^(١)، لكن المنظمة واجهت تحديات تمحورت حول تباين مصالح الدول الأعضاء، واختلاف أولويات الدول من حيث التهديدات الأمنية ومستوى الاعتماد على روسيا، مما أدى إلى تفاوت في مستوى الالتزام داخل المنظمة، وهو ما يطرح تساؤلات حول مدى فعاليتها كتحالف أمني جماعي مقارنة بالتكتلات الأخرى^(٢)، وأشارت المعطيات إلى أن المنظمة أدت دوراً في تعزيز التعاون العسكري التقني بين أعضائها، إذ وفّرت إطاراً لتبادل الخبرات والمعدات، وهو ما ساعد بعض الدول على تطوير قدراتها الدفاعية، إلا أن التعاون ظل يعتمد بشكل كبير على القدرات الروسية، مما يعكس مركزية الدور الروسي داخل المنظمة^(٣)، ومن ناحية أخرى، ترى بعض الدراسات أن المنظمة تُعد جزءاً من استراتيجية أوسع لمواجهة النفوذ الغربي، خاصة في ظل توسع حلف شمال الأطلسي، حين سعت روسيا إلى استخدام المنظمة كأداة لموازنة هذا النفوذ، وتعزيز موقعها في النظام الدولي، وهو ما فسر البعد الجيوسياسي في عمل المنظمة^(٤).

أسهمت المنظمة في تعزيز الاستقرار السياسي في بعض الدول الأعضاء، من خلال تقديم الدعم الأمني في حالات الأزمات، ما نظم دورها كآلية إقليمية لإدارة الأزمات، رغم محدودية مواردها مقارنة بالتكتلات الدولية الكبرى^(٥)، كما أدت المنظمة دوراً في إعادة تشكيل التوازنات في أوراسيا، حيث ساهمت في تعزيز الدور الروسي، وفي الوقت ذاته سمحت بوجود نوع من التفاعل مع الأطر الإقليمية الأخرى، بما في ذلك تلك التي تشارك فيها الصين، وتمتلك دوراً كبيراً فيها، وهو ما أطر تعقيد العلاقات في

(1) Isabelle Facon, "Russia-China Security Relations," Asian Affairs, 2013, P.215.

(2) Jakob Tolstrup, Russia vs the EU, Boulder, Lynne Rienner, 2014, P.144.

(3) Richard Weitz, Global Security Watch—Russia, Westport, Praeger, 2010, P.173.

(4) Cynthia Roberts, Russia's Strategic Directions, 2012, P.88.

(5) Thomas Ambrosio, Authoritarian Backlash, Farnham, Ashgate, 2009, P.97.

المنطقة بوجود اهداف روسية _ صينية يمكن ان تتقاطع في النفوذ داخل تلك المنطقة^(١)، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن فعالية المنظمة اعتمدت إلى حد كبير على مدى توافق مصالح الدول الأعضاء، وعلى قدرة روسيا على الاستمرار في تنفيذ دورها القيادية، ما جعل المنظمة مرتبطاً بالتطورات في السياسة الروسية، و بالتحويلات في البيئة الدولية على راسها الدور الصيني، في المحيط الاقليمي لدول المنظمة^(٢).

مثلت منظمة معاهدة الأمن الجماعي، أداة مهمة في فهم العلاقات الأمنية في أوراسيا، حيث اظهرت تداخل العوامل الجيوسياسية والاستراتيجية، وتبرز دور روسيا كقوة إقليمية تسعى إلى إعادة بناء نفوذها، في حين تتقاطع مع مصالح قوى أخرى، من بينها الصين، ضمن إطار من التوازن والتكامل النسبي في منطقة حافلة بتقاطعات النفوذ والسياسات الاحادية^(٣)، اذ عززت موسكو، وجودها العسكري الإقليمي من خلال تأمين حقوق قواعد عسكرية طويلة الأجل، من خلال اتفاقيات ثنائية، في قيرغيزستان وطاجيكستان، تمنح تلك المبادرات الكرملين، مزيداً من حرية العمل في آسيا الوسطى، لا سيما بالنظر إلى إحجام أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون، بما في ذلك بكين، عن تطوير بنية دفاعية متعددة الأطراف متكاملة، بينما يتفق الكرملين مع استراتيجية السياسة الخارجية الصينية "لموازنة العولمة غير المتكافئة، والتي تتمثل في تعظيم فرص العولمة الاقتصادية مع الاحتفاظ بخيارات الدولة السيادية"^(٤).

(1) Marlene Laruelle, Russia's Strategies in Central Asia, London, Routledge, 2015, P.132.

(2) Stephen Blank, Russian Military Policy. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2011, P.76.

(3) Mike Bowker, Russia, America and the Islamic World. London and New York, Routledge, 2010, P.205.

(1) Peter Brookes, Bruno Tertrais, and Alexei Voskressenski, "The Rise of China with Special Reference to Arms Supplies," ESF Working Paper, No.19, April 2005, p14.

كانت التوقعات الروسية لـ صعود الصين من قوة إقليمية إلى قوة عالمية، هو توقع متوسط المدى، وكان يُنظر إلى ذلك التحول على أنه تطور غير مرغوب فيه في الكرملين، وقد يُصبح عائقاً أمام العلاقات بين موسكو وبكين⁽¹⁾، وفي إطار جهود دول آسيا الوسطى لتنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية بعيداً عن التبعية، طورت بعضها، ولا سيما كازاخستان، تعاوناً أمنياً ثنائياً مع الصين⁽²⁾.

استشعرت موسكو بالقلق إزاء الروابط آنفة الذكر، إلا أنها لم تستطيع فعل الكثير حيالها، لأن عواصم آسيا الوسطى اعتقدت أن التوازن الدقيق بين موسكو، وبكين، وواشنطن، وبروكسل، يمكن أن يكون مفيداً للازدهار الاقتصادي وأمن أنظمتها بشكل عام، يتسم التفكير العسكري الروسي بالحذر الشديد إزاء القدرات العسكرية الصينية المتنامية، وكانت الوثيقة العسكرية الروسية الصادرة في تشرين الثاني ٢٠٠٢، بعنوان "حول التوجهات الرئيسية للحفاظ على الأمن القومي في المناطق الفيدرالية الشرقية القصوى"، من غير المرجح وجود أي تهديدات عسكرية مباشرة قصيرة إلى متوسطة المدى في الشرق الأقصى، لكنها أشارت إلى أن التهديد طويل المدى المتمثل في الصين القوية والمتشجعة أمر مرجح للغاية⁽³⁾.

عكست الوثيقة الروسية، تقاطع في المصالح الاقتصادية الروسية والصينية جزئياً بعد أن أصدر مجلس الدوما الروسي في كانون الأول ٢٠٠٢ قراراً بمنع شركات النفط الأجنبية المملوكة للدولة من شراء أصول الدولة الروسية المخصصة، مما حرم شركة

(2) Peter Brookes, Op.Cit, p.14.

(5) Roger McDermott, "Kazakhstan's Emerging Security Ties with China," Central Asia–Caucasus Analyst, Vol.9, No.19, September 5, 2007.

(1) Alexandre Y. Mansourov, "China–Russia Relations: Can 'Bamboo and Pine Trees' Grow Together?" Special Assessment. Honolulu, Asia-Pacific Center for Security Studies, October 2004.

البتروال الوطنية الصينية من فرصة الاستحواذ على حصة مهيمنة في شركة سلافنفيت (Slavneft)، التي عرضتها السلطات الروسية للبيع بالمزاد العلني، فالتقى جيانغ تسه مين بوزير الخارجية الروسي إيفانوف الذي ذهب إلى الصين للمشاركة في الاجتماع غير الروتيني لوزراء خارجية البلدين في منظمة شنغهاي للتعاون^(١)، كما تراجعت موسكو عن التزام سابق ببناء خط أنابيب نفط من أنغارسك في شرق سيبيريا إلى داتشينغ في شمال شرق الصين^(٢). ويعود ذلك لقرار بوتين أن مجال الطاقة خط أحمر بالنسبة لشموله بقانون الخصخصة العائد لعام ٢٠٠١ الذي منع بيع أصوله لباقي الدول، في مؤشر على قلق روسي متزايد من احتمالية تحول الصين لند، وتهديد محتمل.

(1) Дмитрий Бутрин и Денис Скоробогатко, «Славнефть не достанется китайским коммунистам», Коммерсантъ, Москва, №225, 1 декабря 2002, P.1.

(2) 应豹, 《中日竞逐俄输油管五月有分晓》, 每日新闻, 2003年3月15日, 第4版。

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المبحث الاول: الموقف الروسي الصيني من أبرز القضايا الدولية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

اولاً: تباين الموقف الروسي الصيني من الحرب على العراق.

ثانياً: الموقف من الملف النووي الكوري الشمالي.

ثالثاً: الموقف من الملف النووي الايراني.

المبحث الثاني: التوافق السياسي الروسي الصيني وأثره في التفاعل الامني

والاقتصادي المشترك.

اولاً: اتفاقية الحدود بين الاتحاد الروسي والصين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ثانياً: مهمة السلام ٢٠٠٥ والتعاون في إطار منظمة شنغهاي.

ثالثاً: نقاط الخلاف خلال العام ٢٠٠٥.

رابعاً: مبيعات الاسلحة الروسية للصين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٧.

خامساً: الجوانب الاقتصادية.

سادساً: التعاون التجاري ومناورات عام ٢٠٠٧.

المبحث الثالث: التنافس في آسيا الوسطى والموقف من الوجود الامريكي.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المبحث الأول: الموقف الروسي الصيني من أبرز القضايا الدولية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

أولاً: تباين الموقف الروسي الصيني من الحرب على العراق.

وجدت روسيا والصين، نفسيهما في شراكة استراتيجية تهدف إلى مواجهة "الاحتكار الأمريكي للشؤون العالمية"^(١)، ففي سياسة التعددية القطبية تؤدي العلاقات الناشئة بين الصين، دوراً مركزياً في كسر الهيمنة الغربية، إذ تصرف بوتين، بطريقة عملية وبدلاً من اتباع مبدأ محاولة البحث عن حلفاء نوعيين، من خلال محاولة تعزيز العلاقات مع اليابان حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، انتقل نحو ترسيخ التعاون مع الصين، التي تمثل القوة الآسيوية الصاعدة للمساعدة في كسر الهيمنة الأمريكية على الرغم من أنه وقع أيضاً خطة عمل ملحوظة مع اليابان في كانون الثاني ٢٠٠٣^(٢)، بسبب قضايا مثل وضع جزر الكوريل^(٣)، وعدم وجود معاهدة سلام بين روسيا واليابان، إذ حاول توطيد العلاقات مع اليابان، رغم موقع الصين المهم للسياسة الروسية، فضلاً عن، الدعم القوي من اليابان للسياسات الأمريكية في العراق وكوريا الشمالية، مما جعل العلاقات بين موسكو وطوكيو، بعيدة عن الاستراتيجية في صيغتها المباشرة^(٤)، في حين اتخذت روسيا موقفاً

(1) A. Blua, Joint Exercises Underscore Growing Ties between Moscow and Beijing, RFE/RL Russian Political Weekly, Vol.5, No.28, August 9, 2005.

(2) للحصول على تفاصيل خطة العمل يراجع:

Бялкиенко, Виктор. Навигационная карта России: российско-японские отношения // Дальневосточные дела. — 2003. — Т. 31, № 2.

(3) كانت تلك الجزر تحت سيادة اليابان قبل أن تحتلها روسيا في الثانية الحرب العالمية. كما أنها تشكل قضية مركزية في عدم وجود معاهدة سلام منفصلة بين روسيا واليابان منذ ذلك الحين. يقترح دوغين لهذا السبب ترك جزر الكوريل لطوكيو من أجل إدخال اليابان في كتلتها الأوراسية، دوغين، جغرافية السياسة في روسيا، ص ٧٢.

(4) O. Pavliatenko, Conditions and Factors of Separatism Spreading in Ukraine: Ethno-National Aspect, Journal of International Studies 11, no.1, 2018, P5.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

مشاركاً مع فرنسا وألمانيا في المعارضة الشديدة للحملة العسكرية الأمريكية ضد العراق وكان ذلك مفاجأة لإدارة بوش، فقد تبادلت الولايات المتحدة وروسيا الاتهامات خلال الحملة العسكرية، واحتجت الحكومة الروسية على تحليق طائرات المراقبة الأمريكية فوق جورجيا؛ وانتقدت الهجوم الأمريكي لأنه تسبب في عدم الاستقرار في المناطق المجاورة، حتى ان المجلس التشريعي الروسي علق المداولات بشأن معاهدة الحد من الأسلحة بين البلدين^(١)، وانتقدت الحكومة الروسية أيضاً توسع الاتحاد الأوروبي إلى أوروبا الشرقية، ومبادرات حلف الناتو تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابق، وهي أمور بمجملها دفعت روسيا لاستثمار علاقاتها بالصين لمواجهة امريكا، بما في ذلك أهداف تتعلق بالاقتصاد ومكانتها في النظام الدولي، إلا أن الهدف الاستراتيجي الرئيس لبوتين بالنسبة لروسيا ركز على بقاء النظام، والذي يشمل الحفاظ على رأسمالية النخب والسلطة الأوليغارشية التي تشكل قاعدة نفوذه، وكانت قناعة بوتين أن الغرب معاد للمصالح الروسية بشكل لا رجعة فيه، مما دفعه الى بناء علاقات وثيقة مع الصين خصوصاً في تلك المرحلة التي سبقت الحرب على العراق^(٢)، وفي مطلع ايار ٢٠٠٣، شكّلت مجموعة عمل مشتركة معنية بقضايا الهجرة بين البلدين، بعد اعتقال مالك شركة يوكوس، خودوركسكي^(٣)، وفي الشهر ذاته، عقد بوتين ونظيره الصيني هو جين تاو قمة في موسكو عشية اجتماع منظمة

(1) 吴大辉, 《中俄战略协作伙伴关系: 十年实践的历史考察》, 载于: 邢广程 (主编), 《2006年: 俄罗斯、东欧、中亚国家发展报告》, 北京: 社会科学文献出版社, 2007, 第44页。

(2) Eugene B. Rumer, Russia's China Policy: This Bear Hug is Real, in Russia-China Relations: Assessing Common Ground and Strategic Fault Lines, Seattle, The National Bureau of Asian Research, July 2017, P16-17.

(3) Thomas Ambrosio, The Russo-American Dispute over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods, Europe-Asia Studies, Vol.57, No.8, December 2005, P1203.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

شنغهاي للتعاون والذي اعرب فيه الرئيسان عن عمق العلاقات بين البلدين وحاجتهما لتعزيز العلاقات اكثر بشكل يخدم مصالح كلاهما، خصوصاً بعد ان تم التفاهم على قضايا تتعلق بالهجرة بين البلدين^(١).

تابع الصينيون، تطورات العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق، التي بدأت في اذار، وتباين موقفي الصين وروسيا، في طريقة التعامل مع الحدث، اذ كان نطاق تغطية حرب العراق في الصين كبيراً، فبدلاً من تجنب طرح موضوع غزو العراق لتفادي الرسائل المؤيدة لأمريكا عن غير قصد، كما هو متسق مع سيطرتها المحافظة تقليدياً على وسائل الإعلام، أرسلت الصين العديد من المراسلين إلى العراق، ولأول مرة، غطت شبكة التلفزيون الصينية الرائدة، تلفزيون الصين المركزي (CCTV)، الأيام الأولى من حرب العراق، في الوقت الفعلي، واثناء الأشهر الأولى من حرب العراق، كانت التلفزيون الصيني الرسمي، بث ما بين ١٤ و ٢٠ ساعة من التغطية المباشرة يومياً، وخصصت صحيفة الشعب اليومية، الذراع الإعلامي للحزب الشيوعي الصيني، صفحتها الأولى لتغطية الحرب، بينما قدمت صحف صينية، أخرى مساهمات مماثلة، كذلك قدمت وكالة أنباء شينخوا مقاطع صوتية وصوراً لملايين المشاهدين في الصين، وقد انتقدت تقارير صحيفة تشاينا تايمز عمداً التغطية الإخبارية الأمريكية ووجهتها نحوها، كما يتضح من التقارير المتعلقة بإنقاذ الجندي الأمريكية جيسكا لينش^(٢).

يبدو أن الهدف الأساسي للاهتمام الصيني بتلك الحرب، كان جمع معلومات عن القدرات العسكرية الأمريكية، ويؤكد الباحث العسكري ليو دينغ بينغ ذلك قائلاً: "مع كل

(1) Thomas Ambrosio, The Russo-American Dispute over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods, op.cit, p.1204.

(2) ibid.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

صراع جديد، نستخلص دروسنا. فكلما زاد عدد العمليات العسكرية التي تشارك فيها الولايات المتحدة، تقلصت الفجوة بين الجيشين الأمريكي والصيني^(١)، أما الموقف الروسي فكان على مرحلتين الأولى قبل نجاح الغزو وانهيار الجيش العراقي ففي المرحلة الأولى، وبحلول شباط، خلص الخبراء الروس إلى أن الحرب في العراق كانت حتمية تقريباً، وبدأت روسيا في إجلاء مواطنيها، على الرغم من معارضة روسيا للعمل العسكري الأمريكي، إلا أنها كانت تأمل في منع ذلك الخلاف من الإضرار بالعلاقات الثنائية الأوسع مع الولايات المتحدة^(٢)، ففي شباط أيضاً، اشتدت معارضة روسيا للعمل العسكري الأمريكي ضد العراق، ففي ٩ إلى ١٢ شباط، زار بوتين برلين وباريس، لينضم إلى الرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jacques Chirac)^(٣)، والمستشار الألماني شرودر (Gerhard Schröder)^(٤) في إعلان مشترك ينص على أنه لا

(1) Antoaneta Bezlova, China: Seeking Profit Windfall from Post-War Iraq, March 24-34, 2003,

http://www.accessmylibrary.com/coms2/summary_02866954075_ITM.

(1) Russia Suggests it May Not Veto New U.N. Resolution on Iraq, Kyodo News, March 12, 2003.

(٣) جاك شيراك (١٩٣٢-٢٠١٩): سياسي فرنسي بارز تولى رئاسة الجمهورية الخامسة بين عامي ١٩٩٥ و٢٠٠٧. قبل ذلك شغل منصب رئيس الوزراء مرتين، وكان عمدة باريس لأكثر من ١٨ عاماً، وارتبط اسمه بحزب التجمع من أجل الجمهورية ثم الاتحاد من أجل حركة شعبية، عُرف بمواقفه المستقلة عن الولايات المتحدة، خاصة رفضه المشاركة في حرب العراق عام ٢٠٠٣، كما دعم الاتحاد الأوروبي وسعى إلى تعزيز العلاقات الفرنسية-العربية، حيث تبنى سياسة تقوم على الحوار والانفتاح تجاه العالم العربي. يراجع: وديان حسين عبود، جاك شيراك ودوره السياسي في فرنسا ١٩٣٢-١٩٩٥: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٥.

(٤) غيرهارد شرودر (١٩٤٤): سياسي ألماني بارز، تولى منصب المستشار الاتحادي لألمانيا بين عامي ١٩٩٨ و٢٠٠٥ ممثلاً عن الحزب الاشتراكي الديمقراطي، انضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٦٣، اتخذ مواقف مستقلة في السياسة الخارجية أبرزها رفض المشاركة في حرب العراق عام ٢٠٠٣، ودعم التكامل الأوروبي مع طرح أفكار لتعزيز الطابع الفيدرالي للاتحاد الأوروبي. للمزيد يراجع:

Klaus Stüwe, The Great Government Declarations of the German Chancellors from Adenauer to Schröder, Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2002.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

يزال هناك بديل للحرب وأن روسيا وفرنسا وألمانيا صمموا على العمل معاً لإكمال نزع السلاح في العراق سلمياً^(١).

كان لارتفاع سعر برميل النفط، مطلع آذار ٢٠٠٣، سبباً في جني روسيا أرباحاً من عوائد النفط بسبب الازمة التي تزامنت مع تحضيرات الولايات المتحدة الأمريكية للغزو، ذلك السبب، عدّ العامل الأكبر وراء النمو الاقتصادي الروسي في تلك المرحلة، كل ذلك جنّته موسكو، بسبب اجواء الحرب على العراق، إلا أن القادة الروس كانوا، يخشون أن يبادر العراق ما بعد صدام، وهو الذي يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي مؤكد في العالم حينها، بزيادة إنتاجه النفطي إلى أقصى حد، ما قد يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط، وقدّر بعض المحللين أن انخفاض سعر النفط بمقدار ٦ دولارات للبرميل قد يقلّص النمو الاقتصادي الروسي المتوقع في عام ٢٠٠٣ إلى النصف، أما انخفاض الأسعار بشكل أكبر، إلى ما دون ١٨ دولاراً للبرميل، فسيؤثر بشدة على إيرادات الحكومة الروسية، مُهدداً قدرة موسكو على دفع الرواتب والمعاشات التقاعدية وتمويل نفقاتها الاجتماعية الضئيلة أصلاً^(٢)، وفي ٢ آذار، رفض بوتين تغيير النظام كهدف "مشروع" في العراق، اذ صرح "لا يمكن للمجتمع الدولي التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة من أجل تغيير نظامها... الهدف المشروع الوحيد الذي يمكن للأمم المتحدة السعي لتحقيقه في هذا الوضع هو نزع سلاح العراق"^(٣)، وفي ١٠ آذار أعلن وزير الخارجية إيفانوف أنه إذا تم تقديم القرار المدعوم من الولايات المتحدة الذي يأذن بالحرب إلى مجلس الأمن التابع

(2) Izvestia [Moscow], February 27

(3) Mark Brzezinski and Lee Wolosky, Russia has Reason to Worry, International Herald Tribune, 17 January 2003, P.8.

(3) Summary of Putin's remarks, International Herald Tribune, 4 March 2003.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

للأمم المتحدة، فإن روسيا والصين ستصوتان ضده^(١)، وقال نائب وزير الخارجية جورجي ماميدوف (Georgiy Mamedov)^(٢) في ١٢ آذار إنه إذا اندلعت الحرب، فإن روسيا "ستتعاون مع الولايات المتحدة من أجل حل مبكر" للنزاع؛ "سنسعى جاهدين لتقليل الآثار السلبية وإعادة الوضع إلى الساحات السياسية والدبلوماسية"^(٣).

يبدو ان الموقف الروسي الحازم في منع غزو العراق بدء يترنح، بتغير جدية الولايات المتحدة في غزوها للعراق وتغيير النظام وان مناورة الروس الدبلوماسية والاعلامية لن تقف بوجه الاصرار الامريكي على الغزو، وبعد وقت قصير من بدء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عملياته العسكرية في العراق، وصف بوتين الهجوم بأنه "خطأ كبير غير مبرر"، وأصر على إنهاء العمل العسكري بسرعة، واتخذت وسائل الإعلام الروسية، مثلها في العديد من الدول الأوروبية الأخرى، موقفاً سلبياً بشكل عام تجاه العمل العسكري للتحالف، مع التركيز على الخسائر في صفوف المدنيين الأبرياء وأخطاء التحالف ومشاكله، ومع ذلك، مارس الكرملين في روسيا نفوذاً قوياً للغاية على

(4) Reuters, March 4, 2003; RFE/RL, Newline, March 11, 2003.

(٢) جورجي إنفيروفيتش ماميدوف (١٩٤٧): دبلوماسي روسي بارز وُلد في موسكو، عُرف بكونه أهم العقول التي صاغت السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. تولى منصب نائب وزير الخارجية الروسي بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٣، وكان مسؤولاً عن العلاقات مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، حيث لعب دوراً محورياً في مفاوضات نزع السلاح النووي، وفي إدارة ملفات حساسة مثل توسع الناتو وأزمة كوسوفو، كما ساهم في التوصل إلى اتفاق تخلي أوكرانيا عن ترسانتها النووية الموروثة. يراجع:

Angela Stent, *Russia and the United States: An Uneasy Relationship*, Brookings Institution Press, 2007.

(1) Russia Suggests it May Not Veto New U.N. Resolution on Iraq Kyodo, March 12, 2003.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون، وعارض الرأي العام الروسي بشدة ما عده معظم الروس عدواناً أمريكياً، وشهدت المدن الكبرى مسيرات كبيرة مناهضة للحرب ومظاهر عفوية معادية للولايات المتحدة الأمريكية، كما لاحظت صفحة افتتاحية صحيفة موسكو تايمز في ٢٧ شباط "هناك شيء مثير للقلق بعض الشيء في موقف روسيا الجديد الأكثر تشدداً تجاه الولايات المتحدة بشأن العراق"؛ "لقد غير الرئيس فلاديمير بوتين اللهجة... عندما حذر من مخاطر إثارة الحرب الأمريكية والبريطانية ودعا الجيش إلى الاستعداد للدفاع عن مصالح روسيا. ثم... قفزت روسيا، التي كانت تقف على كلا الجانبين، بقوة إلى المعسكر الفرنسي والألماني"، ومن المحتمل أن تكون هناك عوامل متعددة وراء موقف بوتين الأكثر تشدداً تجاه الولايات المتحدة، هناك مصلحة روسيا في تعزيز "عالم متعدد الأقطاب" وتعزيز مكانة وسلطة الأمم المتحدة في مواجهة الولايات المتحدة، كانت معظم النخب السياسية الروسية، فضلاً عن غالبية مؤسسة الأمن القومي، معادية لاحتمال شن الولايات المتحدة حرباً على العراق، كما عارض أكثر من ٩٠% من الروس الحرب بشدة^(١).

ظهر مدى قوة المعارضة الروسية للسياسة الأمريكية في العراق، إذ اعتمد ذلك على كيفية موازنة بوتين لفوائد المعارضة "المبدئية" والشعبية داخلياً للولايات المتحدة مقابل تكاليف استعداد إدارة بوش بشأن قضية عدها بوش بوضوح ذات أهمية قصوى، تحدث الرئيسان عبر الهاتف في ١٨ آذار، وأفادت التقارير انهما اتفقا بأنه على الرغم من الخلافات بشأن العراق، سيتم زيادة التعاون الثنائي في قضايا أخرى، ففي ٢٠ من نفس الشهر، انتقد بوتين الهجوم الأمريكي ووصفه بأنه "خطأ سياسي" قد يعرض نظام الأمن الدولي للخطر، في الوقت نفسه، أكد مسؤولون روس آخرون على أهمية تقليل الضرر

(1) Most Russians Oppose War in Iraq, Poll Shows, Interfax [Moscow], March 5, 2003.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

في العلاقات الثنائية، كما قال السفير الأمريكي في موسكو فيرشبوا (Vershbow)^(١)، متحدثاً على التلفزيون الروسي في ٢٠ آذار، إن "التوتر الأمريكي الروسي بشأن العراق سيزول قريباً"، على اثر ذلك التصريح، أرجأ مجلس الدوما الروسي العمل على معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية، إلا أن العديد من القادة التشريعيين المقربين من بوتين انتقدوا الإجراء، باعتباره مخالفاً للمصالح الروسية^(٢)، في حين تمثلت المرحلة الثانية في تغير الموقف الروسي بشكل كبير بعد نجاح الحملة الامريكية على العراق، عندما كانت قوات التحالف على وشك احتلال بغداد، اذ اشار بوتين صراحةً إلى "أنه لا يرغب في رؤية فشل من جانب قوات التحالف التي وصلت لمشارف بغداد"، وفي آب صرح "أن روسيا ستكون على استعداد للقيام بدور نشط في عمليات الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق بعد الحرب"؛ كما دعمت روسيا مجلس الأمن في الموافقة على نشر قوة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة في العراق، ولضمان دعم أفضل من روسيا، منحت إدارة بوش روسيا عقداً لتجهيز فرقتين مدرعتين عراقيتين، تجنبت وسائل الإعلام الصينية الرسمية الانتقادات العلنية للموقف الروسي، على الرغم من أن

(١) ألكسندر راسل فيرشبوا (١٩٥٢): دبلوماسي أمريكي بارز وُلد في بوسطن، درس الدراسات الروسية وأوروبا الشرقية في جامعة ييل ثم العلاقات الدولية في جامعة كولومبيا، وتدرج في السلك الدبلوماسي حتى أصبح سفير الولايات المتحدة في موسكو بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ خلال إدارة جورج بوش الابن، حيث لعب دوراً مهماً في إدارة العلاقات الأمريكية-الروسية في فترة رئاسة فلاديمير بوتين الأولى، كما شغل لاحقاً منصب سفير واشنطن لدى كوريا الجنوبية وحلف الناتو، ثم أصبح نائب الأمين العام لحلف الناتو بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦. للمزيد يراجع:

Paul Behringer (ed.), U.S.-Russian Relations under Bush and Putin: Interview with Alexander Vershbow, Center for Presidential History, Southern Methodist University, 2021.

(1) RFE/RL, March 19; RIA Novosti [Moscow], March 20, 2003; Agence France Presse, Russia Pledges to Ratify US Nuclear Treaty Despite Delay in Vote, March 19, 2003.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

خبراء الصين أكدوا في كثير من الأحيان على موقف الصين الثابت ولاحظوا أن روسيا كانت أكثر تعاوناً مع الولايات المتحدة في إعادة إعمار العراق. كانت التسويات الاستراتيجية لإدارة بوتين تهدف إلى تسهيل إقامة علاقة أمريكية روسية مستقرة من أجل تأمين بيئة أفضل لتنمية الاقتصاد الروسي، وكان ذلك يتماشى مع السياسة الأساسية لروسيا المتمثلة في إعطاء الأولوية لتنميتها الاقتصادية، وكانت القيادة الصينية تتبع خطأً مشابهاً للغاية مع الحط الروسي من نواحٍ عديدة، وفيما يتعلق بالصراعات الثنائية، أي من قبل اعتبارها حالة حتمية وطبيعية في سياق صعود الصين وروسيا، أو ظهورهما مجدداً كقوتين رئيسيتين، ومع ذلك، فقد عبر الصينيون عن قلقهم إزاء انتشار تصور "التهديد الصيني" في العديد من الدوائر الروسية^(١).

كما حاول القادة الصينيون الحفاظ على زخم الشراكة التعاونية الاستراتيجية من خلال التقليل من شأن الخلافات وتعزيز المصالح المشتركة، وكانت واردات الصين من الأسلحة من روسيا، التي بلغت ملياري دولار أمريكي سنوياً في تلك المدة، وحتى الربع الأخير من عام ٢٠٠٣، كانت ٩٠% من واردات الصين من الأسلحة تأتي من روسيا؛ وظلت الصين أهم عميل لها، إذ استوعبت ٤٠% من صادراتها من الأسلحة في عام ٢٠٠٣، و عندما بدا من المرجح أن ينهي الاتحاد الأوروبي حظر الأسلحة المفروض على الصين، أجرى الرئيس الصيني هو جين تاو محادثة هاتفية مع بوتين، مؤكداً أن التعاون في التكنولوجيا العسكرية سيظل عنصراً مهماً في الشراكة التعاونية الاستراتيجية^(٢).

(1) 吴大辉, 《中俄战略协作伙伴关系: 十年实践的历史考察》, 载于: 邢 广程 (主编), 《2006年: 俄罗斯、东欧、中亚国家发展报告》, 北京: 社会科学文献出版社, 2007, 第44页。

(2) 同上, 第44页。

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

تظهر القراءة المتأنية للسياسة الروسية، انها أعلنت نفسها تاريخياً "نصيرة للتعددية" الدولية، إلا أن ذلك الإعلان لم يخرج عن كونه أداةً وظيفيةً استهدفت تحقيق مآرب سياستها الخارجية؛ إذ لم تكن موسكو دائماً حريصةً على الالتزام الفعلي بمبادئ تلك التعددية في الظروف والمجالات التي كانت هي فيها اللاعب الرئيسي والمتحكم في مسارات الأحداث^(١)، وقد منح "مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية" مكانةً بارزةً لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، حيث عُد في العقلية الاستراتيجية الروسية الهيئة المركزية والوحيدة لاتخاذ القرار السيادي في الشؤون الدولية، وهو ما عكس رغبة موسكو في الحفاظ على الأطر القانونية التي تضمن لها دوراً عالمياً قيادياً^(٢).

تمتّلت الأهمية الجوهريّة لمجلس الأمن في كونه، أحد المنتديات الدولية القليلة التي استطاعت فيها روسيا، من خلال الاستخدام الاستراتيجي لحق الفيتو، أن تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما مكنها مادياً من إيقاف المبادرات التي هددت مصالحها الحيوية أو مصالح حلفائها^(٣)، وبناءً على ذلك، غدت تلك الآلية الأممية أداةً روسيةً فعالةً للحد من نفوذ واشنطن المنفرد، بالإضافة إلى كونها وسيلةً لانتزاع الاعتراف بموسكو كنظيرٍ مكافئٍ وقوة عظمى لا يمكن تجاوزها؛ ولهذا السبب، عارضت القيادة الروسية بشدة كافة المحاولات الدولية التي استهدفت التحايل على صلاحيات

(1) Bobo Lo, Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking, Chippenham and Eastbourne, Palgrave Macmillan, op.cit, P.88.

(2) Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2013, Kontseptsia vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii, available at http://www.mid.ru/brp_4.nsf/0/6D84DDEDEDBF7DA644257B1.

(3) Bobo Lo, Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking, Chippenham and Eastbourne, Palgrave Macmillan, op.cit, p. 87-88.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

مجلس الأمن أو تهميش دوره^(١)، وتجلى ذلك الموقف بوضوح إبان الغزو الأمريكي للعراق، حيث عدّت موسكو وبكين أنّ تحرك الولايات المتحدة وحلفائها خارج مظلة الشرعية الدولية مثّل خرقاً بنيوياً للنظام العالمي، وهو ما دفع نحو تعزيز التعاون الروسي الصيني داخل مجلس الأمن كحائط صدّ جيوسياسي^(٢)، وفي السياق ذاته، أولت موسكو أهمية استثنائية للمنظمات متعددة الأطراف والكتل الصاعدة مثل مجموعة الثماني، ومجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي؛ إذ نظرت موسكو إلى أعضاء تلك الكيانات كشركاء متساوين في السيادة، في بيئة دولية لا تتمتع فيها الولايات المتحدة أو القوى الأوروبية بمكانة مهيمنة، مما سمح لروسيا بتطوير تعاونٍ دولي لا يفرض قيوداً على سيادتها أو شؤونها الداخلية^(٣)، من جانبها، وجدت الصين، في تداعيات حرب العراق، مادة دسمة لتعزيز حجتها المشتركة مع روسيا، والتي قامت على ضرورة أن ينحصر استخدام العمل العسكري في توافق المجتمع الدولي الصريح؛ حيث واصلت بكين دفع ذلك الطرح ليس فقط لتبرير معارضتها السابقة لغزو العراق، بل لتأسيس موقفٍ قانوني وتاريخي صلب قبل أي مواجهات مستقبلية محتملة حول القضايا الدولية الشائكة^(٤)، وبذلك، تحولت التعددية في المنظورين الروسي والصيني من مجرد شعار دبلوماسي إلى استراتيجية مادية تهدف إلى لجم الأحادية القطبية وإعادة تعريف موازين القوة الدولية بمنطق الندية والاستقلال الاستراتيجي.

(1) Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2000, Kontseptsiia vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii, available at <http://www.mid.ru/B1.nsf/arh/19DCF61BEFED61134325699C00>.

(2) Marcin Kaczmarek, Domestic Sources of Russia's China Policy, Problems of Post-Communism, Vol.59, No.2, 2012, P.5.

(3) Jeffrey Mankoff, Op.Cit, p.19.

(2) Reuters, China Rejects Israel's Call for Tougher Sanctions Against Iran, October 30, 2007, <http://www.haaretz.com/hasen/spages/918560.html>.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

أرادت الصين استخدام الأمم المتحدة كوسيلة لتقييد قدرة الولايات المتحدة بمساعدة روسيا على اتباع ما يُنظر إليه على أنه سياسات أحادية الجانب تجاه قضايا السياسة الخارجية الرئيسية، هناك سببان لذلك الموقف، أولاً: أظهرت حرب العراق للصين وروسيا كيف يمكن للأحادية أن تولد العداء ضد أقوى دولة في العالم إن تجاوزت الأمم المتحدة، فإحصائياً ووفقاً لاستطلاعات الرأي الرئيسية، فقد قوّض نفوذ أمريكا ومكانتها في العالم، مما يجبر الدول على وضع سياسات تتوافق مع الإرادة الشعبية لمواطنيها، الذين شعر الكثير منهم بالتهميش جراء الأحادية الأمريكية، شهدت الصين بشكل مباشر أهمية الحفاظ على مكانة مرموقة في العالم، وكانت أكثر التزاماً علناً بالمنظمات الدولية، ولا سيما الأمم المتحدة^(١)، ثانياً: منذ الحرب الباردة، عانت الأمم المتحدة من الاستخفاف والشلل السياسي، سواء أكان ذلك في الصراع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، أو بين الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة وروسيا خلال حرب البلقان، لم يتحقق الكثير في مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة وبعد نقاشات درامية بين الاطراف المذكورة، فلطالما دافعت الصين عن ضرورة اتخاذ القرارات العسكرية بموافقة الأمم المتحدة، وهو ما يُعدّ تنازلاً صريحاً عن سلطتها وحقوقها السيادية لهيئة خارجية، وهو ما يُناقض مبدأ "عدم التدخل" الذي تتبناه؛ على الصعيد الداخلي، هناك مؤشرات على أن الصين تتشارك مع أمريكا في العديد من تصورات التهديدات التي أعقبت أحداث ١١ أيلول، والتي ترسخ الكثير منها في تعاملات أمريكا مع "الإرهابيين" في العراق بعد تغيير نظامه^(٢)، بعد أن أدركت الصين، أن جيش التحرير الشعبي، بحاجة إلى إصلاحات، وتعديلات على مستويات عديدة، إذ استخلصت العديد من الإصلاحات عن التجربة

(1) Shacheng Wang, Beijing Says No to Terrorism at Olympics, The Korea Times, July 14, 2008.

(1) ibid.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الأمريكية في العراق والاستنتاجات التي توصل إليها قادة الصين، وجيش التحرير الشعبي، من عملية غزو العراق، وإن أحد الدروس الشاملة من العراق، التي بدأت الصين في تطبيقها زيادة جذرية في ميزانية القوات المسلحة، و لم يؤثر ذلك الاعتقاد على الزيادات الواسعة في الاستثمار العسكري فحسب، بل أثر على تغييرات كبيرة في الاستراتيجية والعقيدة العسكرية، ويتراوح نطاق التغييرات المحددة لجيش التحرير الشعبي من تعزيز قدرات المهمة الإنسانية إلى أنظمة الفضاء المتقدمة والحرب السيبرانية، أكدت المهمات الأمريكية ومهمات التحالف في العراق على ضرورة قيام جيش التحرير الشعبي بالتحديث السريع وزيادة الاستثمار في التكنولوجيا الجديدة، إذا كان الامل في معالجة التهديدات غير الحكومية في المستقبل بمسؤولية، ومع ذلك، فإن التكنولوجيا الأفضل والاستثمار الأكبر في الأسلحة والمعدات، كان بالدرجة الاساس، لغرض إعداد الصين، بشكل أفضل للتنافس على السلطة مع منافسيها الاستراتيجيين اقليمياً ودولياً^(١).

فخلال النصف الاول من عام 2003، توسّع التعاون الثنائي في مجال التكنولوجيا العسكرية من خلال برنامج روسي لزيادة اتفاقيات الترخيص، مما رجع امكانية للصينيين إمكانية الوصول إلى أنظمة أسلحة متطورة، مثل الغواصات النووية، وقاذفات القنابل الاستراتيجية، والمقاتلات الاعتراضية، وحاملات الطائرات، والطرادات المجهزة بالصواريخ^(٢).

تناغم الصينيون والروس ازاء التطورات السابقة، فأجروا في آب ٢٠٠٣ مناورات عسكرية لمكافحة الإرهاب معاً، وأنشأت حديقة العلوم والتكنولوجيا الصينية الروسية في

(1) Ralph A. Cossa, U.S. Military Provides 'Logistical Backbone' for Tsunami Relief, Washington File, March 4, 2005, <http://news.findlaw.com/wash/s/20050304/20050304111202.html>.

(2) Vladimir Paramonov, Aleksey Stokov, Op.Cit, p7-8.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

تشجيانغ، كما أطلق المركز الصيني - الروسي للتعاون العلمي والتكنولوجي وتطبيقاته الصناعية في هيلونغجيانغ^(١)، وفي تشرين الأول ٢٠٠٣، أوقفت يوكوس، وشركة النفط المتحدة الصينية ذلك المشروع لبيع ثلاثمائة ألف طن من النفط، مما أثار استياء الصين، إذ فشلت الأخيرة في تحقيق موقع في سوق الطاقة الروسية، و بعد احتلال العراق، تم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين لبناء خط أنابيب نفط من سيبيريا إلى الصين، مما يضمن مبيعات النفط الخام الروسي^(٢).

كانت صادرات الأسلحة الروسية للصين عاملاً مهماً في التعاون بين البلدين، ومع ذلك، بدا أن روسيا تدرك جيداً أن الصين، ترغب في الحصول على أحدث تقنياتها العسكرية، والتي "قد تُستخدم يوماً ما" ضد روسيا في حال تدهور العلاقات، لذلك، ترددت روسيا في تزويد الصين بأحدث منتجاتها، علاوة على ذلك، هناك مؤشرات على أن الصين تكتسب باستمرار ما يكفي من المعرفة لامتلاك صناعة عسكرية قوية خاصة بها، وفي وقت لاحق، بدأت الصين في شراء كميات أقل فأقل من الأسلحة من روسيا، مما قلل من قيمة ذلك الركن الأساسي في العلاقات الثنائية^(٣).

(1) Thomas Ambrosio, Thomas Ambrosio, The Russo-American Dispute over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods, op.cit, p. 1205.

(2) Thomas Ambrosio, The Russo-American Dispute over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods, op.cit, p. 1206.

(3) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia and China See Each Other, Op.Cit, p. 42.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

كشف مبعوث بوتين، الإقليمي ان عام ٢٠٠٣ كانت التجارة الخارجية لمنطقة الشرق الأقصى، موجهة بنسبة ٢٠% فقط نحو روسيا و ٨٠% نحو دول آسيا والمحيط الهادئ، في منطقة بيروبيجان الروسية قرب الحدود الصينية، المتاخمة للصين، زُعم أن السلطات الروسية الإقليمية استخدمت أيضاً تحويلات الميزانية الفيدرالية لتمويل الشركات الصينية، كان المزارعون الصينيون في بيروبيجان، الذين يتلقون الدعم من السلطات الروسية الإقليمية، كانوا يبيعون منتجاتهم إلى الصين^(١). لم تنته العمليات الحربية في العراق، حتى تكشف حقيقة مواقف روسيا والصين من الحرب، اذ بانّت العديد من الحقائق، يبدو ان الروس مارسوا، بنوع من الليبرالية السياسية الممزوجة بالواقعية الدبلوماسية، نوع من النفاق السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي، اي انهم ناغموا عن طريق إعلامهم، المعارضة الشعبية، في الداخل، للغزوا الأمريكي للعراق، وبذات الوقت عبروا عن مواقف عقيمة، عارضت فيها موسكو الحرب في محافل دولية عدة، الامر الذي كشف حقيقة، عجز روسيا و بجانبها الصين، عن الوقوف بوجه ارادة قوة عظمى مثل الولايات المتحدة. الا ان الصين كانت اكثر، فاعلية في تعاطيها مع الحدث العسكري في العراق، حين حضرت درساً مجانياً في العلوم العسكرية، والخبرات التكتيكية التي ترجمتها الولايات المتحدة، من الجانب النظري الى الجانب العملي، واستطاعت الصين الافادة من الحدث العسكري في العراق بدليل ما اشرنا اليه، من خطوات نوعية في صدد تطوير بنيتها العسكرية.

(1) Yakov Zarakovich, Moscow Tightens its Grip on the Regions as Wealth

Declines, Eurasia Daily Monitor (EDM), May 4, 2009.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

ثانياً: الموقف من الملف النووي الكوري الشمالي.

شهد البرنامج النووي الكوري الشمالي، تحولاً جوهرياً في مساره، عندما أعلنت البلاد عن انسحابها من معاهدة عدم الانتشار النووي في العاشر من كانون الثاني ٢٠٠٣، مبررة ذلك بما وصفته بالتهديدات الأمريكية المستمرة ضدها. أثار القرار قلقاً واسعاً لدى روسيا والصين، اللتين عدتا امتلاك بيونغ يانغ للسلاح النووي بداية سباق تسلح إقليمي، ويمنح الولايات المتحدة الأمريكية مبرراً لتعزيز وجودها العسكري في شرق آسيا، وفي الوقت ذاته، رفضت موسكو وبكين تبني سياسة المواجهة المباشرة مع كوريا الشمالية، مفضلتين اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية والحوار السياسي، لإدراكهما أن معاداة نظام بيونغ يانغ، يؤدي لفقدانهما ورقة مهمة للضغط ومساومة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، ففضلتا اتباع سياسة إدارة الأزمة، بما يخدم تطلعاتهما ومصالحهما في الاقليم، مع الإبقاء على النظام الحاكم في بيونغ يانغ، كصديق لهما^(١).

وفي ضوء ذلك، دعمت روسيا والصين إطلاق المحادثات السادسة، بجولتها الاولى في ٢٧-٢٩ آب ٢٠٠٣، التي ضمت الكوريتين والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وروسيا والصين، بهدف إيجاد تسوية سلمية للأزمة النووية، بعد أن تصاعدت وتيرة الأزمة، وكانت الولايات الأمريكية على وشك تفعيل بروتوكول عسكري للتعامل مع بيونغ يانغ، أدت الصين دور الوسيط الرئيسي في المفاوضات، مستفيدة من علاقاتها التاريخية والجغرافية مع بيونغ يانغ، بينما سعت روسيا إلى استعادة دورها في شبه الجزيرة الكورية، بعد سنوات من التراجع في مرحلة سابقة، فحاولت أن يكون لها دور مشابه للدور الصيني، من خلال الضغط على بيونغ يانغ، للقبول للدخول في المفاوضات

(1) Victor Cha & David Kang, Nuclear North Korea: A Debate on Engagement Strategies, Columbia University Press, 2003, P.31.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

بشكل جدي^(١). استمرت المباحثات حتى العام ٢٠٠٤، وعقدت جولتين أخريين، الثانية في ٢٥-٢٨ شباط والثالثة ٢٣-٢٦ حزيران، وكلا الجلستين في بكين، وكانت جل اشكالية تلك المباحثات انها كانت تقوم على، محاولة انتزاع تنازلات من قبل الولايات المتحدة الامريكية من الجانب الكوري الشمالي، وكانت بيونغ يانغ تحاول الخروج من مسألة العقوبات المفروضة عليها، كانت المباحثات السادسة خلال عام ٢٠٠٤، بجولاتها تعد أكثر تنظيماً بعد انعقاد جولتها الأولى في بكين، وبرزت الصين بوصفها الراعي الرئيس للعملية التفاوضية، وقد جاءت تلك المفاوضات في ظل تصاعد المخاوف الدولية من استمرار البرنامج النووي الكوري الشمالي، خاصة بعد تأكيد بيونغ يانغ امتلاكها قدرات نووية يمكن تطويرها لأغراض عسكرية، وتمثلت الأهداف الرئيسة للمحادثات في تحقيق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، وضمان أمن واستقرار المنطقة، وتقديم ضمانات أمنية لكوريا الشمالية مقابل تخليها عن برنامجها النووي وفي المقابل سعت بيونغ يانغ إلى الحصول على اعتراف دولي بنظامها السياسي، ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فضلاً عن الحصول على مساعدات اقتصادية تعالج أزماتها الداخلية المتفاقمة^(٢).

وشهدت مباحثات عام ٢٠٠٤، بروز تباينات واضحة بين مواقف الأطراف المشاركة، إذ أصرت الولايات المتحدة الامريكية، على ضرورة تفكيك البرنامج النووي الكوري الشمالي بصورة كاملة وقابلة للتحقق، قبل تقديم أي تنازلات سياسية أو اقتصادية، في حين تمسكت كوريا الشمالية بمبدأ "التعويض مقابل التفكيك"، وتضمن خطابها في

(1) Gilbert Rozman, Strategic Thinking About the Korean Nuclear Crisis, Armonk, NY, M.E. Sharpe, 2005, P.4

(2) Samuel S. Kim, North Korean Foreign Relations in the Post-Cold War World, Oxford, Oxford University Press, 2007, P.104.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المفاوضات "أن التخلي عن قدراتها النووية يجب أن يترافق مع ضمانات أمنية واضحة ومساعدات اقتصادية ملموسة"، أما الصين وروسيا فحاولتا تقريب وجهات النظر بين الطرفين، من خلال الدعوة إلى اعتماد خطوات متبادلة ومتدرجة تسمح ببناء الثقة بين الأطراف المتفاوضة، ما عكس إدراكهما لصعوبة فرض حل أحادي الجانب على الأزمة^(١)

مثّلت الصين الطرف الأكثر نشاطاً وتأثيراً في المباحثات السداسية، نظراً لعلاقاتها التاريخية مع كوريا الشمالية ومكانتها الإقليمية بالنسبة لبيونغ يانغ. وقد أدركت القيادة الصينية أن استمرار الأزمة النووية يهدد البيئة الاستراتيجية التي تحتاجها بكين لمواصلة نموها الاقتصادي، كما يؤدي إلى تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في شرق آسيا تحت ذريعة مواجهة خطر النووي الكوري الشمالي، لذلك سعت الصين إلى أداء دور الوسيط النشط بين الأطراف المختلفة، مستفيدة من قنوات التواصل المباشرة التي تربطها مع بيونغ يانغ من جهة، وعلاقاتها المتنامية مع الولايات المتحدة من جهة أخرى^(٢).

اعتمدت الصين خلال تلك المرحلة سياسة تقوم على ممارسة ضغوط سياسية محدودة على كوريا الشمالية، دون الوصول إلى مستوى الإكراه أو التهديد المباشر، فبكين كانت تدرك أن أي انهيار بيونغ يانغ قد يفضي إلى نتائج كارثية بالنسبة لها، من بينها تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الأراضي الصينية، فضلاً عن احتمال توحيد شبه الجزيرة الكورية تحت قيادة موالية للولايات المتحدة، ولهذا السبب، حافظت الصين على توازن دقيق بين الضغط على بيونغ يانغ وتشجيعها على العودة إلى المفاوضات، وبين

(1) Victor Cha and David Kang, Nuclear North Korea: A Debate on Engagement Strategies, New York, Columbia University Press, 2003, P.95.

(2) David Shambaugh, China Goes Global: The Partial Power, Oxford, Oxford University Press, 2013, P.287.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

استمرار تقديم أشكال مختلفة من الدعم الاقتصادي الذي يضمن استقرار النظام الكوري الشمالي^(١).

رغم أن الدور الروسي لم يكن بحجم الدور الصيني، فإن موسكو سعت لاستثمار المباحثات السداسية لإعادة تأكيد حضورها في قضايا الأمن الآسيوي، وقد رأت القيادة الروسية أن الأزمة النووية الكورية تمثل فرصة لإظهار قدرتها على المساهمة في إدارة الأزمات الدولية، فضلاً عن حماية مصالحها الأمنية في الشرق الأقصى الروسي، ولذلك دعمت موسكو بقوة استمرار المفاوضات، ورفضت أي دعوات لاستخدام القوة العسكرية ضد كوريا الشمالية، كون التصعيد العسكري ممكن أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي بصورة خطيرة^(٢).

كما تبنت روسيا موقفاً قريباً من الرؤية الصينية فيما يتعلق بضرورة معالجة الأسباب السياسية والأمنية للأزمة، وعدم الاكتفاء بالمطالبة بنزع السلاح النووي الكوري الشمالي. أكدت موسكو أن شعور بيونغ يانغ بالتهديد نتيجة الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، يمثل عاملاً أساسياً في استمرار الأزمة، وإن أي تسوية دائمة يجب أن تتضمن ترتيبات أمنية تضمن لجميع الأطراف الشعور بالأمن والاستقرار، انعكست الرؤية في المواقف الروسية داخل المباحثات السداسية، حين دعمت موسكو الحلول التدريجية القائمة على تبادل التنازلات بين الأطراف المختلفة^(٣).

(1) Ming Wan, The Political Economy of East Asia, Washington, DC, CQ Press, 2008, P.218.

(2) Georgy Toloraya, The Korean Peninsula and Russia, Seoul, East Asia Foundation, 2011, P.49.

(3) Alexander Vorontsov, Current Russia–North Korea Relations, Washington, DC, Brookings Institution Press, 2007, P.14.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

شكل بيان المبادئ المشتركة الصادر في أيلول ٢٠٠٥ أحد أهم الإنجازات التي حققتها المباحثات السداسية، حيث تضمن التزام كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع برامجها النووية مقابل الحصول على ضمانات أمنية ومساعدات اقتصادية، كما نص الاتفاق على احترام سيادة كوريا الشمالية والعمل على تطبيع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة واليابان، وقد رحبت روسيا والصين بهذا الاتفاق واعتبرته خطوة مهمة نحو بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، فضلاً عن كونه دليلاً على إمكانية التوصل إلى حلول سلمية للالتزامات الدولية المعقدة^(١).

إلا أن تطبيق الاتفاق واجه صعوبات كبيرة بسبب استمرار الخلافات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية بشأن آليات التنفيذ والتوقيت الزمني للخطوات المتبادلة، كما أدت العقوبات المالية الأمريكية المفروضة على بعض المؤسسات الكورية الشمالية إلى إثارة توترات جديدة، دفعت بيونغ يانغ إلى التراجع عن بعض التزاماتها السابقة، وقد حاولت روسيا والصين خلال هذه المرحلة إنقاذ الاتفاق عبر الدعوة إلى استمرار الحوار وعدم السماح للخلافات التكتيكية بإفشال العملية التفاوضية بأكملها^(٢).

لكن بحلول عام ٢٠٠٦ شهد العالم تحولاً خطيراً في مسار الأزمة النووية الكورية الشمالية، إذ انتقلت كوريا الشمالية من مرحلة التهديدات والتصعيد السياسي إلى التصريح بنيتها تنفيذ أول تجربة نووية فعلية في تاريخها، الأمر الذي أدى إلى إدخال الأزمة مرحلة جديدة اتسمت بارتفاع مستوى التوتر في شرق آسيا. وقد جاءت التطورات بعد سلسلة من

(1) Gilbert Rozman, Strategic Thinking About The Korean Nuclear Crisis, op, cit, P. 62.

(2) Samuel S. Kim, North Korean Foreign Relations in the Post-Cold War World, Oxford, Oxford University Press, 2007, P.116.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المؤشرات التي كشفت عن تعثر المحادثات السداسية وفشل الجهود الدولية في إقناع بيونغ يانغ بالتخلي عن برنامجها النووي. ففي الخامس من تموز قامت كوريا الشمالية بإطلاق مجموعة من الصواريخ الباليستية، من بينها صاروخ تايبودونغ-٢، الذي أثار قلقاً دولياً واسعاً، خاصة لدى الولايات المتحدة واليابان، كونه مؤشراً على تطور القدرات العسكرية الكورية الشمالية^(١).

في التاسع من تشرين الأول ٢٠٠٦، أعلنت كوريا الشمالية نجاح أول تجربة نووية تحت الأرض، بمثابة الأمر الذي شكل صدمة كبيرة للمجتمع الدولي، ودفع مجلس الأمن إلى عقد جلسات طارئة لمناقشة الرد المناسب على تلك الخطوة. وقد أدانت روسيا والصين التجربة النووية بصورة رسمية، وإنها شكلت خرقاً خطيراً لقرارات الشرعية الدولية وتهديداً للأمن في شرق آسيا. ومع ذلك، فإن الدولتين رفضتا تبني مقاربة أمريكية تقوم على خنق كوريا الشمالية اقتصادياً أو التلويح باستخدام القوة العسكرية، بل سعتا إلى احتواء الأزمة ومنع انزلاقها إلى مواجهة مفتوحة^(٢).

ورغم موقف الدولتين من المقاربة الأمريكية حيال التجربة النووية، إلا أنها مثلت نقطة تحول مهمة في مواقف روسيا والصين، حين عبّرت الدولتان عن رفضهما الواضح لتلك الخطوة، كونها تشكل تهديداً للاستقرار الإقليمي. كما وافقت موسكو وبكين على فرض عقوبات على كوريا الشمالية، إلا أنهما حرصتا على أن تكون تلك العقوبات

(1) Victor Cha, The Impossible State: North Korea, Past And Future, Ecco Press, 2012, P. 198.

(2) David Shambaugh, op.cit, P. 291.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

محدودة وموجهة، بحيث لا تؤدي إلى انهيار النظام الكوري الشمالي أو تصعيد التوتر العسكري في المنطقة^(١).

انعكس ذلك التوجه في موقف روسيا والصين داخل مجلس الأمن عند مناقشة القرار رقم ١٧١٨ الصادر في تشرين الأول ٢٠٠٦^(٢)، حيث وافقت الدولتان عليه، وبالتالي تم فرض عقوبات على كوريا الشمالية، لكنهما كررا اصرارهما على ان تكون العقوبات محدودة ومرتبطة بالأنشطة العسكرية والنووية فقط، مع استبعاد أي إجراءات تؤدي إلى حصار اقتصادي شامل، كما رفضت موسكو وبكين تضمين القرار أي تفويض باستخدام القوة العسكرية، ما عكس تمسكهما بمبدأ الحلول السياسية والدبلوماسية للأزمة، ورفضهما للمقاربة الأمريكية بالنسبة لطرح احتمالية التدخل العسكري^(٣).

اتسم الموقف الروسي- الصيني بالحذر، حين رفضتا التصعيد العسكري الأمريكي ضد كوريا الشمالية. فقد دعت موسكو وبكين إلى ضبط النفس والعودة إلى طاولة المفاوضات، مؤكدين أن الضغوط المفرطة قد تدفع بيونغ يانغ إلى اتخاذ خطوات أكثر خطورة. كما عارضتا المساعي اليابانية والأمريكية الرامية إلى فرض عقوبات جديدة قاسية وشاملة، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى انهيار النظام الكوري الشمالي أو اندلاع مواجهة عسكرية في شبه الجزيرة الكورية^(٤).

(1) Ming Wan, The Political Economy Of East Asia, CQ Press, 2008, P. 214.

(2) U N Security Council, Resolution 1718, October 14, 2006.

(3) Ming Wan, The Political Economy Of East Asia, CQ Press, 2008, P. 214..

(4) Gilbert Rozman, Strategic Thinking About The Korean Nuclear Crisis, Palgrave Macmillan, 2007, P. 87.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

كما شهد عام ٢٠٠٦ تكثيفاً للتنسيق الروسي-الصيني بشأن الملف النووي الكوري، حيث عقدت سلسلة من اللقاءات الثنائية بين المسؤولين في البلدين لمناقشة تداعيات التجربة النووية الكورية الشمالية. وقد أكدت الاجتماعات ضرورة الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، ومنع الولايات المتحدة من استغلال الأزمة لتوسيع وجودها العسكري في شرق آسيا، خاصة في ما يتعلق بنشر أنظمة الدفاع الصاروخي التي كانت موسكو وبكين تنظران إليها كتهديد مباشر للتوازن الاستراتيجي في المنطقة^(١).

من جهة أخرى، شكّلت التجربة النووية الكورية الشمالية تحدياً كبيراً للصين على وجه الخصوص، نظراً لعلاقاتها التاريخية الوثيقة مع بيونغ يانغ. إذ وجدت بكين نفسها أمام معادلة معقدة تتمثل في ضرورة إظهار رفضها للبرنامج النووي الكوري الشمالي، مع الحرص في الوقت نفسه على عدم خسارة نفوذها داخل كوريا الشمالية. ولذلك، اتبعت الصين سياسة تقوم على الضغط المحدود، حيث دعمت العقوبات الدولية، لكنها استمرت في توفير الحد الأدنى من الدعم الاقتصادي والسياسي للنظام الكوري الشمالي، منعاً لانهيائه^(٢).

في عام ٢٠٠٧ حصل تطوراً نسبياً في مسار الأزمة النووية الكورية، بعد مرحلة التصعيد الحاد التي أعقبت التجربة النووية الأولى. فقد أدركت القوى الدولية، بما فيها الولايات المتحدة، أن سياسة الضغوط وحدها لم تنجح في وقف البرنامج النووي الكوري الشمالي، الأمر الذي أدى إلى استئناف الجهود الدبلوماسية عبر المحادثات السداسية، وفي

(1) Bobo Lo, Axis Of Convenience: Moscow, Beijing, And The New Geopolitics, Op.Cit, P. 149.

(2) Samuel S. Kim, Op.Cit, P. 133.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

ذلك السياق، ادت روسيا والصين دوراً محورياً في إعادة إحياء العملية التفاوضية، حين مارستا ضغوطاً سياسية على بيونغ يانغ من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات، وفي الوقت ذاته شجعتا واشنطن على تقديم ضمانات أمنية وحوافز اقتصادية لكوريا الشمالية^(١).

أثمرت الجهود الروسية والصينية خلال مطلع عام ٢٠٠٧ عن استئناف المباحثات السداسية، والدفع نحو التوصل لاتفاق جديد، وافقت بموجبه كوريا الشمالية على إغلاق منشآت يونغبيون^(٢) النووية والسماح للمفتشين الدوليين بالعودة إليها، مقابل حصولها على مساعدات اقتصادية ودعم في تكنولوجيا الطاقة، عُد ذلك الاتفاق مؤشراً على نجاح الدبلوماسية متعددة الأطراف في احتواء الأزمة عبر المسارات السلمية وفق اطر القانون الدولي، وأكد أهمية الدور الذي ادته روسيا والصين في الحفاظ على قنوات الحوار مفتوحة رغم التوترات المتصاعدة^(٣).

وفي ٨-١٣ شباط ٢٠٠٧ تم التوصل إلى اتفاق مهم ضمن إطار المحادثات السداسية في بكين، وافقت بموجبه كوريا الشمالية على إغلاق مفاعل يونغبيون النووي مقابل الحصول على مساعدات اقتصادية وتكنولوجية تخص مجال الطاقة النووية، فضلاً

(1) Victor Cha & David Kang, Nuclear North Korea: A Debate On Engagement Strategies, Columbia University Press, 2003, P. 102.

(٢) تمثل المجمع الرئيس لبرنامج كوريا الشمالية النووي، تأسست في الثمانينيات بمساعدة سوفيتية، وتضم مفاعلاً للأبحاث بقدرة ٥ ميغاواط، إضافة إلى منشآت لإعادة معالجة الوقود المستهلك لاستخراج البلوتونيوم ومرافق لتخصيب اليورانيوم، مما جعلها المصدر الأساسي للمواد الانشطارية التي استخدمتها كوريا الشمالية في تجاربها النووية الأولى. للمزيد يراجع:

David Albright & Kevin O'Neill, Solving the North Korean Nuclear Puzzle, Institute for Science and International Security, Washington D.C., 2000, p.45-52.

(3) Victor Cha, The Impossible State: North Korea, Past And Future, Ecco Press, 2012, P. 207.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

عن بدء خطوات نحو تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية، رحبت روسيا والصين بذلك الاتفاق، وعدتاه دليلاً على إمكانية حل الأزمة عبر التفاوض وليس عبر التهديدات العسكرية^(١).

كذلك شهد عام ٢٠٠٧ نشاطاً دبلوماسياً مكثفاً بين موسكو وبكين بشأن مستقبل الأمن في شرق آسيا، وناقشت الدولتان خلال لقاء القمة الثنائية في ٢٦-٢٨ آذار من العام نفسه، ضرورة بناء نظام إقليمي قائم على التوازن والتعاون بدلاً من الأحلاف العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة الامريكية. ارتبط ذلك التوجه بالمخاوف الروسية - الصينية المشتركة من استخدام الأزمة الكورية ذريعة لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة، ما عده الطرفان نقطة لصالح الولايات المتحدة، في مجالهما الاقليمي^(٢).

في ذلك الإطار، تبنت روسيا موقفاً يدعو إلى تقديم ضمانات أمنية مباشرة لكوريا الشمالية، مؤكدة ان الشعور بالتهديد هو أحد الأسباب الرئيسية لتمسك بيونغ يانغ ببرنامجها النووي. أما الصين، فركزت على أهمية تحقيق الاستقرار الداخلي في كوريا الشمالية، خشية أن يؤدي انهيار النظام إلى تداعيات خطيرة على الأمن الصيني، بما في ذلك تدفق اللاجئين واحتمال انتشار الفوضى قرب حدودها^(٣).

على الرغم من التقدم النسبي الذي تحقق خلال عام ٢٠٠٧، فإن روسيا والصين ادركتا ان الأزمة النووية الكورية لم تُحل بصورة نهائية، بل جرى احتواؤها مؤقتاً فقط؛ ولذلك استمر البلدان في الدعوة إلى بناء آلية أمن جماعي في شرق آسيا تضمن معالجة

(1) Gilbert Rozman, Strategic Thinking About The Korean Nuclear Crisis, P. 96.

(2) Henry Kissinger, World Order, Penguin Press, 2014, P. 236.

(3) Georgy Toloraya, The Korean Peninsula And Russia, East Asia Foundation, 2011, P. 71.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

جذور الأزمة، بدلاً من الاكتفاء بالحلول المرحلية المرتبطة بالتجارب النووية والعقوبات الدولية، إذ أصبح دور الولايات المتحدة مقلقاً أكثر بسبب تذرعها ببرنامج بيونغ يانغ النووي^(١).

عكس الموقف المزدوج لروسيا والصين، إدراك الدولتين لحساسية الوضع في شبه الجزيرة الكورية، إذ إن أي انهيار مفاجئ للنظام في بيونغ يانغ، ممكن ان يؤدي إلى تدفق اللاجئين، أو إلى توسع النفوذ الأمريكي حتى الحدود الصينية والروسية، مما يشكل تهديداً كبيراً لنفوذهما بل وحتى لهما بشكل مباشر^(٢).

كان العام ٢٠٠٧ يمثل قمة التنسيق الروسي- الصيني في التعامل مع الأزمة النووية الكورية، خاصة بعد فشل بعض جولات المحادثات السداسية وتصاعد التوتر بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة، ففي الوقت الذي كانتا الدولتين وافقتا على قرار فرض العقوبات سابقاً، لكنهما بقيتا على التزامهما امام بيونغ يانغ بالحفاظ على النظام، إذ كانت نظرة البلدين للعقوبات، لا تتعدا كونها أداة للضغط من أجل العودة إلى المفاوضات^(٣).

كما برز خلال تلك المرحلة تقارب روسي- صيني أكبر في مواجهة السياسات الأمريكية في شرق آسيا، خاصة مع تزايد الحديث عن نشر أنظمة دفاع صاروخي أمريكية في المنطقة، وهو ما عدته موسكو وبكين تهديداً مباشراً للتوازن الاستراتيجي الإقليمي^(٤).

(1) Bobo Lo, Axis Of Convenience: Moscow, Beijing, And The New Geopolitics, Op.Cit, P. 154

(2) David Shambaugh, Op.Cit, P. 289.

(3) Bobo Lo, Axis Of Convenience: Moscow, Beijing, And The New Geopolitics, op.cit, P. 145.

(4) Alexander Vorontsov, Current Russia-North Korea Relations, Brookings Institution Press, 2007, P. 17

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

كانت مشكلة البرنامج النووي الكوري الشمالي، لا تقتصر على كونه سلمي أو غير سلمي، بالنسبة لموسكو وبكين، بل كان بمثابة تحدٍ كبير لهما، امام المحيط الاقليمي الذي صار يؤمن بان هناك قوتان غير الولايات المتحدة الامريكية لهما قدم راسخة في رسم السياسات في قلب وشرق آسيا، وصارت دول آسيا تنتظر لمسألة الملف الكوري وادارته ن قبل روسيا والصين وحماية دولة قريبة عليهما جغرافياً وسياسياً، محك حقيقي لقدرتهما على حماية الاصدقاء والحلفاء، وان امكانية طرب بيونغ يانغ وتغيير نظامها، يمثل ضربة قوية لهيبة الدولتان معنويًا في اقليمهما، فضلاً عن خسارتهما المادية المباشر امام نفوذ متصاعد للولايات المتحدة على حدودهما المباشرة.

ثالثاً: الموقف من الملف النووي الإيراني.

شهدت المدة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، تحولاً نوعياً في طبيعة الأزمة المرتبطة، بالبرنامج النووي الإيراني (Iran's Nuclear Program)^(١)، إذ انتقل الملف من كونه موضوعاً فنياً خاضعاً لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية^(٢) (international atomic

(١) مشروع بدأ في خمسينيات القرن الماضي ضمن مبادرة الذرة من أجل السلام بدعم أمريكي، ثم تطور في عهد الشاه محمد رضا بهلوي عبر عقود مع شركات أوروبية لبناء مفاعلات نووية، قبل أن يتوقف بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. أعادت إيران إحياءه في التسعينيات بمساعدة روسية، مع التركيز على تخصيب اليورانيوم، وأصبح محوراً للتوتر الدولي بسبب المخاوف من تطوير أسلحة نووية. وقد بلغ ذروته مع توقيع خطة العمل المشتركة الشاملة (JCPOA) عام ٢٠١٥. للمزيد يراجع:

Sina Azodi, Iran's Nuclear Program: A Struggle for Security and Modernity, Ph.D. Dissertation, University of South Florida, 2024.

(٢) منظمة دولية تأسست عام ١٩٥٧ مقرها في فيينا، وتُعد الذراع الفني للأمم المتحدة في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. تتمثل مهمتها في تعزيز التعاون النووي بين الدول، وضمان أن البرامج النووية تُستخدم للأغراض السلمية فقط، من خلال أنظمة التفتيش والمراقبة، إضافة إلى تقديم الدعم الفني والعلمي للدول الأعضاء، للمزيد يراجع:

Joseph F. Pilat, The International Atomic Energy Agency: Safeguards and Nuclear Nonproliferation, Routledge, London/New York, 2013, p.1-10.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

(energy agency)، إلى قضية سياسية وأمنية اكتسبت طابعها الدولي لما كان يمثلته البرنامج من أبعاد استراتيجية عميقة، مست العديد من القضايا في الاقليم، ولامست الامن الاقليمي والدولي، استدعت تلك التطورات تدخل القوى الكبرى، سيما روسيا والصين، بوصفهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي؛ جاء ذلك التحول في ظل تصاعد الشكوك و الاتهامات الغربية بشأن الطابع الحقيقي للبرنامج النووي الإيراني، وما اذا كان يهدف إلى إنتاج سلاح نووي، الأمر الذي أدى لتزايد الضغوط الدولية على طهران، التي كانت قد اوقفت نشاطها النووي في ٢٢ تشرين الثاني ٢٠٠٤، خاصة بعد استئنافها أنشطة تخصيب اليورانيوم في ٨ آب ٢٠٠٥؛ التي استغلها الغرب كأدلة على عدم جدية طهران للتعاون مع وكالة الطاقة الذرية، وفي ذات السياق، برز موقف موسكو وبكين، بوصفه موقفاً دبلوماسياً مركباً؛ اتسم بالتوازن، بين دعم حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من جهة، والسعي إلى احتواء الأزمة ومنع تحولها إلى مواجهة دولية مفتوحة من جهة أخرى، ما عكس طبيعة الدور الذي سعت اليه الدولتان، إلى اداءه في النظام الدولي، الذي بدء يتشكل بمعطيات جديدة حسب وجهة نظرهما، خلال تلك المرحلة، كما حاولتا توظيف الأزمة بما يخدم مصالحهما الاستراتيجية، دون صدام مباشر مع الغرب، وتحديداً الولايات المتحدة الامريكية^(١).

من جانبها سعت روسيا، إلى الحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتقنية المرتبطة بإيران، كون الاخيرة تربطها بموسكو علاقات سياسة واقتصادية، خاصة في مجال التعاون النووي السلمي، اذ مارست موسكو، دوراً محورياً في إنشاء مفاعل بوشهر النووي في ايران، مما منحها موقعاً متميزاً في سوق الطاقة النووية العالمية، فضلاً عن تحقيق عوائد مالية، وتقنية مهمة من عوائد ذلك التعاون؛ الذي لم يكن مجرد مشروع

(1) Dmitri Trenin, Russia's Foreign Policy: Interests, Vectors, and Sectors, Op.Cit, p. 130.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

اقتصادي، بل حمل أبعاداً سياسية واستراتيجية، استخدمته موسكو كأداة لتعزيز نفوذها في الشرق الأوسط، وكوسيلة للضغط غير المباشر على الغرب، وفي الوقت ذاته، كانت روسيا تؤكد بشكل مستمر على أن التعاون مع طهران، يندرج ضمن الإطار القانوني لمعاهدة عدم الانتشار النووي^(١)، وأن إيران، بوصفها دولة موقعة على المعاهدة، تمتلك الحق في تطوير برنامج نووي سلمي، بإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ما شكّل أحد المرتكزات الأساسية في الخطاب الروسي، خلال امد الأزمة^(٢). استغلت موسكو طهران، وبرنامجها النووي لتكوين انموذجاً للابتزاز السياسي امام الغرب، الذي يخشى مشروع ايران النووي، الذي يشكل تهديداً مباشراً "لإسرائيل"، حال تطور الى نسخة مشابهة للبرنامج النووي الكوري الشمالي، لذا فإن الروس في تعاطيهم مع السردية الغربية، حول البرنامج النووي الإيراني؛ عملوا وفق اسلوب البراغمية السياسية، لا على كونهم شركاء حقيقيين لإيران، لكن ذلك لا يعني أن الروس، وبجانبهم الصينيون كانوا يستطيعون مواجهة الغرب والوقوف بوجهه حال تطور المسألة، لحالة حرب أو تحويل ايران، لدولة

(١) اتفاقية دولية أبرمت عام ١٩٦٨ ودخلت حيّز التنفيذ في ١٩٧٠، وتُعد الركيزة الأساسية لنظام منع انتشار الأسلحة النووية عالمياً، تهدف المعاهدة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: منع انتشار الأسلحة النووية خارج الدول الخمس المعترف بها نووياً (الولايات المتحدة، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين)، تشجيع الاستخدامات السلمية للطاقة النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والعمل على نزع السلاح النووي تدريجياً، تضم المعاهدة اليوم معظم دول العالم كأطراف، باستثناء بعض الدول مثل الهند وباكستان وإسرائيل التي لم تنضم إليها، وكوريا الشمالية التي انسحبت منها عام ٢٠٠٣. وتُعد المعاهدة حجر الأساس في الجهود الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الأمن العالمي. يراجع:

Daniel H. Joyner, *Interpreting the Nuclear Non-Proliferation Treaty*, Oxford University Press, 2011, p.1-5.

(2) Mark Fitzpatrick, *The Iranian Nuclear Crisis*, Routledge, 2008, p. 52.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

مراقبة عن طريق مجلس الامن، لكنهما رغم ذلك كان تعاطيهما مع الامر من باب استغلال الازمة، وادارتها لا جدية حلها وتصفيتهما.

لم يكن الدعم الروسي لإيران مطلقاً، بل محكوماً باعتبارات أخرى تتعلق بطبيعة العلاقة، مع الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية، لذ حرصت موسكو على عدم الانزلاق إلى مواجهة مباشرة مع القوى المعارضة للملف النووي الإيراني، خاصة في ظل سعيها للحفاظ على توازن علاقاتها الدولية، لذلك، تبنت سياسة يمكن وصفها بـ"الدعم المشروط"، إذ عارضت في البداية فرض عقوبات صارمة على إيران، وفضلت استمرار معالجة الملف ضمن إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا انها، ومع تصاعد الضغوط الدولية وتزايد احتمالات التصعيد، وافقت على إحالة الملف إلى مجلس الأمن في ٤ شباط ٢٠٠٦، وقبلت لاحقاً بفرض عقوبات محدودة، شريطة أن تكون "قابلة للضبط" ولا تؤدي إلى تقويض النظام الإيراني، أو الإضرار بمصالحها المباشرة، وهو ما يعكس طبيعة التوازن الدقيق الذي حاولت موسكو، الحفاظ عليه خلال تلك المرحلة^(١).

برز التوجه الروسي، بشكل واضح، عندما احيل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي. وبعد ان حاولت موسكو في البداية تأجيل تلك الخطوة التي دفعت، واشنطن، والغرب لها، مفضلةً منح مزيد من الوقت للمساعي الدبلوماسية، التي تقودها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلا أنها، وتحت ضغط التوافق الدولي، وافقت في نهاية المطاف على تمرير، وتنفيذ القرار ١٧٣٧، الذي فرض عقوبات محدودة على طهران، شملت تجميد أصول بعض الكيانات المرتبطة بالبرنامج النووي، ومنع نقل التكنولوجيا الحساسة، لإيران من قبل أي دولة، مع التأكيد على ضرورة إبقاء باب الحوار مفتوحاً، ويعكس الموقف إدراك روسيا، لخطورة التصعيد، ورغبتها في الحفاظ على دورها

(1) Joseph Cirincione, Bomb Scare: The History and Future of Nuclear Weapons, Columbia University Press, 2007, p. 280.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

كوسيط قادر على التواصل مع جميع الأطراف، بدلاً الدخول في سياسة الاستقطاب الحاد، التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

اتسم موقف الصين، من الملف النووي الإيراني، بدرجة عالية من الحذر والبراغماتية والواقعية السياسية، انطلاقاً من جملة الاعتبارات الاستراتيجية التي تميزت عن تلك التي حكمت الموقف الروسي، رغم تشابه المبدأ مع مبدأ الأخير، وعلى رأس تلك الاعتبارات اعتمادها المتزايد على واردات الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما من إيران، الأمر الذي جعلها تنظر إلى الأزمة من زاوية تأثيرها المحتمل على أمن الطاقة والاستقرار الاقتصادي، ومن ذلك المنطلق، سعت بكين، إلى تجنب أي تصعيد يؤدي إلى اضطراب إمدادات النفط، أو إلى اندلاع نزاع إقليمي واسع النطاق، وهو ما دفعها إلى تبني خطاب يدعو إلى الحلول السلمية والتفاوضية، ويرفض اللجوء إلى القوة أو فرض عقوبات قاسية قد تؤدي إلى نتائج عكسية^(٢).

وفي سياق التوجه الصيني، أكدت الأخيرة بشكل مستمر على حق إيران في تطوير برنامج نووي سلمي، مشددة على ضرورة احترام حقها في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، وفي الوقت نفسه، دعت إلى تعزيز التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، بهدف بناء الثقة وتبديد المخاوف الدولية، كما طرحت بكين مبدأ التنازلات المتبادلة بين إيران، والدول الغربية، بحيث يتم تخفيف الضغوط عليها مقابل التزام إيران بإجراءات محددة، وهو ما يعكس رؤية صينية، تقوم على إدارة الأزمات من خلال الحوار طويل الأمد، بدلاً من الحلول السريعة القائمة على أساس منطق القوة

(1) U N Security Council, Resolution 1737, 23 December 2006.

(2) Bates Gill, China's Rise: Implications for the United States, CSIS, 2006, p. 55.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

والصراعات^(١). ويبدو ان الموقف الصيني لا يختلف عن الموقف الروسي، الا من حيث نوع المصلحة لا جوهر القضية، أي انها كانت تدافع عن مورد للطاقة فحسب، لاعتن حق يمكن ان نعهده مشروعاً لإيران.

ومع ذلك، قبلت بكين، شأنها شأن موسكو، بفرض عقوبات دولية على إيران، ضمن إطار مجلس الأمن، إلا انها حرصت على ان تكون تلك العقوبات محدودة وموجهة، بحيث لا تؤثر بشكل جوهري على الاقتصاد الإيراني أو على مصالحها الاقتصادية المباشرة، وهو الالم لدى بكين، خاصة في قطاع الطاقة، ويعكس السلوك الصيني، إدراكها لأهمية الحفاظ على علاقاتها مع الغرب، وفي الوقت نفسه، عدم التفريط بشراكاتها الاستراتيجية مع الدول المنتجة للطاقة، وهو ما يبرز طبيعة السياسة الخارجية الصينية، القائمة على تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والاعتبارات الجيوسياسية^(٢).

اتسمت العلاقة بين روسيا والصين، خلال أزمة الملف النووي الإيراني بدرجة ملحوظة من التنسيق السياسي داخل مجلس الأمن الدولي، حيث شكّل البلدان ما يمكن وصفه بمحور توازني في مواجهة الضغوط الأمريكية والغربية، الرامية إلى فرض إجراءات صارمة وسريعة، على إيران عن طريق تقديم مشاريع قوانين تهدف الى استحصال موقف دولي ضد ايران، وجاء التنسيق بينهما نتيجة إدراك مشترك لدى موسكو، وبكين، لأهمية الحفاظ على دور الأمم المتحدة كإطار شرعي لمعالجة الأزمات الدولية، فضلاً عن رفضهما للسياسات الأحادية التي قد تفضي إلى تقويض مبدأ التعددية

(1) Yong Deng, China's Struggle for Status, Cambridge University Press, 2008, p. 210.

(2) Suzanne Maloney, Iran's Political Economy since the Revolution, Cambridge University Press, 2015, p. 143.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

القطبية في النظام الدولي، عن طريق هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، على القرار الدولي^(١)، وفرض ارادتها على كثير من دول العالم، وفي السياق نفسه، سعت الدولتان لإعادة صياغة مشاريع القرارات المقدمة ضد إيران، بحيث تم تخفيف حدتها، وتقليص نطاق العقوبات المقترحة، مع التأكيد على ضرورة إعطاء الأولوية للحلول الدبلوماسية، ما ابرز تقاطعاً ايجابياً في الرؤى بينهما بشأن كيفية إدارة الأزمات الدولية المعقدة، دون اللجوء إلى التصعيد المباشر، مدركين ان التصعيد العسكري يؤدي الى استشراء الفوضى في منطقة حساسة من العالم^(٢).

تجلى تنسيقهما بشكل واضح، في المفاوضات التي سبقت صدور قرارات مجلس الأمن، بعد ان عملت روسيا والصين على إدخال تعديلات جوهرية على نصوص تلك القرارات، خاصة فيما يتعلق بطبيعة العقوبات وآليات تنفيذها، إذ حرصتا على استبعاد أي إشارات قد تُفسّر على أنها تفويض باستخدام القوة العسكرية، كما سعتا إلى ضمان بقاء العقوبات ضمن نطاق محدد يستهدف الأنشطة النووية دون المساس بالبنية الاقتصادية العامة لإيران، ويعكس موقفهما رغبة الدولتين في تجنب سيناريو التصعيد العسكري الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي، ويؤثر سلباً على مصالحهما الاستراتيجية، لا سيما في مجالات الطاقة والتجارة الدولية^(٣).

مع ذلك، فإن التنسيق لم يكن يعني تطابقاً كاملاً في المواقف بين روسيا والصين، إذ برزت بعض الفروقات في طبيعة تعاطي كل منهما مع الأزمة، اذ كانت روسيا، أكثر

(1) Joseph Cirincione, Bomb Scare: The History and Future of Nuclear Weapons, Columbia University Press, 2007, p. 284.

(2) Joseph Cirincione, op.cit, p. 284.

(3) Shahram Chubin, Iran's Nuclear Ambitions, Carnegie Endowment, 2006, p. 97.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

انخرطاً في التفاصيل التقنية والسياسية للملف، بحكم علاقاتها المباشرة مع إيران في المجال النووي، في حين ركزت الصين بشكل أكبر على الجوانب الاقتصادية والاستراتيجية، وخاصة ما يتعلق بأمن الطاقة واستقرار الأسواق العالمية، وعلى الرغم من تلك الاختلافات، فإن البلدين نجحا في الحفاظ على حد أدنى من التوافق، مكنهما من التأثير في مسار القرارات الدولية المتعلقة بإيران، بما يحقق توازناً بين متطلبات المجتمع الدولي ومصالحهما الوطنية^(١).

دخلت روسيا والصين مرحلة جديدة من التعاطي مع الملف، اذ انتقلنا من مرحلة التحفظ على فرض العقوبات، إلى مرحلة القبول التدريجي بها، الامر الذي يعد نقطة على حسابهما امام الضغوط الغربية، ولكن ضمن إطار محدد يضمن عدم تحولها إلى أداة تصعيد شاملة، وجاء ذلك التحول نتيجة إدراك البلدين أن استمرار رفض العقوبات بشكل مطلق قد يؤدي إلى اتخاذ الولايات المتحدة وحلفائها إجراءات أحادية خارج إطار مجلس الأمن، وهو ما من شأنه تقويض دور الأمم المتحدة، وتقليل قدرة موسكو وبكين على التأثير في مسار الأزمة^(٢). ان تراجع او انصياع البلدين الجزئي والدبلوماسي امام الرؤية الغربية في فرض عقوبات على طهران؛ جاء بعد تخوفهما من تكرار سيناريو العراق اذ اجبر الامريكيون العالم على قبول وتقنين غزوهم للعراق، والذي حصل خارج نطاق الامم المتحدة، بتحالف قاداته واشنطن لغزو بلد ذو سيادة وعضو مؤسس في الامم المتحدة، والذي من المحتمل ان يتكرر في حالة إيران بمبررات عديدة.

(1) Flynt Leverett and Hillary Mann Leverett, *Going to Tehran: Why America Must Accept the Reality of Nuclear Iran*, New York, Metropolitan Books, 2013, P.78.

(2) Mark Fitzpatrick, *The Iranian Nuclear Crisis*, Routledge, 2008, p. 60.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

في ذلك السياق، وافقت روسيا والصين على تنفيذ القرار ١٧٤٧^(١)، في ٢٤ آذار عام ٢٠٠٧، الذي وسّع نطاق العقوبات بشكل جزئي، مكملاً للقرار ١٧٣٧^(٢)، كما حرصت الدولتان على أن تكون العقوبات ذات طابع تدريجي ومحدد، وليس ذو طابع هجومي، يُجبر به الإيرانيين على اتخاذ خطوات ذات عواقب وخيمة، من شأنها تأزيم الموقف والاضرار بمصالح كل من الدولتين على حد سواء، بحيث تبقى أداة للضغط السياسي وليس وسيلة للعقاب الاقتصادي الشامل، وهو ما يعكس سعيهما للحفاظ على قنوات التواصل مع إيران، وتشجيعها على العودة إلى طاولة المفاوضات^(٣).

عملت روسيا والصين، على ضبط مسار العقوبات بما يتناسب مع مصالحهما، حين سعتا إلى استثناء بعض القطاعات الحيوية من القيود المفروضة، وخاصة تلك المرتبطة بالطاقة والتعاون الاقتصادي والعسكري، الأمر الذي عكس الطبيعة البراغماتية لسياساتهما الخارجية، وفي الوقت ذاته، استخدمتا العقوبات كوسيلة لبعث رسالة مزدوجة إلى إيران، مفادها ان استمرار التحدي قد يؤدي إلى مزيد من الضغوط، في حين أن التعاون مع المجتمع الدولي قد يفتح المجال لتخفيف تلك القيود، وهو ما يوضح دورهما كوسيطين يسعيان إلى تحقيق توازن بين الضغط والحوار^(٤).

يكشف تحليل الموقفين الروسي والصيني، من الملف النووي الإيراني عن حالة واضحة من التداخل بين المبادئ المعلنة والمصالح الواقعية، اذ حرصت الدولتان على التأكيد في خطاباتهما الرسمية على احترام سيادة الدول، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية، والدفاع عن حقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، وهي مبادئ تتسجم مع

(1) U N Security Council, Resolution 17٤7, 2007.

(2) U N Security Council, Resolution 1737, 2006.

(3) UN Security Council, Resolution 1747 2007.

(4) Dmitri Trenin, Russia's Foreign Policy, op.cit, p. 135.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

رؤيتهما لنظام دولي قائم على التعددية واحترام القانون الدولي، إلا ان تبنيهما لذلك الخطاب لم يكن منفصلاً عن اعتبارات عملية تتعلق بالمصالح الاقتصادية والجيوستراتيجية، اذ سعت موسكو وبكين، لحماية مصالحهما في إيران، في كل المجالات^(١).

يمكن القول إن سياسة روسيا والصين، خلال تلك الازمة اتسمت بما يمكن وصفه بـ"البراغماتية الاستراتيجية"، لانهما لم تلتزمان بموقف ثابت، بل عملتا على تعديل مواقفهما وفقاً لتطورات الازمة ومقتضيات المصلحة، وبما يحقق أكبر قدر من المكاسب و بأقل من المخاطر، فقد دعمتا إيران في مواجهة الضغوط الغربية، ولكن ضمن حدود لا تؤدي إلى القطيعة مع المجتمع الدولي، دون احداث أي صدام مع الغرب، وموافقتهما على فرض عقوبات، ولكن بشروط تضمن عدم الإضرار بمصالحهما، وهو ما عكس قدرة الدولتين على إدارة التوازنات المعقدة في السياسة الدولية^(٢).

وعليه، يمكن اعتبار الموقف الروسي الصيني خلال تلك المرحلة أنموذجاً لسياسة القوى الكبرى في إدارة الأزمات الدولية، حيث التوفيق بين المبادئ والمصالح ضمن إطار من البراغماتية السياسية، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية دون الانزلاق إلى صراعات مفتوحة، وهو ما أسهم في إبقاء الأزمة النووية الإيرانية ضمن حدود السيطرة، ومهد لمسارات تفاوضية أكثر تطوراً ، كما ان الفهم العميق لموقف الدولتين ، اسفر الكثير من الامور واهمها ان الدول الكبرى تهتم بإدارة واحتواء الازمات على حساب حلها بالقوة، اذ تنطلق من كونها دول تحافظ على مصالحها قبل كل شيء، وفي الوقت نفسه لا تنكر على الآخرين مصالحهم وفق اطار ومنظور براغماتي.

(1) Yong Deng, Op.Cit p. 215.

(2) Flynt Leverett and Hillary Mann Leverett, op.cit, P.78.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المبحث الثاني: التوافق السياسي الروسي الصيني وأثره في التفاعل الأمني والاقتصادي المشترك.

أولاً: اتفاقية الحدود بين الاتحاد الروسي والصين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

كانت مشكلة الحدود عند تقاطع نهري أمور، وأوسوري، بالغة الخطورة، على العلاقات بين البلدين، لدرجة ان تسويتها استمرت حتى عام 2004، اذ أعلنت موسكو، وبكين، معاً في العام ذاته ان المفاوضات المستمرة، التي لم يُعلن عنها سابقاً، أسفرت عن حلول للمشكلتين الأخيرتين للحدود بينهما، اللتين اجلتا، ووجد الطرفان انه من غير الضروري انتظار الجيل المستقبلي الأكثر حكمة، و ان من واجبهما تقديم التنازلات اللازمة للتوصل إلى اتفاق قوي، فضلاً عن كون احتمالية استغلال تلك المشكلة المعقدة، من قبل منافسين دوليين، لتخريب جو التوافق والانسجام بين البلدين^(١).

وقّع وزير الخارجية الصيني لي تشاوشينغ (Li Zhaoxing)^(٢) ووزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف^(٣) في بكين الاتفاقية التكميلية بشأن القسم الشرقي من الحدود

(1) Neville Maxwell, How The Sino-Russian Boundary Conflict Was Finally Settled: From Nerchinsk 1689 to Vladivostok 2005 via Zhenbao Island 1969.p71.

(٢) لي تشاوشينغ (١٩٤٠): دبلوماسي وسياسي صيني بارز، وُلد عام ١٩٤٠ في مقاطعة شانغدونغ، التحق بالسلك الدبلوماسي الصيني في ستينيات القرن الماضي، وتدرّج في المناصب حتى أصبح سفير الصين لدى الأمم المتحدة ثم سفيرها في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١. عُرف بمهارته في التفاوض وخطاباته التي تجمع بين الصراحة والرمزية الثقافية الصينية. في عام ٢٠٠٣ عُيّن وزيراً للخارجية في حكومة هو جين تاو، وظل في منصبه حتى عام ٢٠٠٧. للمزيد يراجع:

Suisheng Zhao, China's Foreign Policy: Pragmatism and Strategic Behavior, M.E. Sharpe, 2004, p.210-215.

(٣) سيرغي فيكتوروفيتش لافروف (١٩٥٠): دبلوماسي وسياسي روسي بارز وُلد في موسكو، ويُعد من أبرز الشخصيات في السياسة الخارجية الروسية المعاصرة. تخرّج في معهد موسكو الحكومي =

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الصينية الروسية، في ١٤ تشرين الأول ٢٠٠٤، والذي بقي عالقاً لمدة زمنية كبيرة كمشكلة مركبة بين البلدين، خضعت لرؤية شعبية داخلية، وتطلعات حكومية استراتيجية طويلة الامد، وبموجبها، تنازل الروس، عن جزيرة تاراباروف^(١)، بأكملها ونصف جزيرة بولشوي^(٢)، وجزيرة أوسورييسكي التي أطلق عليها الجانب الصيني اسم هيكسيازيداو، جزيرة الدب الأسود، ونصف جزيرة بولشوي. وتسميتها في الصين أباغيتو واحتفظت روسيا بالنصف الآخر من جزيرتي بولشوي أوسورييسكي وبولشوي، تقاسم الجانبان مساحة ٣٧٥ كيلومتراً مربعاً من الأراضي المتنازع عليها بالتساوي تقريباً، مما يساعد في فهم مدى جدية روسيا، في التقارب مع الصين وحل النزاعات المفصلية مع جارتها

=للعلاقات الدولية عام ١٩٧٢، ثم التحق بوزارة الخارجية السوفيتية حيث عمل في بعثات مختلفة، من بينها البعثة الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك. تولى منصب الممثل الدائم لروسيا في الأمم المتحدة بين عامي ١٩٩٤ و ٢٠٠٤، حيث اكتسب سمعة كواحد من أكثر الدبلوماسيين خبرة وصرامة. في عام ٢٠٠٤ عُيّن وزيراً للخارجية الروسية، وهو المنصب الذي لا يزال يشغله حتى اليوم، ليصبح من أطول وزراء الخارجية خدمة في تاريخ روسيا الحديثة. للمزيد يراجع:

Roy Allison, *Russia, the West, and Military Intervention*, Oxford University Press, 2013, p.85-90.

(١) جزيرة تاراباروف المعروفة باسم جزيرة ينلونغ بالصينية تقع عند التقاء نهري أمور وأوسوري قرب مدينة خاباروفسك الروسية، وكانت محور نزاع حدودي طويل بين الصين وروسيا انتهى عام ٢٠٠٨ بتسوية سلمية أعادت الجزيرة إلى السيادة الصينية بالكامل. يراجع:

Akihiro Iwashita, *The Political Economy of Divided Islands*, Springer, 2013.

(٢) جزيرة كبيرة تقع عند التقاء نهري أمور وأوسوري قرب مدينة خاباروفسك في أقصى الشرق الروسي، وكانت محور نزاع حدودي طويل بين الصين وروسيا. تبلغ مساحتها نحو 350 كم²، وهي أكبر بكثير من جزيرة تاراباروف المجاورة. تاريخياً، كانت الجزيرة جزءاً من الأراضي الصينية وفق اتفاقية بكين عام ١٨٦٠، لكنها خضعت للسيطرة الروسية منذ أواخر القرن التاسع عشر. يراجع:

Akihiro Iwashita, *The Political Economy of Divided Islands*, Springer, 2013, 227-235.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الاسيوية، رغم التنافس في ميادين عدة، وفي بيان مشترك للرئيسين بوتين، و تاو، في ١٤ تشرين الاول، وصِفَ الاتفاق بشأن ترسيم قسمين من الحدود المتنازع عليهما بأنه "حل متوازن وأمثل، شكّل انتصاراً سياسياً للجانبين"^(١).

لأول مرة في تاريخ علاقات البلدين، رسمت الحدود الصينية- الروسية، بشكل صحيح ودقيق، وليس على شكل تفاهات متفرقة وحلول ملغومة، يمكن ان تنفجر لتعيد الجميع للمربع الاول، من الخلافات، فأدى ذلك لإزالة الداعي والمسبب، لسنوات طويلة من الصراعات، وسوء الفهم، النابع من تفوق روسيا العسكري، وعدم المساواة في مخرجات الاتفاقات السابقة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالحدود، إذ كانت الحلول السابقة تخضع لمعادلات صفرية، لا تُعنى باسترضاء الآخر واحتواءه، بل تعتمد على حساب نقاط التفوق، ومعادلة تتطلق من مصالح احادية^(٢).

أنهى ذلك التفاهم مدة طويلة الأمد من المفاوضات، وترسيم الحدود بين البلدين، والتي حظيت بقبول واعتراف الطرفين، اذ أدى ترسيم آخر قسمين غير مؤكدين من الحدود المشتركة لإزالة إحدى أخطر المشكلات في العلاقات الصينية - الروسية خلال الأربعين عاماً الماضية؛ وأصبح ترسيم الحدود عنصراً هاماً في ضمان الاستقرار في قارة آسيا، والمحيط الهادئ، ودافعاً إضافياً لتطوير العلاقات بين المناطق الحدودية^(٣).

صادقت اللجنة الدائمة للمجلس الوطني لنواب الشعب الصيني، على الاتفاقية في ٢٧ نيسان ٢٠٠٥، ثم صادق عليها مجلس الدوما الروسي، في ٢٠ أيار، ومجلس الاتحاد

(1) Tadeusz Dmochowski, The Settlement Of The Russian-Chinese Border Dispute, Polish Political Science Yearbook, 2015, Vol. 44, P.71.

(2) ibid, P.71.

(3) ibid, P.71.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الروسي، بعد خمسة أيام، كما انهي التنازل عن عدد من الجزر في ٢ حزيران، في فلاديفوستوك، بتوقيع الاتفاقية وتبادل وثائق التصديق، نيابة عن حكومتي البلدين، من قبل وزير الخارجية الصيني تشاوشينغ، ونظيره الروسي، لافروف، في بكين، اما جزيرتي بولشوي أوسورييسكي، وتاراباروف، فتم ارجاء عملية التنازل عن جزيرة تاراباروف، ونصف جزيرة بولشوي أوسورييسكي للصين ، الى وقت لاحق وفق اتفاقية تكميلية متفق عليها، ضمن ذات الاتفاق^(١).

يمكن استنتاج التنازلات التي قدمها الجانبان، للتوصل إلى الاتفاق الذي تم إضفاء الطابع الرسمي عليه في اتفاقية تكميلية بشأن القسم الشرقي من خط الحدود الصينية الروسية، بان الخلاف الرئيسي لكل جانب كان مختلفاً، و قابلاً للفصل، بالنسبة لموسكو، اذ ارادت الاحتفاظ بجزء من جزيرة الدب، قبالة سواحل خاباروفسك، الذي يعده سكانها جزءاً من المدينة، و أمر غير قابل للتفاوض، رغم ان روسيا تاريخياً لم تكن راغبة في التنازل عن أي أراضٍ، إلا أن التخلي عن الجزء العلوي، من جزيرة الدب كان بمثابة ثمن زهيد لتسوية نهائية، بالنسبة لبكين، كان استحوادها على الجزء العلوي، من جزيرة الدب، و إعادة قناة فويوان^(٢)، بغض النظر عن كازاكيفيتش، إلى وضعها المحدد بموجب

(1) Neville Maxwell, Op.Cit, P.71.

(٢) قناة فويوان: مجرى مائي يقع عند التقاء نهري أمور وأوسوري في أقصى الشرق، قرب مدينة خاباروفسك الروسية، ويمثل الحدود الطبيعية بين روسيا والصين. هذه القناة اكتسبت أهمية خاصة في النزاعات الحدودية بين البلدين، إذ تفصل بين جزيرة تاراباروف وجزيرة بولشوي أوسورييسكي من جهة، والأراضي الصينية من جهة أخرى، وبعد مفاوضات طويلة، توصل الطرفان عام ٢٠٠٨ إلى اتفاق نهائي لترسيم الحدود، وبموجبه أعادت روسيا جزيرة تاراباروف ونصف جزيرة بولشوي إلى الصين، لتصبح قناة فويوان رمزاً للتسوية السلمية للنزاعات الحدودية بين الدولتين. يراجع:

Akihiro Iwashita, op.cit, p. 210-220.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المعاهدة كممر، مائي داخلي تابع للصين، ووضففيه أرض سيادية صينية، طالما أن حق الصين، في الملاحة عبر ملتقى النهرين مضمون، ولم تكن هناك حاجة لبكين، للإصرار على استعادة الجزء من الجزيرة المتاخم لمدينة خاباروفسك؛ إذ يمكن التنازل عنه لروسيا، في تلك المرحلة، يمكن لفريقي مفاوضي الحدود العمل معاً لتحقيق هدف مشترك، وهو ضبط الحدود بدقة بما يحقق التوازن بين مصالح الجهات الرئيسة، ومصالح السكان المحليين والسلطات الإقليمية، بحيث حظى التنسيق المقترح بقبول واسع، لتتمكن موسكو وبكين، من الإعلان، عن تحقيق حل لازمة الحدود، استمرت لعقود^(١).

غدت احتياجات ومطالب الطرفين، التي بدت لمدة طويلة متناقضة بشكل لا يمكن حله، قابلة للتنفيذ؛ من خلال التقسيم المباشر، وبذلك انشأت أجزاء جديدة قصيرة، بل صغيرة جداً، من الحدود الصينية الروسية، على جزيرة الدب، استعيدت في نهر أرغون، ومع ترسيمها، أصبحت الحدود الصينية الروسية بأكملها متفقاً، ومحددة ومعترفاً بها، مما يمثل بداية زمن من الوثام الصيني الروسي غير المسبوق، وتمكن الروس من استيعاب حقيقة ضرورة التفاهم مع الصين بعد ادراكهم حجم الخسارة التي من الممكن ان يتعرضوا لها لو ساءت العلاقات مع الصين^(٢).

يبدو أن الطرفين أدركا أهمية تكثيف الجهود الدبلوماسية لمعالجة القضايا الحدودية بما يحقق قدراً أكبر من المصالح المشتركة، لا سيما في ظل التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة. وعلى الرغم من أن مسألة الحدود شكلت إحدى القضايا الحساسة في العلاقات بين موسكو وبكين، فإن طبيعة المصالح الاستراتيجية المتبادلة بينهما، وحرصهما على تعزيز التعاون المشترك، أسهما في دفع الجانبين نحو تسوية الخلافات تدريجياً، بما يتيح

(1) Neville Maxwell. ,Op.Cit, P.72.

(2) ibid, P.72.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

لهما التركيز على مواجهة التحديات الدولية، وفي مقدمتها تنامي النفوذ الأمريكي في محيطهما الإقليمي.

ثانياً: مهمة السلام ٢٠٠٥ والتعاون في إطار منظمة شنغهاي.

ترجم تطور العلاقات السياسية مع الصين، من خلال دعم الصين لروسيا، ففي الخامس تموز ٢٠٠٥ وفي دعوتها، خلال قمة قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون، في كازاخستان، لسحب القوات الغربية من منطقة آسيا الوسطى، والتي تتمركز فيها منذ غزو أفغانستان، وكان لابد من ترجمة موقفهما، الى مناورة عسكرية، ذات طابع وهدف سياسي ودبلوماسي، فكانت مناورات عام ٢٠٠٥، ترجمة لذلك الموقف الروسي الصيني، وترجمة للتنسيق الكبير بينهما^(١).

أجرت القوات المسلحة الروسية مناورات اطلق عليها اسم "قوستوك-٢٠٠٥" في تموز، في منطقة الشرق الأقصى الروسي. ركزت تلك المناورات على مواجهة تهديدات الحركات، الانفصالية والراдикаلية والدينية والقومية، وكان أحد الأهداف الرئيسة للتدريبات، تنسيق العمل بين قوات وزارة الدفاع الروسية وقوات إدارات إنفاذ القانون الأخرى، أو ما يسمى الوزارات ذات السلطة، مثل جهاز الأمن الفيدرالي (Federal'naya Sluzhba Bezopasnosti)، أو جهاز الأمن الفيدرالي الروسي)، ووزارة الداخلية، ووزارة الطوارئ، ونظراً للتركيز على عمل الوزارات ذات السلطة، شاركت القوات المسلحة الروسية بخمسة آلاف عنصر فقط، بينما جلبت إدارات إنفاذ القانون الأخرى اربعة عشر الف جندي، ومن المثير للاهتمام ان جانباً أساسياً آخر من التدريبات، تمثل بالتعاون مع وكالات أمنية مماثلة في الصين، بما في ذلك القوات

(1) Marcel de Haas, The Shanghai Cooperation Organisation: Towards a Full-grown Security Alliance?, Clingendael Security Report 3, The Hague, Clingendael Institute, November 2007, P.9-10.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المسلحة ، مما يعكس عمق التنسيق وتطور العلاقات مع الصين، كونه مفهوماً جديداً لسياسة الأمن الروسي^(١).

ومن غايات المناورات، ايضاً تعزيز صادرات الأسلحة الروسية للصين، وقد استفاد الروس والصينيون على حد سواء من خبرة تلك المناورات الثنائية، كانت القوات المحمولة جواً الروسية والصينية قد تدربت معاً بالفعل خلالها، وفي حين ان المناورات مع قوات حلف شمال الاطلسي غالباً ما تتميز بالتعقيدات بسبب الاختلافات في أنظمة الأسلحة، إلا ان تلك المشكلة كانت غائبة في المناورات الروسية الصينية، لأن الصين استخدمت الكثير من الأسلحة روسية الصنع، مع انها واجهت مشكلة اللغة^(٢).

شدد الروس على العلاقات الثنائية بين البلدين، وخاصة الجانب الاقتصادي بما فيه عمل شركات الطاقة الروسية في الصين، خلال لقاء على مستوى نواب وزراء خارجية كلا البلدين في الاول من آب، في بكين، كما تم بحث المشاريع الثنائية التي من شأنها توزيع امدادات الطاقة على دول اخرى، ونقل النفط والغاز الروسي، إلى الصين^(٣).

وفي ١٨ إلى ٢٥ آب وللمرة الأولى منذ اربعين عاماً، أجرت القوات المسلحة الروسية والصينية رسمياً برعاية منظمة شنغهاي للتعاون، مناورات مشتركة واسعة النطاق، أطلق عليها "مهمة السلام ٢٠٠٥"^(٤)، وشارك فيها نحو عشرة آلاف جندي من

(1) Vladimir Mukhin, Dalniy vostok priravnyali k Chechne, Nezavisimoe Voennoe Obozrenie (NVO), Moscow, July 29, 2005.

(2) A. Ventslovskiy, Mirnaya missii v Zheltom more, Krasnaya Zvezda (KZ), Moscow, August 23, 2005.

(3) Sergei Blagov, Russia and China: United by Foreign Policy, Divided by Energy Prices, Eurasia Daily Monitor (EDM), Washington, DC, May 27, 2008.

(4) Marcel de Haas, Russian-Chinese Military Exercises and their Wider Perspective: Power Play in Central Asia, Russian Series 05/51, Swindon,

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

البلدين، وعدد من القطع البحرية والطائرات الحربية من البلدين، اللذان وصفها بأنها "مناورة لمكافحة الإرهاب والتطرف والانفصال"، ومع ذلك، فإن القوة الجوية والبحرية والبرية التقليدية شاركت بشكل كبير، إذ تضمنت عملية إنزال برمائي واسعة النطاق بقيادة الصين، على طول ساحلها الشرقي بعيداً عن القاعدة البرية لمنظمة شنغهاي للتعاون، تلك العمليات التي لم تكن موجهة ضد الأهداف المعلنة للمناورات فحسب، بل تشابهت بشكل ملحوظ مع سيناريو، يشابه عمليات صينية، لضم تايوان تايوان، كانت المناورات بمثابة فرصة لروسيا لاستعراض قدراتها العسكرية، أمام عميل محتمل، في سوق السلاح العالمي، أكثر من كونها مؤشراً حقيقياً على بداية تحالف عسكري مع الصين، إلا أن البلدين سعيا بوضوح إلى توجيه رسالة مزدوجة إلى المجتمع الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، مفادها تطور العلاقات الاستراتيجية بين الصين وروسيا^(١).

صرحت هيئة الأركان العامة الصينية اثناء تلك المناورات، وكذلك نظيرتها الروسية، أكثر من مرة أن المناورات كانت متوافقة مع مبادئ الأمم المتحدة ولم تكن موجهة ضد اطراف معينة، كانت الأهداف الرسمية للمناورات هي مكافحة الإرهاب الدولي والانفصالية والتطرف، و تعزيز الجاهزية القتالية المتبادلة ضد التهديدات الناشئة حديثاً^(٢).

Conflict Studies Research Centre (CSRC), UK Defence Academy, October 2005, P.9-10.

(1) The exercise will reportedly be held in Central Asia, in coordination with the Collective Security Treaty Organization (CSTO). News report, 2005.

(2) A. Ventslovskiy and N. Litkovets, Mirnoy missii dan start, Krasnaya Zvezda (KZ), Moscow, August 19, 2005.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

كانت مسألة التوافق على إقامة المناورات وحدها تحول دراماتيكي في مسار العلاقات الروسية الصينية، لأنها تعد بمثابة ترجمة وتجلي لمستويات عالية من التنسيق والتوافق السياسي البراغماتي الجدي.

نظراً لتنامي التأثير السياسي والاقتصادي للصين في منطقة آسيا، كانت القوات المسلحة الصينية في مرحلة نمو مستمر، حجماً ودوراً، مما عزز قدراتها من خلال ممارسة إجراءات القيادة والسيطرة، فضلاً عن الجوانب العملياتية العسكرية البحتة كتفويض هجوم جوي واسع، إذ كانت روسيا بعد التقدم الكبير الذي أحرزته الصين في المجال العسكري، ترجح ان الصين قد تُشكل تهديداً على المدى الطويل، وان تلك التدريبات كانت مفيدة أيضاً لهيئة الأركان العامة الروسية، إذ وفرت فهماً أعمق لكيفية عمل القوات المسلحة الصينية وما هي قدراتها الحالية ودراسة نقاط ضعف تلك القوات، ولم تكن الأهداف الرسمية للتدريبات مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأهداف المعلنة للحرب ضد الإرهاب كما صرح البلدان، بل كانت في الواقع مجرد ممارسة للحرب التقليدية، باستخدام جميع أنواع الأسلحة باستثناء السلاح النووي، وكان الهدف الأرجح للمناورات ان توضح للصين وروسيا للعالم الغربي أنهما تعتبران نفسيهما المسيطرتين على منطقة آسيا، والمحيط الهادئ من خلال انعكاس التقارب السياسي والإستراتيجي المعتمد على التنسيق العسكري العالي، في نطاق نفوذهما السياسي والمجال الحيوي لهما، وخلال التدريبات العسكرية، صرّح وزير الدفاع الروسي إيفانوف بأن روسيا والصين، على الرغم من عدم وضع أي خطط بعد، يمكنهما إجراء تدريبات عسكرية مشتركة بشكل منتظم، كما صرح بان الصين تولت زمام المبادرة في اقتراح حجم ونوع القوات المشاركة، ومحتوى المناورات، أثناء صياغة خطة التدريبات، حين وانخفض عدد القوات الروسية، بينما زاد عدد القوات الصينية، التي تحملت معظم تكاليف المناورات^(١).

(1) Marcel de Haas, The Peace Mission 2007 Exercises: The Shanghai Cooperation Organisation Advances, Central Asian Series 07/281, Swindon, Advanced Research and Assessment Group, UK Defence Academy, September

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

يبدو ان روسيا والصين، ادركا جيداً، ان الغرب ليس بالسذاجة السياسية التي تمكنهما من اقناعه بالهدف المعلن من التدريبات المشتركة، التي اجروها بشكل مشترك، بل انهما ادركا ان الرسالة التي ارادا ايصالها للغرب قد وصلت، ومنذ اللحظة التي اعلنتا فيها عن المناورات^(١).

ادت منظمة شانغهاي، دوراً في تلك للمناورات، من خلال نشاطها اجل للتوافق الاستراتيجي بين روسيا والصين، الذي انعكس في انجاح المناورات، فضلاً عن تبني المنظمة خطاباً هدف الى معارضة انتشار النفوذ الأمريكي، ما عدته الولايات المتحدة الامريكية دليلاً واضحاً على رغبة موسكو والصين في أن يكونا الضامنين الرئيسان للأمن الإقليمي.

ثالثاً: نقاط الخلاف خلال العام ٢٠٠٥.

أثار سوء تعامل الصين مع حادثة التسرب الكيميائي في نهر سونغهوا، في ١٣ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥، غضب الروس، الذين ظلوا متشككين في افتقار الصين للشفافية وحسن نيتها في الاهتمام بالآثار العابرة للحدود لسياساتها^(٢).

أعرب مسؤولون روس أيضاً عن تحذيرات بشأن الصين، ففي ١٤ كانون الأول، أكد وزير الداخلية الروسي، نورجالييف، خلال زيارته الى مدينة خاباروفسك، أن الهجرة غير الشرعية الصينية من بين جوانب متعددة تشكلت تهديداً للأمن القومي في أقصى

2007, P.9–10; Igor Plugatarev, Kto platit, tot i zakazyvayet ucheniya, Nezavisimoe Voennoe Obozrenie (NVO), Moscow, August 19, 2005.

(1) ibid.

(2) Wenjing Fu, Huijin Fu, Karen Skøtt, and Min Yang, Modeling the Spill in the Songhua River after the Explosion in the Petrochemical Plant in Jilin, Environmental Science and Pollution Research International, Vol. 15, No. 3 (2008), P.178–181.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

شرق روسيا، من خلال زيادة معدل الجريمة مخاطر الاختراق الثقافي والاقتصادي^(١)، ورغم أن نورجاليف لم يذكر كلمة صيني، رغم التصريحات الرسمية المتكررة التي تُناقض ذلك التطور، فمن المرجح أنه كان يشير إلى التدفق المستمر للمهاجرين الصينيين غير الشرعيين في المنطقة.

على الرغم من الجدية التي يتعامل بها الطرفان في قضايا التعاون، إلا أن من الواضح أن هناك ترسبات بقيت عالقة في أذهان البلدين من تاريخ الشقاكات السيئ في علاقة البلدين فضلاً عن تصورات يمكن اعتبارها غير عقلانية بالنسبة لفهم الروس لما وصل إليه نفوذ ومكانة الصين ليس على المستوى الدولي ولكن على المستوى الإقليمي على الأقل، لذلك كانت لغة الشارع الروسي مليئة بمفاهيم القطيعة والتخوين للصينيين الأمر الذي يسره تاريخ العداء الذي تناولناه في صفحات سابقة. أن هناك استطلاع رأي أجري في ذات العام، وجد أن ٦٢% من الروس ينظرون إلى الوجود الصيني المتزايد في أولويات السياسة الروسية نظرة سلبية، بينما اعتبر ٦٦% منهم أن مشاركة الشركات والعمال الصينيين في صناعة المعادن في سيبيريا والشرق الأقصى الروسي تشكل خطراً على المصالح الروسية^(٢).

رابعاً: مبيعات الأسلحة الروسية للصين ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

استمرت علاقة روسيا الدفاعية مع الصين، بما في ذلك مبيعات الأسلحة، خلال عام ٢٠٠٥، ومع ذلك، كانت العلاقات العسكرية مهددة، رغم المناورات المشتركة، والتعاون العسكري كما أشرنا سابقاً، إذ أدى التعاون التقني الروسي والمهارة الصينية،

(1) Rousseau, R. 'Will China Colonize and Incorporate Siberia?', Harvard International Review, 27 June, 2012.

(2) Russian Opinion Poll: China Seen as Partner, Fear of Chinese Expansion, Interfax, August 15, 2005, cited in Andrew Kuchins, Russian Perspectives on China: Strategic Ambivalence, paper prepared for a Center for Naval Analyses Corporation conference on China-Russia Relations in the 21st Century, February 22-23, 2007.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

في الهندسة العكسية، إلى قدرة محلية متنامية للصين لتلبية احتياجاتها الدفاعية، مما أدى إلى انخفاض الاهتمام بالمشتريات من روسيا^(١).

استمر البلدان بالشعور بانعدام ثقة، إن لم يكونا منعزلين، على المستوى الشعبي، ففي استطلاع رأي أجراه صندوق الرأي العام الروسي ١٦ آذار ٢٠٠٦، رأى أقل من نصف المشاركين في الاستطلاع آراؤهم أن الصين صديقة لروسيا، بينما رأى ٣٠% منهم أن الصين دولة غير ودودة، وهو انخفاض حاد مقارنة بما كان عليه الوضع قبل أربع سنوات فقط وبنفس طريقة الاستطلاع^(٢). قبل الدخول في القضايا الاستراتيجية مثل الشراكة الأمنية ومبيعات الأسلحة، ينبغي أولاً الوقوف على موقف الرأي العام الروسي من العلاقات مع الصين.

اشتريت الصين ما يقرب نصف صادرات الأسلحة الروسية خلال بداية العام ٢٠٠٦^(٣)، وبدأ تطوير علاقة تجارية وثيقة في مجال الأسلحة، في وقت لم تكن فيه القوات المسلحة الروسية قادرة على شراء أكثر من بضع طائرات أو دبابات سنوياً لدعم الجيش بالأسلحة، والمعدات الحربية، وعندما كانت معداتها تتدهور بسرعة بسبب نقص الأموال وقطع الغيار، وقد ظهر مستوى معين من القلق بشأن التحول في ميزان القوى التقليدي بين البلدين في الأوساط العسكرية الروسية، إذ أدرك الروس، إن عليهم التحرك لسد تلك الثغرات في التفاوت العسكري، ناهيك عن حاجة الشركات الروسية، الرائدة في

(1) Wendell Minnick, Analysis: Strains Show in Complex China-Russia Relations, Defense News, March 17, 2007.

(2) Yu Bin, China's Year of Russia and the Gathering Nuclear Storm, Comparative Connections: A Quarterly E-Journal on East Asian Bilateral Relations 8, no.1 April 2006.

(3) Robert Hewson, Chinese Airpower Reaps Benefits of Long Road to Self-sufficiency, Jane's International Defence Review, Vol. 40, October 2007, pp. 56-59.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

صناعة السلاح، الى عملاء موثوقين لدعم صناعاتها مالياً من خلال بيعها منتوجاتها الحربية لهم^(١).

أثار النمط الجديد من المناورات العسكرية الصينية على مستوى الفرق، مع التركيز على الحركة، وعرض القوة، قلقاً متزايداً لدى المخططين العسكريين في موسكو^(٢)، تفاقم القلق بسبب عجز موسكو المزمّن عن توفير الأفراد والتدريب للوحدات العسكرية، سيما تلك المتمركزة في شرق جبال الأورال، لذا انقسمت القيادة العسكرية الروسية، حول نوع المعدات التي ينبغي بيعها للصين، ففي جوهر الأمر، تجد موسكو، انه لا ينبغي تزويد بكين، بأي أنظمة هجومية أو استراتيجية، لتعزيز القوة العسكرية للجيش الصيني، مثل طائرات التزود بالوقود جواً، والنقل الجوي الاستراتيجي، والغواصات، والأنظمة الفضائية، لأن تلك الأسلحة تُستخدم لمنافسة روسيا في آسيا^(٣).

من جهة أخرى، هناك طرف آخر في الكرملين، وهم "المتفائلون بشأن الصين" يجد ان مبيعات الأسلحة، لبكين لا تفيد الاقتصاد الروسي فحسب، بل لا تضر بأمن موسكو أيضاً، إذ لا يمكن استخدام أنظمة عرض القوة الجوية والبحرية والفضائية "بفعالية" ضد روسيا، وإنما فقط ضد "بعض الدول الأخرى" في آسيا^(٤).

(1) Robert Hewson, Op.Cit,p.56-59.

(2) China's Six Most Prominent Key Military Manoeuvres in 2006, People's Daily Online, Beijing, December 31, 2006.

(3) Svetlana Babayeva and Dmitriy Safonov, We do not want to arm the Chinese, Izvestia, 31 May 2002

(4) N. Bjelakovic, Interviews with Russian international security experts, Moscow, May 2007; Vostochnyi orientir rossiiskogo kosmosa [Eastern

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

انخفضت المبيعات العسكرية الروسية للصين منذ منتصف العام ٢٠٠٦، بسبب مخاوف "المشككين في الصين" التي سادت في اروقة الكرملين^(١). كان الرأي بشأن مبيعات الأسلحة إلى الصين ملتبساً إلى حد ما، ويعتمد على ثلاث قضايا، كيف ستؤثر على أمن روسيا، وهل ستؤثر على الأمن في آسيا، ومدى تأثيرها على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا^(٢)، ويبدو ان نخبة السياسة الخارجية الروسية اعتقدت، فيما يتعلق بالقضية الأولى، أن المبيعات اقتصرت على الأسلحة الدفاعية، ولم تشمل أنظمة متطورة تقنياً، وأنها قابلة للسيطرة في نهاية المطاف، على الرغم من الحجج القائلة بأن تجارة الأسلحة أصبحت "مخصصة" ، وفيما يتعلق بتأثير تلك المبيعات على الوضع الأمني في آسيا، لم تعتقد النخبة أن المبيعات تؤثر سلباً على التوازن العسكري بين الصين وتايوان ، أو ان جنوب شرق آسيا سيقع في سباق تسلح محموم، اذ بدت نخبة السياسة الخارجية الروسية، معترفة بالمخاوف الإقليمية الأمريكية في آسيا، وواعية بأهمية علاقات موسكو مع واشنطن، من خلال المحافظة على مسافة امان وعدم توتر، بسبب الدعم الروسي للصين، بالأسلحة المتطورة التي من الممكن ان تهاجم بها تايوان، وهذا ما يمكن ان يعكر صفو العلاقات مع واشنطن، في تلك المرحلة، كل ذلك على حساب الصين^(٣). ويبدو ان مبدأ الصين الواحدة، الذي كانت تقوم عليه

orientation of the Russian Space Cooperation], RIA Novosti, Moscow, November 11, 2006.

(1) Chinese arms imports from Russia fell 62 percent from the previous year according to SIPRI. See Global arms shipments fell in 2007, Reuters, 31 March 2007.

(2) Paradorn Rangsimaporn, Russia's Debate on Military-technological Cooperation with China, Asian Survey, Vol. 46, Issue 3, May-June 2006, pp. 477-495.

(3) Rangsimaporn, Russia's Debate on Military-technological Cooperation with China, pp. 477-495.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الشراكة بين البلدين، كأساس جوهري للتحالف بينهما، لم يكن يؤخذ من قبل الروس، بجدية وواقعية، وحين أصبحت الشعارات في امتحان حقيقي وفعلي اثبت الروس، لأنفسهم قبل الآخرين انها لم ترتق الا لكونها مجرد شعارات، لا تستطيع موسكو بها مجابهة القوة الامريكية، بالشكل الذي كانت يراه بعض، الجالسين في الكرملين.

أجرى جيش التحرير الشعبي الصيني، في ٢٤ اب ٢٠٠٦، مناورة في منطقة شنغيانغ العسكرية، تضمنت مسيرة لقواته لمسافة الف كيلومتر، و تشابه ذلك السيناريو مع عمليات مشابهة لما قد تُجرىه الصين في حال غزوها لروسيا، مما أثار مخاوف موسكو، وتحديداً، لدى النخبة الأمنية الروسية بشأن كيفية تخطيط جيش التحرير الشعبي، لهجوم محتمل على سيبيريا^(١).

ظهر مؤشر محتمل آخر على خوف موسكو، من استيلاء الصين على أقصى شرق روسيا، في ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٦، عندما حذر بوتين، في جلسة لمجلس الأمن الروسي، من العزلة الاجتماعية والاقتصادية للشرق الأقصى عن بقية روسيا، مما يشكل تهديداً خطيراً لمكانة، روسيا في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وأمنها القومي. وأقر بوتين بأن الإجراءات الاتحادية في تلك المنطقة، فشلت في حل مشاكل الشرق الأقصى، مثل انخفاض عدد السكان، ونقص شبكات النقل والمعلومات، مما حال دون تكامل المنطقة مع بقية الاتحاد روسي، الامر الذي عده بوتن، نقطة ضعف امام النفوذ الصيني المتزايد في تلك المناطق^(٢).

ورغم المخاوف الامنية التي سادت العلاقات بين البلدين، خلال عام ٢٠٠٦، الا ان التقارب بين روسيا والصين، من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، أسفر بالفعل عن عقد

(1) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia and China See Each Other, Op.Cit, P.41.

(2) Robert Rousseau, Will China Colonize and Incorporate Siberia?, Harvard International Review, Cambridge, MA, June 27, 2012.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

العديد من اجتماعات المنظمة^(١)، اذ كانت الاخيرة، قد اثبتت من خلال التعاون العملي كالتدريبات والمناورات لمكافحة الإرهاب، قدرتها على التعامل مع "التحديات الجديدة"، وتحديداً الإرهاب والانفصال والتطرف وتهريب المخدرات والأسلحة، تلك التحديات عملت على تخيف حدة التوترات الاقتصادية، بين البلدين، بشكل واضح، وبقيت المنظمة تعمل كصمام امان، امام أي تدهور ثنائي في علاقات البلدين^(٢).

حرصت موسكو، على عدم بيع أحدث نسخ أنظمة أسلحتها إلى الصين، رغم ان بكين واصلت دفع حدود ما يمكن أن تقدمه روسيا من تكنولوجيا ومنصات، و مال صانعوا الصفقات الروس، إلى نقل القدرات الجوية والبحرية بدلاً من المنصات البرية، الأمر الذي فيه تحدٍ للمصالح الاستراتيجية الروسية، على طول محيطها الشرقي الهش، ومع ذلك، كان مستوى نقل المعدات والتكنولوجيا بين روسيا والصين كبيراً، اذ تشمل أنظمة الأسلحة والتكنولوجيا التي حصلت عليها الصين من روسيا غواصات ديزل من فئة كيلو، وطائرات مقاتلة من طراز سو-٢٧ وسو-٣٠، ومدمرات من فئة سوفريميني مزودة بصواريخ كروز مضادة لحاملات الطائرات، وصواريخ جو جو من طراز AA١٠ وAA١١، وصواريخ أرض جو من طراز SA١٠ وSA١٥ وSA٢٠، ورادارات طائرات متطورة، استفادت الصين من المساعدة التكنولوجية الروسية من أجل النشر الناجح، وإن كان متأخراً، للمقاتلة المحلية المتقدمة J-10 في ٥ كانون الثاني عام ٢٠٠٧، عبر وكالة شينخوا الاعلامية الرسمية، وكان لدى الصين وروسيا برنامج تعاون فضائي قوي ومتزايد اعتمد برنامج شنتشو الصيني المأهول على تكنولوجيا سويوز

(1) Vladimir Paramonov and Aleksey Stokov, Russian-Chinese Relations: Past, Present and Future, Russian Series 06/46E, Swindon, Conflict Studies Research Centre (CSRC), UK Defence Academy, September 2006, P.6.

(3) Robert Rousseau, op.cit,p.57-59.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الروسية^(١)، رغم ان الصين أضافت مكونات محلية الصنع، كما تعاون البلدان في أبحاث الرحلات الى القمر، وتصنيع أقمار الاتصالات الصناعية، والمعدات العلمية للاستشعار، عن بعد للأرض، ومعالجة معلومات الأقمار الصناعية، كانت الصين على وشك المشاركة في برنامج غلوناس (Glonass)^(٢)، وخطط البلدان لإنشاء مختبرين فضائيين، بل ويتعاونان في مهمة إلى المريخ^(٣).

كان تعاون روسيا مع الصين في مجال التكنولوجيا المتعلقة بالفضاء، بما في ذلك برامج الصواريخ والأقمار الصناعية، مصدر قلق خاص للولايات المتحدة الأمريكية وغيرها بعد نجاح الصين في اختبار سلاح مضاد للأقمار الصناعية ضد أحد أقمارها الصناعية القديمة للأرصاد الجوية في ١١ كانون الثاني ٢٠٠٧، وتعد القدرات الفضائية الصينية جهداً واضحاً لتقويض القوة العسكرية الأمريكية نظراً لاعتماد الولايات المتحدة المتزايد على أنظمة القيادة والسيطرة والملاحة والمراقبة والتوجيه عالية التقنية لأنظمة

(1) Russia, China Step up Cooperation in Space Research, Interfax-AVN, Moscow, November 13, 2006.

(٢) نظام الملاحة الفضائي الروسي، أُطلق لأول مرة عام ١٩٨٢ واكتمل تشغيله العالمي عام ١٩٩٥، ويُعد المنافس المباشر لنظام GPS الأمريكي، يتكون من ٢٤ قمراً صناعياً في مدارات متوسطة الارتفاع، ويوفر خدمات تحديد المواقع والملاحة بدقة تتراوح بين ٢.٨ و ٧ أمتار، مع أداء متميز في المناطق ذات خطوط العرض العليا مثل القطب الشمالي. يستخدم النظام في المجالات العسكرية والمدنية، وهو متاح عالمياً منذ عام ٢٠٠٧، كما يُدمج عادةً مع أنظمة أخرى مثل GPS لزيادة الدقة والموثوقية العالية. يراجع:

Pavel Kopylov, Glonass: Development And Modernization Of Russia's Satellite Navigation System, Journal Of Navigation, Cambridge University Press, 2019.

(1) Russia, China Step up Cooperation in Space Research, Interfax-AVN, Moscow, November 13, 2006.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

صواريخها المتقدمة وقدراتها التحويلية في ساحة المعركة، تجنب بوتين، انتقاد الصين علناً بسبب الاختبار، وانتهاز الفرصة للإشارة بشكل غير مباشر إلى جهود الولايات المتحدة الأمريكية المضادة للأقمار الصناعية ولتأكيد معارضة روسيا لعسكرة الفضاء، في حين قدرت موسكو، إظهار الضعف العسكري الأمريكي المحتمل، إلا أن الاختبار الصيني ربما أثار أيضاً قلقاً لدى المسؤولين الأمنيين الروس، الذين لاحظوا مثلاً آخر على قفزة الصين الكبيرة في الشؤون العسكرية، والقوة الوطنية الشاملة بشكل عام، الأمر الذي ربما يهدد المصالح الأمنية الروسية^(١).

يؤكد بأن الصين كانت تنسخ تكنولوجيا الأسلحة الروسية لصادراتها الخاصة، وأن بكين تحولت من شراء المعدات الجاهزة من موسكو، إلى تصنيع الأسلحة بالتعاون مع موسكو، انخفضت صادرات الأسلحة الروسية إلى الصين بمقدار الثلثين في بداية العام، لأن حجم الصناعة العسكرية في بكين، كان يقترب من حجمها في موسكو، ومنذ ذلك الوقت لم تقم الصين، بأي عمليات شراء أسلحة كبيرة^(٢).

خامساً: الجوانب الاقتصادية.

تخلف التراجع في مبيعات الأسلحة لوهلة من الزمن على الجانب الاقتصادي، حين أحبطت مناورات روسيا، بشأن مد أنابيب النفط والغاز للصين، المتعطشة للطاقة، وذكرتهم بعدم الاعتماد بسهولة على حسن نية روسيا في تنميتها، لكن في تشرين الأول من ٢٠٠٦، اتفقت الدولتان على مضاعفة صادرات النفط إلى الصين، وإمكانية مد خط

(1) Shirley Kan, China's Anti-Satellite Weapon Test, Congressional Research Service, Washington, D.C., April 23, 2007, P.7.

(2) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia and China See Each Other, op.cit, P.42.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

أنابيب نفط من روسيا، إلى الصين، لنقل الغاز من شرق سيبيريا إلى شرق الصين، اذ أعلن الجانبان الاتفاق حول المشروع، في ٢١ تشرين الثاني، من نفس العام^(١).

تُبرز التقييمات الروسية للصين بشكل موحد النمو الاقتصادي لبكين، وتشيد باقتصاد، يتفوق على نظيره الروسي في كل الجوانب تقريباً، وقد كانت التجارة الصينية الروسية تشهد نمواً لعدة سنوات، ومع ذلك، فإن إجمالي تلك التجارة ليس كبيراً عند مقارنته بأسواق التصدير الأخرى^(٢).

شكل النفط والغاز أكثر من ٤٧% من الصادرات الروسية إلى الصين، خلال عام ٢٠٠٦، ومع ذلك، لم تكن موسكو، سوى رابع أكبر مورد للمواد الهيدروكربونية إلى بكين بعد المملكة العربية السعودية، وإيران وأنغولا بحصة سوقية بلغت ١١%، على الرغم من شهية الصين الكبيرة لموارد النفط والغاز الروسية، واستعداد بكين للاستثمار، وتقاسم المخاطر وليس فقط شراء المنتجات النهائية، فإن سياسات الطاقة الروسية، فيما يتعلق باستكشاف وإنتاج ونقل النفط والغاز تتجاوز الصين بشكل واضح^(٣).

كانت روسيا، رغم قربها الجغرافي من الصين، مهتمة أكثر بأن تصبح مورداً طويل الأجل للطاقة لأوروبا، مما يجبر بكين، على الاعتماد على دول بعيدة وأقل

(1) Sergei Blagov, Russia and China: United by Foreign Policy, op.cit.

(2) G.D. Bessarabov, Kitaiskaia Narodnaia Respublika v 2001–2005 gg [People's Republic of China during 2001–2005 period], RISI Informatsionny Biulleten', No.4(9), 2006.

(٣) بل إن موسكو تسعى إلى تحويل إنتاج غاز سخالين نحو المناطق الروسية، وربما الأسواق الغربية، بعيداً عن اليابان والصين، الأقرب إليها والأكثر استهلاكاً للغاز. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Russia Tightens Control over Sakhalin-1 Output, Eurasia Daily Monitor, Jamestown Foundation, Vol.4, Issue 156, August 10, 2007; Russia, China Have Significant Differences on Price for Russian Gas—Gazprom Official, Interfax, December 6, 2007.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

استقراراً لتأمين الموارد الطبيعية الاستراتيجية، اشتد التنافس بين موسكو وبكين، على موارد الطاقة في آسيا الوسطى، ولكن تم التوفيق بين مصالحهما المتنافسة في بعض الأحيان إما من خلال مشاريع مشتركة أو من خلال إقصاء المنافسين الغربيين، كان الأول هو الحال في أوزبكستان، اذ أنشأت شركة لوك أويل الروسية وشركة البترول الوطنية الصينية اتحاداً لاستكشاف الغاز في قاع بحر آرال الجاف^(١)، بينما حدث الثاني في تركمانستان وكازاخستان^(٢).

ومع ذلك، رسخت الصين نفسها بقوة كثاني مؤثر في مجال الطاقة في آسيا الوسطى بعد موسكو فقط، وهو إنجاز ملحوظ مقارنة بالوضع السابق لها^(٣)، وتتحدى بكين بوضوح مكانة روسيا المهيمنة سابقاً في استخراج الفحم والطاقة الكهرومائية والتعدين في آسيا الوسطى وأفغانستان^(٤).

(١) يُطلق على الكارثة البيئية المرتبطة بانكماش بحر آرال، الواقع بين كازاخستان وأوزبكستان. كان هذا البحر رابع أكبر بحيرة داخلية في العالم حتى منتصف القرن العشرين، لكنه بدأ يجف تدريجياً منذ ستينيات القرن الماضي بسبب تحويل مياه نهري آموداريا وسيرداريا لأغراض الري الزراعي في مشاريع سوفيتية ضخمة. يراجع:

Philip Micklin, The Aral Sea Disaster, Annual Review of Earth and Planetary Sciences, Vol. 35, 2007, p47-72.

(2) Central Asia on Front Line in Energy Battle, International Herald Tribune, December 20, 2007; Farkhad Sharip, European Energy Consumers Likely to Lose Kazakhstan Battle to 'Oriental Bloc,' Eurasia Daily Monitor, Jamestown Foundation, Vol.4, Issue 224, December 4, 2007.

(1) Stephen Blank, China's Emerging Energy Nexus With Central Asia, China Brief, Jamestown Foundation, Vol.6, Issue 15, July 19, 2006.

(2) China Wins Major Afghan Project, BBC News, November 20, 2007; Gordon Feller, Central Asian Power: Rapid Development of Coal and Hydroelectric

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

على الرغم من نمو التجارة الثنائية، يشكو كلا البلدين من ممارسات التجارة التمييزية للآخر، جادلت الشركات الروسية، بأنها لم تلاقي ترحيباً إيجابياً في الصين، التي تُعدّ عموماً بيئة أعمال مواتية لها، خسرت الشركات الاقتصادية الروسية، العملاقة العديد من المناقصات لمشاريع بناء مربحة في الصين، على الرغم من أن عروضها أقل بكثير من عروض التحالفات الغربية الصينية الفائزة^(١)، كما جادل المفاوضون التجاريون الروس بمرارة بأن الصين "لا تحترم إلا الأقوياء وتحقر الضعفاء"^(٢)، مما زاد من اقتناع موسكو بأن بكين معادية بشكل خاص للتوسع الاقتصادي الروسي، الأمر الذي يكشف مدى القلق الروسي حتى على المستوى الشعبي والاقتصادي، من بكين، التي بدئت تتعامل مع موسكو، وفق مبدأ الربح والخسارة.

أصبحت الروابط التجارية والاقتصادية بين الصين وروسيا، بُعداً محورياً في العلاقات الثنائية، إذ شهدت التجارة الثنائية ازدهاراً كبيراً، و نمت بأكثر من ٣٠% سنوياً، كما وصل إجمالي التجارة إلى أكثر من ثلاث وثلاثون مليار دولار عام ٢٠٠٦، وبذلك حافظت روسيا على فائض تجاري طفيف، بلغ حوالي ملياري دولار، وعلى نحو

Power for Export—Financed by Russia, Iran and China, EcoWorld, accessed January 2008,

<http://www.ecoworld.com/home/articles2.cfm?tid=403>.

(١) يُعدّ المشروع المشترك بين شركة روسنفت الروسية وشركة البترول الوطنية الصينية لبناء مصفاة نفط في مدينة تيانجين الصينية وتطوير حقول نفطيين في منطقة إيركوتسك الروسية مشروعاً استثنائياً. يراجع:

Rosneft, CNPC Could Commission Refinery in China in 2011, Interfax, November 27, 2007.

(2) Alexandre Y. Mansourov, China–Russia Relations: Can ‘Bamboo and Pine Trees’ Grow Together? Special Assessment. Honolulu, Asia-Pacific Center for Security Studies, October 2004.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الدقة، بحسب الإحصاءات الروسية، بلغت صادرات الصين من روسيا ١٥.٨٥ مليار دولار أمريكي، بينما بلغت وارداتها منها ١٧.٥٥ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠٠٦، أما بحسب الإحصاءات التجارية الصينية، فقد بلغت صادرات الصين من روسيا ١٤.٣٧ مليار دولار أمريكي، بينما بلغت وارداتها منها ١٦.٢٢ مليار دولار أمريكي في العام نفسه. (١).

كافحت روسيا، لتنويع صادراتها إلى الصين لتتجاوز الموارد الطبيعية والطاقة، ومبيعات الأسلحة، بست سلع أساسية هي النفط الخام، والأخشاب والبتروكيماويات، والأسماك والمأكولات البحرية وأسمدة البوتاسيوم وخام الحديد، تمثل ثلثي صادرات روسيا إلى الصين، في عام ٢٠٠٦، وشكلت السلع الأساسية والمنتجات المصنعة في المقام الأول أكثر من ٩٠ بالمائة من صادرات روسيا إلى الصين (٢).

في النصف الثاني من عام ٢٠٠٦، شمل الاستثمار الصيني في روسيا، ٦٥٧ مشروعاً بقيمة مليار دولار تقريباً، قابله استثمار روسي، في الصين حوالي ١.٤ مليار دولار، واستثمرت الصين في قطاعات الموارد الطبيعية والزراعة والأجهزة المنزلية، ومعالجة الأخشاب والإلكترونيات الدقيقة والاتصالات؛ بينما استثمرت روسيا، في الطاقة النووية، والبناء والمواد الكيميائية والآلات الزراعية والسيارات (٣).

(1) Embassy, Russian News and Information Agency (RIA Novosti), January 17, 2007; Embassy, Russian News and Information Agency (RIA Novosti), January 17, 2007.

(2) Russian-Chinese Relations: On Right Track, RIA Novosti, November 9, 2006.

(3) Richard Lotspeich, Economic Integration of China and Russia in the Post-Soviet Era, paper prepared for Center for Naval Analyses Corporation conference on China–Russia Relations in the 21st Century, February 8, 2007.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

طمأنت روسيا الصين، مراراً وتكراراً بأن الاتفاق على انشاء خطوط لنقل الطاقة الى الصين خلال داتشينغ أمر وشيك؛ ومع ذلك، بقي التنفيذ بعيد المنال، في حين أن المشروع يمتد بفرع واحد على الأقل من خط أنابيب النفط إلى داتشينغ، اتخذت روسيا موقفاً حذراً في الدخول في ترتيبات طاقة طويلة الأجل مع الصين خشية إبعاد اليابان، وهي عميل رئيسي محتمل آخر، وبسبب مخاوفها من فقدان نفوذها لصالح عميل احتكاري بحجم الصين أيضاً، ومع ذلك، تُقر روسيا، بأن الصين أكبر سوق لها على المدى الطويل، و ان العقبة الأساسية هي نقص البنية التحتية للنقل والإنتاج، بينما جرى التخطيط أو الإنشاء لعدة خطوط أنابيب للنفط والغاز الطبيعي إلى الصين، في حين دخل البلدين في درجة أعلى من الاعتماد المتبادل في قطاع الطاقة، فإن قضية خط أنابيب سيبيريا، تُظهر ان مستقبل الشراكة الثنائية في مجال الطاقة تقع رهينة حسابات باردة للمصلحة الذاتية الاقتصادية ودرجة من الحذر الاستراتيجي، بدلاً من أي ادعاءات بالشراكة الاستراتيجية^(١).

لم تعترف الصين وروسيا صراحةً بوجود أجندة مشتركة لتقييد قوة الولايات المتحدة، ومع ذلك، من الواضح أن علاقاتهما الثنائية تعمقت وأصبحت أكثر استراتيجية مع ازدياد النشاط السياسي والعسكري الأمريكي وتراجع ثقة كل منهما في الولايات المتحدة، اذ نصت معاهدة حسن الجوار والصداقة^(٢) صراحةً على أنها "غير موجهة ضد

(1) Derek J. Mitchell, Op.Cit, p. ١٣٨.

(٢) إطار رسمي للتعاون بين البلدين أُعلن عام ١٩٩٦، بعد أن كانت العلاقات قد وُصفت عام ١٩٩٤ بالشراكة البناءة. هذه الاتفاقية رفعت مستوى العلاقات إلى شراكة استراتيجية، وجاءت في سياق توتر الصين مع الولايات المتحدة بسبب أزمة مضيق تايوان، ورغبة روسيا في موازنة اعتمادها على الغرب. الاتفاقية نصّت على تعزيز التعاون السياسي والاقتصادي والأمني، وأكدت أنها غير موجهة ضد أي طرف ثالث، لكنها عملياً مثّلت تقارباً استراتيجياً لمواجهة النفوذ الأمريكي. للمزيد يراجع:

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

أي دولة ثالثة"، ويتمشى البيان مع مفهوم الأمن الجديد للصين، الذي يقدم رؤية بديلة للأمن الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مقارنةً بالهيكل التي تتمحور حول التحالفات الأمريكية، التي لا تزال قائمة في شرق آسيا وأوروبا، أولت الصين وروسيا، أهمية كبيرة لعلاقتها الاقتصادية، والسياسية الثنائية مع واشنطن، وانهما تدركان بان عليهما تجنب إبعاد الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل أساس حتى في الوقت الذي حاولتا فيه موازنة النفوذ الأمريكي، فإن الإجراءات الأمريكية هي العامل الأكثر أهمية في تحديد اتجاه وكثافة الشراكة الاستراتيجية، ولطالما كانت مبيعات الأسلحة إلى الصين، مسألة معقدة بالنسبة للروس، الذين يخشون أن تأتي الفوائد الاقتصادية على حساب استراتيجي يتمثل في تسهيل التحديث العسكري لجارتها الصين والمتزايدة القوة^(١).

سادساً: التعاون التجاري ومناورات عام ٢٠٠٧.

أجرت دول منظمة شنغهاي للتعاون، في ٩ - ١٧ آب، بمشاركة قوات روسية وصينية، مناورات عسكرية واسعة النطاق في الصين وروسيا، تحت عنوان "مهمة السلام ٢٠٠٧" ^(٢) ، وكان من المقرر إجراء المناورات الحربية في روسيا قرب مدينة تشيباركول، في منطقة تشيليابينسك ببال الأورال و في الصين، في مدينة أورومتشي، الشمالية الغربية في اليومين الأولين. تباينت آراء روسيا والصين، حول بعض جوانب

Ministry of Foreign Affairs of the PRC, China and Russia: Partnership of Strategic Coordination. Beijing, 1996.

(1) Derek J. Mitchell, op.cit, p.139.

(2) Marcel de Haas, The Peace Mission 2007 Exercises: The Shanghai Cooperation Organisation Advances, Central Asian Series 07/281, Swindon, Advanced Research and Assessment Group, UK Defence Academy, September 2007.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

تلك المناورات، وفيما يتعلق بحجم مساهمات القوات، وقد ضغطت الصين على روسيا أكثر من مرة خلال جولات المشاورات لقبول مشاركة أكبر^(١).

ظهرت بين الجانبين مشكلة المشاركة المحتملة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وكان رئيس الأركان العامة الروسي، الجنرال يوري بالوفسكي، يعتزم جعل تلك التدريبات جهداً مشتركاً بين منظمة شنغهاي ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، لكن نظرائه الصينيين رفضوا ذلك، ونتيجة لذلك الرفض الصيني، ظلت مساهمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، في المناورات مقتصرة على ممثلي أمانتها وموظفيها والدول الأعضاء بصفة مراقب^(٢).

اهتمت الصين بتعزيز عسكرها دون مشاركة منظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي يفسر التأخير في التوصل إلى مذكرة تفاهم بين منظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، كما روجت روسيا، ولكن موقف الصين من منظمة معاهدة الامن الجماعي كان يمتاز بالرغبة والتردد، كونها تعد من قبل بكين منصة نفوذ عسكري روسي، فضلاً عن الاختلافات الفنية بين الصين القوات الاخرى في منظمة شنغهاي للتعاون المشاركة في التدريبات، اذ استخدمت جميع الدول المساهمة في التدريبات الحربية باستثناء الصين ذخيرة وأسلحة ومعدات قدمتها روسيا، ومع ذلك، أحضرت الصين مخزوناتا الخاصة من الذخيرة والمواد، وظل سبب عدم رغبة الصينيين في استخدام الإمدادات الروسية غير واضح، وهكذا أثبتت تدريبات "مهمة السلام" لمنظمة شنغهاي للتعاون في عام ٢٠٠٧ أن لدى المنظمة دولتين رائدتين، تعاونتا علناً بشكل مكثف، ولكن خلف الكواليس غالباً، وانهما كانتا متورطتين في صراع بارد، على السلطة

(1) Marcel De Haas, Op, Cit.

(2) V. Litovkin, Kitayskaya intriga 'Mirnoy missii-2007', Nezavisimoe Voennoe Obozrenie (NVO), Moscow, June 1, 2007.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

فيما بينهما، في ذات توقيت التدريبات العسكرية الروسية الصينية المشتركة، أجرت الدولتان خلال تلك المناورات، محاكاة حرب أحادية الجانب، دون تصور بشكل صريح ، اي طرف كخصم محتمل^(١).

اظهرت مناورات مهمة السلام مستوى التعاون العسكري بين روسيا والصين، لكن ذلك التعاون لم يكن مثالياً في المجال الاقتصادي، فرغم استمرار نمو التفاعل الاقتصادي الثنائي بينهما، اذ بلغ ٣٣.٤ مليار دولار أمريكي، لكن تعاونهما في قضايا التجارة والطاقة بقي ضعيفاً وغير متطور من وجهة نظر الصين^(٢).

مع ذلك، كان الجانب الأكثر أهمية في علاقاتهما الاقتصادية، بيع روسيا للنفط والغاز للصين، ورغم إمكانية توسيع نطاق العلاقات التجارية. ترى بكين إلى حد كبير ان عدم تطوير ما تجده وضعاً "مربحاً للجانبين" يعود لتحفظ موسكو في السماح بتكافؤ الفرص لرجال الأعمال والشركات الصينية، كما ترى الاخيرة ان الروس لديهم عقدة تفوق تجاه الآسيويين، وخاصة الصينيين، ويفضلون رأس المال الاستثماري والتكنولوجيا لقطاع الطاقة الغربي، ولا يمكن تجاهل قلق بكين، بشأن احتكار موسكو للطاقة، والتي تُستخدم استراتيجياً لتعزيز قوتها؛ وما يثير القلق بشكل خاص، نظراً لاحتياجات الصين المتزايدة من الطاقة، تشجيع موسكو للمنافسة بين الغرب والصين، والاخيرة واليابان، على النفط، إلى جانب الاهتمام بالتوترات المحتملة بشأن قضايا الطاقة^(٣).

(1) V. Litovkin, V usloviyakh, maksimalno priblizhennykh k tsivilizovannym..., Nezavisimoe Voennoe Obozrenie (NVO), Moscow, August 17, 2007; A. Tikhonov and V. Denisov, Ravnyye vozmozhnosti dlya vseh, Krasnaya Zvezda (KZ), Moscow, August 17, 2007.

(2) Yu, China-Russia Relations: Partying and Posture for Power, Petro and Prestige, P.161.

(3) Chinese-sponsored Economic Zone debuts in Russia, Xinhua News Agency, July 13, 2007.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

استاءت بكين إزاء تأخير افتتاح منطقة التجارة الحرة في مجال منظمة شنغهاي للتعاون، و طريقة معاملة الصينيين الذين يعملون بالتجارة في الشرق الأقصى الروسي، فمنذ نيسان من العام نفسه، أصدرت روسيا تشريعاً يحظر على الأجانب بيع البضائع في أسواق التجزئة ذات الشعبية الكبيرة، و تأثر بذلك رجال الأعمال الصينيون، بعد ان تم التركيز على تطبيقه في بداية تموز من العام ذاته، اذ كان التجار يقدمون سلعاً استهلاكية رخيصة، و ادى اعتراض الصين واستيائها من قرار روسيا، الى بدء عمل السلطات التجارية الروسية والصينية في منطقة أوسورييسك للتعاون الاقتصادي والتجاري^(١)، مع تسجيل قانوني لجميع إجراءات التجارة للقضاء على الممارسة الصينية المتمثلة في استخدام "التخليص الجمركي الرمادي" الذي يشمل وسطاء غير رسميين^(٢).

حاولت موسكو باستخدام منظمة شنغهاي للتعاون للحد من جهود بكين لفتح منطقة آسيا الوسطى، أمام منطقة تجارة حرة، إذ تُعد تجارة السلع، مفتاح التوسع الاقتصادي الصيني في آسيا الوسطى^(٣).

يبدو ان ادراك موسكو، لفلسفة السياسة الاقتصادية الصينية في اسيا، والتي كانت مهددة لنفوذ سياسي لاحق مرتبط بسياسة الربط الاقتصادي لدول آسيا، كان بداية لوضع عصى روسيا في دولاب، النفوذ الاقتصادي الصيني في الاقليم، وفي الشرق الروسي.

(١) مدينة أوسورييسك: مدينة تقع في إقليم بريمورسكي كراي في أقصى الشرق الروسي، على بُعد نحو ١٠٠ كم شمال فلاديفوستوك. تُعد مركزاً مهماً للتعاون الاقتصادي والتجاري بين روسيا والصين بفضل موقعها القريب من الحدود الصينية واتصالها بشبكة السكك الحديدية العابرة لسيبيريا. يراجع:

Akihiro Iwashita, *Borderlands in East Asia: Prospects for Regional Cooperation and Integration*, Routledge, 2016, p.95-100.

(2) Chinese-sponsored Economic Zone debuts in Russia, Xinhua News Agency, July 13, 2007.

(3) Zhao Huasheng, *China, Russia and the United States: Prospects for Cooperation in Central Asia*, The China and Eurasia Forum Newsletter, Winter 2005, P.24.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المبحث الثالث: التنافس في آسيا الوسطى والموقف من الوجود الأمريكي.

ما ان خفّت حدة الاستياء إزاء الهجرة الصينية إلى الشرق الأقصى الروسي، وإزاء ترسيم الحدود النهائي في عام ٢٠٠٤، الذي زعم بعض الروس أنه أسفر عن مكسب إقليمي صافٍ للصين، مما كشف حقيقة الشعور الشعبي تجاه الصين، فضلاً عن تغذية ذلك الشعور للتنافس الصيني الروسي في وسط آسيا، لكن إلى حدٍ ما تكيف السكان المحليين في المناطق المتاخمة للحدود الصينية، مع الحقائق الجديدة، و كان نقل الحاكم المحلي "الشعبي" الذي وقف وراء الكثير من المشاعر المعادية للصين في المنطقة، يفغيني نازدراتينكو (Yevgeny Nazdratenko)^(١)، إلى منصب سياسي بعيد، ومع ذلك، بقي الخلل الديموغرافي الكبير والمتزايد مصدراً محتملاً لخشية الروس من القومية المعادية للصين في تلك المناطق^(٢)، وبينما يقلل الروس من احتمال نشوب صراع عسكري مع الصين، فإنهم لا يستطيعون تجاهل احتمال وجود صين أكثر قوة، وحزماً وتطوراً من الناحية التكنولوجية، ومستعدة لاستخدام قوتها الاقتصادية، والديموغرافية، والعسكرية، لإخضاع جناحها الشمالي المنزوع السلاح الذي يواجه تحديات ديموغرافية، كما انها بدأت تنافس روسيا في آسيا الوسطى، وفي الواقع، إن تركيز السلطة التنفيذية

(١) يفغيني إيفانوفيتش نازدراتينكو (١٩٤٩): سياسي روسي بارز، شغل منصب حاكم إقليم بريمورسكي كراي في أقصى الشرق الروسي بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠١. عُرف بمواقفه المتشددة تجاه الهجرة الصينية وإدارته المثيرة للجدل التي انتهت باستقالته عقب أزمة طاقة حادة في المنطقة. بعد ذلك تولى مناصب اتحادية منها رئاسة لجنة الدولة لشؤون الصيد البحري ونائب سكرتير مجلس الأمن الروسي. يراجع:

Stephen Kotkin, *Armageddon Averted: The Soviet Collapse, 1970–2000*, Oxford University Press, 2001.

(1) Richard J. Ellings, Aaron L. Friedberg, and Michael Wills (eds.), *Strategic Asia 2007–08: Domestic Political Change and Grand Strategy*, Seattle and Washington, D.C., The National Bureau of Asian Research (NBR), 2007.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

في صنع السياسات الداخلية والخارجية الذي حدث في عهد الرئيس بوتين قد مكن من تنفيذ سياسة روسية أكثر تماسكاً واتساقاً تجاه الصين، وهو صلب موضوعنا في هذا المبحث (١).

كما استكملت الحكومتان المفاوضات الثنائية في ايلول ٢٠٠٤، بشأن انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية، واعترف البلدان بشكل متبادل بوضعهما الاقتصادي السوقي، وشجعت الشركات الصينية على المشاركة في تنمية سيبيريا والشرق الأقصى الروسي، بينما طُلب من الشركات الروسية الانتقال إلى غرب الصين وشمال شرقها (٢).

طالما كانت المصالح الروسية، في آسيا الوسطى، مرهونة بمدى تمدد الصين، في ذات المنطقة، اذ ان صعود الصين، كقوة عظمى يُعدّ القضية الأكثر صعوبة على أجندة السياسة الخارجية، والأمنية الروسية، رغم ديمومة التنسيق والجدية في حل الخلافات الثنائية سواء كانت خلافات تاريخية، ام خلافات تكتيكية لحظية، فآسيا الوسطى، ليست سوى احدى الساحات التي تتعرض فيها المصالح الروسية، لتحديات متزايدة بفعل التوسع المستمر للبصمة السياسية والاقتصادية والأمنية الصينية، التي اتت لتزيد قلق موسكو، من تمدد بكين، بعد ان عانت من النفوذ الأمريكي، في ذات المنطقة، إذ شاركت الصين الدور مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تبدأ الدوائر المعنية بالسياسة الخارجية الروسية بمعالجة تلك القضية بشكل يواكب التطورات، إلا أن بوادر التوترات بين روسيا والصين، بدأت في النقاشات السياسية الروسية وفي التقارير الصحفية، كما أن مستقبل تدفقات الغاز في آسيا الوسطى والسيطرة على حقول النفط، برز بالفعل كقضايا خلافية بين روسيا والصين، داخل وخارج منظمة شنغهاي، حين رجحت مراكز القرار الروسي، بان موازنة

(1) Richard J. Ellings, Aaron L. Friedberg, and Michael Wills (eds.), Op.Cit.

(2) Thomas Ambrosio, The Russo-American Dispute over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods, op.cit, p. 1207.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

النفوذ المتزايد للصين في آسيا الوسطى، يعد مصلحة هامة ومتزايدة لروسيا، وهي مصلحة تتقاسمها مع دول آسيا الوسطى، التي تبقى قدرتها على التعامل مع الصين بشكل محدود في أفضل الأحوال، نظراً لميزان القوة اذا ما قامت بالتعامل مع الصين بشكل منفرد، وخارج اطار منظمة شنغهاي، ومن وجهة نظر روسيا وشركائها في آسيا الوسطى، يمكن لمنظمة شنغهاي للتعاون، ان تؤدي دوراً مفيداً بوصفها "مضاعف قوة" في التعامل مع الصين، والمساهمة في الحد من نفوذها بطريقة غير مباشرة ودقيقة، و تكثيف الجهود لمواجهة النفوذ الامريكي المتزايد الذي بدوره يفسر حلقة معقدة من العلاقات بين روسيا والصين من جهة، وبينهما منفردين، وبين الولايات المتحدة الامريكية من جهة اخرى^(١).

تتقاطع وتتعارض مصالح ثلاث قوى كبرى، وهي روسيا، والصين، الولايات المتحدة الامريكية، في آسيا الوسطى المحكومة بنفوذ منظمة شنغهاي للتعاون، وتضم الاخيرة قوتين عظميين وجميع دول آسيا الوسطى باستثناء تركمانستان، و رغم اختلاف واشنطن ودول منظمة شنغهاي للتعاون، حول مزايا وتطبيقات الديمقراطية، وحرية الرأي في تلك الدول، إلا انها يشتركان في مصلحة واحدة تتمثل في منع التطرف والإرهاب، من زعزعة استقرار الأنظمة في المنطقة الممتدة من القوقاز لجنوب آسيا، التي أطلق عليها مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق بريجنسكي (Brzezinski)^(٢) اسم "قوس

(1) Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia, Strategic Forum Institute For National Strategic Studies National Defense University, No. 223, November 2006, P.4.

(٢) زبغنيو بريجنسكي (١٩٢٨-٢٠١٧): مفكر وسياسي أمريكي من أصل بولندي شغل منصب مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي جيمي كارتر بين عامي 1977 و١٩٨١، وكان له دور بارز

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الأزمة"، و ذلك يُعدّ مؤشراً على ان استراتيجية روسيا في المنطقة، يمكن ان تجمع بين عناصر التعاون والتنافس، مع الصين والولايات المتحدة الامريكية، مع امكانية بناء تحالفات مع الأنظمة المحلية في آسيا الوسطى، إلا ان ذلك يستدعي قيام روسيا بحشد قدرات فكرية ومادية كبيرة، تقوم على مبدئ ادارة التنافس مع الصين، والحذر من النفوذ الامريكي في الوقت نفسه^(١).

على الرغم من وجود المصالح المهمة، وتوافر موارد كبيرة لدى صانعي سياسات، البلدين، لتعزيز تلك المصالح، فإن السياسة الروسية، لا يمكن ان تعد ناجحة ولو بشكل طفيف، باستثناء حالات قليلة، وكانت تلك السياسة، مدفوعة باعتبارات تكتيكية قصيرة الأمد على حساب المصالح طويلة الأمد، دون أي اعتبار لمسألة استدامة السياسة الروسية أو استقرار الوضع القائم في المنطقة، فعلى سبيل المثال، كان الميل الروسي إلى إساءة استخدام سيطرتها على خطوط أنابيب الغاز والضغط على شركائها التجاريين في آسيا الوسطى للحصول على أقصى تنازلات قصيرة الأمد في الأسعار، أضر بالمصلحة الروسية، طويلة الأمد في تأمين الوصول لإمدادات الغاز في آسيا الوسطى، مما دفع، تركمانستان إلى السعي لإيجاد مسارات بديلة نحو أفغانستان، والصين^(٢)، بينما التزمت كازاخستان بخط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان، ويدرك الجميع ضرورة اعتمادهم على

في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة، خاصة في دعم المجاهدين الأفغان ضد الاتحاد السوفييتي، وتعزيز العلاقات مع الصين، والتعامل مع أزمة الرهائن في إيران. يراجع:

Brzezinski, Zbigniew. The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives. New York: Basic Books, 1997.

(1) The Crescent of Crisis: Iran and a Region of Rising Instability, Time, January 15, 1979, P.18.

(2) Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia Op.cit, P4.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

روسيا، كما انهم جميعاً استاءوا من ذلك الوضع، حين نجد ان أحد تفسيرات السياسة الروسية تجاه منظمة شنغهاي للتعاون، ان موسكو تستخدم المنظمة للتوفيق بين مصلحتها قصيرة الأمد في وجود أمريكي يساعد على تأمين المنطقة، وبين مصلحتها طويلة الأمد، في منع الولايات المتحدة الأمريكية من إقامة قواعد دائمة فيها، وأبرز ما يميز السياسة الروسية في ذلك المجال استخدامها لمنصة المنظمة لتشجيع اعلان جدول زمني لانسحاب القوات الأمريكية من المنطقة^(١).

ترجمت موسكو ذلك، في قمة طشقند، لمنظمة شنغهاي للتعاون، التي عقدت في ١٧ حزيران ٢٠٠٤، لتؤسس للعمل الجماعي، وتعيد ترميم العلاقات الاوزبكية مع روسيا، من خلال اهمية تلك القمة التي حولت منظمة شنغهاي للتعاون، الى من مجرد منظمة اقليمية امنية، الى مؤسسة لها كيانها القانوني، وآليات عملها الخاصة، ومقر دائم، و تم منح منغوليا صفة مراقب، فضلاً عن الى تأسيس هيكل اقليمي لمكافحة الارهاب (RATS)، خاص بالمنظمة، إذ أنشأت منظمة شنغهاي للتعاون، أمانتها في بكين ووكالتها الإقليمية لمكافحة الإرهاب في طشقند، وبذلك حافظت الصين، وروسيا على آلية بناء الاستقرار الاستراتيجي الاقليمي^(٢).

استكملت الحكومتان المفاوضات الثنائية بشأن انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في ٢٤ ايلول ٢٠٠٤، واعترف البلدان بشكل متبادل بوضعهما الاقتصادي السوقي، وشجعت الشركات الصينية، على المشاركة في تنمية سيبيريا، والشرق الأقصى الروسي، بينما طُلب من الشركات الروسية، الانتقال إلى غرب الصين

(1) Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia Op.cit, P4.

(2) Thomas Ambrosio, The Russo-American Dispute over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods, op.cit, p. 1208.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

وشمال شرقها، وبذلك أصبح هناك تفاهم استراتيجي اقتصادي بين البلدين؛ ضمنت فيه الصين، مصالح روسيا الاقتصادية، فضلاً عن مصالح الحلفاء الإقليميين^(١).

عادت المطالبة الروسية الصينية، بانسحاب القوات الأمريكية وقوات الناتو من قاعدة قيرغيزستان وقاعدة K-2، في أوزبكستان، بحدة أكبر، بعد أحداث ميدان انديجان^(٢) في ١٣ أيار ٢٠٠٥، وكانت المطالبات، ذات تأثير سلبي على وضع الولايات المتحدة الأمريكية، في أفغانستان، و تزيد من خطر امتداد عدم الاستقرار إلى آسيا الوسطى، ومن المفترض أن مثل ذلك التطور يمثل عاملاً ضاراً للغاية بالمصالح الأمنية الروسية، ومع ذلك، أفادت التقارير بأن الأخيرة رعت إعلان منظمة شنغهاي للتعاون، في قمة استانا المنعقدة بتاريخ ٥ تموز ٢٠٠٥^(٣) التي دعت تحديداً إلى رحيل القوات

(1) ibid, P.1209.

(٢) أحداث ميدان أنديجان تشير إلى المذبحة المروعة التي وقعت في مدينة أنديجان بأوزبكستان يوم ١٣ أيار ٢٠٠٥، عندما خرج آلاف المتظاهرين ضد الحكومة، فقامت قوات الأمن بفتح النار عليهم، مما أدى إلى سقوط مئات القتلى، ومن أسبابها المباشرة احتجاجات شعبية ضد اعتقال مجموعة من رجال الأعمال المحليين بتهمة مختلفة، منها تتعلق بالإرهاب والانتماء لجماعات إسلامية. للمزيد من التفاصيل يراجع:

Christian Herk, Unpacking Andijan: A Critical Synthesis of Reports Dealing with the Events of 13 May 2005. Master's Thesis, McGill University, Institute of Islamic Studies, 2013.

(٣) انعقدت في العاصمة الكازاخية أستانا بمشاركة قادة الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون (الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكستان، أوزبكستان). ركزت القمة على تعزيز التعاون الأمني والاقتصادي، دعم هيئة مكافحة الإرهاب الإقليمية (RATS)، وتطوير البنية المؤسسية للمنظمة. مثلت القمة خطوة مهمة في تحويل المنظمة إلى مؤسسة إقليمية أكثر تنظيماً، وأبرزت رغبة الصين وروسيا في تقليص النفوذ الأميركي في آسيا الوسطى. يراجع:

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الامريكية وقوات حلف شمال الأطلسي، من المنطقة، لكن على المدى الطويل، خشى الكرملين، بوضوح من وجود عسكري أمريكي دائم في جواره الإقليمي، وهو تطور يثير قلق القادة الصينيين أيضاً، كونهم ارادوا من الروس تعامل انتهازي وبراغماتي، قصير الامد، ومحدود الرؤية، مع الوجود الأمريكي^(١).

رفضت القمة الطلب الأمريكي المقدم للحصول على صفة مراقب في الاجتماع التأسيسي لمنظمة شنغهاي للتعاون، الذي ختم اعماله في ٦ تموز، ولم يستجب أعضاء المنظمة لذلك الطلب، وفي ذات الوقت فان القمة وافقت على الطلب الإيراني، للحصول على صفة مراقب في المنظمة، بجانب الهند والباكستان^(٢).

عززت قمة منظمة شنغهاي للتعاون، قرارها بالمطالبة مرة اخرى برحيل القوات الاجنبية، ووضع جدول زمني لانسحاب القوات من آسيا الوسطى، اذ اشارت دول المنظمة إلى أنها رغم دعمها لحملة التحالف ضد الارهاب، فهي ترى ان المرحلة العسكرية النشطة من العمليات المناهضة للإرهاب في أفغانستان كانت تقترب من نهايتها، لذا ينبغي تحديد موعد لانسحاب القوات المتواجدة في دول اعضاء المنظمة^(٣)، وكانت القمة بمثابة تحول مفصلي في خطوات الروس والصينيين في مواجهة الوجود الأمريكي في آسيا بشكل منهجي وحرفي، مما عزز شعور الولايات المتحدة الامريكية بالقلق

Alyson J.K. Bailes, Pál Dunay, Pan Guang, and Mikhail Troitskiy, The Shanghai Cooperation Organization, SIPRI Policy Paper No.17, Stockholm, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), May 2007.

(1) Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia, Op.cit, P4.

(2) Patrick E. Tyler, Bush and Putin Look Each Other in the Eye, New York Times, June 17, 2001, P.10.

(3) Shanghai Cooperation Organisation, Declaration of Heads of Member States of the Shanghai Cooperation Organisation, Astana, July 5, 2005.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المتزايد ازاء دور منظمة شنغهاي للتعاون، وما زاد الموقفين الروسي الصيني شدة تجاه الوجود الامريكي في آسيا^(١).

اصرت الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، على وضع جدول زمني لانسحاب قوات التحالف من أفغانستان، وإغلاق القواعد العسكرية الأمريكية في أوزبكستان وقيرغيزستان، اذ كان المحافظون الجدد في الولايات المتحدة مقتنعين بأن روسيا والصين تتآمران لاستبدال النفوذ الامريكي، بآخر روسي صيني ببصمة اقتصادية صينية، ونفوذ سياسي روسي، في آسيا الوسطى، وتقويض الحملات العسكرية في أفغانستان، فزادوا من الدعوات إلى تبني نهج أحادي الجانب ومواجهة التوجه الروسي الصيني، بشكل مباشر في تلك المنطقة^(٢).

اتخذت دعوة منظمة شنغهاي للتعاون، لانسحاب قوات التحالف من أفغانستان، ومن القاعدتين في أوزبكستان، وقيرغيزستان، وقد أثارت تلك التطورات، قلقاً بالغاً في واشنطن، وبسبب الانتقادات الأمريكية اللاحقة لقمعة الدموي للمتظاهرين في مدينة أنديجان، والمطالب الغربية بإجراء تحقيق دولي مستقل، في تلك الأحداث، اذ كان من المقرر ان يلتقي وكيل وزارة الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز (Robert Nicholas Burns)^(٣) بـ إسلام

(1) Charles E. Ziegler, Central Asia, the Shanghai Cooperation Organization, and American Foreign Policy: From Indifference to Engagement, 2013, P.485–486.

(2) Charles E. Ziegler, Op.Cit, P.485–486.

(٣) نيكولاس بيرنز (١٩٥٦): دبلوماسي أمريكي بارز، شغل منصب وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، وهو ثالث أعلى منصب في وزارة الخارجية الأمريكية، كما عمل سفيراً لدى اليونان ١٩٩٧-٢٠٠١، وسفيراً لدى حلف شمال الاطلسي ٢٠٠١-٢٠٠٥. يراجع:

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

كريموف (Islam Karimov)^(١) في طشقند، غير أن أوزبكستان ألغت الاجتماع بعد أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية، بإجلاء مواطنين أوزبك بصفة لاجئين جواً من المنطقة في ٢٩ تموز ، وعلى اثرها اعلن الرئيس اسلام كريموف، منح الولايات المتحدة مهلة ستة أشهر لمغادرة قاعدة K-2^(٢).

اثر توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، وروابطه مع دول آسيا الوسطى عبر ترتيبات الشراكة من أجل السلام، قلقاً بالغاً لدى موسكو وبكين، و خشي أعضاء المنظمة من أجندة الحرية التي تبنتها إدارة بوش، كونها سياسة لتعزيز تغيير الأنظمة في الدول السلطوية، وتفضيل الادارة الأمريكية اتباع نهج ثنائي في التعامل مع الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، بهدف موازنة النفوذ الروسي والصيني على دول آسيا الوسطى الأصغر^(٣).

اما قرغيزستان، فقد استطاعت واشنطن الالتفاف على قرار دول منظمة شنغهاي، حين عملت على زيادة كبيرة في الإيجار، الذي كانت تدفعه مقابل استخدام قاعدة ماناس في قرغيزستان، ولم تنجح بيانات منظمة شنغهاي للتعاون في إغلاق القاعدة، لكن الموقف

R. Nicholas Burns, America's Strategic Interests in the Middle East and Beyond, Middle East Policy, Vol.14, No.1, Spring 2007, Pp.5-19.

(١) إسلام عبدالغني يفيتش كريموف (١٩٣٨-٢٠١٦): أول رئيس لجمهورية أوزبكستان المستقلة منذ عام ١٩٩١ وحتى وفاته عام ٢٠١٦، وُلد في سمرقند وتدرّج في المناصب الاقتصادية والإدارية في الحقبة السوفيتية قبل أن يصبح الأمين الأول للحزب الشيوعي الأوزبكي عام ١٩٨٩، أعلن استقلال أوزبكستان في آب ١٩٩١ وانتُخب رئيساً في كانون الاول من العام نفسه، ارتبط حكمه بالسلطوية وقمع المعارضة، وأبرز الأحداث في عهده كانت مجزرة أنديجان عام ٢٠٠٥. يراجع:

Martha Brill Olcott, Uzbekistan: Islam Karimov's Authoritarian Path, Washington, D.C., Carnegie Endowment for International Peace, 2010.

(2) Jim Hoagland, Ousted From Uzbekistan: Our Global Strategy Trips Over Cold War Reflexes, Washington Post, August 7, 2005, P.B07.

(3) Eric Schmitt, Rumsfeld Stop in Kyrgyzstan Aims to Keep Access to Base, New York Times, July 26, 2005, P.8.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الأمريكي، منح الرئيس القرغيزي ورقة ضغط إضافية لزيادة الدعم المالي الأمريكي لبلاده، مفضلاً بذلك مصالحه الثنائية مع الولايات المتحدة، على حساب توجهات دول منظمة شنغهاي للتعاون. تدخل الكونغرس، سريعاً في الملف، ففي ٢٠ تموز ٢٠٠٥، أقرّ الأخير تعديلاً على قانون تفويض العلاقات الخارجية، أعرب فيه عن القلق إزاء إعلان منظمة شنغهاي للتعاون بشأن انسحاب القوات الأجنبية، ودعا الرئيس ووزيري الخارجية والدفاع إلى فتح حوار مع دول المنظمة، بشأن القواعد العسكرية في المنطقة^(١).

في خضم زيارة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld)^(٢)، إلى بيشكيك في ٢٥ تموز ٢٠٠٥، أكد "أن مسألة وضع القواعد العسكرية في آسيا الوسطى شأن يُعالج عبر مفاوضات ثنائية مع الدول المضيفة، وليست مسألة تدخل ضمن اختصاص منظمة شنغهاي للتعاون"^(٣) وعليه دخلت الولايات المتحدة الأمريكية وقيرغيزستان، في مفاوضات مطوّلة بشأن وضع القاعدة العسكرية، فيما أكد الجانب القرغيزي، أن أي قرار مستقبلي بشأن انسحاب القوات الأمريكية، سيكون مسألة تُحسم عبر مفاوضات ثنائية بين البلدين^(٤).

(1) Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Years 2006 And 2007, Sec. 1413.

(٢) دونالد هنري رامسفيلد (١٩٣٢-٢٠٢١): سياسي أمريكي بارز من الحزب الجمهوري، ولد عام ١٩٣٢ شغل منصب وزير الدفاع مرتين (١٩٧٥-١٩٧٧، ٢٠٠١-٢٠٠٦)، ويُعد أحد مهندسي السياسة العسكرية الأمريكية في حقبة ما بعد ١١ ايلول، خاصة في غزو أفغانستان والعراق. يُذكر لإصلاحاته في هيكل القيادة العسكرية، لكنه واجه انتقادات واسعة بسبب إدارة حرب العراق ومرحلة ما بعد الغزو. يراجع:

Robert Jervis, Understanding the Bush Doctrine. Political Science Quarterly, Vol. 118, No. 3 (2003), pp. 365-388.

(3) Eric Schmitt, Rumsfeld Stop in Kyrgyzstan Aims to Keep Access to Base, New York Times, July 26, 2005, P.8.

(4) Robin Wright, Kyrgyzstan Agrees to Continuing U.S. Military Presence at Key Air Base, Washington Post, October 12, 2005, P.A10.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

أظهرت السياسة الروسية، في آسيا الوسطى وموقفها من استمرار الوجود الأمريكي في أفغانستان، قدراً ضئيلاً، إن لم يكن معدوماً، من فهم الحاجة إلى تغيير منهجي في المنطقة ككل، ويبدو ان صانعي القرار الروس راضون عن الوضع القائم دون اهتمام باستدامته، ومن ثم، فإن سياستهم تمثلت في الحصول أكبر قدر ممكن من المكاسب من الأنظمة الحاكمة القائمة، بغض النظر عن مدة بقائها في السلطة. قوبل التقارب الروسي مع أوزبكستان، في الصحافة الروسية بعده انتصاراً دبلوماسياً كبيراً، إلا ان تقييماً أكثر نقداً للعلاقة يشير إلى ان ذلك الانتصار كان نتيجة قرار كريموف بقطع العلاقات مع الولايات المتحدة، أكثر مما كان نتيجة براعة الدبلوماسية الروسية^(١).

وجدت موسكو نفسها ببساطة أمام فرصة سانحة استغلها كريموف، الذي كان بحاجة بعد انتقادات الولايات المتحدة الأمريكية له بسبب أحداث أنديجان؛ إلى ان يثبت لشعبه ان واشنطن ليست الخيار الوحيد في سياسته الخارجية، وبعد ان تبنت موسكو كريموف، بوصفه "أفضل أصدقائها الجدد" في آسيا الوسطى وتحملت التزامات أمنية جديدة تجاه دولته، لم يُبدِ كثيرون في دوائر السياسة الخارجية الروسية قلقاً بشأن عدم الاستقرار الداخلي في ذلك البلد، أو مستقبل اقتصاده، أو آفاق انتقال السلطة فيه في حال وفاة كريموف، أو غير ذلك من القضايا المهمة التي حاول محللو الولايات المتحدة وأوروبا معالجتها منذ سنوات. إن ذلك النهج غير المكترث تجاه دولة محورية في منطقة بالغة الأهمية للأمن الروسي، يشير إلى ان روسيا، لا تزال تفتقر إلى استراتيجية قابلة للتطبيق في آسيا الوسطى وتحديداً في تعاملها مع أهمية الصين الصاعدة في تلك المنطقة^(٢).

(1) Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia, Op.cit, P.5.

(2) I Bid, P.5.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

مع ذلك، فإن التحركات الروسية الانتهازية والتكتيكية، بالتعاون مع الصين، الحقت أضراراً كبيرة بالمصالح الأمريكية، وبناءً على حالة العلاقات الأمريكية - الروسية، ترى موسكو، ان غياب استراتيجية طويلة الأمد لدى روسيا تجاه آسيا الوسطى لا يعني تجاهل سلوكها في تلك المنطقة وتركه للأهداف قصيرة الامد، في ذات الوقت، لم تكن لدى الولايات المتحدة مشكلة مع اهداف روسيا والصين من خلال منظمة شنغهاي للتعاون، والمتمثل في تسوية النزاعات الحدودية، وتعزيز الأمن على الحدود، والتعاون في مكافحة الإرهاب وتهريب المخدرات، غير أن واشنطن عارضت توسيع نطاق مهام المنظمة ليشمل معارضة وجود القواعد العسكرية الأجنبية، وتوفير حماية غير مشروطة للأنظمة السلطوية^(١).

أبدت إدارة بوش حذراً تجاه علاقة المنظمة بإيران التي أصبحت عضو مراقب في المنظمة، واعتقت في أن الدولتين الأكبر داخل المنظمة روسيا والصين تمارسان ضغطاً على الأعضاء الأصغر لدعم معارضتهما للنظام الدولي الأحادي الذي تقوده الولايات المتحدة، في حين شددت دول المنظمة على أهمية الحفاظ على السيادة، في وقت أظهرت فيه الأحادية الأمريكية ميلاً إلى التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، كما أن قبول إيران كدولة مراقبة إلى جانب باكستان والهند، عزز الانطباع بأن منظمة شنغهاي للتعاون كانت تتطور لتصبح تحالفاً مناهضاً للغرب^(٢).

(1) Mark N. Katz, "Policy Watch: Eyeing The Shanghai Group," UPI.Com,

July 2, 2007 .

(2) Mark N. Katz, "Policy Watch: Eyeing The Shanghai Group," UPI.Com,

July 2, 2007 .

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

اتخذت الصين، رغم انها أقل ظهوراً من روسيا فيما يتعلق بوجودها العسكري والأمني في المنطقة، اتجاهًا مستمرًا نحو توسيع علاقاتها الاقتصادية مع آسيا الوسطى، لكن إلى جانب الروابط الاقتصادية، بدأت الصين تكتسب وزناً سياسياً واعترافاً لم يتوفر لها في المنطقة سابقاً، في ذات الوقت كان الروس متنبهين لذلك التطور، وخصوصاً في السنوات التي تلت الانتشار الأمريكي الأولي، في آسيا الوسطى و بروز الصين كقوة اقتصادية صاعدة في المنطقة التي كانت خاضعة سابقاً لهيمنة روسيا، كما ان مصالح الصين في آسيا الوسطى، رغم انها تتجلى بشكل أوضح في المجال الاقتصادي، فان من غير المرجح ان تقتصر على التجارة والاستثمار وتدفقات الطاقة فقط، فآسيا الوسطى تقع على حدود الأقاليم الغربية للصين^(١).

رغم أهمية آسيا الوسطى، فإن مصالح الصين فيها تبدو أقل بكثير مقارنة بمصالحها في الشرق، والعلاقات مع كوريا الشمالية، واليابان، والولايات المتحدة، وعدد كبير من جيرانها في جنوب شرق آسيا، ومع اعتماد استراتيجية بكين لتأمين أقاليمها الغربية على دعائم داخلية تتمثل في التنمية الاقتصادية والاندماج العرقي، بدت القيادة الصينية راضية بترك قضايا الأمن في آسيا الوسطى لروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، مع توسيع روابطها الاقتصادية في المنطقة، وقد بدأت ثمار ذلك التوسع بالظهور، مع بروز الصين كمؤثر رئيس في مجال الطاقة في آسيا الوسطى؛ إذ أوشتك على استكمال خط أنابيب نفط من كازاخستان، إلى شينجيانغ، كما وقعت اتفاقاً لبناء خط أنابيب غاز من تركمانستان إلى الصين، و حصلت على حصص في حقول نفط بحر قزوين، اذ خدمت عضوية منظمة شنغهاي للتعاون، الصين، بشكل جيد، ومنحتها صوتاً

(1) Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia, Op.cit, P5.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

مؤثراً في شؤون آسيا الوسطى دون استفزاز روسيا أو إثارة قلق الأنظمة الإقليمية، وفي الوقت نفسه أبقت الولايات المتحدة الأمريكية، خارج المعادلة، إلا أنه خلف ذلك النهج الهادئ والمتدرج تجاه المنطقة، يكمن غياب مماثل للاتجاه الاستراتيجي كما هو الحال في السياسة الروسية تجاه آسيا الوسطى، فبينما تستفيد الصين من المساعدة الأمنية الأمريكية في المدى القصير، وتترك لروسيا أداء دور "الطرف الصلب" في التنافس الإقليمي مع الولايات المتحدة، فإنها تتبع سياسة مماثلة لروسيا تقوم على الحفاظ على الوضع القائم دون طرح أسئلة جوهرية حول معادلات النفوذ في المنطقة، وتوضيح خطواتها على المدى الطويل، خشية الوقوع في محاذير السياسة الروسية والنفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى، ويعكس ذلك سياسة الصين التقليدية القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ أذ لقيت تلك السياسة ترحيباً من قبل الأنظمة السلطوية في دول منظمة شنغهاي للتعاون، وتم تثبيتها في بيانات القمم بوصفها موقفاً موحداً ضد أنشطة تعزيز الديمقراطية التي تنتهجها الولايات المتحدة وحلفاؤه^(١).

كما جاء في إعلان قمة منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠٥، فإن التعاون متعدد الأطراف، القائم على مبادئ المساواة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة، والتفكير غير التصادمي، والتقدم المتدرج نحو إضفاء الطابع الديمقراطي، على العلاقات الدولية، يسهم في السلام والأمن العام، ويدعو المجتمع

(1) Zhihai Xie, China's Energy Infrastructure Development in Central Asia and Its Impact on Regional Energy Supply and Geopolitics, Waseda University, March 2021, p.2-3

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الدولي، بغض النظر عن اختلافاته الأيديولوجية والاجتماعية، إلى تشكيل مفهوم جديد للأمن قائم على الثقة المتبادلة والمنفعة المشتركة والمساواة والتفاعل^(١).

لم تكن الصين وروسيا راغبتين في تبني الرؤية طويلة الأمد التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي لطالما تضمنت التحرير السياسي والاقتصادي، كونهما الركيزتين الأساسيتين لنظام أمني إقليمي مستدام، ومنذ بداية الحرب على الإرهاب، اكتسبت الإصلاحات السياسية، والاقتصادية أهمية متزايدة كونهما عنصراً جوهرياً في ذات الإطار، وقد أدى ذلك بدوره إلى زيادة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، وباتت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اقتناعاً من أي وقت مضى؛ بأن تركيزها على مسار التحرير السياسي والاقتصادي يمثل الشرط الضروري لتحقيق الاستقرار طويل الأمد في المنطقة^(٢)، في المقابل، رفضت روسيا والصين، إلى جانب حكومات المنطقة، تلك الرؤية واختارت الإبقاء على الوضع القائم، دون تقديم بديل واضح للمقاربة الأمريكية، وكانت النتيجة حالة من الجمود و الانسداد السياسي، و إن الارتقاء الذي قامت به الولايات المتحدة لفكرة تعزيز الديمقراطية إلى مستوى صراع وجودي ضد الإرهاب، وعدها أساساً لا غنى عنه لإقامة علاقات سلمية بين الدول، وضعها في مواجهة مباشرة مع الصين وروسيا، اللتين تعاملتا مع مكافحة الإرهاب، على أساس انها مسألة تتعلق بهزيمة تنظيمات محددة وتعزيز الأنظمة القائمة

(1) Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia, Op.Cit, P5.

(2) The Shanghai Cooperation Organization: Is It Undermining U.S. Interests in Central Asia, p.1-3; United States Congress, Silk Road Strategy Act of 2006, S.2749, May 4, 2006.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

في السلطة، وترى كل من الصين وروسيا أن عدم التدخل في الشؤون السياسية الداخلية، يمثل مفتاح السلام والتعاون الإقليمي، كما أن منح اليد الحرة في التعامل مع التهديدات الداخلية كالإرهاب والانفصالية والتطرف يُعدّ ضرورياً للحفاظ على الاستقرار^(١).

لم تطوّر روسيا والصين رؤية طويلة الأمد لمكافحة الإرهاب أو نموذجاً للتنمية المستدامة في آسيا الوسطى، وكلاهما سعى إلى تقويض الجهود الأمريكية الرامية إلى تعزيز التحرير السياسي والاقتصادي في المنطقة، بعدما خلاصا إلى أن تلك الجهود تشكل تهديداً لنفوذهما وللاستقرار الإقليمي، ويتجنب الصينيون فرض أي شروط تتعلق بالحوكمة الرشيدة على مساعداتهم الخارجية، لأن التعاون دون شروط يُعد ميزة نسبية تعزز نفوذ بكين، أما موسكو تعاملت مع فكرة تعزيز الديمقراطية الأمريكية بحدة أكبر، إذ عدتها من خلال صانعي القرار الروس، تحدياً لسلطة الكرملين، ليس فقط في الدول المجاورة، بل داخل روسيا نفسها، دفعهم ذلك لصياغة عقيدة الديمقراطية السيادية، التي تعد الدعم الخارجي للحركات الديمقراطية والمنظمات غير الحكومية تدخلاً خارجياً في الشؤون الداخلية لروسيا وجيرانها^(٢).

شدت الصين وروسيا، على أن التنمية الاقتصادية هي مفتاح الاستقرار السياسي طويل الأمد، وذهب قادة البلدين إلى أن الحكم السلطوي يمكن أن يكون أداة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية، مستثنين في ذلك إلى مسارات التحديث الاقتصادي التي شهدتها كل

(1) The Shanghai Cooperation Organization: Is It Undermining U.S. Interests in Central Asia, p.1-3; United States Congress, Silk Road Strategy Act of 2006, S.2749, May 4, 2006.

(2) Michael McFaul and Regine A. Spector, New Challenges to Democratization, London, Routledge, 2009, Pp.18-22; Jingdong Yuan, Fei Su, and Xuwan Ouyang, China's Evolving Approach to Foreign Aid, SIPRI Policy Paper No.62, Stockholm, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2022, p.10-12.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

من الصين وروسيا خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وإلى تجارب بعض دول شرق، وجنوب شرق آسيا، ومع ذلك، فإن مقارنة الصين وروسيا للاستقرار طويل الأمد في آسيا الوسطى، التي تعطي الأولوية للتنمية الاقتصادية، على حساب التحرير السياسي، لا تصمد أمام التمهيد، فلا توجد أدلة تشير إلى انهما شجعتا إصلاحات اقتصادية حقيقية في أي من دول آسيا الوسطى، بل حاولا الإبقاء، وإدارة الوضع القائم، بما يخدم مصالحهما، ويبعد أجندة الولايات المتحدة الأمريكية، في التدخل في سياسات الدول، بحجج التحرر السياسي والديمقراطية^(١).

لم تسر دول آسيا الوسطى باستثناء كازاخستان، التي يعتمد تطورها الاقتصادي بدرجة كبيرة على ثروتها النفطية، على خطى النمور الآسيوية التي جمعت بين الإصلاحات الاقتصادية الداخلية، وتحرير التجارة، والاستثمار الأجنبي، وحتى مع بطء الإصلاح السياسي، وتعثر النمو الاقتصادي في معظم دول آسيا الوسطى، في حين أدت الأنظمة السلطوية، لمزيد من الفساد، ولم تحقق تقدماً يُذكر في معالجة الفقر والتخلف، وبذلك، فإن استراتيجية التنمية الاقتصادية أولاً ثم التحديث السياسي لاحقاً التي تتبناها روسيا والصين تبدو غير فعالة في آسيا الوسطى، وتقترب من كونها سياسة ارتجالية تقوم على دعم الأنظمة القائمة، ما دامت صديقة للصين وروسيا^(٢).

ساوت موسكو وبكين بين الاستقرار والحفاظ، على علاقات جيدة مع قائد أو نظام سياسي معين، مما يدفعهما إلى استثمار الوضع القائم، ويجبرهما على تبني نهج تفاعلي تكتيكي، بدلاً من النهج الاستراتيجي الإستباقي في قضايا الأمن الإقليمي، ما يجعلهما

(1) Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia, Op.Cit, P6.

(2) Edward Lemon and Bradley Jardine, Reordering Central Asia: China's Emerging Economic Hierarchy, Philadelphia, Foreign Policy Research Institute, May 2026, p.5-7.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

معتمدتين على تطورات الميدان، وردود الفعل، وبالنظر إلى حجم النفوذ الذي تتمتع به روسيا والصين في آسيا الوسطى، فإن ذلك النهج التفاعلي يزيد من تقليل قدرة الولايات المتحدة الأمريكية، لمنع انكشافها أمام عدم الاستقرار الإقليمي، الذي يخدم تحركات موسكو وبكين في ذلك الصدد، وتهديد المصالح الأمريكية هناك. و إن الجغرافيا، و التاريخ، والاقتصاد والثقافة، تعني ان أي استراتيجية أمريكية، ناجحة في آسيا الوسطى تتطلب إشراك روسيا، والصين، فكلاهما قادر على اداء دور المعطل، لكن في الوقت نفسه لا مصلحة لهما في تفاقم الأوضاع في المنطقة^(١).

ومن غير الواضح ما إذا كانت الصين وروسيا، تقبلان بضرورة تحول شامل في المنطقة، أم ان الخلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية، يقتصر فقط على الوسائل، وتشير أدلة كثيرة، إلى انه إذا كان التحرير السياسي هو الوسيلة والغاية في للإصلاح في آسيا الوسطى، فإن روسيا والصين ستعارضانه، على الأقل في المدى القريب، كونهما ينظران إليه على انه تهديداً كبيراً للاستقرار الأمني، ليس فقط في المنطقة، بل لديهما أيضاً. وفي آسيا الوسطى، بقيت التقاليد الديمقراطية ضعيفة، وحيث تمثل عدم الاستقرار خطراً دائماً، ويرى صانعو القرار في روسيا والصين ان محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية تبدو ساذجة، ومزعزعة للاستقرار، في حين رفض جورج بوش فكرة ان بإمكان أمريكا مساعدة الدول في اسيا على بناء الدولة، وأكد ان على الولايات المتحدة الأمريكية، أن تتصرف بتواضع على الساحة الدولية، إذ تضمنت سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، ردع وإسقاط القوى المناهضة للوجود الأمريكي، دفاعاً عن المصالح الأمريكية، وتعزيز التجارة الحرة والنمو الاقتصادي، وتجديد العلاقات مع الحلفاء،

(1) The Shanghai Cooperation Organization: Is It Undermining U.S. Interests in Central Asia, p.1-3; United States Congress, Silk Road Strategy Act of 2006, S.2749, May 4, 2006, p. 5.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

وتطوير علاقات شاملة مع القوى الكبرى مثل روسيا والصين، والتعامل الحاسم مع تهديدات الأنظمة المارقة، والقوى المعادية التي تسعى إلى امتلاك أسلحة دمار شامل^(١).

في التقييم الأمني الأولي لإدارة بوش، للتموضع الروسي الصيني في المنطقة، كان كل من آسيا الوسطى والتطرف الإسلامي، يظهران بشكل هامشي فقط، و كان دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي، الذي مثل توجهات المحافظين الجدد، ادى دور كبير في تشكيل التفكير المبكر للإدارة حول التهديدات الدولية، والذي ترأس في الماضي لجنتين استشاريتين مهمتين، الأولى: حذرت من احتمال وقوع هجوم بصواريخ باليستية، واقترحت تطوير برنامج واسع للدفاع الصاروخي، والثانية: توقعت عواقب خطيرة محتملة قد تنجم عن هجوم مفاجئ يستهدف الأقمار الصناعية الأمريكية في الفضاء، وكان التهديد الأكثر إلحاحاً في نظر تلك الرؤية يتمثل في عدد محدود من الصواريخ الموجودة لدى دول مارقة غير مسؤولة، والتي يمكن أن تستخدمها لتهديد الولايات المتحدة وغيرها عبر أسلحة الدمار الشامل^(٢).

كانت السياسة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى تعكس عناصر متناقضة مرتبطة بأولويات بيروقراطية متنافسة، اذ ركزت وزارة الدفاع بقيادة دونالد رامسفيلد على القضايا الأمنية، وخاصة الحروب في أفغانستان والعراق، بينما شدد كولن

(1) Condoleezza Rice, Promoting the National Interest, Foreign Affairs, Vol.79, January–February 2000, p.45–62

(2) George W. Bush, Remarks by the President to Students and Faculty at the National Defense University, National Defense University, Washington, May 1, 2001.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

بأول (Colin Powell)^(١) وزير الخارجية الامريكية، على تعزيز الديمقراطية أكثر من الاهتمام بالمصالح الأمنية، ورغم الخطاب المتعلق ببناء الديمقراطية في آسيا الوسطى، فإن التمويل المخصص لمثل تلك المشاريع تراجع خلال العام ٢٠٠٥، وأولى البننتاغون دوراً أكبر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، في وقت كان فيه المحافظون الجدد، داخل الإدارة يقللون من شأن الدبلوماسية، وقد كانت الرسالة الضمنية الموجهة إلى "الأنظمة السلطوية في آسيا الوسطى هي أنها لن تُحاسب على سياساتها القمعية"^(٢).

إن تقييمات روسيا والصين، لتلك المرحلة، لاقت صدىً في عواصم أخرى في آسيا الوسطى، حيث قوبلت حملة الولايات المتحدة الامريكية، لتعزيز الديمقراطية وإصلاحات السوق الحرة بالتردد والريبة من قبل قادة آسيا الوسطى، كونها من الممكن ان تكون حجة وباب للتدخل في شؤونها الداخلية، ونتيجة لذلك، تعززت المواقف الروسية، والصينية في المنطقة، كونهما قوة موازنة للضغوط الأمريكية، الداعية إلى التحرير السياسي والاقتصادي، إذ ركزت السياسة الأمريكية على التعامل مع حكومات آسيا الوسطى بوصفها دولاً مستقلة وذات سيادة كاملة، وقد عُدَّ مفهوم التشاور مع روسيا والصين، بشأن دول آسيا الوسطى احياناً داخل الأوساط السياسية الأمريكية، انتهاكاً لاستقلال وسيادة تلك الدول، في حين منحت الولايات المتحدة الامريكية، الحق لنفسها بالتدخل، ومع اقتران ذلك بشكوك روسيا والصين، تجاه السياسة الأمريكية في آسيا

(١) كولن لوثر بأول (١٩٣٧-٢٠٢١): جنرال أمريكي بأربع نجوم ودبلوماسي، شغل منصب رئيس هيئة الأركان المشتركة ١٩٨٩-١٩٩٣ حيث قاد القوات الأمريكية في حرب الخليج، ثم أصبح أول أمريكي من أصل إفريقي يتولى منصب وزير الخارجية ٢٠٠١-٢٠٠٥ في إدارة جورج بوش الابن. يراجع:

Robert Jervis, Understanding the Bush Doctrine. Political Science Quarterly, Vol. 118, No. 3, 2003, pp. 365-388.

(2) Stephen Blank, U.S. Interests in Central Asia and Their Challenges, Demokratizatsiya, Summer 2007, p.321-322.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

الوسطى، فإن تردد الولايات المتحدة في إشراك موسكو، وبكين، في نقاشات المنطقة ترك الدول الخمس في آسيا الوسطى أشبه بالحرّة في استغلال الخلافات بين القوى الكبرى، دون إشراك جدي لروسيا والصين، في حوار حول أمن آسيا الوسطى، ومصالحهما وسياساتهما في المنطقة، فضلاً عن مصالح وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، هناك، فإن الأخيرة واجهت صعوبة متزايدة في صياغة سياسة فعّالة وتحقيق مصالحها في المنطقة، انعكست تلك الأهداف في السياسة تجاه آسيا الوسطى، على شكل التعامل الثنائي مع دول المنطقة، وليس التحول مع مجموعة شنغهاي الخماسية ككتلة واحدة، إذ لم تكن المجموعة في تلك المرحلة مستعدة بعد، للعمل بصورة جماعية تلبي طموحات موسكو وبكين^(١)، بدى ذلك الحوار وكأنه يقوّض سيادة واستقلال دول آسيا الوسطى، ومع ذلك، فمنذ حصولها على الاستقلال، لم تتمكن أي من دول آسيا الوسطى من تحقيق سيادتها بشكل كامل، أو ان تتصرف كدول ذات سيادة حقيقية، أو الوقوف على قدميها داخل المجتمع الدولي، للدول المتحضرة، وإلى حد ما، وكانت تلك الدول بمثابة كيانات تعتمد على المجتمع الدولي، ومستهلكة لبيئة أمنية تشكلت إلى حد كبير من قبل أطراف خارجية، وفق اجندة ونفوذ اما روسي صيني، او وفق نتائج الصراع الروسي الصيني الأمريكي^(٢).

ومع بقاء حكوماتها، غير راغبة أو غير قادرة على مواجهة تحدي التنمية السياسية والاقتصادية المستدامة طويلة الأمد، فإنها تُعرض مواطنيها للخطر، والدول المجاورة، وكما جاء في استراتيجية الدفاع الوطنية الأمريكية، لعام ٢٠٠٥، ما نصه "إن من غير

(1) Hansen, The Shanghai Cooperation Organisation, Asian Affairs 34, no.2, July 2008, Pp.217-232.

(2) Hansen, Op.cit, p.219-235 ; Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia, Op.cit, P7.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

المقبول أن تستخدم الأنظمة مبدأ السيادة كدرع تسمح من خلفه لنفسها بالانخراط في أنشطة تشكل تهديدات هائلة لمواطنيها أو جيرانها أو المجتمع الدولي ككل^(١)

في حين ينبغي ان تحترم الادارات الأمريكية استقلال وسيادة دول آسيا الوسطى، لكنها لا تستطيع أن تظل غافلة عن الحقائق الإقليمية أو تتجاهل الفاعلين الرئيسيين في شؤون المنطقة، كما ان احترام الولايات المتحدة الأمريكية، لاستقلال وسيادة آسيا الوسطى لا ينبغي أن يأتي على حساب مصالحها الأمنية، تشير الحقائق الإقليمية إلى أن الصين وروسيا بقا فاعلين مهمين في آسيا الوسطى، وبالتالي، فإن السياسة الأمريكية في آسيا الوسطى اصبحت أكثر تعقيداً إذا لم تكن روسيا والصين، على الأقل ضمناً، جزءاً من التفاهم، ومن ثم، فإن بذل جهد متعمد للتواصل معهما يمثل عنصراً مهماً في استراتيجية أمريكا ناجحة في المنطقة^(٢).

ومن المرجح أن يكون الحوار الأوسع بين الولايات المتحدة الأمريكية، والصين وروسيا مفيداً بشأن الرؤى المتنافسة حول التوازن بين التنمية الاقتصادية والمؤسسات السياسية الأكثر تمثيلاً، ويمكن لذلك الحوار أن يكمل المناقشات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حول المساعدات الخارجية، والتوازن بين البرامج المشروطة التي تؤدي إلى نمو واستقرار أكبر، والبرامج غير المشروطة التي تحقق نفوذاً سياسياً فورياً^(٣).

من النتائج الأخرى لتغيرات السياسة في آسيا الوسطى صعود دور منظمة شنغهاي للتعاون، إذ تؤدي المنظمة وظيفة مفيدة لدول آسيا الوسطى من خلال توفير منصة

(1) United States, Department of Defense, The National Defense Strategy of the United States of America, March 2005, P.7.

(2) Eugene Rumer, Richard Sokolsky, and Paul Stronski, U.S. Policy Toward Central Asia 3.0, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, January, 2016, pp. 12–15

(3) ibid, p. 16-18

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

مشتركة مع روسيا والصين، كما ان العضوية فيها توفر وجهة بديلة لزعماء آسيا الوسطى المستائين من الولايات المتحدة الامريكية، والمتحفظين على سياساتها في تعزيز الديمقراطية، فضلاً عن ذلك، فإن العضوية تمنح فائدة رمزية مهمة تتمثل في الانتماء إلى كيان أكبر، وبالنسبة لدول تنتقد بشكل متكرر من قبل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا تملك أي فرصة للانضمام إلى الناتو، فإن الانضمام إلى إحدى النوادي القليلة التي تقبلها يعد أمراً مهماً، لم يدرك صانعو السياسة في الولايات المتحدة الامريكية أهمية منظمة شنغهاي للتعاون، إذ جرى إما تجاهلها كونها غير مهمة أو انتقادها لأنها معادية لسياسات للولايات المتحدة الامريكية، لكنها في تلك المرحلة ليست كذلك، وعلى الرغم من تجاهلها أو رفضها من قبل الولايات المتحدة، فإن المنظمة يمكن أن تتحول ولكن ليس بالضرورة إلى تكتل من الحكومات الاستبدادية الأوراسية المناهضة للديمقراطية؛ والتي تنتقد التدخل في الشؤون الداخلية، إن موقفاً أمريكياً أكثر انفتاحاً، والاعتراف بأن دول آسيا الوسطى تحتاج إلى المنظمة لأسباب لا تتعارض بالضرورة مع المصالح الأمريكية، واستكشاف سبل للتعاون بين الولايات المتحدة وكذلك الناتو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي مع دول المنظمة حول المصالح المشتركة، يمكن أن يساعد في منع ذلك السيناريو^(١).

كان موقف الولايات المتحدة تجاه منظمة شنغهاي للتعاون، أداة مهمة في الجهود الأمريكية الرامية، لإشراك الصين وروسيا وآسيا الوسطى، في حوار حول واقع المنطقة، وآفاقها الامنية، وتوجهاتها بعيدة المدى، لكنه لا يحتاج إلى أن يكون أكثر من ذلك أي

(1) Thomas Ambrosio, *Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union*, Farnham, Ashgate, 2009, Pp.145–148; Roy Allison, *Russia, China, and the Shanghai Cooperation Organization: Central Asian Security and Regional Order*, London, Routledge, 2018, Pp.72–75.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

مجرد أداة للتواصل الأمريكي مع الفاعلين الرئيسيين في آسيا الوسطى، فالحوار مع الصين وروسيا بشأن آسيا الوسطى ينتج موقفاً أكثر تعاوناً من جانب بكين وموسكو، و إلى مرحلة أفضل للمنطقة نفسها، وحتى دون الحصول على صفة مراقب، في نفس الوقت تحولت منظمة شنغهاي للتعاون؛ بسبب النشاط السياسي المدفوع من قبل كل من روسيا والصين، الى محاولة للولايات المتحدة الامريكية أن تسعى إلى إشراك منظمة شنغهاي للتعاون، في مجموعة واسعة من القضايا التي تهم الولايات المتحدة الامريكية، وأعضاء المنظمة على حد سواء، ويمكن أن تشمل تلك المشاورات ممثلين عن الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، في برنامج الشراكة من أجل السلام، اذ يدل ذلك التوجه الأمريكي، لاعتراف ضمني بأهمية منظمة شنغهاي للتعاون، ودورها في موازنة النفوذ في آسيا الوسطى^(١)، ففي قانون استراتيجية طريق الحرير^(٢) وفي الرابع ايار عام ٢٠٠٦، حثّ الكونغرس على استمرار وتوسيع حوار استراتيجي مع روسيا والصين، ومشاركة الولايات المتحدة الامريكية، بصفة مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، بهدف تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة^(٣).

(1) Jeffrey Mankoff, Central Asia's Strategic Importance, Washington, DC, Brookings Institution, September 2017, p.22-25.

(٢) قانون استراتيجية طريق الحرير لسنة ١٩٩٩ مشروع قانون أمريكي هدفه تعديل قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ لتوجيه الدعم نحو دول جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، بغرض تعزيز استقلالها السياسي والاقتصادي، وتطوير موارد الطاقة، وتقليل النفوذ الروسي والإيراني في المنطقة. أقر في مجلس النواب لكنه لم يُصبح قانوناً نافذاً لعدم إقراره في مجلس الشيوخ. يراجع:

U.S. Congress. Silk Road Strategy Act of 1999, H.R.1152, 106th Congress. Washington, D.C.: Congress.gov, 1999.

(3) U.S. Congress, Silk Road Strategy Act of 2006, S.2749, 109th Congress, May 4, 2006.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

حاولت ادارة بوش تقييم دور منظمة شنغهاي للتعاون، في الحد من نفوذها في المنطقة، ففي ٢٦ أيلول ٢٠٠٦، نظمت اللجنة البرلمانية المعنية بالأمن والتعاون في أوروبا في الكونغرس جلسات استماع لتحديد ما إذا كانت منظمة شنغهاي للتعاون، تقوّض المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى. أشار رئيس اللجنة، السيناتور سام براونباك (Samuel D. Brownback)^(١)، إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة أظهرت التزاماً بمساعدة الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب، لكنه أعرب في الوقت نفسه عن قلقه من اعاقا المنظمة لمسار التحول الديمقراطي في آسيا الوسطى، والشكوك بأن أحد أهدافها الأساسية، إضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة، ولفت براونباك إلى أن جميع دول آسيا الوسطى هي أيضاً أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وقد التزمت بمواثيقها المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. في المقابل، فإن مبدأ منظمة شنغهاي للتعاون، القائم على السيادة المطلقة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية يبدو متعارضاً مع أحكام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا^(٢).

(١) سام براونباك (١٩٥٦): سياسي أمريكي من الحزب الجمهوري، ولد عام ١٩٥٦ شغل منصب عضو مجلس النواب ١٩٩٥-١٩٩٦، عضو مجلس الشيوخ عن كانساس ١٩٩٦-٢٠١١، حاكم ولاية كانساس ٢٠١١-٢٠١٨، ثم سفير الولايات المتحدة المكلف بحرية الأديان الدولية ٢٠١٨-٢٠٢١، عُرف بمواقفه المحافظة، خاصة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية، وبنشاطه في تعزيز حرية الأديان عالمياً. يراجع:

U.S. Department of State. Samuel D. Brownback – Ambassador at Large for International Religious Freedom (2018–2021). Washington, D.C.: State.gov.

(2) United States Commission on Security and Cooperation in Europe, The Shanghai Cooperation Organization: Is It Undermining U.S. Interests in Central

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

كانت منظمة شنغهاي للتعاون، تُسهّل نفوذ الصين وروسيا في الشؤون الإقليمية لآسيا الوسطى، وتُضفي الشرعية على أنظمة حكم استبدادية، عبر قبولها ببساطة بانتخابات معيبة، حسب ادعاءات الادارة الامريكية، كما انها تمنح تلك الحكومات غطاءً يحميها من النقد الخارجي، والتدقيق الموضوعي، مما يساعد على إبقاء أنظمة هشة وغير مستدامة في الواقع، وبالتالي، يرى الموقف الأمريكي ان المنظمة عزلت تلك الأنظمة عن المسألة الخارجية، وان واشنطن تعتقد ان الاستقرار الحقيقي لا يمكن تحقيقه؛ إلا عبر التغيير الديمقراطي، في حين مالت روسيا والصين ودول آسيا الوسطى إلى فكرة الاستقرار السلطوي، كما ان سعي الصين، للحصول على النفط والمواد الخام، دفعها لدعم غير مشروط للأنظمة غير الديمقراطية، والقمعية في آسيا الوسطى، لذلك لم تنتظر الولايات المتحدة لمنظمة شنغهاي للتعاون كمنظمة إقليمية مفيدة، بل فضّلت العمل مع الدول بشكل منفرد، أو عبر مؤسسات مثل حلف شمال الاطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون، في أوروبا والاتحاد الأوروبي واليابان، و لم تعد واشنطن مشاركة إيران في منظمة شنغهاي للتعاون أمراً إيجابياً أو مفيداً^(١).

كان يُنظر إلى منظمة شنغهاي للتعاون بوصفها قوة موازنة محتملة لحلف الناتو، ومنظمة الأمن والتعاون الاوربية في آسيا الوسطى، فإنها كانت تمثل مشكلة لواشنطن، وفي مناورات آب عام ٢٠٠٧ في شينجيانغ وسيبيريا، أثارت احتمال تطور المنظمة إلى كيان عسكري، رغم تأكيدات الصين عكس ذلك، و كانت موسكو تدفع باتجاه تحويل

Asia? Hearing before the Commission on Security and Cooperation in Europe, One Hundred Ninth Congress, Second Session, September 26, 2006. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2008, p.1-3.

(1) United States Commission on Security and Cooperation in Europe, The Shanghai Cooperation Organization: Is It Undermining U.S. Interests in Central Asia? Hearing before the Commission on Security and Cooperation in Europe, One Hundred Ninth Congress, Second Session, September 26, 2006. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2008, p.1-3.

الفصل الثاني: العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

منظمة شنغهاي للتعاون، إلى منظمة عسكرية وأمنية، في حين فضّلت بكين، تطويرها في اتجاه التعاون التجاري والاقتصادي، ونظراً للنفوذ الصيني المهيمن داخل المنظمة، مالت روسيا أكثر إلى الاعتماد على منظمة معاهدة الأمن الجماعي كبديل أمني محتمل لحلف الناتو، ورغم أن أعضاء منظمة شنغهاي للتعاون باستثناء الصين هم أيضاً أعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا^(١)، فإن دول المنظمة وجهت انتقادات لعمليات مراقبة الانتخابات التي يقوم بها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان (ODIHR)، والذي غالباً ما وصف العمليات الانتخابية في المنطقة "بأنها معيبة"^(٢).

ويبدو أن منظمة شنغهاي للتعاون، ليست نمراً من ورق يمكن تجاهله، وليست في الوقت نفسه قوة استراتيجية كبرى يجب مواجهتها بشكل عدائي، وبفضل نفوذها السياسي، فإنها تمثل تحدياً للمصالح الأمريكية، لكنه تحدٍ يمكن إدارته بتكلفة محدودة نسبياً، وإذا نجحت الجهود الأمريكية في إشراك المنظمة في سلسلة من المبادرات التعاونية، فذلك يؤدي ذلك إلى تقليل أثرها السلبي على المصالح الأمريكية، والمساهمة في تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى^(٣).

(١) أكبر منظمة إقليمية للأمن في العالم، تضم ٥٧ دولة من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية. نشأت عام ١٩٧٣ باسم مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وأرست مبادئها في اتفاقيات هلسنكي ١٩٧٥، ثم تحولت إلى منظمة رسمية عام ١٩٩٥. مقرها في فيينا، وتعمل على تعزيز الأمن السياسي والعسكري، دعم حقوق الإنسان والديمقراطية، مراقبة الانتخابات، ومنع النزاعات وإدارتها. يراجع:

David J. Galbreath, The Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), London: Routledge, 2007.

(2) Maria Raquel Freire, The OSCE in the New Central Asia, in Emilian Kovalski, ed., The New Central Asia: The Regional Impact of International Actors, Singapore, World Scientific Publishing, 2010, Pp.49-70.

(3) Roy Allison, op.cit, pp.72-76.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية –الصينية ٢٠٠٨- ٢٠١٥.

المبحث الاول: تعقيدات العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

المبحث الثاني: العلاقات الروسية الصينية ومحدداتها الإقليمية والدولية

٢٠٠٩-٢٠١٥.

اولاً: الازمة الأوكرانية.

ثانياً: الربيع العربي(ليبيا، سورية).

المبحث الثالث: الاتفاق النووي الايراني والدور الروسي الصيني.

المبحث الاول: تعقيدات العلاقات الروسية الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

بعد ان تعرض الاقتصاد الرأسمالي الى ازمة حقيقية لم يألفها مذ عقدين، و تبين اثر عمليات الاحتكار المركز، التي طالت اسواق الدول الرأسمالية، وعلى رأسها اسواق الولايات المتحدة الامريكية، خلال الاعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وانعكس ذلك التدهور الاقتصادي العالمي على طبيعة العلاقات الدولية، لا سيما ما يتعلق بالتجارة الخارجية، إذ ذهبت الولايات المتحدة الامريكية، الى تفعيل مصانع تجارة الاسلحة وبيعها للشرق الاوسط، كتعويض عن الخسائر المادية الفادحة، في الاقتصاد الامريكي، حتى ظهر مفهوم "ان الرأسمالية بدأت تأكل نفسها"^(١)، وبانت الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، تلك الازمة العاصفة التي انعكست بشكل مباشر على طبيعة العلاقات الدولية^(٢)، ذلك دفع بالعلاقات الصينية الروسية، الى الاتساق بين البلدين، وبشكل تصاعدي، إذ ظهر ذلك على الجانب الاقتصادي للدولتين، لاسيما بعد ان ارتفع حجم التجارة بينهما إلى أكثر من خمس وخمسون مليار دولار، بمتوسط معدل نمو بلغ سبع وثلاثون بالمائة للنصف الاول من عام ٢٠٠٨، وكانت مرحلة تختلف تماماً عما سبقها، وبذلك عدها الكثيرون، من أنها تمثل تقدم كبير في العلاقات بين موسكو وبكين، ولكن في ذات الوقت، اظهرت تلك الحالة مخاوف متزايدة داخل روسيا، وذلك خلال عمليات تجارة الاسلحة، إذ بدأت شركات صناعة الأسلحة الروسية، تواجه منافسة متزايدة من الشركات المصنعة الصينية في السوق المحلية، وأنتابها قلق شديد من تلك المنافسة، والناجم عن عمليات النسخ غير المصرح به للمعدات الروسية، في المصانع العسكرية

(١) باتريك أرتو، وماري بول فيرار: الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، ت: سعد الطويل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٣ وما بعدها.

(2) Christopher Leonard, The Lords Of Easy Money: America's New Money Monopoly, New York, Random House, 2022, P.67.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

الصينية، مثل عملية تصنيع طائرات السوخوي (Su-27SK) الروسية المقاتلة في الصين، والتي بدأت الأخيرة، ببيعها إلى الدول الأخرى، وبأسعار مخفضة، الأمر الذي حجم تجارة الأسلحة الروسية في بيع الأسلحة الأكثر تطوراً وتقدماً للجيش الصيني، بينما كانت روسيا، لاتزال ترى نفسها بمثابة الأخ الأكبر، في العلاقة بين بكين، وموسكو من حيث القوة السياسية، والعسكرية، اذ انقلب ذلك الوضع، وأصبحت الصين أقوى من روسيا في المقاييس العصرية، من حيث حجم السكان، فان عدد سكان روسيا حوالي مائة واربعون مليون نسمة، قابله مليار، وثلاث المليار صيني، اذ تتفوق الصين على روسيا، بنحو عشرة أضعاف فضلاً عن الجانب الاقتصادي^(١).

يمكن أيضاً رؤية فارق القوة السياسية للصين، من خلال روابطها الوثيقة عبر العلاقات متعددة الأطراف، وعلاقاتها الثنائية مع العديد من البلدان، اذ أصبحت الصين، الخيار الافضل للكثير من الدول في العالم، بالمقارنة مع الولايات المتحدة الامريكية، من قبل بعض الدول، ويرجع ذلك إلى النهج، والأسلوب الذي استخدمته الصين اذا ما قورنت بأسلوب الولايات المتحدة الامريكية، المعروف بالغطرسة، فالصين استخدمت النهج الاقتصادي لمد نفوذها في الدول الأخرى، وذلك عبر المفاوضات التجارية، وغالباً ما تقدم الصين المساعدة في تطوير البنية التحتية في الدول النامية الأخرى، كعقود حصرية مقابل الحصول على الموارد الطبيعية^(٢).

كما ان الزيادة في الميزانية العسكرية للصين لكل عام، أصبحت تثير قلق واهتمام العديد من الدول، رغم ان حكومة الصين ذكرت ان زيادة قواتها العسكرية، تأتي

(1) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, Op.Cit, P.7-9.

(2) Arkady Moshes And Matti Nojonen, Russia-China Relations, Fiia Report 30, Helsinki, The Finnish Institute Of International Affairs, 2011, P.17-18.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

لأغراض سلمية وللدفاع فقط، وقامت بتوضيح أسباب زيادة ميزانيتها، إلا ان البيانات الصينية حول ذلك، ظلت مقلقة لروسيا الاتحادية، وتشاركها في ذلك القلق أيضاً، الولايات المتحدة الأمريكية، اذ رأى الطرفان: ان الزيادة في القوة العسكرية الصينية، يُمكنها التدخل في الأمن الدولي، كونها تحولت من قوة اقليمية الى قوة دولية، حسب معطياتها العسكرية، فضلاً عن، استمرارها في زيادة التخصيصات للميزانيات العسكرية السنوية، جعل الولايات المتحدة أكثر حذراً في اتخاذ أي خطوة أو إدارة أي سياسة، خاصة إذا كانت متعلقة بمنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وتثبت تلك المتغيرات، ان الصين برزت كمنافس للولايات المتحدة، مما جعل الأخيرة تشعر بالتهديد وبالتالي تحتاج إلى ترقية قدراتها والقيام باحتواء عسكري ضد الصين^(١)، ويبدو ان المخاوف لدى تلك الاطراف، ناجمة عن الأيديولوجية العسكرية التي تتبناها الصين، كذلك فان الصين لو كانت تتبنى الأيديولوجية الليبرالية مثل الولايات المتحدة وحلفائها، لما ظهرت تلك المخاوف، على الاقل لدى الغرب، وان حدوث المخاوف، بشأن التطورات العسكرية الصينية، اثبت ان الصين تحتل بالفعل مكانة هامة عسكرياً، وفي تلك الحالة، يمكن القول، إنه مع الوجود العسكري القوي للصين في العالم، يمكن ان يضع النفوذ الأمريكي والروسي في خطر حقيقي.

في ذلك الصدد، رأت الصين من جانبها، ان روسيا هي الدولة المناسبة الاقرب جغرافياً، وحتى سياسياً، لإجراء تعاون استراتيجي معها، لأنها دولة لا تزال تمتلك ماضياً من الهيمنة، والنفوذ، بالمعنى الذي يجعلها تحتفظ بنفوذ، وتأثير كبيرين في الاقليم، ناهيك عن مكانها في مجلس الامن الدولي، اما عن روسيا، فإن ذلك النظام الجديد، في العلاقة

(1) Arkady Moshes And Matti Nojonen, Op.Cit, P. 17-18.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

بين موسكو، وبكين، مثل الاستراتيجية الأمنية الأساسية لروسيا، وهي استراتيجية الأمن القومي، ومن تلك الاستراتيجية السياسية، انطلق التوجهان الحيويان لروسيا، بمفهومى السياسة الخارجية، والعقيدة العسكرية^(١).

تأكيداً لما تقدم، فإن العلاقات الصينية الروسية اخذت منحى جديد في مسار العلاقات بين الدولتين خلال مطلع عام ٢٠٠٨، إذ أكد ذلك في تصريح وزير الدفاع الصيني آنذاك ليانغ غوانغلي (Liang Guanglie)^(٢) في التاسع من نيسان من العام المذكور، خلال زيارته لموسكو صرح بأن "التعاون العسكري والتقني بين البلدين هو محتوى هام في العلاقات الصينية الروسية والشراكة الاستراتيجية"، وإن التعاون العسكري التقني، يشمل مجموعة واسعة من المشاركات في الصناعات الدفاعية، بما في ذلك مبيعات الأسلحة، والبحث والتطوير المشترك، واتفاقيات ترخيص الأسلحة، ونقل التكنولوجيا، وتبادل المعرفة التقنية، وصيانة أنظمة الأسلحة، إذ تعد الصين التعاون العسكري التقني، مع روسيا، مكوناً مهماً في الروابط الدفاعية الصينية الروسية، كما عزز الرئيس الروسي ميديديف، بعد توليه الرئاسة بمدة وجيزة، علاقات الشراكة بين روسيا والصين، خلال زيارته الرسمية لبكين، في ٢٣ ايار من العام نفسه، ولم يقتصر الأمر على مجال الأمن فحسب، بل شمل مجالات مثل التعاون العسكري، والطاقة وتجارة الأسلحة، والسياسة

(1) Sergei Blagov, Russia Mulls Tax Breaks To Encourage Far Eastern Development, Eurasia Daily Monitor Edm, October 19 2012.

(٢) ليانغ غوانغلي (١٩٤٠) جنرال صيني بارز خدم في جيش التحرير الشعبي منذ ١٩٥٨، وتدرّج حتى وصل إلى رتبة فريق أول عام ٢٠٠٢، خلال فترة توليه الوزارة أشرف على مرحلة مفصلية من تحديث الجيش الصيني، سيما في تطوير القدرات البحرية والجوية، وتعزيز التعاون العسكري مع روسيا ودول آسيا-المحيط الهادئ، أصبح وزير الدفاع الوطني لجمهورية الصين الشعبية بين ٢٠٠٨ و٢٠١٣. يراجع:

Christopher R. Hughes, Chinese Nationalism In The Global Era, London, Routledge, 2013, P.112.

الخارجية، اذ سعى البلدان إلى توثيق علاقتهما، وتضمن بيان مشترك بين الرئيس الروسي ونظيره الصيني، عدداً من الرؤى المتشابهة، وكذلك في شؤون السياسة الدولية، بما في ذلك رفض نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، بالإضافة إلى ذلك، وقّع الطرفان اتفاقيات في مجال الطاقة النووية والفضاء والتكنولوجيا^(١)، وفي ٢١ تموز، وقع وزيراً الخارجية الروسي والصيني معاهدة حدودية، حسمت ترسيم الحدود التي يبلغ طولها ٤٣٠٠ كيلومتر، وفق بروتوكول ملحق باتفاقية سبق ذكرها في الفصل السابق، اذ تناولت وسائل الإعلام الصينية، ان الاتفاق كان بمثابة تسليم إقليمي للصين من جانب موسكو^(٢)، وتلك الاتفاقية أثبتت تغير الرؤية الداخلية في الصين، تجاه علاقات بلادهم مع روسيا، بعد ان قدمت الاخيرة، التنازلات بشكل كبير لصالح الصين، ولكن في الحقيقة امتلكت روسيا اوراقها الخاصة في تلك العلاقة، رغم كونها، قبلت عن مضض بواقعية سياسية حتمت عليها، ان تظهر بتلك الصورة امام الصين.

رغم ذلك شاب التوافق الروسي الصيني، بعض علامات "التراجع" عندما أدت مصالح كلا البلدين، إلى وجهات نظر متعارضة، لا سيما على الصعيد الدولي، وفي العاشر من آب من العام ذاته، اهتزت علاقتهما الودية المعتادة، والتوافق بشأن الأمن الدولي، حين رفضت الصين اعتراف روسيا باستقلال أبخازيا^(٣) وأوسيتيا الجنوبية^(٤)،

(1) Sergei Blagov, Russia And China: United By Foreign Policy Divided By Energy Prices, Eurasia Daily Monitor Edm, May 27 2008.

(2) Sergei Blagov, Russia Mulls Tax Breaks To Encourage Far Eastern Development, Op.Cit.

(٣) أبخازيا: إقليم متنازع عليه على الساحل الشرقي للبحر الأسود، أعلن استقلاله عن جورجيا عام ١٩٩٩ بعد حرب أهلية دامية (١٩٩٢-١٩٩٣) تخللتها عمليات تطهير عرقي ضد الجورجيين، وما زال وضعه القانوني غير معترف به دولياً إلا من روسيا وعدد محدود من الدول. يراجع:

George Hewitt, Abkhazia: A Problem Of Identity And Ownership, London, Routledge, 2013, P. 22.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

الناجمة عن الصراع الجورجي الروسي^(٢)، وكذلك مشاكل الصين الانفصالية في التبت وشينجيانغ، كما، عرقلت الصين اي محاولة من قبل منظمة شنغهاي للتعاون، لدعم روسيا في ذلك الشأن^(٣).

في أواخر عام ٢٠٠٨، وصلت العلاقة بين روسيا والصين الى مرحلة عدها بعض المحليين تدهوراً خطيراً، حين ركزت موسكو نفوذها على الساحة الدولية، بعد ازمة جورجيا، التي جعلتها وحيدة امام الغرب بعد التردد الصيني في دعم خطوتها العسكرية هناك، وطالبت موسكو بمناورة دبلوماسية ليس فقط بالمشاركة في مناقشات الأمن الدولي، بل بالتأثير على الأجندة العالمية في ذلك المجال، مستفيدة من نفوذها في مناطق وسط آسيا، ويمكن للكرملين تحقيق ذلك المسعى، بالانطلاق من ساحته الخلفية، أي منطقة الاتحاد السوفييتي السابق، كما تجلى التحرك الروسي في منظمة شنغهاي

(١) تمثل واحدة من أبرز حالات الانفصال في فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي، وهي إقليم صغير في جنوب القوقاز، تحده روسيا من الشمال وجورجيا من الجنوب، أنشئت منطقة الحكم الذاتي للأوسيتيين الجنوبيين داخل جمهورية جورجيا السوفييتية عام ١٩٢٢، لكن مع تفكك الاتحاد السوفييتي تصاعدت لنزعات الانفصالية. في ١٩٩١ أعلنت "جمهورية أوسيتيا الجنوبية" استقلالها، ما أدى إلى اندلاع حرب مع جورجيا ١٩٩١-١٩٩٢. يراجع:

Svante E. Cornell, Small Nations And Great Powers: A Study Of Ethnopolitical Conflict In The Caucasus, London, Routledge, 2001, P. 202.

(٢) الصراع الجورجي- الروسي هو مواجهة سياسية وعسكرية بلغت ذروتها في حرب آب ٢٠٠٨، حين تدخلت روسيا عسكرياً ضد جورجيا بعد محاولة الأخيرة استعادة السيطرة على أوسيتيا الجنوبية، وانتهى باعتراف موسكو باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، بينما المجتمع الدولي اعتبر التدخل الروسي احتلالاً لأراضٍ جورجية. للمزيد يراجع:

Svante E. Cornell, Georgia After The Rose Revolution: Geopolitical Predicaments And Implications For U.S. Policy, Carlisle, Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2007, P. 45.

(3) Stefan Wagstyl, Russia Fails To Secure Regional Backing, Financial Times Ft, August 28 2008; Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, Op.Cit, P.20.

للتعاون، لكنها واجهت هناك، النفوذ الصيني المتزايد، في تلك المنطقة، وكانت للدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون، مصالح متباينة للغاية، مما حال دون تحول المنظمة إلى تحالف اقتصادي، وعسكري مهيمن بريادة روسية، ولم تسهم منظمة شنغهاي ولا منظمة الامن الجماعي، في تحقيق مبتغى روسيا ذاك، بل حتى في استمالة الصين او مساومتها، واخذ الاعتراف منها باستقلال منطقتي أبخازيا واوسيتيا المنفصلتين عن جورجيا لصالح روسيا، إذ كانت موسكو تأمل في اضافة الشرعية الدولية على الجمهوريتين بموافقة الصين، لكن حدث ما لم تتوقعه روسيا، وهو اصرار الصين على موقفها بعدم الاعتراف بتلك الجمهوريات، وأدانت الصين، بسبق دبلوماسي اعتراف روسيا بمنطقتي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية الانفصاليين في جورجيا، عادةً ذلك تناقضاً مع مبدأ منظمة شنغهاي للتعاون، في حين كانت الانفصالية أحد تهديداتها الرئيسية، واحد اهم الاخطار حسب مبادئ المنظمة، عادته من اساليب التغلغل الغربية لمحيطهما الاقليمي، بان تفوق دور الصين على نظيره الروسي، في ما يتعلق بمنظمة شنغهاي للتعاون، بفضل مساهمتها الاقتصادية، والاستثمارية في دول آسيا الوسطى الأعضاء في المنظمة، إذ استطاعت الصين، تعزيز نفوذها في المنظمة على حساب روسيا، لتصبح بذلك الطرف المهيمن فيها، ونتيجةً لتغيير موقع القيادة، ظهرت بالفعل عدد من الخلافات بين موسكو، وبكين في المنظمة، حيال موقف المنظمة من عدة قضايا اقليمية، كجورجيا، والطابع العسكري للمنظمة الذي دفعت نحوه موسكو، اذ عارضته الصين بشدة، داخل المنظمة المنظمة^(١).

(1) Stefan Wagstyl, Op.Cit; Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, London, Centre For European Reform, February 2012, P.20.

على الرغم من دعم الصين لمسار روسيا، نحو كسر هيمنة الغرب المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الصين جددت موقفها الراض حول جورجيا، وأكدت أنها غير قادرة على دعم الاعتراف باستقلال أو ضم أبخازيا وجنوب أوسيتيا، علاوة على ذلك، فإن تلك القضية تشكل شوكة في خاصرة بكين، لأن مشكلة السلامة الإقليمية تمثل قضية حساسة ومرهقة للغاية بالنسبة لها، لا سيما في ضوء أحداث عام ٢٠٠٨ في التبت^(١)، التي تمس الأمن القومي الصيني^(٢).

كما منعت الخلافات حيال أسعار البناء المزمع، لخط أنابيب غاز ألتاي^(٣)، من غرب سيبيريا في روسيا إلى منطقة شينجيانغ في شمال غرب الصين^(٤)؛ وبقت خطط

(١) أحداث التبت عام ٢٠٠٨ هي سلسلة احتجاجات واضطرابات اندلعت في آذار بمدينة لاسا وانتشرت إلى أقاليم أخرى مثل سيتشوان وقانسو، قادها رهبان بوذيون لإحياء ذكرى انتفاضة ١٩٥٩، ثم تحولت إلى مواجهات دامية بين المتظاهرين وقوات الأمن الصينية. هذه الأحداث مثلت أكبر تحدٍ سياسي-اجتماعي للصين منذ عقود، وأسفرت عن مئات القتلى والمعتقلين، وأثارت أزمة دولية مع اقتراب أولمبياد بكين، حيث تداخل البعد الديني-القومي مع البعد الجيوسياسي والإعلامي. يراجع:

Ben Blanchard, China Says 19 Killed In Tibet Riots, Reuters, March 15 2008, P1.

(2) Aleksandr Lukin, Russian-Chinese Relations: Keeping Up The Pace, International Affairs, Moscow State Institute Of International Relations, Ministry Of Foreign Affairs Of The Russian Federation, Moscow, October 2009, P.5.

(٣) مشروع خط أنابيب روسي-صيني مقترح منذ منتصف العقد الأول من الألفية، يهدف إلى نقل الغاز الطبيعي من حقول غرب سيبيريا عبر جبال ألتاي الروسية إلى إقليم شينجيانغ الصيني، المشروع كان يُنظر إليه كجزء من استراتيجية روسيا لتوسيع صادراتها شرقاً، لكنه واجه عراقيل سياسية واقتصادية وبيئية جعلته يتأخر. يراجع:

Keun-Wook Paik, Sino-Russian Oil And Gas Cooperation: The Reality And Implications, Oxford, Oxford Institute For Energy Studies, 2012, P.87.

خط أنابيب الغاز إلى الصين متوقفة، حيث طالبت بكين بسعر خاص بها، من موسكو^(٢)، وعلى اثر تلك المواقف بين بكين وموسكو، ادت الى انخفاض صادرات الأسلحة الروسية، وأنخفض اجمالي التجارة إلى حوالي ثمان مئة مليون دولار أمريكي، بالمقارنة مع الاعوام التي شهدت نمواً في تجارة الاسلحة بينهما^(٣)، وكان السبب في انخفاض مبيعات الأسلحة، ان الصين سعت إلى الحصول على تكنولوجيا أكثر تطوراً، مما كانت روسيا على استعداد لتقديمه، أما بالنسبة للنسخ، فبمجرد أن أتقنت الصين تكنولوجيا المقاتلات الروسية، أنتجت نسختها الخاصة، J-11B، لبيعها في الاسواق العالمية للسلاح، وأنهت بعد ذلك عقد الترخيص مع موسكو، حتى ان بكين صدّرت طائرة J-11B إلى باكستان، دون تصريح من شركة سوخوي الروسية الام، لصناعة الطائرات المستنسخة، وكانت الصين راغبة في فعل الشيء نفسه مع مقاتلة سوخوي ٣٣ فلانكر دي (Su-33sk Flanker-D)، المخصصة لحاملات الطائرات^(٤). وفي ٢٥ ايلول من العام عينه، أكد ميديفيد على ضرورة رفع مستوى الإنتاج الصناعي، وتدفق العمال إلى الشرق الأقصى، نظراً للتهديد الخطير بفقدان الأراضي، امام هجرة صينية لتلك المناطق الروسية^(٥).

في تلك المدة كانت صادرات النفط الروسية، تأثرت بما آلت اليه الخلافات الروسية الصينية كما اسلفنا، على ملف تجارة الاسلحة والتقنيات العسكرية، اذ تناقشت

(1) Sergei Blagov, Russia And China: United By Foreign Policy Divided By Energy Prices, Eurasia Daily Monitor Edm, May 27 2008.

(2) Stephen Blank, "Russia's Ever Friendlier Ties To Vietnam: Are They A Signal To China?", Eurasia Daily Monitor, 30 November 2012, P.252.

(3) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, Op.Cit, P.42.

(4) Nikolai Petrov, "Sino Russia Row", Ria Novosti, 2 June 2008.

(5) Robert Rousseau, "Will China Colonize And Incorporate Siberia?", Harvard International Review, Cambridge, Ma, 27 June 2012, P.3-5.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية-الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

صادرات الطاقة للصين، لأن الصين كانت مترددة في قبول أسعار موسكو^(١)، وفي تشرين الأول ٢٠٠٨، وبعد مفاوضات مطولة، اتفقت روسيا والصين، على تشغيل خط أنابيب النفط الممتد للصين حسب جدول زمني لاحق^(٢)، وفي ١١ كانون الأول وقعت الصين، وروسيا اتفاقية الملكية الفكرية في التعاون العسكري التقني؛ لتخفيف المخاوف الروسية بشأن سرقة الصين للملكية الفكرية، إذ استؤنف التعاون العسكري التقني الصيني الروسي، وتمت إعادة الاجتماعات المنتظمة للجنة الحكومية المشتركة الروسية الصينية للتعاون العسكري التقني المشترك (Mictic)^(٣)، بعد أن كانت مخاوف روسيا، من التعامل التقني العسكري مع الصين قد وصل حداً كبيراً من التردد، في التعامل مع الصين، الآن ان التعافي الاقتصادي لم يأخذ خطوات كبيرة إلا في الاعوام اللاحقة^(٤).

خلال عام ٢٠٠٩، بانّت علامة جديدة، من علامات، ومعطيات التفوق الاقتصادي الصيني، ففي ١٧ شباط، اقترضت روسيا، خمسة وعشرون مليار دولار، عن طريق شركتي رونسفت وترانسفت الروسييتين، من الصين لبناء خط أنابيب نفطي من سيبيريا إلى الصين، فيما قدّمت روسيا للصين مساهماتٍ رئيسية في شركات الطاقة التابعة لها،

(1) Sergei Blagov, "Russia And China: United By Foreign Policy, Divided By Energy Prices", Eurasia Daily Monitor, 27 May 2008a.

(2) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, Op.Cit, P.37.

(٣) اللجنة الحكومية المشتركة الروسية-الصينية للتعاون العسكري-التقني: هي هيئة ثنائية تأسست منتصف التسعينيات، تجمع ممثلين من وزارتي الدفاع والصناعة العسكرية في روسيا والصين، هدفها تنسيق صفقات السلاح، نقل التكنولوجيا، وتطوير مشاريع مشتركة في المجال العسكري-التقني، وتعد إحدى أهم آليات التعاون الاستراتيجي بين البلدين. يراجع:

Alexander Lukin, China And Russia: The New Rapprochement, Op.Cit, P. 142.

(4) Alexander Korolev, "On The Verge Of A Military Alliance: Contemporary China-Russia Military Cooperation", Asian Security, Vol.14, No.1, 2018, P.8.

وهو أمر كانت موسكو، رفضته سابقاً، سواء للصين أو للغرب، ما اشار إلى مدى إصرار موسكو، على كبح جماح الصين، ولكن حاجة روسيا للتمويل دفعتها للموافقة، امام الصين، ففي اسوء الاحوال لا يمكن مقارنة الارتهان للصين، بكارثة الارتهان للغرب، في ملف حساس كملف الطاقة، الذي تعده موسكو ملفاً سيادياً^(١).

واصلت الحكومة الروسية تعزيز اهتمامها بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، بعد ادراكها حقيقة التفوق الصيني، وتجلت تلك السياسة جلياً، في صيف العام نفسه، عندما استضافت روسيا، ثلاث قمم دولية لمنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومجموعة البريكس (Brics)^(٢) في يكاترينبورغ، ورغم ان الصين لم تكن عضواً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، إلا ان المنظمة كانت ذات أهمية بالنسبة لها، نظراً لأنشطتها العسكرية، في آسيا الوسطى، واهتمامها بالأمن في أفغانستان، وما حولها، فضلاً عن كونها اداة روسية لفرض هيمنتها على اعضائها^(٣)، مثل الحادي والعشرون من نيسان من العام نفسه، انفراجة طاقوية، حين أبرم الطرفان اتفاقية تزود روسيا بموجبها، الصين بالنفط لمدة ٢٠ عاماً^(٤)، وفي العام نفسه، منحت الصين ائتماناً لشركة النفط

(1) Stephen Blank, "Russia's Ever Friendlier Ties To Vietnam: Are They A Signal To China?", Op.Cit, P.252; Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, Op.Cit, P.37.

(٢) مجموعة البريكس: هي كتلة اقتصادي-سياسي يضم البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا، تأسس منتصف العقد الأول من الألفية بهدف تعزيز التعاون بين الدول الناشئة وتشكيل توازن في النظام الدولي مقابل هيمنة الغرب، عبر التنسيق في التجارة والاستثمار وإنشاء مؤسسات مثل بنك التنمية الجديد. يراجع:

Oliver Stuenkel, The Brics And The Future Of Global Order, Lanham, Lexington Books, 2015.

(3) Dmitri Trenin, "Russia Reborn: Reimagining Moscow's Foreign Policy", Foreign Affairs, November/December 2009, P.72.

(4) Sergei Blagov, "Moscow Strengthening Its Energy Ties With China", Eurasia Daily Monitor, 8 May 2009.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

الروسية، الحكومية روسنفت وشركة ترانسنفت، التي تُشغل شبكة أنابيب النفط الروسية^(١).

خلال اجتماع لمجلس الامن الروسي، في الثامن من تموز ٢٠٠٩، اقر الرئيس الروسي، بأن الشرق الأقصى الروسي، عانى من مشاكل بنية تحتية هائلة، وأجبر ذلك الوضع الكرملين على التعاون مع مقاطعة هيلونغجيانغ الصينية، لصالح مقاطعة الشرق الأقصى الروسية، والأمر الأكثر إثارة ان الصحافة الصينية، كشفت ان الصين استثمرت في منطقتي أمور وبيروبيدجان الروسييتين، ثلاثة أضعاف استثمارات موسكو فيهما، مما كثف الانتقادات من الداخل الروسي حول خطورة الوضع، في تلك المناطق المهمة، فضلا عن خطورة تنامي النفوذ الصيني، على حساب نظيره الروسي^(٢).

طمأنت الصين روسيا، من مخاوفها من الصعود الصيني، خلال التزامها بالتدريبات العسكرية المشتركة التي عرفت بمهمة السلام، في نسختها للعام ٢٠٠٩، التي حدثت في ٢٢ تموز، ورغم ذلك، فلولهة الأولى في التصريحات العامة أظهر ذلك المجال، وحدة وجهد مشترك، للقوة العسكرية لإظهارها للولايات المتحدة الامريكية وغيرها، كانت الصين، وروسيا تقودان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومع ذلك، ساعدت التدريبات المشتركة، على اكتساب فهم أعمق للقدرات العسكرية للشريك الآخر، علاوة على ذلك، كشفت نظرة روسية فاحصة، عن خلافات حول محتوى التوافقات الامنية الروسية الصينية، كما أجرى كلا الجانبين تدريبات أحادية الجانب، وضمن رابطة دول

(1) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, Op.Cit, P.37.

(2) Stephen Blank, The End Of Russian Power In Asia?, Orbis, Spring 2012.

جنوب شرق آسيا^(١)، وهي منظمة إقليمية أبدت روسيا والصين اهتماماً متزايداً بها، خدمت أهداف السياسة الخارجية لكليهما، مثل تعزيز العلاقات مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومواجهة الهيمنة الأمريكية في تلك المنطقة، وبالتالي تعزيز التعددية القطبية الهدف، الجوهرى للسياسة الخارجية الروسية، ومع ذلك، ازداد النفوذ السياسى والاقتصادى للصين في منطقة وسط آسيا، ورابطة دول جنوب شرق آسيا، لذلك، دعت آسيان، روسيا في ٢٣ تموز ٢٠٠٩، للانضمام إلى منتدياتها، وفتح مركز لها في موسكو، لمنع الصين من ان تصبح الطرف المسيطر في المنطقة؛ كانت بعض النخبة الأمنية الروسية، مترددة بشأن مشاركة موسكو في آسيان، خوفاً من ان يضعها ذلك في مسار تصادمي مع الصين، وفضلت ترك المجال للصين، باستعراض القوة الصينية في المياه البحرية المجاورة، وامام اعضاء منظمة آسيان، وكان الروس شعروا ان الانخراط في آسيان، يمثل ضرراً بالشراكة الاستراتيجية الصينية الروسية، كما تعاونت موسكو وبكين، ضمن إطار مجموعة البريكس، وكما هو الحال في منظمة شنغهاي للتعاون، برزت اختلافات جلية في المصالح، ركزت الصين على الجوانب الاقتصادية، بينما سعت روسيا إلى تعزيز مكانتها الدولية وحضورها الآسيوي، وهو تناقض آخر أدى إلى خلافات بين بكين وموسكو؛ تدهورت العلاقات الروسية الصينية في جميع مجالات التعاون، عما كان

(١) رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، منظمة إقليمية تأسست في بانكوك يوم ٨ آب ١٩٦٧ بموجب إعلان بانكوك، وبدأت بخمس دول مؤسسة هي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند. توسعت لاحقاً لتشمل عشر دول، فأصبحت تضم بروناي، فيتنام، لاوس، ميانمار، وكمبوديا، تهدف الرابطة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني بين أعضائها، وتجنب النزاعات المسلحة عبر الحوار والتفاهم، إضافة إلى بناء هوية إقليمية مشتركة. راجع:

Robert Dayley, Southeast Asia In The New International Era, Boulder, Westview Press, 2017, P.45.

في السابق، حين لم تعد الصين بحاجة إلى روسيا للحصول على الطاقة والمعدات العسكرية من روسيا، و بسبب خوف موسكو من الصين القوية، دفع الكرملين إلى التراجع عن التعاون الوثيق مع الصين، والسعي إلى تركيز التعاون معها لمجالات محددة^(١).

في الوقت نفسه، اكتسبت الصين نفوذاً اقتصادياً متزايداً في منطقة الاتحاد السوفييتي السابق، وذلك من خلال القيام باستثمارات ضخمة، في آسيا الوسطى وبيلاروسيا، ومولدوفا^(٢)، ذلك على الرغم من ان موسكو حذرت الغرب دائماً، حول الاقتراب من مجال نفوذها السوفييتي، والذي تعده مجالها الحيوي والطبيعي حتى امام الصين حليفاتها، اذ واجهت بكين وهي تقوم بمثل تلك الأنشطة في فنائها الخلفي، كما استغلت الصين، حاجة روسيا للاعتماد على الصين في مناطق أخرى من العالم، لذلك قامت بالتغلغل في تلك المناطق^(٣).

هكذا أصبحت الصين؛ بسبب نفوذها السياسي المدعوم باقتصادها الصاعد، القوة الدافعة في اجندة العلاقات الثنائية بين موسكو وبكين، والارجح كفة بينهما، حين كانت موسكو تفقد نفوذها على إقليم الشرق الأقصى، وكان تحول القوة الاقتصادية العالمية من

(1) Stefan Wagstyl, Op.Cit; Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, Op.Cit, P.20.

(2) Dmitri Trenin, "Russia Reborn: Reimagining Moscow's Foreign Policy", Foreign Affairs, Op.Cit, P.73.

(3) Andrei Tsygankov, Why Russia Still Backs Assad, Moscow News, 29 October 2012.

أوروبا إلى منطقة المحيط الهادئ، يعني ان روسيا اضطرت إلى زيادة أنشطتها في شرقاً^(١).

وتعمق التخوف من الصين، داخل الكرملين، حين أجرى جيش التحرير الشعبي الصيني أكبر مناوراته العسكرية حينها، ستراید ٢٠٠٩ (Stride 2009)، في الحادي عشر من آب عام ٢٠١٠، والتي تضمنت نشر ما يقرب من خمسون ألف جندي، على مسافة آلاف الأميال، لاختبار قدرة جيش التحرير الشعبي على التنقل لمسافات طويلة، اذ أرسلت أربعة قيادات عسكرية، لكل فرقة عسكرية للمشاركة في سلسلة من التدريبات بالذخيرة الحية، واستمرت لمدة شهرين^(٢).

بما ان التدريبات والمناورات العسكرية السالفة الذكر، كانت لها حظوتها في رسم معالم ومسارات العلاقات بين البلدين، إذ تختلف طبيعة المناورات العسكرية باختلاف طبيعة العلاقات بين الدول، والرسائل الضمنية التي تصل للمهتمين بهاء، كأصدقاء او حلفاء، وحتى الاعداء، فإذا كانت العلاقات ذات طبيعة ائتلافية أو تحالفية، فإن التدريبات العسكرية تشبه تلك التي تُجرى في بلدانهم المعنية؛ حين تكون لتلك التدريبات أهداف محددة بوضوح وتتسم بالواقعية الشديدة، وهناك أيضاً علاقات مثل الشراكة الاستراتيجية أو شبه التحالف، والتي تحمل فيها التدريبات العسكرية المشتركة طابعاً رمزياً وسياسياً قوياً، و مع وجود أهداف أقل وضوحاً وتحديداً، فتلك التدريبات والمناورات، تفتح باباً للتوجس وقراءة المعطيات بشكل، يؤكد الاحتمالات والنوايا السيئة لدى طرف ما، من تلك المناورات، سيما وان هناك علاقات بين دول صديقة تُجري تدريبات عسكرية في مجالات محددة خصيصاً، بأهداف واضحة مثل تقديم الإغاثة في حالات الكوارث،

(1) Dmitri Trenin, Russia Reborn: Reimagining Moscow's Foreign Policy, Foreign Affairs, Op.Cit, P.77.

(2) Robert Rousseau, Op.Cit,P.3-5.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

والمساعدات الإنسانية، وهو ما يساعد في تعزيز التفاهم والثقة المتبادلة، إلا أن الروس فهموا من تلك المناورات^(١). ما أعرب عنه قيادات الجيش الروسي، بعد نجاح تلك المناورات، عن تحذيرات بشأن التهديد الصيني، بعد مدة وجيزة من انتهاء المناورات الحربية الصينية، وذكر رئيس هيئة الأركان العامة للقوات البرية الروسية الجنرال نيكولاي ماكروف، لأول مرة علناً عن التهديد العسكري الصيني للشرق الأقصى الروسي، إذ صرح قائلاً "إن الصين وحلف شمال الأطلسي كانا أخطر منافس جيوسياسي لروسيا" على حد تعبيره^(٢).

ركزت الصين اهتمامها، بعد الامتعاظ الروسي تجاهها، على تحسين صورتها في روسيا؛ التي بدى أنها كانت تمثل على المستوى الشعبي والسياسي الروسي، تهديداً حقيقياً للشرق الروسي، لذلك مولت السلطات الصينية، نشر وتوزيع ثلاث مجلات باللغة الروسية في روسيا، واحدة تصدر في بكين، بينما تمول الحكومتان المحليتان في مقاطعة هيلونغجيانغ ومنطقة شينجيانغ الايغورية، ذاتية الحكم المجلتين الأخريين، وفي العاشر من ايلول ٢٠١٠، بدأت قناة من التلفزيون المركزي الصيني، البث باللغة الروسية، وبمساعدة المستشارية الحكومية لنشر اللغة الصينية، تم افتتاح سبع مدارس كونفوشيوسية^(٣)، وتعمل

(1) Arkady Moshes And Matti Nojonen, Op.Cit 2011, P.17.

(2) Stephen Blank, The End Of Russian Power In Asia?, Orbis, Spring 2012, Pp.257-258.

(٣) بحلول منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، كان قد تم تأسيس أكثر من سبعة معاهد "كونفوشيوس" في جامعات روسية كبرى - بما في ذلك جامعة موسكو الحكومية وجامعة الشرق الأقصى الفيدرالية - لتكون بمثابة منصات لتدريس اللغة الصينية والترويج للثقافة، ولتعكس استراتيجية الصين الأوسع نطاقاً للقوة الناعمة في روسيا. يراجع:

في تدريس ونشر اللغة والثقافة الصينية في الجامعات الروسية، وتخصص الحكومة مبالغ ضخمة من الأموال لكل ذلك، في حين ان النشاط المكثف من جانب الحكومة الصينية أمر مرحب به، أذ تجدر الإشارة إلى أن روسيا كانت غير قادرة على إظهار نشاط مماثل في تحسين صورتها ونشر ثقافتها الخاصة في الصين، فإن الوعي العام الصيني اكتسب انحيازاً غير موضوعي، تجاه الصين، وسادت المعلومات والدعاية الصينية الرسمية، مقابل عدم تمكن الجانب الروسي من الاستجابة بشكل كافٍ للتحدي المعلوماتي الصيني، وباعت محاولات فاشلة مماثلة لمنهج الخطوة الصينية من قبل روسيا، وتوقفت أنجح مجلة وهي (روسيا- الصين: القرن ٢١)، والتي كانت تصدر لأكثر من عامين عن المركز الروسي الصيني للتعاون الاقتصادي، والتجاري، وكانت تحظى بمكانة هامة في روسيا والصين، عن النشر لأن المؤسس فقد الاهتمام بها، وحدث الشيء نفسه لقناة التلفزيون الروسية الخاصة بالصين والتي جرى الإعلان عنها على نطاق واسع، وفي الوقت نفسه، تحقق مؤسسة العالم الروسي (Russian World Foundation)، التي تعنى بنشر اللغة الروسية، النجاح الأكبر في الصين؛ حين افتتحت بالفعل مركزاً روسياً في الصين، وخطت لافتتاح مراكز أخرى. وتظهر تلك الأمثلة أنه بدون تمويل حكومي كبير ودعم رسمي، فمن المستحيل أساساً تحسين صورة روسيا في الصين، بالمستوى نفسه الذي تبذله الصين من جهود في روسيا. ومن غير المعقول ان تكون المشاريع الخاصة الروسية في ذلك المجال ذات فعالية توازي نظيراتها الصينية، مع عدم الاهتمام الذي تبديه هياكل الأعمال الروسية الكبرى بها^(١).

Marcin Kaczmarek, Russia-China Relations In The Post-Crisis International Order, London, Routledge, 2015, P 88.

(1) Aleksandr Lukin, Russian-Chinese Relations: Keeping Up The Pace, International Affairs, Op.Cit, P.15.

وفقاً لوكالة الأنباء الصينية شينخوا، قامت الصين في منتصف حزيران من العام نفسه، بتأجير قطع كبيرة من الأراضي الروسية، في منطقتي بيروبيجان، وخاباروفسك، لمزارعين صينيين، ينطلق ذلك الحدث، من حاجة ما بين خمسون و سبعون مليون فلاح صيني، للأراضي الزراعية الكافية، ويتردد الروس في العمل بالمزارع الجماعية السابقة، كما ان الصين شجعت عمداً، هجرة مواطنيها إلى مقاطعة الشرق الأقصى الروسية، مما أدى إلى وصفها بـ"سيبيريا الصين" في عدد من وسائل الاعلام، كما وصفت الهجرة الصينية إلى روسيا، بأنها ليست عفوية، بل شكل محدد من أشكال حركة القوى العاملة، الذي يخدم تدفق السلع أي ان السلطات الصينية نفسها، حفزت التدفق عبر الحدود، واستولى رواد الأعمال الصينيون، على العديد من الشركات التي تحتكر إمدادات الغذاء الى روسيا^(١)، علاوة على ذلك، بدى للقادة الروس، ان صعود الصين، لا يعيد تشكيل النظام الدولي القائم، وإعادة ترتيب تصنيف القوى العظمى، فحسب، بل إنه يُضيق من موازين القوى السياسية، والاقتصادية لروسيا، امام جارتها الصين، وفق المستويين الإقليمي والعالمي على حد سواء، وان ذلك التطور اصبح واضحاً بالفعل في الساحات السياسية، الأمنية، الطاقة، الاقتصادية، والتجارية الثنائية الحرجة، والتي تبدو روسيا في معظمها، أكثر اعتماداً على الصين، مقارنة بالعكس، وكانت الخيارات المتاحة لموسكو، لتعديل علاقتها الثنائية، غير المتكافئة، بشكل متزايد مع الصين، وبطريقة متوازنة، محدودة ان لم تكن معدومة اصلاً، في حين ادرك كلا البلدين ان التكوينات المتغيرة باستمرار للقوة النسبية، تزيد من أجواء عدم الثقة بينهما، على الرغم من مزاعم قيادتهما بعكس ذلك، فيما يتعلق بروسيا، يبدو أنه يمكن نظرياً تطبيق عدد محدود جداً من

(1) Robert Rousseau, Op.Cit,P.4-7.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

استراتيجيات التعديل، والموازنة، من خلال الاحتواء، الارتباط متعدد الأطراف، الانضمام، واستراتيجيات المشاركة^(١).

يبدو ان كل ذلك ادى إلى استنتاج ان الشرق الأقصى الروسي، بدى كانه معتمداً اقتصادياً، على الصين الامر الذي ترفضه موسكو، باعتبار ان المهاجرين الصينيين، وليس السلطات الروسية، من يحدد مستقبل مقاطعة الشرق الأقصى الروسية، سواء كنشاط اقتصادي او وضع ديمغرافي سيتحول لأمر واقع امام السلطة في موسكو، ذلك الواقع مرتكز على عملاق اقتصادي كبير، وله نفوذه الدولي، وحضوره الاقليمي.

استذكراً، شهد الاول من شهر تشرين الأول ٢٠١٠، الذكرى الستين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية وإقامة العلاقات بين الصين والاتحاد السوفييتي، احتفل بالحدث بأبهة صاخبة في الصين، كما أقيمت العديد من الفعاليات المهيبة والرسمية، اذ كانت تلك الاحتفالات، ركزت على اهمية العلاقات التاريخية مع الاتحاد السوفييتي السابق، برسالة واضحة لروسيا، من لدن الجانب الصيني، لتحسين صورة الصين، بين الاوساط السياسية، والشعبية في روسيا^(٢).

في ذات السياق، أدركت الصين، انها بحاجة لعلاقات قوية مع روسيا، يأتي ضمن إطار منظمة شانغهاي للتعاون، اذ تسهم الصين في حل المهام المشتركة في آسيا الوسطى، ومكافحة التطرف الديني والإرهاب، ودعم الأنظمة العلمانية هناك، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة، كذلك احتاجت الصين إلى روسيا كشريك جيوسياسي واقتصادي، وإن كانت روسيا في وضعها آنذاك تؤدي دوراً أقل بكثير، مما

(1) Arkady Moshes And Matti Nojonen, Op.Cit, P.17.

(2) Aleksandr Lukin, Russian-Chinese Relations: Keeping Up The Pace, International Affairs, Op.Cit, P.1.

تؤديه الصين في السياسة الدولية، ومع ذلك، ولأسباب عدة، أهتمت بكين برؤية روسيا دولة مستقرة وقوية، ولكن ليس قوية أكثر من اللازم، وفق التصور الصيني، فبكين مهمة بروسيا المستقرة القادرة على ان تصبح مركز قوة مستقل يشكل ثقلًا موازنًا معيناً، في علاقات الشراكة، والمنافسة المعقدة مع الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، وكسند لسياسة الصين الخارجية المستقلة والاكتفاء الذاتي، ان الوضع المستقر على الحدود مع روسيا، كما هو الحال مع الجيران الآخرين، يعد أمراً حيوياً للتنمية الاقتصادية في الصين، اذ تمثل روسيا مصدراً غاية في الأهمية لسلع معينة تحتاجها الصين، هو السبب الدقيق وراء سعي بكين، بثبات وبطرق بناءة، لحل مشكلات الحدود، الهجرة، والتجارة الثنائية، ورغبت الصين في رؤية روسيا كدولة مستقرة ومتقدمة اقتصادياً، وهي كانت مستعدة لتعزيز تنمية المناطق الحدودية الروسية بشكل بناء، لكن فشل روسيا في حل مشكلاتها الاقليمية في المناطق الحدودية مع الصين، السبب الذي عزز الاندفاع الصيني هناك، وكرس مخاوف روسيا بشكل مستمر من تمدد النفوذ الصيني^(١).

أدركت موسكو وبكين، جيداً أهمية علاقات الشراكة البناءة مع الغرب، والتي تعد ضرورية للغاية لكلا البلدين؛ لتعزيز مواقفهما على الساحة الدولية، ولحل المهام الدولية الهامة، مثل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومهام التنمية الاقتصادية، رغم ان كلا من موسكو وبكين، تعارضان إنشاء تحالف عسكري مناهض للغرب، بشكل واضح و صريح، وبذلك الطريقة، فإن علاقات التعاون البناءة الوثيقة، التي لا تصل إلى حدي العداء، أو التحالف العسكري الكامل، تلبي تماماً مصالح روسيا والصين^(٢).

(1) Aleksandr Lukin, Russian-Chinese Relations: Keeping Up The Pace, International Affairs, Op.Cit, P.٣.

(2) Aleksandr Lukin, Russian-Chinese Relations: Keeping Up The Pace, International Affairs, Op.Cit, P.3-4.

ضمن سلسلة التواصل في الزيارات المتبادلة بين بكين وموسكو، أجرى رئيس الوزراء الروسي، بوتين محادثات مع نظيره الصيني، ون جيا باو (Wen Jiabao)^(١) في بكين، في ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٠، إذ تم الاتفاق على عقد اتفاقية تضم مشاريع تعاون ثنائية محددة، واتفاقيات حكومية على المستوى الدولي، ومنها الإخطار المتبادل عن إطلاق الصواريخ الباليستية، وحاملات الصواريخ، وإنشاء مراكز ثقافية، ومذكرات تفاهم للتعاون في تحسين إجراءات الرقابة الجمركية، فضلاً عن التفاهم المتبادل، في تنظيم وتطوير اتصالات السكك الحديدية السريعة، وعالية السرعة، في الاتحاد الروسي، واتفاقيات حول التعاون بين المناطق الاقتصادية الخاصة، المقابلة في الاتحاد الروسي ومناطق التطوير التقني، والاقتصادي في الصين، وعدة اتفاقيات بين المؤسسات المالية لتمويل مشاريع مختلفة في روسيا، كما أثير خلال مباحثاتهما، اعتماد برنامج التعاون، بين مناطق الشرق الأقصى الروسي وشرق سيبيريا، وشمال شرق الصين، والذي تضمن استثمارات متبادلة ضخمة في مشاريع مختلفة في كلا البلدين، الامر الذي احدث ضجة في وسائل الإعلام الروسية، وكان هناك حديث عن أن مثل تلك الاستثمارات حولت روسيا إلى تابع صيني لا يتخطى دوره مورداً للمواد الخام^(٢). سائدة طرحها على ان حجم اقتصاد الصين، بلغ أربعة أضعاف حجم اقتصاد روسيا، وكان ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بعد الولايات المتحدة الامريكية حسب تقديرات عام ٢٠١٠، وتعد ميزانية الدفاع لبكين، هي ثاني أكبر ميزانية في العالم، بينما تمثل ميزانية موسكو، ثالث أكبر ميزانية،

(١) سياسي صيني بارز وُلد في ١٥ ايلول ١٩٤٢ في تيانجين، شغل منصب نائب رئيس مجلس الدولة بين ١٩٩٨ و٢٠٠٣، ثم أصبح رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية (رئيس الوزراء) من ١٦ آذار ٢٠٠٣ حتى ١٥ آذار ٢٠١٣، حيث خلف زهو رونغجي، وقاد الحكومة الصينية لفترتين متتاليتين. كان أيضاً عضواً في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني بين ٢٠٠٢ و٢٠١٢. يراجع:

Robert Lawrence Kuhn, The Man Who Changed China: The Life And Legacy Of Jiang Zemin, New York, Crown Business, 2004, P233.

(2) Aleksandr Lukin, Russian-Chinese Relations: Keeping Up The Pace, International Affairs, Op.Cit, P.10.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

تتفوق روسيا على الصين فقط في الأسلحة النووية؛ وقواتها الدفاعية التقليدية، وقوات أجهزة الأمن الأخرى، التي يبلغ عددها رسمياً مليون ونصف المليون جندي، وهو أقل من نصف عدد القوات الصينية مجتمعة البالغ عددهم أكثر من ثلاثة ملايين ونصف المليون جندي^(١).

أما في إطار العمل المشترك داخل المنظمات متعددة الأطراف، استثمر كبار مسؤولي البلدين القمم الإقليمية، كمنصات لعقد لقاءات ثنائية جانبية رفيعة المستوى، لتوحيد المواقف السياسية؛ وكان أبرزها اللقاء الثنائي الذي جمع الرئيسين الصيني والروسي على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون، في أستانا في ١٥ حزيران ٢٠١١. خلال الاجتماع، نسق الزعيما استراتيجية سياسية موحدة لحماية منطقة آسيا الوسطى من التدخلات الخارجية، ومكافحة قوى الشر الثلاث "الإرهاب والانفصالية والتطرف"، مما أثبت قدرة الزيارات واللقاءات البينية على تحصين الفناء الخلفي المشترك للدولتين^(٢).

شكلت الزيارات المتبادلة المكثفة بين كبار المسؤولين في موسكو وبكين خلال عام ٢٠١١، المحرك الأساسي لرفع مستوى العلاقات إلى الشراكة والتفاعل الاستراتيجي الشامل، وتوجت تلك التحركات الدبلوماسية، بالزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الصيني إلى موسكو للمدة من ١٥ - ١٨ تموز، بمناسبة الذكرى العاشرة لمعاهدة حسن الجوار، والتقى الرئيس الروسي؛ إذ ساهمت القمة الرفيعة في دعم مأسسة التفاهم

(1) Dmitri Trenin, True Partners? How Russia And China See Each Other, Centre For European Reform, London, February 2012, Pp.7-9.

(2) Elizabeth Wishnick, There Goes The Neighborhood: Afghanistan's Challenges To China And Russia, The National Bureau Of Asian Research, 2011, P.54.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

السياسي المباشر، بين زعيمي القوتين، وصياغة بيان مشترك، رسم الخطوط العريضة لإعادة هيكلة النظام الدولي، ومواجهة المساعي الغربية الرامية لتغيير الأنظمة السياسية بالقوة في منطقة الشرق الأوسط^(١).

لم يقتصر الحراك الدبلوماسي بين موسكو وبكين عام ٢٠١١ على المؤسسة الرئاسية للدولتين، بل شملت زيارات حكومية، وتنفيذية، ومنها زيارة رئيس الوزراء الروسي بوتين، لبكين في ١١ تشرين الأول من العام المذكور، لإجراء محادثات دورية، بين رئيسي الحكومتين، أذ عمقت اللقاءات السياسية بين النظيرين، التنسيق في الملفات الدولية الشائكة، إذ تزامنت الزيارة بدقة مع استخدام البلدين لحق النقض، والمزدوج الأول في مجلس الأمن ضد مشروع القرار الغربي بشأن سورية، مما أظهر للعالم تطابق الرؤى السياسية المباشرة، بين السياستين الخارجيتين الروسية والصينية في منطقة شرق البحر المتوسط^(٢).

على صعيد تعزيز التنسيق الأمني والسياسي المباشر بين موسكو وبكين، حظيت الزيارات المتبادلة للمسؤولين عن ملفات الأمن القومي، والسياسة الخارجية بأهمية استراتيجية قصوى؛ وتجسد ذلك في الزيارة التي قام بها سكرتير مجلس الأمن الروسي نيكولاي باتروشيف، لبكين في ١٩-٢١ تشرين الأول عام ٢٠١١ للمشاركة في جولة من المشاورات الخاصة بالأمن الاستراتيجي الصيني الروسي، وخلال لقائه مع عضو مجلس الدولة الصيني داي بينغ قوه، جرى التوافق السياسي على تبادل الدعم في القضايا السيادية الحساسة، وجددت موسكو التزامها الدبلوماسي بمبدأ "الصين الواحدة" بشأن تايوان، مقابل

(1) Marcin Kaczmarek, Russia-China Relations In The Post-Crisis International Order, Op.Cit.

(2) Alexander Lukin, China And Russia: The New Rapprochement, Op.Cit.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

مساندة بكين للمطالب الروسية بوقف تمدد حلف شمال الأطلسي تجاه مناطق الامن القومي الروسي^(١).

شهد عام ٢٠١١ حركات دبلوماسية بين المسؤولين الصينيين والروس، تلك الحركات الدبلوماسية، تجاوزت البروتوكولات التقليدية؛ لتصبح أداة لبناء قاعدة صلب من العلاقات تدعم ملامح ما يمكن تسميته بـ "حلف سياسي مستدام"، كما اسهمت الزيارات التي قام بها القادة والمستشارين السياسيين بين البلدين، في حل الملفات الثنائية العالقة، بلو نجح في تحويل التوافق الفكري بين موسكو وبكين، إلى قرارات سياسية ومواقف دولية موحدة في المحافل الأممية، مما وضع حجر الأساس للتكتل الجيوسياسي القائم، في عالم متعدد الأقطاب^(٢).

نظراً لصعود النفوذ الصيني في الاقليم المشترك مع روسيا، وتضاؤل نفوذ الاخيرة فيها، أصبح وجوباً على موسكو ان تتعايش مع الصين كقوة ذات نفوذ كبير ومتزايد، وان تتجنب الصدمات معها في اي مناطق تماس النفوذ، مع ذلك، لم ترغب موسكو في قبول فقدان نفوذها في المنطقة اهتمامها، ومنها مناطق آسيا، والمحيط الهادئ، واصبح تنامي نفوذ الصين في المنطقة أكثر وضوحاً، ولم تحذر بكين الولايات المتحدة الامريكية فحسب، من التدخل في تلك المنطقة، بل حذرت روسيا أيضاً، ففي الثاني عشر من نيسان عام ٢٠١٢، نصحت بكين، موسكو بالابتعاد عن اتمام اتفاقية تعاون مع فييتنام، ومع ذلك، لم توقف روسيا مبيعاتها من الأسلحة والطاقة إلى هانوي، ولا تعاونها الدفاعي، للحصول

(١) سيرجي لوزيانين، العلاقات الروسية الصينية: تقييم العقد الأول من معاهدة حسن الجوار"، مجلة الشرق الأقصى للدراسات السياسية، موسكو، ٢٠١٢.

(٢) مزعل، رسل ياسين (٢٠١٨). العلاقات الروسية - الصينية بعد عام ٢٠١١ وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

على مرافق لبحريتها في فييتنام^(١)، بالمقابل حذر رئيس الوزراء الروسي ميدفيديف، من ان الحكومة ستحمي الشرق الأقصى، من "التوسع المفرط" للأشخاص القادمين عبر الحدود الصينية، بإشارة الى قدرة موسكو على التأثير على المصالح الصينية سيما تلك التي اقامتها بكين في الداخل الروسي^(٢).

صرحت روسيا مراراً وتكراراً بأن توثيق العلاقات مع الصين، كان هدفاً جيوسياسياً، من أجل تعزيز مكانة روسيا العالمية، ومع ذلك، فإن تلك العلاقة الوثيقة والاستراتيجية مع الصين، تتحول احياناً إلى علاقة صعبة الاستمرار بنفس الوتيرة من التقارب، نتيجة لتعقيدات المصالح المتضاربة في المجالات السياسية، وما يتعلق بها من مصالح اقتصادية وامنية، رغم اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي والعسكري، وتسوية المناطق الحدودية، اذ توصلت الصين في بعض الاحيان الى ان تسليم روسيا للأراضي علامة على ان موسكو هي الطرف الأضعف في الشراكة، علاوة على ذلك، تألف التعاون الثنائي بشكل أساسي من بيانات وإجراءات السياسة الخارجية المتبادلة، وليس على العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية المكثفة عبر الحدود.

وفقاً، لمنطق الارقام والاحصائيات، فإن صادرات الاسلحة الروسية ارتفعت الى الصين، بنسبة ١٢% عام ٢٠١٢، بالمقارنة مع الاعوام التي سبقت ذلك التاريخ، أذ وقعت شركات الدفاع الروسية، أربعة عقود منفصلة، لبيع أسلحة لبكين ومنها مائة وخمسون محرك طائرات من طراز (AL-31F)، كذلك، مائة وثلاث وعشرون محرك لطائرات من طراز (AL-31FN)، ومائة واربع وثمانين، محرك طائرات من طراز

(1) Russian Federation. Foreign Policy Concept Of The Russian Federation (2013). Approved By President Vladimir Putin, 12 February 2013. Ministry Of Foreign Affairs Of The Russian Federation. Accessed November 1, 2025. [Http://www.Mid.Ru/Brp_4.Nsf/0/6d84ddededbf7da644257b160051bf7f](http://www.mid.ru/brp_4.nsf/0/6d84ddededbf7da644257b160051bf7f).

(2) Anatoly Medetsky, What Awaits Investors In The Russian Far East After Apec, Moscow News, September ٤, 2012.

(D-30 KP-2)، ومائة وأربعون محرك لطائرات من طراز (AL-31F)^(١)، فضلاً، عن ذلك، اشترت الصين مروحيات من نوع ميك-١٧ الروسية مقابل ٦٦٠ مليون دولار نهاية عام ٢٠١٢^(٢)، إذ عكست اهداف السياسة الخارجية الروسية التي تعرف بالمفهوم^(٣) لعام ٢٠١٣ طموح موسكو، لتعزيز مكانتها على الساحة الدولية، وان تحافظ على مكانتها كقوة عظمى، ومن ذلك المنطلق أتت الأهمية التي أولتها روسيا بشكل مركز للأمم المتحدة، لخلق مكانة لنفسها في العالم بشروطها الخاصة، مستغلة مقعدها الدائم في مجلس الامن، وظل التزام روسيا بخطابها حول اهدافها، مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، خاضعاً دائماً لذلك الطموح الشامل، الذي ابرزته بعض الإجراءات الروسية على ارض الواقع^(٤).

اتخذت العلاقات بين روسيا، والصين مجالات مختلفة، لتشمل مجالات الطاقة، والتدريبات العسكرية المشتركة في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة الامريكية، كما تبلور جل التعاون في المجال الاقتصادي، والعلاقات الدبلوماسية بين الدولتين، ففي مجال الطاقة، اتفقا رئيسا الدولتين على عقد اتفاقية للطاقة غير مسبوقة، في ٢١ أيار ٢٠١٤، وكان أمد الاتفاقية ثلاثون عاماً، وتُقدر قيمتها بنحو اربعمائة مليار دولار، وعرف بالاتفاق التاريخي، والذي ضمن لشركة النفط الوطنية الصينية، المملوكة للدولة (CNPC) وشركتها التابعة (Petro

(1) Alexander Lukin, China And Russia: The New Rapprochement, Op.Cit, P.156.

(2) Paul N. Schwartz, The Military Dimension In Sino-Russian Relations, In Jo Inge Bekkevold And Bobo Lo, Eds., Sino-Russian Relations In The 21st Century, Palgrave Macmillan, 2019, 92.

(٣) مصطلح اطلق على السياسة الخارجية الروسية التي تُعرّف بأنها مجموع الأهداف والاستراتيجيات التي تعتمد عليها الدولة لتنظيم علاقاتها مع الدول والجهات الدولية الأخرى، بهدف حماية مصالحها القومية وضمان أمنها ومكانتها في النظام الدولي. يراجع:

Christopher Hill, The Changing Politics Of Foreign Policy, London, Palgrave Macmillan, 2003, P.3.

(4) Russian Federation. Foreign Policy Concept Of The Russian Federation (2013). Approved By President Vladimir Putin, 12 February 2013. Ministry Of Foreign Affairs Of The Russian Federation. Accessed November 1, 2025. [Http://www.Mid.Ru/Brp_4.Nsf/0/6d84ddededbf7da644257b160051bf7f](http://www.mid.ru/Brp_4.Nsf/0/6d84ddededbf7da644257b160051bf7f).

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

(China)، وهي واحدة من أكبر عشر شركات في العالم، إمدادات الغاز الطبيعي الأساسية، لتغذية النمو الاقتصادي الصيني، وزيادة نفوذ بكين في الاقتصاد الروسي، وبالتوازي مع ذلك، عزز تلك الاتفاقية روابط التعاون الاستراتيجي بين موسكو وبكين، وضمنت مصدراً حيوياً، ومطلوباً للدخل للاقتصاد الروسي العليل، الذي يمر بأولى علامات الركود التي تفاقمت بسبب العقوبات الأمريكية، والأوروبية، التي فرضت لكبح السياسة الروسية تجاه أوكرانيا^(١).

أعرب القادة الروس والصينيون عن معارضتهم للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وجاء الموقف الصيني كرد مباشر على الخطط الأمريكية، الرامية لإنشاء نسخة آسيوية من حلف شمال الأطلسي، ويكون التحالف الأمريكي الياباني نواةً لها، ذلك الاجراء اعد الى الازهان ما قام به حلف شمال الاطلسي من استهداف للاتحاد السوفييتي سابقاً، وبذلك، فإن النسخة الآسيوية من الحلف التي تروج لها دوائر معينة في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ما هو الا خطة لإنشاء آلية أمنية في مناطق شرق وجنوب شرق آسيا، كذلك يمتد الى المحيط الهادئ، فمن الممكن ان يستهدف الصين، وكوريا الشمالية هناك، ولهذا اتفقت الصين وروسيا على تنفيذ مناورات اطلق عليها أسم "مهمة السلام" عام ٢٠١٤ (Peace Mission 2014)، وتحت عنوان مكافحة الإرهاب، بإطار منظمة شانغهاي للتعاون، جرت في منطقة منغوليا الداخلية، ذاتية الحكم في الصين في للمدة من ٢٤ - ٢٩ آب ٢٠١٤، وبعد شهرين من العام المذكور، اتفق الرئيسان الصيني والروسي على هامش اجتماع منظمة اوبك المنعقد في بكين عقدت قمة

(1) Rémi Piet, Russia-China Energy Deal: Geopolitical Tectonic Shift, Al Jazeera, June 17, 2014. Available At: <http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2014/06/Russia-China-Energy-Alliance-Ge-201461765254926525.html> (Aljazeera.Com In Bing) (Accessed January 2, 2026).

صينية - روسية وهي الثامنة بين البلدين، كذلك اخذت الصين وروسيا تعملان، على تعميق، وتوسيع تعاونهما ضد المظلة الأمريكية في المنطقة، لاسيما في المجالات السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاقتصادية، وعلى مستوى الشؤون الدولية أيضاً، باتت منطقة شمال شرق آسيا مسرحاً لصراع قوى متزايد الحدة بين الولايات المتحدة الأمريكية، التي ارادت اعادة التوازن نحو آسيا والمحيط الهادئ؛ لتفادي تراجع سيطرتها العالمية عبر حليفها اليابان، وتستخدم ذلك، عبر اعادة التسليح العسكري، في مواجهة الصين، بعد ان تصاعد الدور العسكري الصيني في تلك المناطق، فضلاً عن تطورها كقوة اقتصادية، رغم الطوق والاحتواء الأمريكي، كذلك وجهت وروسيا أنظارها صوب آسيا في محاولة لتعويض توسع الولايات المتحدة، وحلف شمال الاطلسي في شرق أوروبا^(١).

على اثر ذلك بدأ التعاون العسكري التقني الصيني الروسي المكثف بشكل ملحوظ، اذ أدت العزلة الاقتصادية، والدبلوماسية لموسكو، عن الغرب في أعقاب ضمها لشبه جزيرة القرم، إلى تحفيز إعادة توجيه استراتيجي كبير، بعيداً عن الغرب، وقرباً من بكين، وأعطت موسكو لاحقاً الأولوية لتعزيز جميع جوانب علاقتها الثنائية مع الصين، بما في ذلك التعاون العسكري، والتقني، لتصبح معتمدة بشكل متزايد على بكين، لمواجهة العقوبات الغربية، والضغط الدبلوماسي الأمريكي والاوربية، لذلك اتجهت روسيا نحو الصين، مدفوعة جزئياً بنتائج مراجعة السياسات المشتركة، والتي خلصت إلى: ان التقارب بين البلدين هو رداً على العقوبات الغربية، ولم يكُ أمام روسيا خياراً آخر، سوى

(1) Birdsfoot, China-Russia Alliance Threatens U.S. Hegemony, Zoom In Korea, 2014. Available At: [Http://Zoominkorea.Org/China-Russia-Alliance-Threatens-U-S-Hegemony/](http://Zoominkorea.Org/China-Russia-Alliance-Threatens-U-S-Hegemony/) (Accessed January 2, 2026).

ان تكون أكثر مرونتاً مع الصين، حتى لو حوّل ذلك موسكو إلى الشريك الأصغر في العلاقة بين الجارتين الكبيرتين على الساحة الدولية^(١).

نتيجة لما تقدم، فإن طبيعة التعاون العسكري التقني الصيني- الروسي قد تغيرت بشكل كبير بعد أزمة القرم، لتصبح العلاقة بين الدولتين أكثر تبادلية وترابطاً، وبذلك عززت وضع موسكو، الشريك الأصغر في العلاقة الثنائية مع بكين، والأكثر كلفة من ذلك، ان الكرملين أذعن للضغوط الصينية، وأنهى حظره غير الرسمي على بيع أنظمة الأسلحة الأكثر تقدماً لبكين، ومنها منظومة (S-400)، وخلصت مراجعة السياسات الروسية لعام ٢٠١٤ إلى ان التهديد العسكري الاستراتيجي الذي تشكله الصين لروسيا، كان مبالغاً فيه من لدن الحكومة الروسية^(٢). كما خففت الصين من مخاوف روسيا بشأن سرقة للملكية الفكرية، للتكنولوجيا العسكرية الروسية المتقدمة، وخلص الامر إلى ان قطاع الصناعة العسكرية الصيني، كان أكثر تقدماً بكثير مما كان عليه في السابق، وأنه في غضون عقد من الزمن، يمكن للصين تطوير نفس أنظمة الأسلحة التي تأمل موسكو بيعها لبكين، وبالتالي تقليل المخاطر التي تتعرض لها صناعة الدفاع الروسية، والناجمة عن الهندسة العكسية الصينية للأسلحة الروسية^(٣).

كشفت المراجعة الروسية، ان العديد من التقنيات العسكرية التي يُزعم ان بكين سرقتها، من موسكو، في تسعينيات القرن الماضي قد تم تطويرها في الواقع، من قبل شركات روسية تعاني من ضائقة مالية، من خلال عقود مشتركة مع شركات الدفاع

(1) Alexander Gabuev, Eurasian Silk Road Union: Toward A Russia-China Consensus? The Diplomat, June 5, 2015.

(2) Alexander Gabuev, Unwanted But Inevitable, P.57.

(3) Alexander Gabuev, Eurasian Silk Road Union: Toward A Russia-China Consensus? The Diplomat, June 5, 2015, P.57; Alexander Gabuev, "Friends With Benefits? Russian-Chinese Relations After The Ukraine Crisis," Carnegie Moscow Center, June 2016, 23.

https://Carnegieendowment.Org/Files/Ceip_Cp278_Gabuev_Revised_Final.Pdf

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

الصينية، مما اسدل الستار على مرحلة مهمة كانت فيها موسكو تعد احتكارها للتقنية العسكرية، من الممكن ان يعرقل تقدم الصين العسكري، وتحولها لمنافس قوي لها، ولكن في الحقيقة ادركت موسكو ان بكين ماضية في ذلك الطريق بنجاح رغم كل محاولات موسكو عرقلة ذلك^(١).

أخيراً، يمكن القول: أن روسيا الاتحادية شكلت صادرات ما نسبة (٧٠%)، من واردات الصين من الأسلحة عام ٢٠١٤^(٢)، وشملت مبيعات الأسلحة، البارزة للصين ومنها: أنظمة الدفاع الصاروخي أرض-جو (S-400)، وفي العام التالي أعلنت روسيا عن بيع فوجين اضافيين من أنظمة (S-400) للصين، وبقيمة ثلاثة مليارات دولار، ويعد ذلك الأكثر مبيعاً في صادرات الاسلحة المتطورة؛ رغم ان روسيا كانت مترددة في السابق في بيع نظام (S-400) الى دول المحيط الاقليمي لها، وهو نظام الدفاع الجوي الأكثر تقدماً في روسيا، إلى الصين، وبذلك، رأى قيادات كل من موسكو وبكين، ان العالم يمر بتغيير تاريخي، ويبتعد عن الهيمنة الأمريكية نحو نظام عالمي أكثر حرية، قد يمنح الصين دوراً أكبر، ويمنح روسيا حرية حركة أوسع، وعلى ذلك الاساس تم الإعلان في التاسع من تشرين الثاني ٢٠١٥ عن خطط مشتركة لبناء خط أنابيب رئيسي ثانٍ لنقل النفط، والغاز الروسي إلى المستهلكين الصينيين^(٣).

(1) Alexander Gabuev, Unwanted But Inevitable, P.57.

(2) Stockholm International Peace Research Institute (Sipri), The Sipri Arms Transfers Database, Available At:

[Http://Www.Sipri.Org/Databases/Armstransfers](http://www.sipri.org/databases/armstransfers) (Accessed January 2, 2026).

(3) David R. Sands, New Russia–China Alliance Latest Diplomatic, Strategic Blow To Obama, The Washington Times, April 30, 2015. Available At:

المبحث الثاني: العلاقات الروسية الصينية ومحدداتها الإقليمية والدولية

٢٠٠٩-٢٠١٥.

أولاً: الازمة الأوكرانية.

كان للتجارب التاريخية التي خاضتها روسيا دور في تعميق تخوفها، من فقدانها السيطرة على حدودها الشرقية، بسبب خطورة موقعها الجيوسياسي، فضلاً عن الحدود المنتظمة مع اوكرانيا، كذلك مخاوفها من الاضطرابات الداخلية، ومع توسّع تحالفات حلف شمال الاطلسي وضمةً دولاً من الاتحاد السوفييتي السابق، القريبة من حدود روسيا، ونخوف الاخيرة من تصاعد الإرهاب الداخلي، خشي الكرملين من احتمال قيام قوات شمال الاطلسي بتجاوز الأمم المتحدة والتدخل داخل الأراضي الروسية نفسها، بذريعة معالجة الاتهامات الموجهة إليها بانتهاكات حقوق الإنسان منذ حملتها ضد الإرهاب في الشيشان^(١). إذ عدت روسيا توسّع حلف شمال الاطلسي باتجاه الشرق تهديداً أمنياً، وكلما اقترب الحلف أكثر من الجمهوريات المكوّنة السابقة للاتحاد السوفييتي، أصبح التهديد المتصور أكثر حدة، وإذا انضمت أوكرانيا وجورجيا إلى الحلف، فلن تبقى أي "منطقة عازلة" بين روسيا والقوى الغربية، ويُعدّ الحفاظ على تلك المنطقة العازلة هدفاً رئيساً لروسيا، بغضّ النظر عما إذا كان حلف شمال الاطلسي سيقبل عضوية تلك الدول فعلاً أم لا، إذ رأت روسيا ان مجرد احتمال ذلك يُعدّ خطيراً بما يكفي ليتطلب تدخلاً قوياً

[Http://Www.Washingtontimes.Com/News/2015/Apr/30/China-Russia-Alliance-Challenges-Us-Western-Domina/?Page=All](http://Www.Washingtontimes.Com/News/2015/Apr/30/China-Russia-Alliance-Challenges-Us-Western-Domina/?Page=All) (Accessed January 2, 2026).

(1) Thomas Graham, The Sources Of Russia's Insecurity, *Survival*, Vol.52, No.1, 2010, Pp.56-62.

وحازماً^(١). دخلت أوكرانيا العام ٢٠٠٩، وهي تعاني من صراع سياسي محتدم، وأزمات اقتصادية طاحنة شكلت منعطفاً تاريخياً للبلاد، بسبب أثرها بالأزمة الاقتصادية للعام ٢٠٠٨، وكانت موسكو قد استطاعت خلال الأزمة، ان تؤدي دوراً بالغ الأهمية كون، النفوذ الروسي في اوكرانيا، تحول بشكل ما الى محركاً أساسياً وموجهاً لمسار الأحداث، إذ بدأت الاحداث بأزمة طاقة شديدة حين وظفت موسكو الطاقة كسلاح ضغط على اوكرانيا، من خلال الایعاز الى شركة غازبروم الروسية، بقطع إمدادات الغاز بالكامل عن أوكرانيا وأوروبا إثر خلافات على الأسعار والديون، ولحل الأزمة، استغلت روسيا الانقسام الداخلي الأوكراني وحاجة الاخيرة للطاقة، فأبرمت اتفاقية غاز مباشرة لمدة عشر سنوات بين رئيس الوزراء الروسي بوتين ورئيسة الوزراء الأوكرانية يوليا تيموشينكو (Yulia Tymoshenko)^(٢) في ١٩ كانون الثاني من العام نفسه، بشروط حققت حققت لموسكو نفوذاً اقتصادياً وسياسياً طويلاً. ذلك الاتفاق تسبب بصراعات دستورية

(1) David Matsaberidze, Russia Vs. Eu/Us Through Georgia And Ukraine, The Quarterly Journal, 2014, P.81.

(٢) يوليا تيموشينكو: أبرز القيادات النسائية الجماهيرية في أوكرانيا المعاصرة، ولدت في مدينة دنيبروبيتروفسك في ٢٧ تشرين الأول ١٩٦٠، درست في كلية الاقتصاد وتخصصت في الهندسة الاقتصادية والسيبرانية، وتعد أول امرأة تتولى رئاسة الوزراء لفترتين (٢٠٠٥، و٢٠٠٧-٢٠١٠)، حيث جسدت حالة فريدة للتحويل النخبوي في توازنات ما بعد السوفييت؛ إذ انتقلت من كونها قطباً اقتصادياً نافذاً (أولغارش) في قطاع الطاقة إلى زعيمة شعبية قادت الثورة البرتقالية ٢٠٠٤، ومثلت بمشروعها السياسي التوجه نحو الاندماج الأوروبي والأطلسي مما جعل مسيرتها محورياً للصراع الجيوسياسي الداخلي مع النفوذ الروسي ومثالاً دراسياً في القضاء المُسيّس والدراسات الجندرية للقيادة. يراجع:

Anastasia Sereda, Gendered Obstacles And Opportunities For Women Seeking Positions Of Prime Minister And President: The Case Of Yulia Tymoshenko Of Ukraine, 1999-2010, Master's Thesis, University Of Lethbridge, Canada, 2018.

وسياسية شرسة بين تيموشينكو والرئيس فيكتور يوتشينكو (Viktor Yushchenko)^(١)، الذي اتهم تيموشينكو بالخضوع للضغوط الروسية وتهديد الأمن القومي، وتسبب التناحر بين قطبي السلطة، في شلل كامل لمؤسسات الدولة والبرلمان، وتزامن مع ركود اقتصادي حاد ناتج عن الأزمة المالية العالمية، مما أدى لاندلاع احتجاجات شعبية عارمة في العاصمة كييف قادتها المعارضة في الاول من نيسان ٢٠٠٩. استغلت روسيا الانهيار الاقتصادي والانقسام الحكومي لتُدعم سياسياً وإعلامياً زعيم المعارضة الموالي لها، فيكتور يانوكوفيتش (Viktor Yanukovych)^(٢)، لتعزيز شعبيته كبديل ضامن لاستقرار اقتصادي وسياسي، والإقليمي وإعادة ترتيب العلاقات بين كييف و موسكو^(٣). ومع نهاية عام ٢٠٠٩، تآكل الرصيد السياسي للرئيس يوتشينكو تماماً، ونجحت الاستراتيجية

(1) Dominic Fean, A Return To Multi-Vectoral Balancing? Viktor Yanukovych's Government And Ukrainian Foreign Policy, *Politique Étrangère*, No. 2, 2010, P.220.

(٢) فيكتور يانوكوفيتش (١٩٥٠): سياسي أوكراني ولد في مدينة يناكيف، عين محافظ لإقليم دونيتسك عام ١٩٩٧ ثم تدرج بالمناصب السياسية تولي رئاسة الوزراء مرتين خلال المدة من ٢٠٠٢ الى ٢٠٠٧ حتى أصبح رئيس الجمهورية الرابع ٢٠١٠-٢٠١٤، قاد حزب الأقاليم واشتهر بسياساته الموالية لروسيا التي أدت إلى فترتين كرئيس للوزراء، وتمت الإطاحة به في عام ٢٠١٤ إثر احتجاجات "الميدان الأوروبي" ليفر إلى روسيا. شغل مناصب إدارية في النقل والتعدين، وفاز برئاسة البلاد عام ٢٠١٠ بعد خسارة عام ٢٠٠٤ في الثورة البرتقالية، ويواجه حالياً حكماً غيابياً بالسجن بتهمة الخيانة العظمى. يراجع:

Stephen George Frederick Hall, Learning From Past Experience: Yanukovych's Implementation Of Authoritarianism After 2004, *Journal Of Eurasian Studies*, Vol.8, No.2, 2017, P.161-167.

(3) Randall E. Newnham, Pipeline Politics: Russian Energy Sanctions And The 2010 Ukrainian Elections, *Journal Of Eurasian Studies*, Vol.4, No.2, 2013, P.120.

الروسية في إضعاف التيار الموالي للغرب، مما مهد لإعادة رسم الخريطة السياسية وأعاد التيار الموالي لموسكو إلى السلطة مطلع العام التالي^(١). وبعد انتخابات ٧ شباط عام ٢٠١٠، بدأت أوكرانيا في التراجع عن موقفها تجاه حلف شمال الاطلسي، اذ فاز في تلك الانتخابات يانوكوفيتش المدعوم بشكل مباشر من روسيا، وعلى الرغم من ان حكومة يانوكوفيتش في أوكرانيا تبنت خطاباً مؤيداً لأوروبا، فإن سياستها الخارجية كانت تتجه نحو روسيا وبعيداً عن الغرب^(٢)، اذ لم تكن معاهدة خاركوف (Kharkiv Pact)^(٣) المعقودة في ٢١ نيسان عام ٢٠١٠ بين روسيا واوكرانيا مجرد انقلاب على إرث الرئيس الأوكراني السابق فيكتور يوشتشينكو الموالي للغرب، بل كانت مراجعة شاملة لمسار استقلال أوكرانيا، وبتوقيعها على الاتفاقية، أظهر الرئيس فيكتور يانوكوفيتش ورئيس وزرائه ميكولا أزاروف تغافلاً واضحاً للنوايا الروسية وتهاوناً في ترسيخ نفوذ موسكو، واهمين بأن الغرب سيرحب بالاتفاق كخطوة نحو الاستقرار، على الطرف الآخر، حصد

(1) Paul D'anieri, *Ukraine And Russia: From Civilized Divorce To Uncivil War*, Cambridge, Cambridge University Press, 2023, P.159.

(2) Olexiy Haran, *From Victor To Victor: Democracy And Authoritarianism In Ukraine*, Demokratizatsiya, Vol.19, No.2, 2011, P.99.

(٣) معاهدة خاركوف وقعت بين روسيا وأوكرانيا لتمديد عقد إيجار القواعد البحرية الروسية في سيفاستوبول حتى عام ٢٠٤٢، مقابل خفض أسعار الغاز الطبيعي الروسي لأوكرانيا بنسبة ٣٠%. وُقعت الاتفاقية من قبل الرئيسين الروسي ميدفيديف، والأوكراني يانوكوفيتش ولاحقاً اعتبرت أوكرانيا خيانة عظمى وجمّدت روسيا العمل بها عقب ضم القرم في ٢٠١٤. يراجع:

Paul D'anieri, *Ukraine And Russia: From Civilized Divorce To Uncivil War*, Cambridge, Cambridge University Press, 2019, P.155–158.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

الثنائي الروسي ميدفيديف وبوتين مكاسب استراتيجية كبرى دون دماء أو تنديد دولي، وهي مكاسب فاقت نتائج حربهم في جورجيا، ليشكل ذلك صدمة كبرى لمنتقدي الصعود الروسي^(١).

في عهد يانوكوفيتش طُمنت روسيا بشأن ولاء أوكرانيا من خلال إقرار البرلمان الأوكراني في ١ تموز ٢٠١٠ قانون، أعلن فيه وضع أوكرانيا كدولة حيادية وغير منحازة لأي طرف كان سواءً روسيا أو القوى الغربية، لم تتبدد مخاوف روسيا بالكامل، واقتُرحت الأخيرة في أيلول إنشاء لجنة لمراقبة علاقة أوكرانيا بحلف شمال الأطلسي^(٢)، كما قدمت روسيا حوافز مالية على شكل حزمة مساعدات بقيمة ١٥ مليار دولار بهدف إغراء نظام يانوكوفيتش برفض مقترحات تعزيز وتطوير العلاقات مع القوى الغربية، والاتجاه بدلاً من ذلك إلى الاستمرار في التماهي مع روسيا^(٣).

رسخت روسيا موقعها في أوكرانيا خلال العام ٢٠١٢، مما مهد لنشوء علاقات أوكرانية صينية، ففي عام ٢٠١٣، شهدت العلاقات بين الصين وأوكرانيا نمواً واضحاً تمثلت بزيارة يانوكوفيتش إلى الصين، إذ استمرت الزيارة ثلاثة أيام، من ٣ - ٦ أيلول، أجرى خلالها محادثات مع الرئيس شي جين بينغ والتقى برئيس الوزراء الصيني ورئيس اللجنة الوطنية الصينية، و تبادل الجانبان وجهات النظر بشكل معمق حول تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين وتعزيز التعاون العملي، وقع الرئيسان معاهدة الصداقة

(1) James Sherr, "The Mortgaging Of Ukraine's Independence," Russia And Eurasia Programme, Chatham House, August 2010, P. 5.

(2) Olexiy Haran, From Victor To Victor: Democracy And Authoritarianism In Ukraine, Demokratizatsiya, Vol.19, No.2, 2011, P.99.

(3) Shaun Walker, Vladimir Putin Offers Ukraine Financial Incentives To Stick With Russia, Theguardian, December 18, 2013.

<https://www.theguardian.com/world/2013/dec/17/>.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

والتعاون بين الطرفين وانتهت الزيارة ببيان مشترك بين الصين وأوكرانيا، بشأن تعميق الشراكة الاستراتيجية، وأعلننا الموافقة على خطة التنمية للشراكة الاستراتيجية بين الدولتين لمدة اربع سنوات، ابتداء من عام ٢٠١٤ ، كما زار وزير الدفاع الصيني أوكرانيا، التقى خلال زيارته بالرئيس يانوكوفيتش، ورئيس الوزراء الاوكراني، ووزير الدفاع، تبادل الطرفان وجهات النظر حول العلاقات الثنائية والتعاون العسكري بين الدولتين^(١).

تطورت الاحداث الداخلية، في اوكرانية، بسرعة بسبب التوترات المستمر بين توجهين سياسيين داخل الدولة الاوكرانية، أحدهما يسعى إلى الاندماج في المنظومة الأوروبية أي الانضمام الى الاتحاد الاوربي كخطوة تهيئ للانضمام لحلف شمال الاطلسي، و التوجه الآخر يفضل الحفاظ على الروابط التاريخية والجيوسياسية مع روسيا، كونها تمثل عمق تراثي وحضاري مرتبط بتاريخ اوكرانيا وعلاقتها بروسيا، اذ سرعان ما تفجرت الاحتجاجات بشكل واضح في ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٣، عندما رفض الرئيس فيكتور يانوكوفيتش توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مفضلاً تعزيز العلاقات مع موسكو، الأمر الذي أدى إلى اندلاع احتجاجات واسعة عُرفت بحركة الميدان^(٢) ، ومع تصاعد الاحتجاجات وانهيار السلطة السياسية بشكل دراماتيكي

(1)https://www.mfa.gov.cn/ara/xwfw/lxjzdh_/201312/t20131210_9599528.html

(٢) حركة الميدان: انتفاضة شعبية وثورة مدنية عارمة اندلعت في أوكرانيا، بدأت في شهر تشرين الثاني ٢٠١٣ وتواصلت أحداثها حتى شهر شباط ٢٠١٤ ، احتجاجاً على قرار الحكومة المفاجئ بتعليق توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. وتعود تسميتها إلى نحت لغوي يدمج بين كلمة "اليورو" Euro التي ترمز لتطلعات المتظاهرين بالاندماج مع المنظومة الأوروبية، وكلمة "الميدان"

ومدوي، دخلت البلاد في حالة من الفراغ السياسي، استغلّتها روسيا للتدخل، خاصة في ظل إدراكها لأهمية أوكرانيا في منظومتها الأمنية، بوصفها حاجزاً جيوسياسياً أمام توسع حلف شمال الاطلسي، فضلاً عن محاولة تعويض خسارتها، لنظام كييف السابق الذي كان مالياً لها^(١).

اثناء ذلك، ادعى بوتين ومسؤولون روس آخرون ان الولايات المتحدة كانت قد قدمت لروسيا ضمانات سابقة، بعدم توسع حلف شمال الاطلسي شرقاً، وبالتالي، فإن توسّع الحلف وامتداد شراكاته إلى المجال السوفييتي السابق زاد من قلق روسيا، من أنها ستفقد نفوذها على الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي سابقاً، وعلى الرغم من ان دولاً مثل جورجيا وأوكرانيا قد لا تجد طريقاً سريعاً للانضمام إلى الحلف، إلا أنه بدا من المرجح ان يستمر الغرب في التوسع باتجاه روسيا، مما غذى المخاوف الروسية من التغلغل الغربي، استخدم بوتين تلك السردية المتعلقة بخرق الوعود، كأحد المبررات لاقتناص الفرصة للتدخل لضمّ شبه جزيرة القرم، فقد صرّح بأنه بما ان الغرب وعد بعدم توسيع حلف شمال الاطلسي شرق ألمانيا بعد إعادة التوحيد، فإن توسعه في أوروبا

نسبة إلى ميدان الاستقلال في قلب العاصمة كييف الذي احتضن الاحتجاجات، حيث تحولت الحركة لاحقاً إلى ثورة شاملة ضد الفساد والقمع الأمني انتهت بالإطاحة بنظام الرئيس الأسبق فيكتور يانوكوفيتش في نهاية المطاف. يراجع:

Yuriy Shveda And Joung Ho Park, Ukraine's Revolution Of Dignity: The Dynamics Of Euromaidan, Journal Of Eurasian Studies, Vol.7, No.1, Amsterdam, Elsevier, 2016, P.85-91.

(1) Andrew Wilson, Ukraine Crisis: What It Means For The West, Yale University Press, 2014, P. 67.

الشرقية يُعدّ وعداً منقوضاً أذلّ روسيا أمام العالم، وبالتالي، يمكن النظر إلى نية روسيا ضم القرم بوصفه نوعاً من "الانتقام" الذي مارسه بوتين رداً على الإهانة السابقة الناتجة عن توسع الناتو شرقاً، والذي سنفصل فيه ادناه^(١).

كانت الأزمة الأوكرانية عام ٢٠١٤ تحولاً عميقاً في طبيعة التفاعلات الاقليمية والدولية، إذ أعادت إلى الواجهة مظاهر الصراع بين القوى الكبرى بعد مرحلة من الهيمنة الأحادية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إذ أدت التطورات السياسية التي شهدتها أوكرانيا، ولا سيما سقوط النظام الموالي لروسيا، إلى خلق بيئة استراتيجية جديدة دفعت موسكو إلى التدخل المباشر لحماية مصالحها، بشكل سريع ومباشر، كونها المتأثر الأكبر مما حصل من تغيير في أوكرانيا، في حين اتخذت الصين موقفاً أكثر توازناً مثل سياستها التقليدية القائمة على الحذر وعدم الانخراط المباشر في النزاعات، وفي ذات السياق، برز التفاعل الروسي - الصيني بوصفه نموذجاً لعلاقة تقوم على التقارب الاستراتيجي دون ان تصل إلى مستوى التحالف الكامل والاندماج الاستراتيجي المطلق، ما انعكس بوضوح في مواقفهما داخل مجلس الأمن الدولي^(٢).

اتسم الموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية بطابع حاسم وسريع، تجلّى فيه إدراك موسكو لأهمية أوكرانيا في استراتيجيتها، إذ عدت سقوط الحكومة الموالية لها شكلاً تهديداً مباشراً لنفوذها الإقليمي، ومن ذلك المنطلق، سارعت إلى اتخاذ إجراءات عملية تمثلت في احتلال شبه جزيرة القرم وضمها في ١٦ آذار ٢٠١٤، مستندة إلى مبررات تاريخية وقانونية، من بينها حماية السكان الناطقين بالروسية، ويُفسّر السلوك الروسي في إطار نظرية توازن القوى، حين سعت روسيا إلى منع توسع النفوذ الغربي

(1) David Matsaberidze, "Russia Vs. Eu/Us Through Georgia And Ukraine," The Quarterly Journal, 79.

(2) Serhii Plochy, The Russo-Ukrainian War, Penguin, 2023, P. 45 ; John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics, W.W. Norton, 2001, P. 402.

في محيطها الجغرافي، إذ تعد أوكرانيا من الدول المهمة في محيط روسيا الجغرافي والامني، كما ان روسيا عدت خطوتها لضم القرم، ماهي الا حفاظ على مجالها الحيوي، وهو ما ينسجم مع الرؤية الواقعية في العلاقات الدولية^(١).

يكمن التحول الكاشف في مواقف الصين الرسمية، تجاه السياسة الخارجية في نقص النقد في بكين لغزو روسيا لأوكرانيا وضم القرم، وكان التصل عن النقد واضحاً في التصريحات الصينية الطويلة الأمد، حول حرمة سيادة الدولة ومخاطر ما تسميه "الحركات الانفصالية" التي تقوض وحدة أراضي البلاد، وللتوضيح، لم تؤيد بكين التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا، وبشكل عام دعت إلى ضبط النفس والتفاوض بين الأطراف. وعندما سئل المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية شين قانغ (Qin Gang) عما إذا كانت الحكومة ستعترف بالقرم كجزء من روسيا بعد تصويت سكانها للانفصال عن أوكرانيا، قال: "الصين تحترم دائماً سيادة جميع الدول واستقلالها وسلامة أراضيها. يجب حل قضية القرم سياسياً تحت إطار القانون والنظام. يجب على جميع الأطراف ان تمارس ضبط النفس وتتجنب رفع التوتر"^(٢).

لم يكن التصريح غير الملزم، من بعض النواحي، مفاجئاً لروسيا، ويبدو ان بكين تريد ان لا توضع سابقة للاعتراف بآلية تصوت من خلالها أجزاء من الدولة، للبقاء داخلها أو التحول خارجها، خشية ان تطبق داخل الصين نفسها؛ رغم ذلك امتنعت السلطات الصينية ووسائل الإعلام الرسمية عن انتقاد تصرفات موسكو، بالرغم من أنها قوّضت سيادة أوكرانيا، كما لم تنتقد بكين علناً الهجمات اللاحقة التي شنتها روسيا في اقليم الدونباس، وقدمت الحكومة الصينية باستمرار موقفاً متزاناً ومعتدلاً تجاه تصرفات

(1) John J. Mearsheimer, Op.Cit, P. 405.

(2) Jo.Chinaembassy.Gov.Cn/Ara/Fyrth/201403/T20140305_1792610.Htm

روسيا في أوكرانيا، حتى أنها حاولت الدفاع عن موسكو بالإشارة إلى ان سياستها كانت نتيجة "الظروف التاريخية" القائمة بين روسيا وأوكرانيا. وقالت أيضاً على لسان وزير خارجيتها "إن الغرب يتحمل جزء كبير من المسؤولية عن أحداث شرق أوكرانيا". كان ذلك إشارة إلى التدخل الغربي في الشؤون الداخلية لأوكرانيا، من خلال دعم الثورات المناهضة لروسيا وازدياد توسع حلف شمال الاطلسي داخل الدول المحاذية لها^(١).

حاولت القوى الغربية إدانة الاستفتاء في شبه جزيرة القرم في مجلس الأمن، وضمها من قبل روسيا، إلا أنه كان من الواضح ان تلك الإجراءات عُرقلت بحق النقض من موسكو، ولم تصدر بكين حتى بياناً رسمياً بشأن رؤيتها السياسية تجاه القرارات المتعلقة بشبه جزيرة القرم في كلا هئيتي الأمم المتحدة، عندما سأل الصحفيون ممثل الصين في الأمم المتحدة، لي باو دونغ، عن قضية القرم، أجاب: "نحن نولي اهتماماً بالغاً للوضع في أوكرانيا، ونأمل ان تتمكن جميع الأطراف من ضبط النفس بهدوء لمنع تصاعد الوضع وتفاقمه"^(٢). واكد على ان الحل السياسي والحوار هما السبيل الوحيد للخروج من الوضع، و ان الصين لا تتوي التصويت ضد شريكها الاستراتيجي، روسيا^(٣).

اتسم الموقف الصيني داخل مجلس الأمن الدولي في آذار ٢٠١٤ بتباين حاد في القراءات الدبلوماسية حول دلالات امتناع الصين التصويت على مشروع القرار الغربي المناهض لاستفتاء شبه جزيرة القرم، كما وظفت الدبلوماسية الغربية الموقف الصيني

(1) Marc Lanteigne, Chinese Foreign Policy: An Introduction, 3rd Ed. London, New York: Routledge, 2016, P 139.

(2) Un Security Council, Official Record Of The 7138th Meeting, 69th Year (S/Pv.7138), March 15, 2014, New York.

(3) Jian Junbo And Chen Zhimin, "China And The Eu In The Un," In China, The European Union, And The International Politics Of Global Governance, Ed. Jian Wang And Weiqing Song, New York: Palgrave Macmillan, 2016, P.92-93.

كأداة لإبراز العزلة السياسية للاتحاد الروسي، ورفع الغطاء الدولي عن تحركاته العسكرية في أوكرانيا ووصفت المندوبة الدائمة للولايات المتحدة، سامانثا باور، روسيا بأنها باتت "معزولة ووحيدة ومخطئة" في مقاربتها للأزمة الأوكرانية، واستدلت باور بكون روسيا الدولة الوحيدة التي استخدمت حق النقض لإثبات ان المجتمع الدولي ينظر إلى الحدود السيادية كمحددات قانونية ملزمة وليست مجرد مقترحات هلامية، تماهى المندوب البريطاني، مارك ليال غرانت، مع الطرح الأمريكي، مشيراً إلى ان روسيا تقف منفردة في دعم الاستفتاء، وفي انتهاك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمعاهدات الثنائية، معرباً عن تطلعه بأن تؤدي العزلة الهيكلية إلى دفع موسكو لإعادة تقييم حساباتها الاستراتيجية، في المقابل، نأت بكين بنفسها عن سياسة المحاور والاستقطاب الدولي، في قضية اوكرانيا حصراً، وصاغت مبررات امتناعها عن التصويت انطلاقاً من محددات إجرائية واستراتيجية، برر المندوب الصيني الدائم، ليو جيه يي، خيار الامتناع إلى رغبة بلاده في عدم الانجرار وراء قرارات تكرر المواجهة؛ وعد ان طرح مشروع القرار في ذلك المنعطف يؤدي إلى تعميق الخلاف وتأزيم المشهد المعقد، ما يتعارض مع المصالح الحيوية للشعب الأوكراني والمجتمع الدولي على حد سواء. عزز المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، تشين كانغ، ذلك التوجه في بيان توضيحي أكد فيه رفض بكين المبدئي لسياسات المواجهة. ودعا كانغ الأطراف الدولية والمحلية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والامتناع عن أي سلوك يسهم في تدهور الموقف الأمني^(١).

امتنعت الصين، الحليف التقليدي لروسيا في المجلس، عن التصويت، وبصفتها عضواً دائماً في المجلس، حقّ لروسيا رفض أي إجراء يُقترح في المجلس، قبل تصويته بالرفض، إذ صرّح السفير الروسي، فيتالي تشوركين، بأن روسيا تحترم نتائج استفتاء القرم،

(1) U.N. Gaor, 68th Sess., Resolution 262, Territorial Integrity Of Ukraine, U.N. Doc. A/Res/68/262 (Mar. 27, 2014).

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

لكنه لم يُفصح عن أي تفاصيل بشأن الإجراءات التي ستتخذها بعد ذلك، واصفاً الاستفتاء بأنه "إجراء استثنائي"، عبّر عن حق شعب القرم في تقرير مصيره، والذي فرضته ضرورة ما وصفه بـ"الانقلاب غير الشرعي نفذه متطرفون" في أوكرانيا. وأشار إلى الإطاحة بالرئيس يانوكوفيتش، حليف روسيا، الأمر الذي فجر الأزمة^(١)، كما أكد السفير الصيني في الأمم المتحدة ليو جبي على موقف حكومة بلاده بأن الوضع في القرم يتضمن "تداخلا معقدا للعوامل التاريخية والمعاصرة وان تمرير مثل ذلك القرار لن يؤدي إلا إلى تعقيدات الأمور على الأرض"^(٢).

في أواخر اذار ٢٠١٤، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع القرار ٢٦٢/٦٨ ، الذي رفض الاعتراف بأي تغيير في الوضع الدولي لشبه جزيرة القرم، وحصل على تأييد الدول الغربية فيما، رفضت روسيا، وامتنعت الصين عن التصويت^(٣)، أقر قرار الجمعية العامة بوحدة أراضي أوكرانيا وأبطل استفتاء القرم، بينما رفضت روسيا القرار بدعوى حق تقرير المصير وحماية الأقليات، وامتنعت الصين عن التصويت، ووجدت روسيا ان الإجراءات الغربية تهدد لأمن القرم، ولا تلبي رغبة السكان في الانضمام إليها، في حين وازن موقف بكين بين التحالف الاستراتيجي مع روسيا ومبادئها الخاصة بعدم التدخل^(٤).

وفي تحليل الموقف الصيني اشارت المعطيات إلى ان قرار الصين استند إلى ثلاثة اعتبارات: ازدواجية المعايير الغربية في استفتاءات مماثلة في الماضي، التزام بكين

(1) Shannon Tiezzi, "China Reacts To The Crimea Referendum," *The Diplomat*, March 18, 2014, Accessed June 9, 2026,

[Ttps://thediplomat.com/2014/03/china-reacts-to-the-crimea-referendum/](https://thediplomat.com/2014/03/china-reacts-to-the-crimea-referendum/).

(2)Lihua, Zhang. "Explaining China's Position On The Crimea Referendum." Carnegie Endowment For International Peace. April 1, 2015.

(3) United Nations, General Assembly. 2014. "Territorial Integrity Of Ukraine." Resolution 68/262, Adopted March 27, 2014. Accessed June 11, 2026. Un.Org.

(4)Un General Assembly, Resolution 68/262, Territorial Integrity Of Ukraine, A/Res/68/262 /27.

الطويل الأمد بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وتعقيد العوامل التاريخية التي أدت دوراً في القرم ، لم يتوقع أحد أن يُقرّ القرار، وكان الدبلوماسيون الغربيون يأملون ألا تتحاز الصين إلى جانب روسيا، الأمر الذي كان يضع موسكو في موقف حرج، إذ صيغ القرار بعناية لإقناع الصين بعدم الامتناع ، كما وصفه السفير البريطاني، مارك ليال غرانت ونجح في ذلك، ولكن بعد أن وضع بكين في موقف لا تحسد عليه^(١).

لم ترغب الصين في الظهور بمظهر المعارض لشريكها الاستراتيجي، روسيا، كما لا ترغب في الظهور بمظهر المؤيدين لانفصال شبه جزيرة القرم، الأمر الذي قد يشجع على إجراء استفتاء على استقلال التبت أو تايوان. وفي معرض شرحه لامتناعه عن التصويت، قال السفير الصيني، ليو جيبي، موجهاً انتقاداً مبطناً للغرب: "لطالما احترمت الصين سيادة جميع الدول ووحدة أراضيها. وفي الوقت نفسه، لاحظنا أن التدخل الأجنبي يُعدّ سبباً رئيسياً للاشتباكات العنيفة في شوارع أوكرانيا"^(٢).

بسبب تزايد المعارضة الغربية وتلويحها بفرض عقوبات اقتصادية كبيرة على روسيا، وسعي روسيا لتثبيت المكتسبات التي حققها الانفصاليين المواليين لموسكو على الأرض، في إقليم لوهانسك ودونيتسك، قابلها تراجع كبير للقوات الأوكرانية، وتراجعها الكبير أمام هجمات الانفصاليين المدعومة روسيا ومنع سقوط مدن أخرى مثل ماريوبول وإيضاً تدهور الأوضاع الإنسانية للمهجرين، كانت مفاوضات في مدينة مينسك (Minsk) عاصمة بلاروسيا تحت إشراف ألمانيا وفرنسا، وتوصل الطرفان لاتفاق مينسك

(1) Lihua, Zhang. "Explaining China's Position On The Crimea Referendum." Carnegie Endowment For International Peace. April 1, 2015. Accessed June 11, 2026.

(2) Somini Sengupta, "Russia Vetoes U.N. Resolution On Crimea," The New York Times, March 15, 2014.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

واحد^(١) في ٥ أيلول ٢٠١٤، خلال المفاوضات أصرت روسيا على انها ليست طرف مباشر بل مجرد وسيط او ضامن مثل المانيا وفرنسا من اجل اجبار حكومة كييف على التفاوض بشكل مباشر مع الانفصاليين، وذلك يعني اعتراف ضمني بشرعيتهم، بالإضافة الى تقليل حدة الغضب الأوروبي عليها بعد ضم القرم^(٢).

لم ترغب الصين في دعم صريح للأجراء الروسي، كون ذلك يمثل انتهاكاً صارخاً لمبادئ التعايش السلمي الصينية، كما خشيت بكين من ان يؤدي الإجراء إلى حشد الحركات الانفصالية في الصين، سيما في التبت ومناطق الايغور، وان يساهم في ترسيخ انفصال تايوان كما أنها لم ترغب في ان يؤدي اعتراف المجتمع الدولي بضم شبه جزيرة القرم، إلى تعزيز الحركات الانفصالية في مختلف أنحاء العالم، وخلال أزمة القرم، لم ترغب بكين في الانخراط سياسياً بشكل أكبر، وفي الصراع بين روسيا وأوكرانيا والغرب، بل تظاهرت بكين بأنها مراقب محايد. ومع ذلك، كانت الصين مهتمة بتجنب تصعيد الصراع، لذلك، عارضت العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا، وجادلت بكين بأن العقوبات غير فعالة ولن تقرب الأطراف بأي حال من الأحوال من حل الأزمة، وكان قلق الصين الأكبر هو تكثيف النشاط العسكري في أوكرانيا والدعم العسكري المحتمل لها من دول حلف شمال الاطلسي. ولذلك، أرادت حل الصراع عبر القنوات الدبلوماسية، لذلك السبب، اقترحت بكين خطة من ثلاث نقاط لخفض التصعيد،

(١) للتفاصيل أكثر حول بنود الاتفاق يراجع:

United Nations, "Protocol On The Outcome Of The Consultations Of The trilateral Contact Group (Minsk Agreement)", United Nations Peacemaker Database, 5 September 2014 <https://Peacemaker.Un.Org/En/Node/8835>.

(2) Rafael Sadowski And Agata Wierzbowska-Myazhga, "Ceasefire In Eastern Ukraine," Centre For Oriental Studies (Osw), September 10, 2014, P. 3.

ودعت إلى إنشاء آلية دولية لخفض التوترات، وضبط النفس من جانب جميع أطراف النزاع، والتركيز على المساعدة الاقتصادية الإقليمية^(١).

وكما ذكرنا سابقاً، أشارت بكين إلى تفهمها لموقف روسيا تجاه أوكرانيا، مُشيرةً إلى أسبابها التاريخية، سهّل ذلك على الصين حماية علاقاتها السياسية، الاقتصادية، والعسكرية مع روسيا، وفي الوقت نفسه، أعربت بكين عن استعدادها للحفاظ على التعاون الودي مع أوكرانيا، وحاولت إقناع السلطات باحترامها لاستقلال وسيادة وسلامة أراضي الدولة ويمكن اعتبار الموقف الصيني، بأنه تهرب سياسي أو ازدواجية دبلوماسية، إذ كان موقف الصين من تصرفات روسيا في شرق أوكرانيا أحد أخطر اللحظات الفاصلة، في مسار العلاقات، سيما وانها، عوضت موسكو عن مواقفها الدبلوماسية، بمسار تصاعدي من الدعم الاقتصادي^(٢).

مثل انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا قضية بالغة الحساسية لصناع القرار في بكين؛ إذ شكل ذلك التحول الجيوسياسي هاجساً أمنياً داخلياً بالنظر إلى الأوضاع في إقليم شينجيانغ والتبت. ومن جهة أخرى، يتماهى السرد التاريخي الذي توظفه موسكو لتبرير ضم القرم مع الأطروحات الصينية بشأن تايوان، والتي تركز على الروابط العرقية والتاريخية لإثبات تبعيةها للصين الكبرى الواحدة. وفي الوقت الذي تحرص فيه الدبلوماسية الصينية على التمسك بالمبادئ والمعايير النازمة للعلاقات الدولية، فإنها تأخذ في الحسبان التعقيدات التاريخية للأزمة الأوكرانية، محاولةً الموازنة بين هذين المسارين

(1) Marc Lanteigne, Op.Cit, P140.

(2) Łukasz Jureńczyk, "The Attitude Of The People's Republic Of China Towards The Annexation Of Crimea By The Russian Federation In The Context Of Attachment To The Principles Of Foreign Policy," Humanities And Social Sciences, Rzeszów University Of Technology, Poland, 24, No. 26, 1/2019, P.32

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

المتعارضين. علاوة على ذلك، عززت تلك الأزمة القناعة لدى بكين بأن الاضطرابات الأمنية في القارة الأوروبية تعيق الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى إعادة التوجيه الكامل لجهودها نحو منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وفي سياق تدهور العلاقات الروسية الغربية، تجد الصين فرصة سانحة لتوطيد شراكاتها الأمنية والاقتصادية مع موسكو، لا سيما في قطاع الطاقة؛ وهو توجه حظي بتأييد التيار القومي الصيني الذي وجد في سياسات بوتين تقويضاً فاعلاً للهيمنة الغربية.

لم يصمد الاتفاق طويلاً، تبادل الطرفان الاتهامات بخرق بنود اتفاق مينسك وحمل أحدهما الآخر مسؤولية الخروقات، اذ سرعان ما شن الانفصاليين هجوماً على مطار دونيتسك، وكان الهجوم بمثابة ضربة كبيرة لمعنويات الجيش الأوكراني، الذي حاول استعادة زمام المبادرة من خلال طلب الدعم اللوجستي، التقني، والعسكري، من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مما هدد بتوسع دائرة الحرب وتزايد الخسائر البشرية والاقتصادية، فسعت كل من ألمانيا وفرنسا لعقد مفاوضات جديدة انتهت بتوقيع اتفاق مينسك ٢، في ٢٢ شباط ٢٠١٥^(١).

أعرب وزير الخارجية الصيني، وانغ يي (Wang Yi)^(٢)، عن ترحيب بكين وتأييدها للتقدم الدبلوماسي المتمثل في توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بشرق أوكرانيا،

(١) للتفاصيل أكثر حول بنود الاتفاق يراجع:

United Nations Security Council, "Resolution 2202 (2015) [On The Situation In Ukraine]", Official Document S/Res/2202 (2015), 17 February 2015.

(٢) وانغ يي: دبلوماسي صيني بارز وعضو في المكتب السياسي للحزب الشيوعي، يُعد من أبرز مهندسي السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جينبينغ. شغل منصب وزير الخارجية منذ ٢٠١٣، ثم عاد إليه في ٢٠٢٣ بعد فترة قصيرة من عمله كمدير مكتب لجنة الشؤون الخارجية المركزية. يتميز

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

مؤكداً على ان الالتزام بإنفاذه بفعالية ينسجم تماماً مع المصالح الأساسية للشعب الأوكراني، وأضاف ايضاً ان تعقيد الأزمة الأوكرانية وحساسيتها البالغة يتطلب من جميع الأطراف المتحاربة السعي نحو صياغة تسوية سياسية شاملة، تلبي تطلعات ومصالح مختلف القوميات والأقاليم الجغرافية عبر قنوات الحوار الدبلوماسي، واشراك جميع القوميات وفئات المجتمع بالحوار. وفي السياق الإقليمي، أشار الوزير إلى حاجة المشهد الاوكراني إلى حلول سياسية جوهرية تسهم في تسوية الخلافات القائمة بين أوكرانيا وروسيا؛ مؤكداً تطلع بكين إلى استعادة الاستقرار التدريجي في العلاقات الروسية الأوكرانية، مذكراً بالمبادرات والمقترحات التي طرحتها بكين لإنهاء الصراع بشكل سلمي بعيداً عن الحلول العسكرية والتي أسهمت في تعقيد وتعميق الازمة بشكل اكبر^(١).

أشارت القراءة الأكاديمية للموقف الصيني إلى تبني بكين استراتيجية المسافة المتساوية ورفض التصعيد الثنائي؛ ونظرت الدبلوماسية الصينية بريبة متساوية إلى التحركات العسكرية الروسية داخل الأراضي الأوكرانية من جهة، وإلى المبادرات والقرارات الغربية في الأمم المتحدة التي عدتها خطوات استفزازية تُعقد مسارات التسوية السياسية من جهة أخرى، رسم الموقف الروسي تحولاً في سياستها الخارجية نحو مزيد من الحزم والثقة، إذ لم تعد موسكو تكتفي بردود الفعل الدبلوماسية، بل أصبحت مستعدة لاستخدام القوة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، و ترافق ذلك مع استخدام مكثف للأدوات القانونية والدبلوماسية، وعلى رأسها حق النقض في مجلس الأمن لمشروع القرار رقم ١٨٩،

بانغماسه في تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع روسيا، وإدارة التوترات مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى دوره في دعم مبادرات الصين العالمية مثل "الحزام والطريق" ومفهوم "مجتمع المصير المشترك للبشرية". يراجع:

Suisheng Zhao, China's Foreign Policy: The Quest For National Rejuvenation, Stanford University Press, 2021, P.142-145.

(1)https://www.fmprc.gov.cn/eng/gjhdq_665435/3265_665445/3250_664382/3252_664386/202406/T20240611_11423891.html

الذي تضمن بطلان ضم موسكو للقرم، ووحدة الاراضي الاوكرانية، كان الموقف الروسي باستخدام حق النقض، يهدف لمنع صدور قرارات تدين تحركاتها، وهو ما عكس إدراكها لأهمية المؤسسات الدولية كجزء من الصراع بين القوى الكبرى^(١).

في المقابل، اتسم الموقف الصيني بدرجة كبيرة من الحذر، حين سعت بكين إلى تجنب الانحياز الكامل لأي من الأطراف، مع الحفاظ على علاقاتها مع كل من روسيا والغرب، كما أكدت الصين على أهمية احترام سيادة الدول ووحدة أراضيها، وهو مبدأ أساسي في سياستها الخارجية، وفي الوقت نفسه امتنعت عن إدانة التحركات الروسية بشكل صريح، وهو ما فسر رغبتها في الحفاظ على شراكتها الاستراتيجية مع موسكو، من خلال الابقاء على هامش من الاتصال من مسؤولية الدعم الصريح لموسكو، فضلاً عن انها رأت في عدم ادانتها لموقف روسيا، بمثابة رسالة مبطنة لموسكو بالتأييد^(٢).

كان موقف روسيا والصين داخل مجلس الأمن خلال الأزمة الأوكرانية طبيعة العلاقة بينهما، اذ استخدمت روسيا الفيتو بشكل مباشر لإفشال مشروع القرار آنف الذكر، في حين امتنعت الصين عن التصويت، وهو ما وفر غطاءً سياسياً غير مباشر للموقف الروسي، اذ ترجم سلوكهما على انه تنسيقاً ضمنياً، قام على تقاطع المصالح دون الوصول إلى تحالف رسمي معلن، وسعت كل منهما إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية مع الحفاظ على هامش من الاستقلالية؛ في طريقة التعاطي دبلوماسياً واعلامياً مع الحدث^(٣).

يُفسّر الموقف الصيني في ضوء مفاهيم براغماتية متعددة، من بينها خشيتها من دعم أي تحركات انفصالية قد تنعكس على قضاياها الداخلية، مثل تايوان والتبت، فضلاً

(1) Richard Sakwa, Frontline Ukraine: Crisis In The Borderlands, I.B. Tauris, 2015, P. 112.

(2) Yong Deng, China's Struggle For Status, Cambridge University Press, 2008, P. 214.

(3) Bobo Lo, Russia And China: The Axis Of Convenience, op.cit, P. 89.

عن حرصها على استقرار النظام الدولي الذي يضمن استمرار نموها الاقتصادي، كما أن الصين تدرك أهمية روسيا كشريك استراتيجي في مواجهة الضغوط الغربية، إلا أنها في الوقت ذاته لا ترغب في الدخول في مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة، الشريك التجاري المهم للصين، وهو ما يفسر تبنيها سياسة "الحياد الإيجابي"^(١).

إن الموقف الروسي الصيني أظهر انموذجاً متقدماً لإدارة التوازنات الدولية، ويجذر لحقبة جديدة من إدارة الازمات، إذ استخدمت روسيا أدوات القوة الصلبة والناعمة لحماية مصالحها، في حين تبنت الصين سياسة حذرة تسعى إلى تحقيق التوازن بين المبادئ والمصالح، فهي تدعم حليفاتها موسكو وتواجه الغرب بسبب ذلك الدعم ، وفي ذات الوقت لا تستطيع أن تقامر بعلاقاتها التجارية مع الغرب والولايات المتحدة تحديداً كونها من أهم شركائها التجاريين، ويؤكد ذلك التباين النسبي أن العلاقة بين البلدين، رغم قوتها، لا تزال محكومة بقواعد براغماتية، وهو ما يجعلها أقرب إلى شراكة استراتيجية مرنة منها إلى تحالف تقليدي^(٢).

ثانياً: الربيع العربي (ليبيا، سورية).

شكلت أحداث "الربيع العربي" عام ٢٠١١ نقطة تحول فارقة في الشرق الأوسط، وكانت مسارات الأحداث في ليبيا وسورية، كشفت عن عمق نقطة الخلاف بين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من جهة، وروسيا والصين من جهة أخرى، فتحوّلت الاحتجاجات السلمية في البلدين، إلى اقتتال داخلي فتح الباب على مصراعيه لتصفية حسابات دولية على أراضي البلدين، وإعادة تشكيل موازين القوى العالمية^(٣).

(1) Henry Kissinger, On China, Penguin Press, 2011, P. 432.

(2) Snow Philip, Op. Cit., 511.

(3) Margarita Klein, Russia And The "Arab Spring": Foreign Policy Responds To Domestic Challenges (Swp Comments 2012/C 06), Berlin, Stiftung

تبنّت روسيا والصين منذ بداية موجة الاحتجاجات العربية عام ٢٠١١ موقفاً حذراً ومتشابهاً، من ناحية المنطلقات العامة لتلك الاحتجاجات، إذ نظر البلدان إلى تلك التحولات المفاجئة، بوصفها ظاهرةً سياسية واجتماعية معقدة، لا يمكن اختزالها في خطابات التحول الديمقراطي الذي روّجت له القوى الغربية، والمحركات الموجهة لتلك الاحتجاجات في مناطق اندلاعها، بل عدتها كل من روسيا والصين في كثير من الأحيان، نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية، أدت إلى انهيار مؤسسات الدولة وفتح المجال أمام الفوضى التي كانت ترافق اغلب تفاصيل تلك الاحتجاجات، باستثناءات قليلة وبمناطق مختلفة، ارتكز التقييم الذي تبنته كل من روسيا والصين إلى خبرات تاريخية سابقة مكنتها من قراءة عميقة لما لم يكن الاعلام ولا بعض الساسة يرونه، لا سيما ما شهدته بعض الدول التي خضعت لتدخلات خارجية بمثابة اشرنا له مسبقاً، الأمر الذي جعل موسكو وبكين، تتبنيان مقاربة قامت على معطيات دبلوماسية، مزجت بين الحذر وتغليب الاستقرار على التغيير السريع والغير محسوب العواقب؛ وهي سياسة تبناها الطرفان منذ زمن بعيد، سيما في البيئات الهشة سياسياً وأمنياً^(١).

امتزج موقف الطرفان برؤية أشمل واسع للنظام الدولي، اذ سعتا إلى الحد مما عدتاه هيمنة غربية على آليات وطرق اتخاذ القرار الدولي في مجلس الامن، والامم المتحدة فضلاً عن هيمنة الغرب على وسائل الاعلام، إذ رأت الدولتان ان استخدام مبدأ "مسؤولية الحماية" يمكن ان يتحول إلى أداة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ من خلال مصادرة سيادة الدول التي تتعرض لمثل هكذا احداث، تحت عناوانات مطاطة وفضفاضة، قابلة للتلاعب بتفسيرها، ولي عنق تأويلها السياسي، بما يخدم توجهات هذه

Wissenschaft Und Politik (Swp) – German Institute For International And Security Affairs, 2012, P.2. Available At: <https://www.swp-berlin.org>.

(1) Bobo Lo, Russia And The New World Disorder, Brookings Institution Press, 2015, P. 145

القوة أو تلك؛ كما ان بعض التفسيرات الغربية، استعملت مفاهيم عدة تبرر تدخلها في شؤون الدول، منها حماية المدنيين وفرض الوصاية السياسية عن طريق مجلس الامن، وهو ما تعارض مع مبدأ السيادة الذي يشكل حجر الأساس في سياستهما الخارجية في التعامل مع القضايا الدولية، ومن ذلك المنطلق، فإن الموقف مما عُرف اعلامياً بالربيع العربي لم يكن بمعزل عن التاريخ السياسي لعلاقات كلا البلدين والتجارب المماثلة داخل اروقة مجلس الامن، التي عاصرها كل من الطرفين، بل جاء ضمن سياق أوسع من إعادة التوازن في النظام الدولي، ولخدمة تعميق العمل المشترك والخاص لكلا الدولتين^(١). انبرت روسيا والصين، إلى منع الولايات المتحدة والدول الغربية من الانفراد باتخاذ القرارات المفصلية داخل مجلس الأمن، وذلك عبر تمسكهما بمبدأ سيادة الدول، ورفض التدخل الخارجي الغير مبرر، لمنع الولايات المتحدة الامريكية من تكرار ما اجادته باحترافية، وهو المناورات الدبلوماسية في الالتفاف، على القرارات الدولية، فضلاً عن، تاريخها الحافل في توظيف تلك القرارات، وتسخيرها لخدمة سياساتها.

إن التجربة الليبية عام ٢٠١١، شكّلت نقطة انعطاف مركزية في بلورة وتعميق التقارب الروسي الصيني، إذ لم تُفهم في موسكو وبكين، بوصفها مجرد حالة تدخل دولي محدود، بل كتحول نوعي في آليات توظيف قرارات مجلس الأمن، لخدمة أهداف تتجاوز نطاقها القانوني المعلن؛ من خلال العمل على تفسيرها بمعطيات تخدم مواقفهما المبنية على ذلك التفسير، هذا ما اشرناه له في كلامنا مسبقاً، كذلك فإن الغرب عندما عمل ايضاً على تفسيرات تخدم مصالحه ونواياه، ولّد حالة من انعدام الثقة العميق تجاه النوايا الغربية، داخل المؤسساتيتين السياسيتين في روسيا والصين، وفي المقابل كان الامر ذاته

(1) Ramesh Thakur, The United Nations, Peace And Security, Cambridge University Press, 2017, P. 268.

ينطبق على الجانب الروسي الصيني من قبل الغرب، و حين رأت روسيا والصين ان القرار رقم ١٩٧٣، الصادر في ١٧ آذار، الذي لم يستخدم مندوبا الصين وروسيا الفيتو ضده، قد استُخدم لاحقاً كغطاء لتغيير النظام في ليبيا، وهو ما عداه الطرفان تجاوزاً صريحاً لمبدأ مسؤولية الحماية وتحويلاً له إلى أداة سياسية للتدخل، الأمر الذي انزلق مباشرةً على سلوكهما في الأزمة السورية، اذ تبنتا موقفاً أكثر صرامة وحذراً في التعامل مع مشاريع القرارات داخل مجلس الأمن، في ذات السياق، فان التفاعل مع الأزمة السورية، لم يكن بمعزل عن السياق الليبي، بل جاء امتداداً له، وهو ما سنتطرق اليه لاحقاً^(١).

ترتب على تبعات قرار مجلس الأمن آنف الذكر، وما آلت اليه الاحداث في ليبيا، تغيرات مفصلية في بلورة وانتاج معيار روسي صيني مزدوج، شكل سياستهما تجاه قضايا الربيع العربي، فبعد ان امتنعت الدولتان عن التصويت متأملان ان امتناعهما سيجعل الدول الاوربية تراجع قراءة موقفها من الازمة؛ سيما تلك المعطيات التي تدفع نحو التصويت على القرار، سمح الامتناع بتمرير القرار وهو ما جاء خلاف توقعات موسكو وبكين، ما فسر سرعة الاعلان عن استيائهما، من كيفية تمريره وتطبيقه، اذ عدته ذريعة للتدخل العسكري الذي قاده حلف شمال الأطلسي، وهو حسب وجهة نظرهما تجاوز التفويض الممنوح في القرار، وتحول من حماية المدنيين إلى تغيير النظام، مما أدى إلى فقدان الثقة في نوايا الدول الغربية^(٢). بدت موسكو وبكين في طريقة تعاملهما مع القرار الاممي وكأنهما أرادتا اختبار رد فعل الغرب في أول تجربة له بتطبيق قرار دولي قدمته الولايات المتحدة، بحق دولة صديقة مثل ليبيا، إذ كان امتناعهما عن

(1) Ramesh Thakur, The United Nations, Peace And Security, Op.Cit, P. 272.

(2) Roland Dannreuther, International Security: The Contemporary Agenda, Polity Press, 2013, P. 201.

التصويت مناورة صامتة؛ تهدف إلى فتح المجال أمام تفاهات جديدة، غير ان الموقف الغربي بعد تنفيذ القرار، أتاح لهما فرصة لاستشراف النيات الغربية، بشأن التدخل لحماية المدنيين، كما ان أسلوب تنفيذ القرار جاء وفق تأويلات الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، واجتهاداتهما، ما أثار استياء موسكو وبكين تجاه آلية التنفيذ^(١).

مثل التدخل العسكري لحلف شمال الاطلسي؛ ترجمةً قبيحة، لما ادركته موسكو وبكين، من طبيعة النيات الغربية داخل مجلس الأمن، وكيف تم تحريف قرارات المجلس لخدمة الرؤية الغربية في فهم القرار، اذ عدت القيادة السياسية لكل من موسكو وبكين، ان الغرب تجاوز حدود التفويض الدولي، واستغل قرارات المجلس لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بتغيير الأنظمة، التي تتبنى سياسات مخالفة لتوجهات الغرب، في سابقة حصرية في تعبيرهما عن موقف دبلوماسي تبنيه بتلك المكاشفة الدبلوماسية، اذ استيقن لدى الدولتين، ضرورة اتخاذ موقف أكثر تشدداً وحزماً، في التعامل مع الأزمة السورية، استند على رفض تكرار النموذج الليبي، ما ارتد على استخدامهما المتكرر لحق النقض خلال جلسات مجلس الامن الدولي^(٢)، تجلى التثبيط الذي تعرضت له مساعي كل من روسيا والصين، من قبل اقرانهم بمجلس الامن، في الموقف من الأزمة السورية، ومحاولة النأي بها عن الحالة الليبية، الى تبني روسيا والصين سياسة أكثر تشدداً، تجلت في استخدام حق النقض بشكل متكرر ضد مشاريع قرارات كانت تهدف إلى فرض عقوبات، أو اتخاذ إجراءات ضد النظام السوري، ورأت الدولتان ان تلك القرارات تشكل خطوة أولى نحو تدخل

(١) احمد أبو يوسف، لماذا التزمت الصين الحياد السياسي في ليبيا، مركز الحبتور للأبحاث. ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤. استرجع في ١٢ حزيران ٢٠٢٦.

<https://www.habtoorresearch.com>.

(2) Alex J. Bellamy & Paul D. Williams, The New Politics Of Protection? Libya, Syria, And The Responsibility To Protect, 2011, P. 840.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

عسكري مشابه لما حدث في ليبيا، وهو ما سعتا إلى منعه بكل الوسائل الدبلوماسية المتاحة^(١).

أظهر التنسيق الروسي الصيني داخل مجلس الأمن، درجة عالية من الانسجام والمرونة، ولم يكن استخدام حق النقض مجرد إجراء تكتيكي، بل كان مواجهة دبلوماسية استراتيجية بين طرفين كل منهما تبنى موقفاً خاصاً تجاه الازمة السورية، كما انه كان في إطار دراماتيكي مشترك يهدف إلى إعادة تعريف دور المجلس ومنع استخدامه كأداة لتنفيذ سياسات أحادية الجانب، تسيطر عليه القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية؛ أدى التنسيق الروسي الصيني إلى إبطاء وتيرة القرارات الدولية المتعلقة بسورية، وأجبر القوى الغربية على البحث عن بدائل خارج إطار الأمم المتحدة^(٢). الامر الذي يعيد الى الازهان مشهد ما حصل في العراق، عند غزوه من قبل تحالف قادته الولايات المتحدة، خارج إطار المنظمات الدولية، وخارج الاطر المعروفة للقانون الدولي، وكون الولايات المتحدة هي الطرف الاقوى في مجموعة الدول دائمة العضوية، في مجلس الامن، استطاعت بمناورة مزجت بين القانون الدولي والحنكة الدبلوماسية وظهرها العسكري، استحصال قرار اممي أطر الغزو بإطار شبه قانوني.

رهنت موسكو وبكين موقفهما خلال العام ٢٠١١، بجملة من الاسس الاستراتيجية، اذ رأت روسيا في التحولات العربية تهديداً محتملاً لمجال نفوذها التقليدي، بعد ما حصل خاصة في ليبيا، الذي دق في الكرملين ناقوس الخطر، واعاد الى الازهان، مخاوفها من انتقال الثورات إلى حيزها الداخلي، أو إلى حلفائها وجيرانها المباشرين وغير المباشرين، أما الصين، فإنها نظرت إلى الأحداث من منحنى الاستقرار الاقتصادي،

(1) Alexander Lukin, China And Russia: The New Rapprochement, Op.Cit, P. 160.

(2) Ramesh Thakur, The United Nations, Peace And Security, Op.Cit, P. 270.

وأمن الطاقة وطرق التجارة الدولية، وهي التي تعتمد بشكل كبير على استيراد النفط من المنطقة، الأمر الذي جعلها تميل إلى دعم الاستقرار ورفض التغييرات المفاجئة التي تؤدي إلى اضطراب الأسواق الدولية، ترجم البلدان موقفهما عام ٢٠١٢ من تبنيهما حالات الاستخدام "المكثف" للفيديو الروسي- الصيني، ضد مشاريع القرارات المتعلقة بسورية، و في الرابع من شباط، و التاسع عشر من تموز من العام ذاته، استخدمت الدولتان حق النقض لإسقاط مشروع قرار عربي يدين الحكومة السورية، ويفتح الباب أمام فرض عقوبات عليها، و بررت موسكو وبكين، الموقف الذي تبنتاه؛ بأن المشروع كان يفتقر إلى التوازن، ويتجاهل مسؤولية الأطراف الأخرى في تصعيد العنف بإشارة الى المعارضة السورية، فضلاً عن كونه يمهد لتدخل خارجي، قد يؤدي إلى تكرار السيناريو الليبي، عكس الاستخدام لحق النقض تحولاً واضحاً في سلوك الدولتين داخل مجلس الأمن، من خلال جعل النموذج الليبي، المعيار الاعلامي، والدبلوماسي الذي بررا من خلاله مواقفهما، ولم تكتفيا بالتحفظ أو الامتناع، بل انتقلتا إلى المواجهة المباشرة مع المواقف الغربية^(١).

شكل النقض المزدوج رسالة سياسية واضحة؛ مفادها ان روسيا والصين لن تسمحا بتمرير قرارات يمكن ان تُستخدم كغطاء قانوني لتغيير النظام السوري، وهو ما أسهم في تعطيل قدرة مجلس الأمن، على اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه دمشق، وبتفسير ادق فانهما قطعاً الطريق امام استغلال الولايات المتحدة الامريكية لصلاحيات مجلس الامن كذريعة لتحقيق مآربهما، كما أظهر الموقف بداية تشكّل محور دولي مضاد للسياسات الغربية، سعى إلى إعادة تعريف حدود، وقانونية التدخل الدولي، خاصة فيما يتعلق بمبدأ مسؤولية الحماية^(٢).

(1)Un Security Council Meeting Records, 2012, S/Pv.2042

(٢) رويترز، روسيا والصين ترفضان بحق النقض قراراً للأمم المتحدة يدين سوريا، رويترز، ٥

تشرين الأول ٢٠١١، شوهد في 10 حزيران ٢٠٢٦، Reuters.Com.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

استمر التنسيق الروسي - الصيني اثناء عام ٢٠١٣، في ظل تصاعد الصراع الداخلي، وازدياد الضغوط الغربية، خاصة بعد مزاعم استخدام الأسلحة الكيميائية، ما دفع الولايات المتحدة وحلفاءها إلى محاولة استصدار قرارات أكثر صرامة، إلا ان موسكو وبكين تمسكتا بموقفهما الرافض لأي إجراء قد يُفسّر على أنه تمهيد لتدخل عسكري أو تغيير سياسي قسري، ودفعتا نحو تفاهم توج بانضمام سورية، لمعاهدة حظر الاسلحة الكيميائية في ايلول من العام ذاته بعد اقرار مجلس الامن بالإجماع على القرار ٢١١٨، في ٢٧ ايلول من العام عينه^(١).

على اثر ما تقدم، طرحت روسيا مبادرة يمكن ان عدها بديل مقنع، للعقوبات والقرارات الصارمة لمجلس الامن، ركزت على الحل السياسي والتفاوضي، مثل الدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف، والتأكيد على ضرورة الحوار بين الأطراف السورية، لاقت تلك المبادرة دعماً صينياً، وتبنّت حكومة بكين خطاباً مشابهاً قام على رفض التصعيد، والدعوة إلى الحلول الدبلوماسية، ما اظهر استمرار التنسيق بين البلدين في إدارة الأزمة داخل مجلس الأمن^(٢).

في عام ٢٠١٤، استخدمت روسيا والصين حق النقض مجدداً ضد مشروع قرار قدمته فرنسا، في ٢٢ ايار، قضى بإحالة الوضع في سورية، إلى المحكمة الجنائية الدولية، ما مثّل استمراراً لنهجهما الرافض لتدويل الأزمة، بشكل يفتح المجال أمام ملاحقات قانونية تُستخدم لأغراض سياسية، اذ بررت الدولتان موقفهما بأن الإحالة إلى المحكمة في ظل استمرار الصراع، تعرقل فرص التسوية السياسية، وتزيد من تعقيد الأزمة، فضلاً عن كونها خطوة انتقائية تستهدف طرفاً دون آخر^(٣).

(1) Un Security Council Records, ٢١١٨, 2013.

(2) Russian Foreign Ministry Statements, 2013

(3) Un Security Council Records, 7180, 2014.

فخلال مناقشة القرار اعترضت الصين على مشروع القرار وقدمت تبريراتها عن طريق السفير وانغ مين، الذي أبدى تحفظ الصين القرار بسبب إحالة بعض الدول بعينها الى المحكمة الجنائية، دون غيرها وعدم مساواة بين الدول كما قال "ان إحالة الملف السوري لا يوفر ضرفاً مواتياً لبناء الثقة بين المتحاربين واستكمال مسارات التفاوض"^(١)، اما روسيا فعللت الرفض الى ان إحالة ملف سورية يؤدي الى تمسك الاخيرة بمواقفها ورفض الحوار خوفاً من الملاحقة القضائية، كما عدت القرار إعادة لسيناريو اسقاط نظام العقيد معمر القذافي^(٢)، وهو بداية التمهيد لتدخل عسكري تحت الغطاء الدولي، وليس بصالح روسيا التي لا ترغب بفقدان حليف استراتيجي مهم^(٣).

يمكن تحليل الموقف الصيني بانه تميز بدرجة أكبر من الحذر والحرص، فإصرار بكين على عدم الانخراط المباشر في النزاعات، مفضلةً بذلك استخدام أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية، كان بسبب طبيعة سياستها الخارجية التي تركز على التنمية والاستقرار وفق مبدأ عدم اظهار القوة^(٤). وخلال تلك المدة، روجت الصين بشدة لمبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" ورفض تغيير الأنظمة بالقوة او التدخل المباشر كما حصل في ليبيا. استفادت بكين من تثبيت ذلك المبدأ في سورية، ليكون حجة قانونية لمنع الولايات المتحدة

(1) Un Security Council Records, 7180, 2014.

(٢) العقيد معمر القذافي (١٩٤٢-٢٠١١): زعيم ليبيا حكم البلاد لأكثر من أربعة عقود، من خلال ثورة الفاتح عام ١٩٦٩ التي أطاحت بالملك إدريس السنوسي، حتى مقتله خلال أحداث الثورة الليبية عام ٢٠١١. يُعرف بأنه مؤسس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وصاحب "الكتاب الأخضر" الذي طرح فيه نظريته العالمية الثالثة. يراجع: احمد عبدالسلام فاضل، بكر عبدالمجيد محمد، معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام ٢٠٠١، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٣، العدد ٤، نيسان ٢٠١٦.

(3) Un Security Council, Verbatim Record, 7180, 2014.

(4) David Shambaugh, China Goes Global, Oxford University Press, 2013, P.302.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

من التدخل مستقبلاً في قضايا الصين الحساسة مثل تايوان، التي تمثل للصين جزء مهم من أمنها القومي والاستراتيجي، وجزء لا يمكن تجزئته من الصين كما توصلت الصين الى استنتاج مفاده ان سقوط النظام السوري، سيمهد مستقبلاً لإضعاف او انتهاء دور الشريك الإيراني، ثم إسقاط طهران لاحقاً في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك السيناريو سيفضي مباشرة إلى سيطرة واشنطن على طرق إمدادات النفط في إيران، والعراق والخليج الغربي والتي تقدر بنحو ستين بالمائة من النفط العالمي، مما يمنحها ورقة ضغط اقتصادية بالغة الخطورة على امن الصين الاقتصادي، ويقضي تماماً، على خطط الصين المستقبلية لجعل إيران حليف استراتيجي، يمدّها بمصادر الطاقة مقابل التكنولوجيا النووية، الجزئية التي يتناولها المبحث الاخير من الفصل^(١)، كما مثل النقض المتكرر إدراك روسيا والصين، لأبعاد الصراع الدولي على سورية، اذ لم يعد الأمر يتعلق بأزمة داخلية فحسب، بل أصبح ساحة للتنافس بين القوى الكبرى، الأمر الذي دفعهما إلى استخدام أدواتهما داخل مجلس الأمن؛ للحفاظ على توازن القوى، ومنع انفراد الغرب بصياغة القرارات الدولية المتعلقة بالأزمة^(٢).

إن الاستخدام المتكرر لحق النقض القياسي من قبل روسيا والصين، خلال تلك المدة عكس تحولاً مهماً في النظام الدولي، حين لم يعد مجلس الأمن أداة بيد القوى الغربية، بل أصبح ساحة لتوازن القوى بين الأقطاب المختلفة، تلقت الدول الغربية ذلك،

(١) وصفي بن موسى، دراسة في الموقف الصيني من الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٨، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية (المغرب العربي)، المجلد ٦، العدد ٢٨ (٣٠ كانون الأول ٢٠٢٢):

(2) Security Council Report, Use Of The Veto 2014, P. 5.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

وفسرته على انه تحدياً واضحاً للهيمنة الغربية، وأعاد التأكيد على أهمية مبدأ التعددية القطبية في إدارة الشؤون الدولية^(١).

اظهر سلوك الدولتين رؤية مشتركة لديهما؛ تقوم على رفض استخدام مجلس الأمن كأداة لتغيير الأنظمة السياسية، والدفاع عن مبدأ السيادة الوطنية، ما تماشى مع مصالحهما الاستراتيجية، خاصة في ظل مخاوفهما من التدخل الخارجي في شؤونهما الداخلية، أو في مناطق نفوذهما^(٢).

فيما يتعلق بتقديم الدعم المباشر لدمشق، برز تباين نسبي بين موقف كل من موسكو وبكين، اذ اتخذت روسيا موقفاً أكثر انخراطاً في سورية، مستندة إلى علاقاتها التاريخية مع سورية، ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة والتي كانت مرتبطة ايضاً بوجودها الاستراتيجي على الاراضي السورية، بينما فضّلت الصين الحفاظ على دور داعم سياسياً دون الانخراط العسكري المباشر، ومع ذلك، فإن التباين لم يلغ وجود توافق عام حول ضرورة الحفاظ على الدولة السورية، ومنع انهيار مؤسساتها^(٣). من خلال تاريخ التنسيق الدبلوماسي بين روسيا والصين، يمكن القول ان انخراط موسكو المباشر في الأزمة السورية مقابل اكتفاء بكين بالدعم الدبلوماسي واللوجستي، في نقاط محددة، عكس توزيعاً للأدوار بينهما، فغياب التدخل العسكري الصيني إلى جانب روسيا، ترجم إدارة مشتركة للأزمة، حيث تولّت موسكو الجانب العسكري، بينما اكتفت الصين بالمساندة السياسية والدبلوماسية.

(1) Ian Hurd, International Organizations: Politics, Law, Practice, 2014, P. 156

(2) Andrew Hurrell, On Global Order, Oxford University Press, 2007, P. 289.

(3) Andrew Monaghan, Power In Modern Russia, Manchester University Press, 2017, P. 214

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

مثل التدخل العسكري الروسي في سورية، ٣٠ ايلول ٢٠١٥ تحولاً نوعياً في مسار الأزمة، اذ أعاد رسم موازين القوى على الأرض، ومكّن النظام السوري من استعادة زمام المبادرة في عدة جبهات، بررت موسكو تدخلها بمحاربة الإرهاب، وحماية الدولة السورية من الانهيار ومواجهة العصابات المتشددة، والتي تظم آلاف المقاتلين المنحدرين من أصول روسية، او من جمهوريات اسيا الوسطى، وما شكلوه من تهديد مستقبلي لروسيا، في حين أيدت الصين ذلك التوجه سياسياً، وتبنت سياسة " الدعم الإستراتيجي غير المباشر " لروسيا من خلال استخدام حق النقض، في مجلس الامن او تقديم المساعدات الانسانية الى الجانب السوري، فضلاً عن تطلعاتها لدور الجغرافية السورية، في طريق الحرير^(١).

بعد التراجع الكبير لقوات دمشق امام تلك الفصائل، و بطلب من الحكومة السورية، شنت القوات الروسية في يومها الاول من قرار الانخراط العسكري، هجوماً كبيراً على الفصائل المسلحة اذ أعلنت روسيا ان الهدف هو الحد من تمدد الفصائل المسلحة، وما شكلته من تهديد للدول المجاورة والامن القومي الروسي، ودورها في دعم قيام حركات انفصالية داخل روسيا، كما ان الكثير من المقاتلين الشيشان قد انضموا لتلك الفصائل^(٢).

اصرت بكين، على ان دورها يقتصر على الدعم اللوجستي من خلال التعاون الاستخباراتي والتقني بشكل محدود سيما بملف المقاتلين الايغور، وبموازاة ذلك سعت الصين الى تحقيق التوازن بين مصالحها في الصراع، اذ بذلت الصين جهود دبلوماسية

(1) Dmitri Trenin, What Is Russia Up To In The Middle East?, Polity Press, 2018, P. 92.

(2) Dmitri Trenin, What Is Russia Up To In The Middle East, op.cit, P.46-48.

كبيرة من خلال استضافة قادة المعارضة خارج سورية، أكثر من مره للتباحث حول السبل الكفيلة بأنهاء الاقتتال الداخلي وإيجاد تقارب مع حكومة دمشق، امتد التوازن بعلاقتها الى الدول الفاعلة بالملف السوري مثل ايران والسعودية، وانطلاقاً من علاقتها الجيدة مع الفاعلين بالملف السوري سعت بكين لإيجاد تسوية سياسية للملف السوري وان التدخل العسكري غير مجدي في انهاء الاقتتال ودعت الجميع للانخراط في مفاوضات تحت اشراف الأمم المتحدة، والجامعة العربية لأنهاء الاقتتال الداخلي واستعادة الاستقرار السياسي والامني^(١).

تبنت الحكومة الصينية مقاربة التدخل الروسي في سورية، مبررةً ذلك، بمواجهة ما اسمته الإرهاب العالمي، والذي اصبح عابراً للحدود وانتشاره في عدد كبير من الدول، كما عدت الصين ان التدخل الروسي جاء بطلب رسمي من الحكومة السورية الشرعية، عكس التدخلات الغربية في ليبيا، وانه يتمشى مع قرارات الأمم المتحدة لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي^(٢)، وفي الوقت نفسه اكدت بكين ان الصراع في سورية، لا يمكن حله بالتدخل العسكري فقط؛ بل بحاجة الى جهد دبلوماسي، ومن اجل ذلك عقدت مفاوضات بين الحكومة السورية، والفصائل المسلحة وطُلبت من روسيا التي تدعم الحكومة في دمشق، والدول الغربية وبعض الدول المجاورة التي تدعم بعض الفصائل المسلحة،

(1) Luke Patey, China, The Syrian Conflict, And The Threat Of Terrorism: Geopolitics And Non-Western Intervention In Syria, Copenhagen: Danish Institute For International Studies, 2016.

(٢) تنظيم متطرف مسلح نشأ في العراق بعد الغزو الأميركي عام ٢٠٠٣، وتوسّع لاحقاً إلى سوريا مع اندلاع الحرب الأهلية هناك. أعلن قيام "الخلافة" في الموصل سنة ٢٠١٤ بقيادة أبو بكر البغدادي،= وارتكب جرائم واسعة النطاق شملت القتل الجماعي، التطهير العرقي، والاعتداء على الأقليات الدينية مثل الإيزيديين والمسيحيين. للمزيد يراجع:

Fawaz A. Gerges, Isis: A History, Princeton, Princeton University Press, 2016, P.45-50.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

والتيارات السياسية المعارضة في الداخل السوري، التي اتخذ بعضها مقرات في بعض الدول كمركز عمليات، للضغط على الفرقاء لإنهاء الاقتتال الداخلي بشكل سياسي بعيد عن الحروب^(١).

يرى بعض الخبراء الصينيين ان التدخل الروسي يشكل ضربة قوية للغرب، وفشل ذريع للاستراتيجية الامريكية في الشرق الأوسط، ودليل واضح على تأكيد وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب، وفي الوقت نفسه، يدعي المراقبون الصينيون ان حملة روسيا لمحاربة تنظيم داعش الارهابي، هي الجواب الصحيح للمعايير المزدوجة التي تطبقها الدول الغربية في سياستها تجاه الإرهاب، وان الوضع الراهن في المنطقة حينها، كان نتاج الحروب بالوكالة التي أشعلها الغرب في سورية، الغالب لمصلحته الخاصة بعيداً عن مصالح الشعوب، لذلك يحتاج الغرب إلى مواجهة عواقب الصراع، والتي تشمل موجة الهجرة المتزايدة، الى داخل القارة الاوربية وما تسببه من أزمات اقتصادية وسياسية وامنية من خلال تداعيات مكافحة التنظيمات الإرهابية، والتي تعتقد الصين ان الغرب، السبب في ايجادهم بشكل مباشر او غير مباشر^(٢).

أما على المستوى الإعلامي، سعت روسيا والصين إلى تقديم رواية بديلة للأحداث التي تتبناها الماكنة الإعلامية الغربية، تركز على مخاطر "الفوضى والتطرف"، وتنتقد ما

(1) Marcin Kaczmarek, Jakub Jakóbowski, China On Russia's Intervention In Syria (Osw Commentary No.193), Centre For Eastern Studies (Osw), January 19, 2016.

(2) 《遼王》（新華社出版的國際事務週刊，《敘利亞衝突將走向何方？》
， 2015年10月20日 [Http://News.Xinhuanet.Com/World/2015-10/20/C_128332124.Htm](http://News.Xinhuanet.Com/World/2015-10/20/C_128332124.Htm).

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

عدته ازدواجية في المعايير الغربية، واستخدمت الدولتان وسائل إعلامهما الرسمية لنقل رؤيتهما، مما ساهم في تشكيل خطاب إعلامي موازٍ للرواية والسردية الغربية^(١).

أدرك الطرفان أهمية المعركة الإعلامية، إن صح التعبير، إذ إن قوة السردية لطالما أدت دوراً في شيطنة بعض الأنظمة المناوئة للغرب، ونجحا في تشكيل لوبي إعلامي مؤثر، يروج للسردية المؤيدة لهما ويطعن في سردية الخصوم في الوقت نفسه، وفي تلك المرحلة برز نوع من الصراع الإعلامي؛ يذكر بما كان عليه الحال في زمن الصراع الأيديولوجي خلال الحرب الباردة، والتنافس الاقتصادي.

في المجال الدبلوماسي، خارج أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، عملت موسكو وبكين، على دعم مسارات التفاوض، عبر مبادرات إقليمية، اذ سعتا إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية، يضمن وحدة الدولة واستقرارها، عكس ذلك التوجه رغبتهما في أداء دور أكثر فاعلية في إدارة الأزمات الدولية، عبر مبادرات خارج تأثير الأمم المتحدة؛ التي عدها الطرفان في بعض الأحيان، بأنها مَطيّة دبلوماسية للولايات المتحدة والغرب^(٢)، من جهة أخرى، يفسر مراقبون في آسيا الموقف الصيني الداعم لروسيا ودمشق بأنه مرتبط بنزاع آخر على النفوذ بين بكين من جهة، وواشنطن وحلفائها من جهة أخرى، ويرى الخبراء الصينيون أن دعم الموقف الروسي في سورية، يضمن في المقابل وقوف

(1) Katerina Tsetsura, Public Relations In Russia, Routledge book, Abingdon, 2015, P. 137

(2) Richard Sakwa, Frontline Ukraine: Crisis In The Borderlands, Op.Cit, P. 219.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

موسكو إلى جانبهم في النزاعات الإقليمية المعقدة ضد أمريكا وحلفائها في منطقة شرق آسيا عسكرياً، ودبلوماسياً وسياسياً^(١).

في ذات السياق كان موقف روسيا تجلياً لسعيها إلى استعادة دورها كقوة عظمى عن طريق انخراطها النشط في قضايا الشرق الأوسط، ما جعل تدخلها في سورية جزءاً من استراتيجية أوسع لإعادة بناء نفوذها الدولي والتاريخي^(٢).

لم تكن مساندة روسيا لحليفها التقليدي في سورية وتأمين حدودها الجنوبية من مخاطر الشرق الأوسط، سوى واجهة لفرصة اقتنصتها موسكو لتعزيز نفوذها العسكري في الشرق الأوسط، حين سارعت إلى تحديث قاعدتها البحرية في طرطوس وتأسيس قاعدة حميميم الجوية في اللاذقية، لكن الرهان الأكبر لبوتين كان يتعدى تفاصيل الحرب السورية، متطلعاً إلى إعادة روسيا لاعباً محورياً في الشرق الأوسط، وقوة عظمى لا يمكن تجاوزها عالمياً، وبذلك، تحول الانخراط العسكري الروسي في سورية، إلى رافعة استراتيجية نجحت في تعزيز مكانة موسكو الدولية^(٣).

مع اطلاق الصين مبادر الحزام والطريق، أصبحت تحاول التدخل بشكل دبلوماسي وحل النزاعات الداخلية بعيداً عن الحروب. ولذلك، فإن اهتمام الصين بالحل السلمي للأزمة السورية يستند، إلى حد كبير، إلى أهدافها الاقتصادية، من خلال الاستثمارات والمساعدات التي قدمتها لأجل إعادة الإعمار الاقتصادي لسورية، رحبت

(1) Michael Singh, Chinese Policy In The Middle East In The Wake Of The Arab Uprisings, The Washington Institute For Near East Policy, Policy Analysis, December 2014, P. 8 .

(2) Angela Stent, The Limits Of Partnership, Princeton University Press, 2014, P. 198.

(3) Becca Wasser Et Al., The Crossroads Of Competition: China, Russia, And The United States In The Middle East, Santa Monica, Rand Corporation, 2022, P.46.

الحكومة السورية بالاستثمارات وسمحت لها بتنفيذ مشاريع البنية التحتية على أراضيها، استمر موقف الصين بالحياد الإيجابي لصالح الحكومة السورية بعد الاتهامات الغربية للأخيرة باستخدام أسلحة محرمة دولياً، وطالبت بكين بالسماح بإجراء تحقيق نزيه في حال العثور على مثل تلك الأسلحة، ويجب ان تكون لجان التحقيق دولية حيادية وان تقدم أدلة قوية لدعم نتائجها. ونظراً لمصلحتها الاستراتيجية الكبيرة في سورية، كانت الصين من أوائل الدول التي شجعت الحوار بين الأطراف المتحاربة، تشعر الصين بالقلق إزاء مستقبل سورية، وتقدم بحماس المساعدة المالية، دعمت الصين سورية طوال الأزمة، وقدمت الدعم المالي والإنساني، فضلاً عن المساعدة السياسية^(١).

أسهم التنسيق الروسي الصيني في قضايا الشرق الاوسط بتعزيز مفهوم "التعددية القطبية"، اذ عمل البلدان على تقويض الهيمنة الغربية وإعادة توزيع مراكز القوة في النظام الدولي، خاصة في ظل تراجع الدور الأمريكي النسبي حسب وجهة نظرهما^(٢)؛ وكذلك انعكس التقارب في المواقف المشتركة داخل المؤسسات الدولية اذ دعمت الصين المواقف الروسية في العديد من خطواتها مما عزز من فعالية التنسيق وادارتهما للالتزامات في اول اختبار حقيقي في مواجهة الضغوط الغربية^(٣).

يمكن فهم التقارب الروسي الصيني في سياق الربيع العربي من خلال البعد الأمني الداخلي، إذ تخوّف كلا البلدين من انتقال عدوى الاحتجاجات أو تصاعد الحركات المعارضة داخل حدودهما، وهو ما جعل مواقفهما الخارجية امتداداً لاعتبارات الاستقرار

(1) Mohamad Zreik, "China's Involvement In The Syrian Crisis And The Implications Of Its Neutral Stance In The War," Rudn Journal Of Political Science (Moscow, Russia), Vol.21, No.1, 2019, P.62.

(2) Richard Sakwa, Russia Against The Rest, Cambridge University Press, 2017, P. 156.

(3) Alexander Lukin, China And Russia: The New Rapprochement, Op.Cit, P. 175.

الداخلي، فروسيا، التي عانت من تحديات أمنية في شمال القوقاز، والصين، التي تواجه حساسيات في مناطق مثل شينجيانغ والتبت، نظرتا إلى التغييرات السياسية المفاجئة في العالم العربي باعتبارها نموذجاً قد يُستتسخ في بيئات أخرى، ولذلك، فإن رفضهما لدعم حركات التغيير لم يكن موجهاً فقط لحماية حلفائهما، بل أيضاً لمنع ترسيخ سابقة دولية تُشرعن إسقاط الأنظمة تحت ضغط الشارع أو التدخل الخارجي، انعكس ذلك الإدراك في الخطاب السياسي الرسمي، الذي ركّز على أولوية الاستقرار ورفض الفوضى، مما أضاف على مواقفهما بعداً دفاعياً يتجاوز الحسابات الجيوسياسية التقليدية^(١).

برز البعد الاقتصادي الاستراتيجي كعامل مهم في تفسير المواقف، خاصة بالنسبة للصين التي ترتبط بمصالح متنامية في الشرق الأوسط، سواء في مجال الطاقة أو ضمن مبادرة الحزام والطريق أذ سعت بكين إلى الحفاظ على استقرار الدول المنتجة للطاقة وضمان استمرار تدفق الموارد، وهو ما جعلها تميل إلى دعم الحلول السياسية التي تحافظ على بنية الدولة القائمة وفي المقابل، كانت روسيا ترى في الأزمات الإقليمية فرصة لإعادة ترسيخ موقعها كضامن أممي وشريك سياسي فاعل وهو ما ظهر بوضوح في تدخلها في سورية، وعلى الرغم من اختلاف الأدوات بين الطرفين إلا أن التقاطع في الأهداف وهو الحفاظ على بيئة إقليمية مستقرة نسبياً ساهم في تعزيز التنسيق بينهما، كما أن التداخل بين الاقتصاد والأمن عكس فلسفة جديدة للتقارب الروسي الصيني، إذ لم يعد قائماً فقط على اعتبارات أيديولوجية أو سياسية، بل أصبح يرتبط بشبكة مصالح مركبة متعددة الأبعاد^(٢). إن تشعب ميادين التنسيق الروسي-الصيني وفهمهما لطبيعة البيئة الدولية الجديدة جعلهما يدركان أن مسؤولية تجاوز الشكوك والحذر التاريخي تقع على

(1) Bobo Lo, *Russia And The New World Disorder*, Brookings Institution Press, 2015, P. 153.

(2) David Shambaugh, *Op.Cit*, P. 305.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

عائق الطرفين معاً، وذلك عبر تنسيق مواقفهما المشتركة، كما ان مصالحهما الاستراتيجية تفرض عليهما العمل بجدية لتجاوز الإرث السلبي في علاقاتهما والانطلاق نحو مستوى عالٍ من التنسيق يتناسب مع عمق التحديات والمتغيرات الدولية^(١).

كذلك يمكن إبراز البعد الرمزي السياسي في التقارب، حين سعت روسيا والصين إلى تقديم نفسيهما كمدافعتين عن "النظام الدولي العادل" في مواجهة ما تعتبرانه ازدواجية المعايير الغربية، واستُخدمت قضايا الربيع العربي كمنصة لإبراز الخطاب الجديد، والتعريف بوجودهما على الساحة الدولية بقوة، سواء في الأمم المتحدة أو في المنتديات الدولية الأخرى، كما تم التأكيد على ضرورة احترام خصوصية كل دولة وعدم فرض نماذج جاهزة للحكم، كما ان الخطاب وجد صدى لدى بعض الدول النامية، التي رأت في الموقف الروسي الصيني تعبيراً عن مصالحها في مواجهة الضغوط الغربية، وبالتالي، فإن ذلك البعد السياسي لم يكن مجرد أداة دعائية، بل ساهم في بناء شرعية دولية بديلة تعزز من موقع البلدين في النظام العالمي ويخدم الاهداف الرئيسة للسياسة القائمة على التقارب بينهما^(٢).

وعلى مستوى التفاعل مع الأزمات، أظهر التقارب الروسي الصيني مرونة تكتيكية حققت ابعاد استراتيجية، والمثير ان التقارب لم يكن قائماً على تطابق كامل في المواقف، بل على إدارة الاختلاف ضمن إطار معقد من الشراكة، فالصين على سبيل المثال حافظت على مسافة معينة من التدخل العسكري الروسي في سورية، لكنها لم تعارضه، بل وفرت له غطاءً سياسياً ضمنياً، وهو ما يظهر نموذجاً من "تقاسم الأدوار" بين الطرفين، سمح النمط الجديد من ادارتهما للعمل المشترك والتعاون بتعظيم الفوائد وتقليل المخاطر، حين تولت

(1) Philip Snow, China And Russia: Four Centuries Of Conflict And Concord, New Haven, Yale University Press, 2023, P.510.

(2) Richard Sakwa, Russia Against The Rest, Op.Cit, P. 162.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

روسيا الأدوار الأمنية الصلبة، بينما تركز الصين على الأبعاد الاقتصادية والدبلوماسية، ويشير ذلك إلى أن التقارب بين البلدين لا يقوم على الاندماج الكامل، بل على تنسيق مرن ومريح يتيح لكل طرف الحفاظ على أولوياته الخاصة ضمن إطار عام من التعاون والتنسيق^(١).

أظهر البلدان قدرة متزايدة على تطوير آليات تنسيق فعالة داخل مجلس الأمن وفي المحافل الدولية الأخرى، سواء من خلال الاستخدام المتكرر لحق النقض أو عبر تقديم بدائل دبلوماسية تعكس رؤيتهما المشتركة، وهو ما يشير إلى تطور نوعي في مستوى التعاون السياسي بينهما، لم يعد قائماً فقط على ردود الفعل، بل على صياغة مواقف استباقية مشتركة، وفي ذات الإطار، يمكن النظر إلى مواقف روسيا والصين من قضايا الربيع العربي بأنها تعبيراً عن تداخل معقد بين الاعتبارات المبدئية المرتبطة بالسيادة وعدم التدخل، وبين المصالح الاستراتيجية التي تسعى إلى الحفاظ على توازن القوى الدولي ومنع الهيمنة الأحادية، حين حرصت الدولتان على تقديم نفسيهما كمدافعتين عن النظام الدولي القائم على القواعد، ولكن وفق تفسير يحد من قدرة القوى الغربية على احتكار شرعية التدخل، كما أن التقارب لم يكن مجرد تحالف ظرفي فرضته ظروف الأزمة، بل يعكس تحولاً أعمق في بنية العلاقات الدولية وتوجهها إلى ضرب مبدأ الأحادية القطبية، إذ سعت "القوى صاعدة"، وفي مقدمتها روسيا والصين، إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بما يتوافق مع مصالحها ورؤيتها الخاصة، وهو ما يتجلى في سعيهما إلى تعزيز مفهوم التعددية القطبية وإعادة توزيع "مراكز القوة"، أظهر استمرار التنسيق، سواء في الملف السوري أو في القضية الأوكرانية، أن التعاون الروسي الصيني في الشرق الأوسط قابل للتوسع والتعمق، خاصة في ظل استمرار التحديات الإقليمية وتراجع القدرة الغربية على فرض حلول أحادية، ومن ذلك المنظور، يمكن اتخاذ الموقف الروسي الصيني من الربيع العربي نموذجاً واضحاً لتحول العلاقات الدولية من نظام أحادي

(1) Alexander Lukin, China And Russia: The New Rapprochement, Op.Cit, P. 182.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية-الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

القطبية، إلى نظام أكثر توازناً، إذ باتت القوى الغربية تواجه معارضة منظمة وقادرة على التأثير داخل المؤسسات الدولية، كذلك، فإن تحليل تلك المواقف لا يقتصر على فهم سياسات دولتين بعينهما، بل يفتح المجال لفهم أوسع للتحويلات الحساسة في النظام الدولي خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، ويبرز الدور المتزايد لكل من روسيا والصين كفاعلين رئيسيين في إعادة تشكيل قواعد اللعبة الدولية وتحديد ملامحها المستقبلية^(١).

كانت أحداث الربيع العربي نقطة تحول جوهريّة في صيرورة التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة به، إذ سرعان ما تجاوزت التحويلات حدودها الداخلية لتصبح موضوعاً للصراع بين القوى الكبرى داخل مجلس الأمن الدولي، وميدان المنافسة على النفوذ الدولي، وبرز الموقف الروسي- الصيني بوصفه أحد أهم العوامل المؤثرة في مسار الأزمة، ولم يكن موقف البلدين وليد ظرف آني تكتيكي، بل جاء انعكاساً لتحويلات أعمق في طبيعة النظام الدولي، حين سعت موسكو وبكين إلى إعادة تأكيد مبدأ التعددية القطبية بخطوات استراتيجية مدروسة، ومواجهة ما اعتبرته نزعة غربية استعلائية لاستخدام مجلس الأمن كأداة لفرض التغيير السياسي في الدول ذات السيادة^(٢).

يبدو من خلال تفكيك الموقف الروسي- الصيني من أحداث الربيع العربي خلال المدة ٢٠١١-٢٠١٥ أن استخدام الفيتو في مجلس الأمن لم يكن مجرد أداة إجرائية وقتية، بل كان تعبيراً عن صراع أعمق حول طبيعة النظام الدولي وحدود التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ادارته موسكو وبكين في إطار محدد بخطوات مدروسة، حين سعت موسكو وبكين إلى توظيف الحق بالنقض، لحماية مصالحهما الاستراتيجية، ومنع تكرار نماذج التدخل العسكري التي شهدت بعض الدول العربية، وفي الوقت نفسه لإعادة التوازن إلى النظام الدولي في مواجهة الهيمنة الغربية، دبلوماسياً، وعسكرياً كالتدخل المباشر، في مناطق النفوذ الاستراتيجية.

(1) Ramesh Thakur, The United Nations, Peace And Security, Op.Cit, P. 272.

(2) Security Council Report, The Veto In The Syrian Crisis, 2014, P. 3.

المبحث الثالث: الاتفاق النووي الإيراني والدور الروسي الصيني.

ساهم التحرك الغربي الجديد تجاه إيران، المتعلق بالقضية النووية، في إعادة الملف النووي الإيراني، بقوة الى الساحة الدولية، وبعد تركيز العقوبات على إيران، من قبل وزارة الخزانة الأمريكية، في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢، على شراء النفط الإيراني، واستبعاد البنوك الإيرانية من نظام سويفت (Swift)^(١) في السابع عشر من آذار، إلى جانب حظر الاتحاد الأوروبي، التعامل مع البنوك الإيرانية، في الخامس عشر من تشرين الاول، كل ذلك أدى إلى تدهور حاد في الوضع الاقتصادي لإيران^(٢)، كما ان اعتماد قرار العقوبات على إيران، الصادر عن مجلس الامن الدولي، والقبول المبدئي بها، من قبل روسيا والصين، كالقرار رقم ٢١٠٥ في الخامس من حزيران ٢٠١٣، الذي اوصى بتمديد العقوبات على طهران، اوضح بشكل علني، فلسفة روسيا والصين في سياستهما الخارجية، على الاقل خلال ملف ايران النووي، التي تقوم على إدراك متزايد في موسكو، وبكين، لأساليب الدبلوماسية الإيرانية، وكذلك على وجود قدر من الاستجابة لدى الاخيرة، للضغوط الأمريكية، كما ان الحكومتين، الروسية والصينية، لم تكونا ترغبان في توسيع النادي النووي الحصري، بانضمام إيران كقوة نووية جديدة، مما يؤكد عمق موقف الطرفين، وبراغماتية سياستهما، المبنية على المصالح^(٣).

(١) شبكة اتصالات عالمية متطورة ومتقدمة تأسست عام ١٩٧٣ في مدينة بروكسل ببلجيكا، تعمل على ربط البنوك ببعضها البعض عبر شبكة اتصالات منظمة ومحكمة توفر للاتصال السهولة والسرعة والأمان وسويفت (Swift) اختصار لـ "جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك"، أي جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، يراجع: حازم محمود الوادي، مبادئ الأعمال المصرفية، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٢، ص١٦٨.

(2) John W. Garver, "China And The Iran Nuclear Negotiations: Beijing's Mediation Effort," In The Red Star And The Crescent: China And The Middle East, Ed. James Reardon-Anderson, Oxford University Press, 2018,P.132.

(3) Moritz Alexander Pieper,Perspectives On The Iranian Nuclear Programme: Analysing Chinese, Russian, And Turkish Foreign Policies,(Unpublished

اضر ذلك التحرك الغربي، بالداخل الإيراني، وعليه خلص المرشد الأعلى علي خامنئي^(١)، بعد تلك العقوبات، إلى أن الإغاثة الاقتصادية أصبحت ضرورية، لمنع الثورة الداخلية في إيران، وأن التوصل إلى نوع من الاتفاق، مع القوى الغربية بشأن القضية النووية، أمر أساسي لتحقيق تلك الغاية، كما أدرك خامنئي، أن وجود شخصية معتدلة، مثل حسن روحاني^(٢) ضروري للتوصل إلى تسوية مع الغرب، إذ دعم ذلك التحول عدة

Doctoral Thesis), The Faculty Of Social Science, University Of Kent ,2015, P.214.

(١) علي خامنئي (١٩٣٩-٢٠٢٦) ثاني مرشد أعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد روح الله الخميني، تولى المنصب منذ ١٩٨٩ حتى وفاته في ٢٠٢٦. يُعتبر الشخصية الأكثر تأثيراً في النظام الإيراني المعاصر، إذ جمع بين المرجعية الدينية والسلطة السياسية المطلقة. خلال فترة حكمه عزز نفوذ الحرس الثوري ليصبح القوة المهيمنة في السياسة والاقتصاد، وأضعف التيارات الإصلاحية، كما تبنت سياسة خارجية متشددة تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، ودعم ما يُعرف بمحور المقاومة في المنطقة. لعب دوراً بارزاً في إدارة البرنامج النووي الإيراني، حيث أصدر فتوى ضد استخدام الأسلحة النووية لكنه جعل تطوير القدرات النووية جزءاً من استراتيجية الردع الوطني. يُنظر إليه كمهندس النظام الإيراني بعد الخميني، إذ رسّخ مركزية ولاية الفقيه، ما جعله شخصية مثيرة للجدل داخلياً وخارجياً. يراجع: منتظر صباح شدهان، فاروق الشرع ودوره في تاريخ سوريا حتى عام ٢٠٠٦، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة واسط، كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٢، ص ٤٦؛

Kjetil Selvik, Ali Hosseini Khamenei, Dictators and Autocrats, Routledge, 2021, p.235-248.

(٢) حسن روحاني (١٩٤٨): سياسي إيراني بارز، يجمع بين خلفية دينية وأكاديمية وقانونية، ويُعد من أبرز وجوه التيار المعتدل في الجمهورية الإسلامية. وُلد في مدينة سُرّخه بمحافظة سمنان، وتلقى تعليمه الديني في الحوزة العلمية بمدينة قم، ثم حصل على بكالوريوس في القانون القضائي من جامعة طهران، وأكمل دراساته العليا في القانون الدستوري بجامعة غلاسكو كالدونيان في بريطانيا، شغل روحاني عدة مناصب تشريعية وتنفيذية، منها عضويته الطويلة في مجلس الشورى الإسلامي ١٩٨٠-٢٠٠٠، ونائب أول لرئيس البرلمان، وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي ١٩٨٩-٢٠٠٥، حيث لعب دوراً محورياً في صياغة السياسات الأمنية والدفاعية. كما تولى قيادة المفاوضات النووية مع الترويك الأوربية ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ثم أصبح رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠٢١.

عوامل، منها صعود المتطرفين مثل تنظيم الدولة الإسلامية، في سورية، إلى جانب احتمال عودة طالبان إلى السلطة في أفغانستان، بعد الانسحاب المخطط للقوات الأمريكية، إلى توسيع نطاق المصالح الإيرانية، والأمريكية المشتركة، فضلاً عن تسريع طهران أنشطتها النووية، خلال السنوات الأخيرة من رئاسة محمود أحمدي نجاد^(١) في محاولة لترسيخ وتوسيع موقع إيران المهيمن بشكل متزايد في المنطقة، وردت واشنطن على موقف إيران باطراد وسرعة، من خلال حزمة العقوبات الاقتصادية، ولذا أصبحت إيران في مأزق، دفعها إلى هندسة انتخاب، روحاني رئيساً، في الرابع عشر من حزيران ٢٠١٣. كما كبح خامنئي جماح القادة المحافظين، في الحرس الثوري، وأمرهم بعدم تقويض جهود روحاني، لتخفيف الضغط الاقتصادي على إيران، كل تلك التطورات دفعت الصين، المتضرر الكبير من العقوبات على إيران، للسعي لاستحصال استثناءات، من الولايات المتحدة، حول استمرارها باستيراد النفط الإيراني الرخيص، فضلاً عن قرارها، في التوسط، بين الولايات المتحدة، وإيران، إذ كان القادة الصينيون على دراية كبيرة،

يراجع: حسين كريم حمود، وفاء عبدالمهدي الشمري، رجالات الثورة الإسلامية في إيران، النبراس للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٩، ص ٤١-٤٥.

(١) محمود أحمدي نجاد (١٩٥٦) سياسي إيراني بارز، يُعرف بخطابه الشعبي ومواقفه المتشددة تجاه الغرب وإسرائيل، إضافة إلى دفاعه القوي عن البرنامج النووي الإيراني. وُلد في مدينة أَرَادان بمحافظة سمنان، شارك في النشاطات الطلابية خلال الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، شغل مناصب عديدة، انتُخب رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية عام ٢٠٠٥، وأعيد انتخابه في ٢٠٠٩ وسط جدل واسع واتهامات بالتزوير، ما أدى إلى اندلاع احتجاجات الحركة الخضراء. خلال ولايته (٢٠٠٥-٢٠١٣)، اتسمت سياساته بالتصعيد مع الغرب، إذ رفض الضغوط الدولية بشأن البرنامج النووي، وأطلق تصريحات مثيرة للجدل حول الهولوكوست وإسرائيل. داخلياً، تبنى خطاباً داعماً للفقراء، لكنه واجه انتقادات بسبب التضخم والبطالة. يراجع:

Ali M. Ansari, Iran, Islam And Democracy: The Politics Of Managing Change, London, Chatham House, 2006, Pp.112-118.

بخطورة تلك التطورات، عند اتخاذ قرار محاولة الوساطة، حين كانت احتمالات النجاح تبدو أكبر ومخاطر الفشل كانت أقل^(١).

كذلك كان الموقف الروسي، من الملف النووي الإيراني في تلك الازمة، انموذجاً متقدماً لإدارة الأزمات الدولية، من خلال موازنة دقيقة، بين منع الانتشار النووي، وحفظ السيادة الوطنية للدول، إذ نجحت روسيا بالتعاون مع الصين، في منع انزلاق المنطقة، نحو مواجهة عسكرية شاملة، وحملاً مصالحهما الحيوية، في وسط آسيا والشرق الأوسط، كما شكل الاتفاق النووي، وثيقة دولية أثبتت من خلالها موسكو وبكين، قدرتهما على كبح جماح الهيمنة الأحادية، وصياغة توازنات عالمية جديدة متعددة الأقطاب^(٢).

كان اعتماد قرارات العقوبات على ايران، الصادر عن مجلس الامن الدولي، والقبول المبدئي بها، كالقرار رقم ٢١٠٥ في الخامس من حزيران ٢٠١٣، الذي اوصى بتمديد العقوبات على طهران، اوضح بشكل علني، فلسفة روسيا والصين في سياستهما الخارجية، على الاقل خلال ملف ايران النووي، التي تقوم على إدراك متزايد في موسكو، وبكين، لأساليب المماثلة الإيرانية، وكذلك على وجود قدر من الاستجابة لدى الاخيرة، للضغوط الأمريكية، كما ان الحكومتين، الروسية والصينية، لم تكونا ترغبان في توسيع النادي النووي الحصري، بانضمام إيران كقوة نووية جديدة، مما يؤكد عمق موقف الطرفين، وبراغمية سياستهما^(٣).

(1) John W. Garver, Op, Cit ,P,132.

(2) Robert Litwak, Iran's Nuclear Chess: After The Deal, Washington, D.C., Wilson Center Press, 2018, P.88-94.

(3) Moritz Alexander Op.Cit, P.214.

شكل البرنامج النووي الإيراني، خلال العام ٢٠١٣، أحد أهم وأعقد الملفات في اجندة السياسة الدولية، ومجلس الأمن الدولي، نظراً لتداخله، مع موازين القوى الفاعلة في الشرق الأوسط، وتقاطعه مع سياسات دول عظمى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، والدول المتبنية لمعاهدات حظر الانتشار النووي، فمنذ اتفاق جنيف الأولي (The First Geneva Agreement) في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣، قادت القوى العظمى مساراً دبلوماسياً، حيثاً توج بتوقيع خطة العمل المشتركة (JPA)، اذ برز الدوران، الروسي والصيني كفاعلين إستراتيجيتين، وازنتا الضغوط الغربية والأمريكية، الموجهة على إيران، مع الاحتفاظ في الوقت ذاته، بثوابت النظام الدولي، وما تبناه الطرفان من احترام سيادة الدول، ومبدأ عدم التدخل، فضلاً عن الالتزام بمنع التسلح النووي^(١).

إذ عملت روسيا، بالتعاون مع الصين، على تخفيف الضغوط المفروضة على إيران، وإضعاف وقع قرارات العقوبات عليها، عكس ذلك السلوك، اصرار الطرفان على عدم التفريط بموقعهما المنافس للغرب في المنطقة، كما بات التشكيك المبدئي الروسي، شرعياً، تجاه استخدام الغرب للعقوبات المفروضة، كأدوات ابتزاز سياسية^(٢).

إضافة إلى ذلك، ادت المقترحات الروسية، الواقعية، الرامية إلى إيجاد حلول سياسية، القائمة على خطوات فك تدريجي للأزمة، من خلال مقترح الخطوة مقابل الخطوة (Step-for-Step)، والدعم التقني الطاقوي، البديل للبرنامج النووي الإيراني، اذ اظهرت تلك المقترحات، استعداد موسكو للمساهمة في المسار الدبلوماسي، وتهدئة التوترات، وتقليل احتمالات اندلاع الحرب، ومن المرجح ان قرار إيران، في المماثلة

(١) يوسف محمود، ذوالفقار عبود، الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ١٦ حزيران ٢٠٢٤، ص. ١.

(2) Moritz Alexander Pieper, Op, Cit ,P.214.

ورفض المقترحات المقدمة، كان أحد العوامل التي ساهمت في تزايد نفاد صبر روسيا، تجاه التكتيكات الإيرانية، التي ارهقت موسكو، كما ساعد في تبديد الانطباع الغربي، القائم على ان موسكو تؤدي دور الدرع الدبلوماسي ل طهران، وتخدم اجندة النظام، داخل مجلس الأمن، رغم ذلك، أشار منتقدو الدبلوماسية الروسية القائمة، في الملف النووي الإيراني، إلى ان أهمية سياسات الطاقة بالنسبة لروسيا، ومصالحها في منطقة بحر قزوين، تفسر الامتناع الروسي، من ماطلة طهران، فضلاً عن عدم اهتمام موسكو، بالتطبيع طويل الأمد للعلاقات، بين إيران والغرب^(١).

اما الصين، فتجدر الإشارة الى انها كانت أكبر مستورد للنفط الإيراني، في عام ٢٠١٣، حين مثلت الواردات النفطية من طهران، شرياناً رئيسياً للنمو الاقتصادي الصيني المتسارع، ما فسر سبب معارضة بكين بشدة العقوبات النفطية الأحادية الجانب، التي فرضتها واشنطن خارج إطار مجلس الأمن، واستمرت في شراء النفط عبر قنوات مالية بديلة، وضغطت في كواليس المفاوضات، لتخفيف تلك القيود، لضمان تدفق الطاقة، دون الإضرار بعلاقاتها الإستراتيجية، مع دول الخليج الأخرى كالسعودية، لذلك كانت تتعاطى مع طهران، بصيغة تختلف عن الصيغة الروسية، الرامية لإدارة الازمة، وتوظيفها للضغط على واشنطن، في ملف اوكرانيا^(٢).

لذا ارتكز موقف الصين، تجاه الملف الإيراني على ثلاثة مبادئ حددتها الخارجية الصينية بوضوح، أولاً: الرفض الحاسم لامتلاك إيران السلاح النووي حفاظاً على استقرار الشرق الأوسط؛ ثانياً: حماية المصالح الاقتصادية والتجارية للصين، مع إيران من مغبة العقوبات؛ وثالثاً: الرفض المطلق لأي حلول عسكرية أو تصعيد لا تحمد عقباه،

(1) Moritz Alexander Pieper, Op, Cit ,P.214.

(٢) دراسة تحليلية، حسابات الحلفاء: الموقف الروسي والصيني من الملفات الأمنية الإقليمية، مركز الدراسات الحقيقية والسياسات الإستراتيجية، بيروت، آذار ٢٠٢٦، ص، ٢٩.

ممكن ان يؤدي إلى نشوب حرب في منطقة الخليج العربي، واغلاق هرمز، مما يهدد إمدادات الطاقة العالمية ومبادرة الحزام والطريق^(١).

كانت روسيا، وبعد ازمة اوكرانيا، استخدمت المفاوضات النووية الإيرانية، كورقة تفاوضية بهدف الحصول على تنازلات في مجالات أخرى، و ظهر ذلك التصور، في تصريحات نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي ريابكوف، في ٢٠ آذار ٢٠١٤، بشأن إمكانية إعادة النظر في موقف موسكو من الملف النووي الإيراني، في ضوء الضغوط الغربية المتعلقة بسياسات روسيا، تجاه أوكرانيا، كما إن الآفاق الاقتصادية، التي من الممكن ان تتاح بعد رفع العقوبات، إضافة إلى الدور المهم الذي تؤديه روسيا، في تنفيذ أي اتفاق نهائي مع إيران، يوضحان أهمية روسيا كفاعل رئيس، في الملف النووي الإيراني، ويساعدان في تفسير تعاونها البناء، على نحو مفاجئ، خصوصاً بعد الازمة الاوكرانية^(٢). اذ بدى لموسكو ان أي تقدم في مسألة الملف النووي الايراني، من شأنه ان يوفق الآراء بينها وبين واشنطن، تجاه تعقيدات الازمة الاوكرانية، لذلك لم تكن راعياً للمفاوضات وحسب، بل ابدت مرونة كبيرة تجاه اقناع طهران، بالقبول بحلول تتأغم التوجه الامريكي لحل الازمة.

خلال عام ٢٠١٤، ومع تطور ارهاصات الأزمة الأوكرانية، وظفت موسكو الملف النووي الإيراني كورقة مساومة إستراتيجية، قوية مع الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وسعت روسيا لترسيخ دورها كفاعل دولي، لا يمكن تجاوزه، في حل الأزمات الكبرى، كالملف النووي الايراني، متبنيّة دبلوماسية مرنة، ترفض العقوبات الأحادية الأمريكية، وخلق الاقتصاد الإيراني، ومفضلة بدلاً من ذلك، مسار العقوبات الأممية

(1) Hua Liming, China And The Iran Nuclear Negotiations, China Center Studies, Academic Paper Series, 2018, P.126.

(2) Moritz Alexander Pieper, Op, Cit ,P.214.

المدروسة والمحدودة، التي لا تدمر البنية الاقتصادية للدولة الجارة، لذلك قبلت بالقرار التجديدي للعقوبات السابقة المرقم ٢١٥٩، الصادر من مجلس الامن، في التاسع من حزيران ٢٠١٤، التي من الممكن ان تشكل بؤرة استنزاف، وقلق لها.

شهدت المدة المقاربة لعقد الاتفاق النووي، تحولات عملية عكست رغبة موسكو، في دفع إيران نحو المرونة؛ اذ كانت روسيا جمدت سابقاً، صفقة منظومة الدفاع الجوي المتطورة (S-300) التزاماً بالضغط الدولية، وتخوفاً من الاتهامات بانها تتعاون، مع بلد يمارس التخصيب غير الخاضع للرقابة، غير انه في ١٣ نيسان ٢٠١٥، ومع إحراز تقدم كبير في مفاوضات لوزان وجنيف، أعلنت موسكو، رفع الحظر عن تسليم المنظومة لإيران، مما أعطى طهران دفعاً دبلوماسياً، وثقةً متبادلة انعكست إيجاباً على رمقها الأخير، خلال المفاوضات^(١)، دت الصين دور المحرك الخفي في مجموعة (١+٥)^(٢)، ففي الوقت الذي اتسمت فيه مواقف الدول الغربية بالتشدد، إذ مارست بكين ضغوطاً، و نصحاً ملحاً، على طهران لتقديم تنازلات فنية تخص منشأتي فوردو^(٣)، وأراك^(٤) وشجعت

(1) Marcin Kaczmarek, The Consequences For Russia Of The Nuclear Deal With Iran, Osw Commentary, Centre For Eastern Studies, Warsaw, No. 181, August 2015, P. 3

(٢) تحالف دبلوماسي دولي تشكّل عام ٢٠٠٦ يضم الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وهي (الولايات المتحدة، روسيا، الصين، بريطانيا، فرنسا) بالإضافة إلى ألمانيا والتي أشركت في التحالف نظراً لتقلها الاقتصادي والصناعي كأكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي، فضلاً عن علاقاتها الدبلوماسية والتجارية العميقة والتاريخية مع طهران، صُمم لتوحيد الجهود العالمية في إدارة المفاوضات مع طهران، وتوجت جهوده بتوقيع الاتفاق النووي الإيراني عام ٢٠١٥. يراجع:

Muhammad Nadeem Mirza, Hussain Abbas, Irfan Hasnain Qaisrani, "The Iranian Nuclear Programme: Dynamics Of Joint Comprehensive Plan Of Action (Jcpoa), American Unisolationism And European Apprehensions," Journal Of Political Studies (University Of The Punjab, Pakistan) 25, No. 2, 2018, Pp.13-32.

(٣) هي منشأة إيرانية نووية تحت الأرض تعمل على تخصيب اليورانيوم، تقع المنشأة على بعد ٢٠ كم جنوب مدينة قم بالقرب من قرية فردو في موقع كان سابقاً قاعدة للحرس الثوري الإيراني. وهي ثاني

وشجعت الصين إيران على إظهار أعلى درجات الشفافية، لقطع الطريق أمام دعاة الحرب في واشنطن، وتل أبيب، مما جعل الموقف الصيني حجر زاوية في تقريب وجهات النظر المتباعدة^(٢).

تطابق الموقفان الروسي والصيني، في رفض استخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة^(٣)، لفرض عقوبات اقتصادية شاملة الغرض منها تغيير النظام في إيران،

المنشآت الإيرانية لتخصيب اليورانيوم، بعد منشأة نطنز تقع المنشأة داخل جبل، وتعتبر حصناً محمياً خاصة ضد الهجمات الجوية. تشغلها منظمة الطاقة الذرية الإيرانية وتحت إشراف الحرس الثوري، يراجع للمزيد:

Weisman, Jonathan . "Iran Denounced Over Secret Nuclear Plant". The Wall Street Journal, September 25, 2009

(١) مفاعل أراك النووي هو منشأة إيرانية رئيسية لإنتاج الماء الثقيل تقع قرب مدينة خنداب. تعرّض المفاعل لغارات جوية متكررة خلال تصاعد الصراع الإقليمي، حيث خرج هيكل قلبه عن الخدمة وتضررت أجزاؤه الحيوية بشكل بالغ، مما أدخله في مرحلة توقف قسري عن العمل ويُعد مفاعل أراك (ويُعرف أيضاً باسم مفاعل خنداب) جزءاً أساسياً من البنية التحتية النووية الإيرانية، يراجع:

Arak Information Complex, "Uncle," Nti Version Archived On July 24, 2012 At The Wayback Machine.

(٢) فراس عباس الهاشمي، الدور الصيني - الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني دراسة تحليلية في المتغيرات والمواقف، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة بغداد، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٣، ص. ١٨٢.

(٣) الأداة الدستورية والتنفيذية الأكثر صرامة في القانون الدولي، حيث يمنح مجلس الأمن الدولي سلطات استثنائية وقسرية تتجاوز مفهوم "السيادة الوطنية التقليدية" للدول. وبموجب هذا الفصل، ينتقل دور مجلس الأمن من تقديم التوصيات السلمية والوساطات (المندرجة تحت الفصل السادس) إلى إصدار قرارات زجرية ومُلزمة قانوناً لجميع الدول الأعضاء، تشمل فرض العقوبات الشاملة أو تفويض استخدام القوة العسكرية الشاملة لردع أي دولة تُصنف تصرفاتها على أنها تهديد لـ "السلم والأمن الدوليين". يراجع:

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية -الصينية ٢٠٠٨-٢٠١٥.

نسق البلدان لضمان ان تكون قرارات مجلس الأمن الصادرة، مركزة حصراً على الأنشطة الحساسة للتخصيب، مع إجبار القوى الغربية على صياغة بنود تسمح بالرفع التلقائي والتدريجي، للعقوبات في حال التزام طهران، وهو ما شكل لاحقاً، الهيكل التنفيذي للقرار الأممي ٢٢٣١^(١).

واجهت موسكو وبكين تحدياً مشتركاً يتمثل في الرغبة بإنهاء الأزمة النووية، دون السماح بحدوث تقارب، إيراني - أمريكي كامل، يهشم مصالحهما في الشرق الأوسط، لذلك، حرص الطرفان على ان يفضي الاتفاق إلى كسر العزلة الدولية عن إيران جزئياً، لتعزيز التجارة معها، وفي الوقت عينه، إبقائها تحت سقف الرقابة الدولية، لمنع القفز نحو القنبلة النووية، التي تطلق سباق تسلح إقليمي، يهدد الأمن القومي الروسي، والصيني على حد سواء^(٢).

وعند توقيع خطة العمل الشاملة المشتركة (Jcpoa)^(٣)، في فيينا بتاريخ ١٤ تموز ٢٠١٥، سارعت روسيا، إلى الترحيب بالاتفاق بصفته "انتصاراً تاريخياً للدبلوماسية متعددة الأطراف"، وعدت القيادتان في موسكو وبكين، ان الاتفاق يثبت نجاعة مبادئ الحوار،

United Nations, "Chapter Vii: Action With Respect To Threats To The Peace, Breaches Of The Peace, And Acts Of Aggression," In Charter Of The United Nations, San Francisco, 1945, Arts.39-51.

(١) فراس عباس الهاشمي، المصدر السابق، ص ١٨٥.

(٢) تقرير تحليلي، تبعات الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، سبتمبر ٢٠١٥، ص. ٤.

(٣) خطة العمل الشاملة المشتركة، والمعروفة بـ الاتفاق النووي الإيراني، هي اتفاقية دولية أبرمت في تموز ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة (١+٥) (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الصين، وألمانيا) والاتحاد الأوروبي، تهدف إلى تقييد البرنامج النووي الإيراني لضمان سلامته، مقابل رفع العقوبات الاقتصادية. يراجع:

David Crist, The Twilight War. New York: Penguin, 2015.

الفصل الثالث: مسارات العلاقات الروسية - الصينية ٢٠٠٨ - ٢٠١٥.

والتفاوض القائم على الاحترام المتبادل، بدلاً من سياسات التهديد بالعقوبات والحروب، والاستفراد بالقرار الدولي^(١).

امتازت بكين، من خلال ترحيبها بالاتفاق الموقع، وضمنت ترحيبها، اشارات دبلوماسية ملغزة، وفقاً لوزير خارجيتها، وانغ يي، "هو أنها تحمي نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، مع منح إيران الحق المشروع في استخدام العلوم النووية سلمياً للأغراض المدنية، وانها من الممكن ان تصبح مرجع إيجابي للقضية النووية الكورية الشمالية، وقد التزمت إيران سياسياً بعدم تطوير أسلحة نووية، وتم ترسيخ ذلك الالتزام باتفاق دولي واسع النطاق من جميع القوى"^(٢).

لم تكتفِ الدولتان بالدعم السياسي، بل تولتا أدواراً فنية، وتطبيقية جوهرية، نص عليها الاتفاق لضمان سلمية البرنامج الإيراني، إذ أسندت لموسكو، مهمة استلام اليورانيوم عالي التخصيب الزائد عن حاجة إيران، ومبادلتها باليورانيوم الطبيعي، الكعكة الصفراء^(٣)، بالإضافة إلى، تحويل منشأة فوردو، إلى مركز لإنتاج، النظائر المشعة المستقرة للأغراض الطبية^(٤).

كما أوكلت لبكين، مسؤولية إعادة تصميم وتحديث مفاعل أراك للمياه الثقيلة، ليصبح

(1) Trita Parsi, *Losing An Enemy: Obama, Iran, And The Triumph Of Diplomacy*, New Haven: Yale University Press, 2017, P. 301–305.

(2) John W. Garver, *Op, Cit*, P,146.

(٣) مسحوق مركز من خامات اليورانيوم المستخرجة من الطبيعة، وتعد المادة الأولية الأساسية في دورة الوقود النووي. سُميت بهذا الاسم نسبةً لونها الذي كان يميل للأصفر الباهت قديماً، ويرواح لونها الفعلي بين الأصفر، والبرتقالي، والأخضر الداكن، يراجع:

<https://www.nrc.gov/reading-rm/basic-ref/glossary/yellowcake>

(4) Joint Comprehensive Plan Of Action (Jcpoa), Annex I, Paragraphs 56–58, Pp.8–10.

مفاعلاً بحثياً غير قادر على إنتاج البلوتونيوم (Plutonium)^(١) الصالح للأغراض العسكرية، وهو ما نفذته الشركات الصينية بكفاءة عالية^(٢).

أثناء صياغة قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الذي تبنى الاتفاق النووي، قاومت روسيا والصين، الصيغة الأمريكية الأصلية، لآلية العودة التلقائية للعقوبات (Snapback)^(٣)، في حال الخرق، ورغم تمرير الآلية بصيغة معقدة، نجحت الدبلوماسية المشتركة للبلدين، في تقييد التفسيرات الأحادية للقرار، مشددتين على أن أي تفعيل لتلك الآلية، يجب أن يستند إلى تقارير تقنية موضوعية، تصدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية حصراً، وليس بناءً على اتهامات سياسية اعتباطية^(٤).

(١) عنصر كيميائي وفلز مشع ذو لون فضي رمادي، يستخدم في صناعة أسلحة القنبلة النووية والمفاعلات لتوليد الطاقة ولتشغيل المركبات الفضائية، يراجع: بيير سيبمون لابلاس، الموسوعة العربية العالمية، المجلد ٥، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، بعلبك، ١٩٩٩، ص ١٠٣.

(2) Joint Comprehensive Plan Of Action (Jcpoa), Annex I, Section B, Paras. 3–12, Pp. 6–8.

(٣) تُعرف العودة التلقائية للعقوبات (أو آلية الزناد) بآلية قانونية منصوص عليها في الاتفاق النووي. تتيح هذه الآلية للدول الأطراف إعادة فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران تلقائياً، دون إمكانية استخدام روسيا أو الصين لحق النقض (الفيتو) لتعطيلها. تم تفعيل الآلية رسمياً بعد فشل محادثات الترويكا الأوروبية مع إيران ورفض مجلس الأمن الدولي لمشاريع قرارات كانت تهدف إلى إيقافها، مما أدى إلى حزمة واسعة من التدابير المقيدة، أبرزها: العقوبات الاقتصادية والمالية: شملت تقييد المعاملات التجارية، وعرقلة وصول البنوك الإيرانية إلى النظام المالي العالمي والتعامل بالعملات الرئيسية، إضافة = إلى تجميد الأصول الدولية. القيود النووية: منع إيران من تخصيب اليورانيوم وإعادة معالجته، وتقييد البرنامج النووي. القيود العسكرية والصاروخية: حظر توريد وبيع الأسلحة، ومنع نقل أو توفير أي تكنولوجيا ودعم فني يتعلق بالصواريخ الباليستية. قيود الأفراد: حظر السفر على الأشخاص والكيانات المدرجة في قوائم العقوبات: يراجع للمزيد:

<https://www.crisisgroup.org/Qna/Middle-East-North-Africa/Iran/Iran-Sanctions-Snapback-Un>

(4) Richard Nephew, The Art Of Sanctions: A View From The Field, New York, Columbia University Press, 2018, Pp.248–255.

كان توقيع الاتفاق النووي، ورفع العقوبات الدولية التدريجي، فتح الباب واسعاً أمام الاستثمارات الصينية والروسية، في إيران، وسارعت الصين لتوقيع مذكرات تفاهم ضخمة مهدت، لاتفاقية التعاون الإستراتيجي لـ ٢٥ عاماً بينما عززت روسيا شراكتها العسكرية والأمنية مع طهران، والتي تبلورت بوضوح في التدخل المشترك في الأزمة السورية بنهاية عام ٢٠١٥، مما يثبت ان الاتفاق حرر القوتين من قيود التضامن الدولي القسري، ضد طهران^(١).

(1)Thomas Juneau And Sam Razavi (Eds.), Iran's Foreign Policy After The Nuclear Agreement: Politics Of Normalizers And Traditionalists, Lanham, Rowman & Littlefield, 2019, Pp.119–126.

الخاتمة

الخاتمة

ارتفعت طبيعة العلاقات الروسية-الصينية في الحقبة الممتدة بين عامي ١٩٩٩-٢٠١٥، بمدى فاعلية تكيفهما مع متطلبات النظام الدولي احادي القطبية، الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي، إذ لم تكن الشراكة بين موسكو وبكين مجرد تقاربٍ تكتيكيٍّ عابر، بل استجابةً بنيويةً لضغوط الهيمنة الغربية؛ التي دفعت البلدين لتجاوز إرثهما التاريخي المعقد، ورام المخططون في الكرملين، وتشو نغنانهاي، تكريس نموذج للشراكة بينهما يتسم بالبراغماتية الهيكلية، التي حوّلت خلافاتهما التاريخية، إلى ثوابت للتعاون، وربطت مصالحهما القومية بضرورات التوازن الدولي، أفضى ذلك التحول إلى انبثاق نموذج مركب، في العلاقات الدولية، يمكن وصفه بشراكة الضرورة، توزعت فيها الأدوار، بين تفوق تقني-عسكري روسي، وقوة اقتصادية صينية صاعدة، ولارتباط دراستي بفرضية وتساؤلات، فإنها انتهت إلى جملة استنتاجات، حملت إجابات عن محاور الفرضية، وتوضيح حيثياتها، وكالاتي:

- أدى انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، ونشوء النظام الدولي أحادي القطبية، دور المحرك الأساس الذي دفع موسكو، وبكين نحو التخلي عن المعادلة الصفرية، واعتماد منطق توازن القوى، لمواجهة الهيمنة الأمريكية، وهو ما جعل التقارب بينهما ضرورة استراتيجية، لمواجهة ضغوط النظام الدولي الجديد.
- اتسمت العلاقات الروسية-الصينية، في مدة الدراسة بانتقال بناء، من التنسيق المحدود، إلى شراكة استراتيجية معقدة، متجاوزةً بذلك حقبة القطيعة الأيديولوجية، ومؤسسة لنمط جديد من التعاون البراغماتي، الذي لم يرتق إلى مستوى التحالف الرسمي، لكنه أرسى دعائم تنسيق متين.

- شكلت منظمة شنغهاي للتعاون، الإطار المؤسساتي المحوري، الذي أضفى صبغة هيكلية على العلاقات الروسية-الصينية، وفورت المنظمة منصة دولية، وإقليمية لتعزيز النفوذ، سيما في آسيا الوسطى، مما مكن الطرفين من إدارة التطورات الأمنية، بعيداً عن التدخلات الغربية، وأدت منظمة شنغهاي دوراً بارزاً؛ في مواجهة النفوذ الأمريكي، في آسيا الوسطى، عبر رفض منح واشنطن صفة مراقب، مقابل قبول قوى إقليمية أخرى، ما وجه رسالة واضحة حول طبيعة التوازنات الجديدة، وقطع الطريق أمام التغلغل الأمريكي.
- مثلت منظمة شنغهاي مختبراً سياسياً، لاختبار مدى قدرة الطرفين على إدارة الأزمات الإقليمية، دون اللجوء إلى الغرب، وهو ما نجح في خلق إجماع إقليمي، تقوده موسكو وبكين، ونجحت روسيا والصين، في خلق حزام أمني عازل؛ عبر منظمة شنغهاي، لا يستهدف الدول المجاورة فحسب، بل يستهدف منع وصول، النفوذ الأمريكي، الذي رأت فيه موسكو وبكين، مدعاة لزعزعة استقرار أمنهما القومي.
- تحولت منظمة شنغهاي إلى خط موازي للأدوار الغربية، في الأمم المتحدة، إذ أصبحت إطاراً لفرض النفوذ الروسي، والصيني المشترك في آسيا الوسطى، مع احتفاظ الطرفين بحق النقض في مجلس الأمن؛ كأداة لتحسين مواقفهما الدولية من النفوذ الغربي.
- رسخت المنظمة مبدأ السيادة الوطنية؛ كركيزة أساسية للدفاع عن أنظمة الحكم أمام الضغوط الغربية، ما جعلها أداة دبلوماسية فاعلة بيد موسكو وبكين؛ لحماية مصالحهما المشتركة في الفضاء الأوراسي، وضمان عدم تغلغل النفوذ الأطلسي في مناطق حيوية تابعة لهما.

- استخدم حق النقض بشكل مزدوج، في مجلس الأمن؛ لتعطيل قرارات كان يُنظر إليها، كغطاء لخطاب حقوق الإنسان وذريعة للتدخل الغربي، لا سيما في الأزمة السورية، مما عكس درساً مستفيداً من تجربة ليبيا، التي أدت إلى امتعاض روسي- صيني من التفسيرات الغربية، للقرارات الدولية.
- أظهرت التجارب السياسية ان حق النقض، لم يكن مجرد أداة إجرائية، بل كان تعبيراً عن إرادة سياسية مشتركة، لكسر احتكار الغرب، لقرارات مجلس الأمن وتغيير قواعد اللعبة في الأزمات الدولية.
- كشفت الدراسة عن محددات هيكلية حكمت الشراكة، أبرزها اختلال التوازن الاقتصادي لصالح الصين، والحذر الاستراتيجي التاريخي المتبادل، الذي بقي حاضراً في مناطق التماس الجيوسياسي، وعلى رأسها آسيا الوسطى، التي ينظر إليها الطرفان كمجال حيوي لنفوذهما.
- أصبحت المحركات الخارجية بمثابة محدد طردي، لمسار العلاقات، فكلما ازدادت التحديات الدولية حساسية، كالدرع الصاروخي الأمريكي أو توسع حلف شمال الاطلسي، تعاظمت رغبة الصين وروسيا، في تعميق التنسيق السياسي، مما يعكس طابعاً دفاعياً لتلك الشراكة في مواجهة السياسات الغربية.
- بقيت العلاقات العسكرية محكومةً بحذر استراتيجي متبادل، حين تخوفت روسيا من وصول الصين لمرحلة الاكتفاء الذاتي، في التقنية العسكرية، عبر خبراتها في الهندسة العكسية، مما هدد مكانة موسكو، في سوق السلاح العالمي، و جعل التعاون العسكري انتقائياً ومحسوباً.

- لم يكن العامل الاقتصادي المحرك الرئيس للعلاقة، بقدر ما كان مكماً للاعتبارات السياسية والأمنية، إذ خضعت تجارة الطاقة، لحسابات التوازن الاستراتيجي والنفوذ، بدلاً من الانطلاق نحو تكامل اقتصادي كامل، ما حول قطاع الطاقة إلى ميدانٍ للحذر بدلاً من الشراكة الصناعية.
- وظفت روسيا علاقتها مع الصين، كأداة لمواجهة العزلة السياسية التي فرضها الغرب، في حين نظرت الصين إلى موسكو، كشريك لضمان استقرار حدودها الشمالية الغربية، وضمان توازن القوى الدولي، مما أثبت أن التقارب قام على تقاطع مصالح، لا على تطابق رؤى راسخة.
- لم يستند التقارب بين البلدين على أساس أيديولوجي، بل إلى براغماتية وحتمية جيوبوليتيكية، تعامل بموجبها كل طرف مع الآخر وفق منطق تحقيق المكاسب وتقليل المخاطر، مما سمح ببقاء مظاهر تنافس مسيطر عليه، تحت مظلة التعاون الاستراتيجي.
- نجح البلدان في تحقيق تناغم منهجي، في توزيع ميادين التعاون والتنافس، من خلال بناء تفاهم استراتيجي متدرج، مع الحرص على الحفاظ على مساحات تنافسية آمنة في آسيا الوسطى وملفات الطاقة، مما ضمن للطرفين ممارسة نفوذهما بحرية.
- استخدمت موسكو وبكين خطاب الدفاع عن سيادة الدول كذريعة إيديولوجية، لشرعة التدخلات وتأمين مصادر الطاقة، مما وفر غطاءً دولياً لاستمرار أنظمة سلطوية حليفة لهما، رغم ما أثاره ذلك الخطاب من انتقادات غربية مست سمعة الدولتين.
- نفذت موسكو وبكين مناورات دبلوماسية احترافية عبر تبادل الأدوار، لا سيما في الملفين النوويين الكوري والإيراني، مما مكنهما من اتخاذ مواقف مزدوجة داعمة للحلول السلمية مع إيصال رسائل مبطنة للغرب.

- كرست موسكو وبكين عوامل الخلاف كثوابت للتقارب، إذ حلت مشاكل الحدود والعداء التاريخي بطريقة براغماتية أفضت إلى تحويل التنافس إلى تعاون منظم، مما جعلها علاقة قابلة للتطور تبعاً لتحولات البيئة الدولية.
- مثلت تسوية ملف الحدود عام ٢٠٠٤ نقطة تحول مفصلية، إذ أزلت أحد أهم أسباب التوتر التاريخي، ومهدت الطريق لبناء ثقة سياسية وأمنية مكنت البلدين من الالتفات نحو مواجهة التحديات الدولية المشتركة.
- أسهمت العلاقات الروسية-الصينية في إعادة تشكيل ملامح النظام الدولي، عبر الدفع باتجاه التعددية القطبية، والحد من احتكار النفوذ الأمريكي، من خلال منظمات عسكرية وأمنية كمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بالتوازي مع دور الصين الاقتصادي.
- عملت موسكو وبكين، على احتكار بوابات آسيا الوسطى، كخطوة استباقية لقطع العلاقات الثنائية بين دول الإقليم والولايات المتحدة الأمريكية، مما جعل المنظمة مضادا دبلوماسيا لمنع أي اختراق أمريكي لنفوذهما الاستراتيجي.
- ظل استمرار التقارب مرهوناً بقدرة الطرفين على إدارة تناقضاتهما الداخلية، سيما مع الصعود الصيني المتسارع الذي يثير مخاوف روسية من تراجع مكانتها الدولية في ظل اختلال التوازنات الاقتصادية.
- أدرك الطرفان أن مفاهيم الدولة العظمى تغيرت عما كانت عليه في الحرب الباردة، إذ أصبح العامل الاقتصادي عنصراً حاسماً في حسم الأمور السياسية والعسكرية، وهو ما دفع موسكو وبكين لإعادة تقييم أدوات قوتها الدولية.

- صدر الطرفان نفسيهما كمدافع عن سيادة الدول وحقوقها في تأمين موارد الطاقة، مما عزز جاذبيتهما لدى دول العالم الثالث الباحثة عن بدائل للهيمنة الأمريكية، رغم التباينات في المواقف الحساسة مثل أزمة جورجيا ٢٠٠٨.
- كشفت الدراسة أن الهروب الروسي نحو الشرق لاسيما في قطاع الطاقة أدى إلى تحول وظيفي في طبيعة الدولة الروسية؛ إذ بدأت موسكو في إعادة صياغة بنيتها الاقتصادية لتتلاءم مع متطلبات السوق الصينية، مما خلق نوعاً من الارتهان الاستراتيجي الذي يمنح بكين نفوذاً غير مباشر في دوائر صنع القرار الروسي.
- أثبتت الممارسة الدبلوماسية للطرفين أن الفضاء الأوراسي، لم يعد مجرداً جغرافياً، بل تحول إلى مختبر إداري مشترك؛ إذ تُجرب فيه أنماط الحكم السلطوي التتموي، كبديلٍ لمشاريع الديمقراطية التي روجت لها واشنطن، مما منح المنظومة السياسية للبلدين غطاءً أخلاقياً مستمداً من نجاح التنمية المحلية.
- لم يكن الدفاع عن النظام السوري مجرد حماية حليف، بل استهدف الحفاظ على نفوذ متوسطي استراتيجي، أمنت روسيا خلاله إطلالة على المتوسط، بينما وجدت الصين فيه ميداناً مستقبلياً لمشروع الحزام والطريق، مما جعل الموقف من الملف السوري، رهينة توازنات إقليمية، تتغير وفق المصالح، وكـم المخاطر المرتبة عليه.
- مارست روسيا دور الموجه العسكري للحدث السوري، مدعومةً برديف صيني كان يؤدي دوره بدبلوماسية ناعمة في الخفاء، ما عكس تكاملاً في الأدوار بين القوة العسكرية الروسية، والقدرة الاقتصادية والدبلوماسية الصينية، في مواجهة التحديات الغربية.

- تمثل العلاقة الروسية-الصينية انموذجاً مركباً يجمع بين التعاون الاستراتيجي والتنافس الهيكلي، فقد نجح الطرفان في "الهروب إلى الأمام" من إرث تاريخي سيء وقطعية أديولوجية نحو شراكة براغماتية قائمة على تقاطع المصالح القومية.
- تبلور التفاعل بين الطرفين على وفق توازن قوى خفي يمنع أي طرف من الهيمنة المطلقة على الآخر، مما ضمن بقاء التوازن الاستراتيجي كقاعدة صلبة لاستمرارية العلاقة.
- كشفت التحركات الدبلوماسية ان روسيا والصين استثمرتا ضعف الأوضاع الداخلية لبعض دول آسيا الوسطى لتكريس نفوذهما، وهو ما وفر بيئة مناسبة لدعم أنظمة مستقرة حليفة تضمن أمن طرق نقل الطاقة.
- أثبتت الشراكة ان العوامل الأمنية المشتركة في آسيا الوسطى كانت أقوى من أي اختلافات اقتصادية، إذ شكلت مواجهة الحركات المتطرفة والتغلغل الأجنبي رابطاً قوياً لا يقل أهمية عن التنسيق الدبلوماسي في مجلس الأمن.
- أظهرت السياسة الصينية تجاه روسيا حرصاً على عدم دفع موسكو نحو الانهيار أو العزلة التامة، لأن بقاء روسيا كقوة موازنة يخدم الطموحات الاستراتيجية الصينية في مواجهة واشنطن.
- أكدت الدراسة أن روسيا، رغم نفوذها العسكري، كانت بحاجة ماسة للعمق الاقتصادي الصيني لضمان استقرارها المالي أمام الضغوط الغربية، مما جعل العلاقة علاقة تبادل نفعي استراتيجي.
- أدت الخبرة التاريخية للطرفين مع الهيمنة الغربية إلى نشوء ذاكرة سياسية مشتركة جعلتهما ينظران إلى أي تحرك غربي في فئائهما الحيوي كتحدٍ مباشر للأمن القومي.

- استطاع الطرفان تحويل العداء الممنهج في حقبة سابقة إلى تفاهات حدودية وأمنية، مما يعد إنجازاً تاريخياً في فن إدارة العلاقات بين القوى الكبرى.
- أثبتت دراسة ملف الطاقة ان التوجه نحو الشرق لم يكن خياراً روسياً محضاً، بل اضطراراً استراتيجياً تفرضه ديناميكيات الاقتصاد العالمي والحاجة الصينية المتزايدة للموارد لضمان استمرار صعودها.
- أظهرت الدراسة أن التناقضات بين الطرفين لم تكن تعيق التعاون، بل كانت تدفع باتجاه إعادة صياغة مستمرة لشروط الشراكة، مما جعل العلاقة مرنة وقادرة على استيعاب الصدمات.
- اعتمد التوضع الاستراتيجي لروسيا والصين في النظام الدولي الجديد على قدرتهما على إبقاء الغرب في حالة تشتت بين أزماته الداخلية وتحدياته الخارجية.
- مثلت العلاقة الروسية-الصينية نموذجاً للدولة القوية التي تسعى لاستعادة مكانتها عبر تحالفات براغماتية، فقد أثبتت التجربة أن المصالح الوطنية القومية هي البوصلة الوحيدة التي توجه مسار التحالفات في عالم لا يعترف إلا بالقدرة على فرض الإرادة.
- أرست الشراكة الروسية-الصينية مفهوماً جديداً للتعددية الانتقائية، إذ لا يسعى الطرفان لتقويض المؤسسات الدولية بقدر ما يسعيان لإعادة توجيهها من الداخل، بما يضمن صيانة السيادة الوطنية ويحمي النظم الحاكمة من تقلبات النموذج الديمقراطي الغربي.
- أظهر التنسيق في الملفات النووية إيران وكوريا الشمالية ان البلدين استخدمتا تلك الملفات كأوراق ضغط، في سوق المقايضات الدولية، إذ كانت موسكو وبكين تُديران الأزمة بما يضمن عدم وصولها إلى حد الانفجار، وفي الوقت نفسه ضمان بقاء الولايات المتحدة مشغولةً بملفات تستهلك مواردها.

- برزت الدبلوماسية العسكرية الروسية-الصينية، كأداة لفرض الأمر الواقع في مناطق التماس الجيوسياسي، إذ ساعدت المناورات المشتركة في إيصال رسالة واضحة للغرب بأن "المجال الحيوي" لروسيا والصين أصبح محرماً على التحركات الأطلسية دون تنسيق مع القوى الإقليمية.
- تكشف الدراسة عن وجود انقسام في العمل داخل الشراكة؛ إذ تفرغت بكين لتقديم النموذج التنموي الجذاب عالمياً، بينما تولت موسكو الدور الأمني والردعي الذي يغطي على تمدد بكين الهادئ، مما جعل من تلك الشراكة محركاً ثنائي الأذرع يمتلك كافة مقومات التأثير.
- أثبتت طبيعة العلاقة ان الطرفين، توصلاً إلى قاعدة ذهبية للتعاون: التنافس في المجالات التجارية التي يمكن احتواؤها، والتعاون الكامل في المجالات الاستراتيجية التي تمس وجود النظامين، مما أفرز توازناً هشاً لكنه فعال في منع الصدمات المباشرة.
- تشير النتائج إلى أن روسيا أدركت—ببراغماتية قاسية—أن الصين هي الشريك الوحيد القادر على توفير العمق الاستراتيجي، في زمن العولمة، حتى وإن كان ذلك يعني قبول موسكو بدور الشريك الأصغر في بعض الملفات الاقتصادية مقابل الحفاظ على مكانتها كقطب عسكري سياسي.
- تخلص الدراسة إلى أن التقارب الروسي-الصيني خلال ١٩٩٩-٢٠١٥، كان بمثابة مرحلة التأسيس للمواجهة الكبرى، إذ تم في تلك المدة إزالة بؤر التوتر، وبناء الثقة، وتوحيد السردية السياسية، مما مهد الأرضية الصلبة التي انطلقت منها علاقات البلدين نحو مستويات أكثر عمقاً في العقد اللاحق.

قائمة المصادر

قائمة المصادر

القرآن الكريم:
أولاً. الوثائق المنشورة:

1. UN Security Council, Resolution 1737, 2006.
2. UN Security Council, Resolution 1747, 2007.
3. UN Security Council, Resolution.2042,2012.
4. UN Security Council, Resolution.2118, 2013.
5. UN Security Council, Resolution 68/262, 2014.
6. UN Security Council, Resolution 2202, 2015.
7. Collective Security Treaty Organization (CSTO). Dogovor o kollektivnoy bezopasnosti (CST Treaty). Tashkent, May 15, 1992, accessed at <http://www.dkb.gov.ru/start/index.htm>.
8. Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2000, Kontsepsiia vneshnei politiki Rossiiskoi Federatsii, available at <https://nuke.fas.org/guide/russia/doctrine/econcept.htm>.
9. Foreign Relations Authorization Act, Fiscal Years 2006 And 2007, Sec. 1413.
10. Government of China. Joint Communiqué Between the People's Republic of China and the Russian Federation. Beijing, August 2002, P.317.
11. Joint Statement of the People's Republic of China and the Russian Federation on Major International Issues, 2008, accessed at <http://www.fmprc.gov.cn/eng/wjdt/2649/t465821.htm>.
12. Shanghai Cooperation Organisation, Declaration of Heads of Member States of the Shanghai Cooperation Organisation, Astana, July 5, 2005.
13. Treaty for Good Neighbourliness, Friendship and Cooperation between the Russian Federation and the People's Republic of China, Moscow, July 16, 2001, accessed at <http://archive.kremlin.ru/text/docs/2001/07/30565.shtml>.
14. Treaty of Good-Neighborliness and Friendly Cooperation Between the People's Republic of China and the Russian Federation. Moscow, July 16, 2001.
15. The Insider. "Leaked FSB Documents: Russian Counterintelligence Operations Against Chinese Espionage in the Far East." Security & Intelligence Investigations, June,P.3-4.

16. U.S. Congress. Silk Road Strategy Act of 1999, H.R.1152, 106th Congress. Washington, D.C.: Congress.gov, 1999.
17. United Nations, Protocol on the Outcome of the Consultations of the Trilateral Contact Group (Minsk Agreement), 5 September 2014.
18. United States Commission on Security and Cooperation in Europe, The Shanghai Cooperation Organization: Is It Undermining U.S. Interests in Central Asia? Hearing before the Commission on Security and Cooperation in Europe, One Hundred Ninth Congress, Second Session, September 26, 2006. Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 2008.
19. United States Congress, Silk Road Strategy Act of 2006, S.2749, May 4, 2006.

ثانياً : الرسائل والاطاريح

أ. الاجنبية

1. Christian Herk, Unpacking Andijan: A Critical Synthesis of Reports Dealing with the Events of 13 May 2005. Master's Thesis, McGill University, Institute of Islamic Studies, 2013
2. Moritz Alexander Pieper, Perspectives On The Iranian Nuclear Programme: Analysing Chinese, Russian, And Turkish Foreign Policies, (Unpublished Doctoral Thesis), The Faculty Of Social Science, University Of Kent, 2015.
3. Sina Azodi, Iran's Nuclear Program: A Struggle for Security and Modernity, Ph.D. Dissertation, University of South Florida, 2024.

ب. العربية

١. حسين احمد محسن الجيلوي، ريتشارد نيكستون ودوره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٦٩-١٩٧٤ دراسة تأريخية. اطروحة دكتوراه مقدمة الى جامعة كربلاء، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠٢٥.
٢. زوليخة زرقاوي، حلف وارسو ١٩٥٥-١٩٩١، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف-المسيلة، الجزائر، ٢٠١٦.
٣. سمير محمد إسماعيل الوزيري، نيكيتا خروتشوف وسياسته الداخلية في الإتحاد السوفيتي ١٨٩٤ - ١٩٧١، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الاداب، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٤. سها عادل عثمان البياتي ، ماو تسي تونغ ودوره السياسي في الصين (١٩٢١ - ١٩٧٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٤.
 ٥. مزعل، رسل ياسين، العلاقات الروسية - الصينية بعد عام ٢٠١١ وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٨.
 ٦. مشعل حبيب الفرّج، حلف شمال الاطلسي(الناٲو) واسهاماته في حفظ السلم والامن في منطقة الخليج العربي ١٩٩١-٢٠١٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠١٣.
 ٧. وديان حسين عبود، جاك شيراك ودوره السياسي في فرنسا ١٩٣٢-١٩٩٥: دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بابل، كلية التربية للعلوم الانسانية، ٢٠١٥.
- ثالثاً. البحوث والدراسات المنشورة

أ. البحوث باللغة الانكليزية

1. Anastasia Sereda, Gendered Obstacles and Opportunities for Women Seeking Positions of Prime Minister and President: The Case of Yulia Tymoshenko of Ukraine, 1999-2010, Master's thesis, University of Lethbridge, Canada, 2018.
2. Marcin Kaczmarek, "Domestic Sources of Russia's China Policy," Problems of Post-Communism, Vol.59, No.2, 2012.
3. Maria Raquel Freire, "The OSCE in the New Central Asia," in Emilian Kovalski, ed., The New Central Asia: The Regional Impact of International Actors, Singapore, World Scientific Publishing, 2010.
4. O. Pavliatenko, "Conditions and Factors of Separatism Spreading in Ukraine: Ethno-National Aspect," Journal of International Studies 11, no.1, 2018 .
5. Paradorn Rangsimaporn, "Russia's Debate on Military-technological Cooperation with China," Asian Survey, Vol. 46, Issue 3, May-June 2006.
6. Paul Kubicek, "Russian Foreign Policy and the CIS," Europe-Asia Studies, 2009.

7. Pavel Kopylov, GLONASS: Development and Modernization of Russia's Satellite Navigation System, Journal of Navigation, Cambridge University Press, 2019.
8. Philip Micklin, The Aral Sea Disaster, Annual Review of Earth and Planetary Sciences, Vol. 35, 2007.
9. R. Nicholas Burns, "America's Strategic Interests in the Middle East and Beyond," Middle East Policy, Vol.14, No.1, Spring 2007.
10. Richard Lotspeich, "Economic Integration of China and Russia in the Post-Soviet Era," paper prepared for Center for Naval Analyses Corporation conference on "China-Russia Relations in the 21st Century," February 8, 2007.
11. Robert Jervis, Understanding the Bush Doctrine. Political Science Quarterly, Vol. 118, No. 3, 2003.
12. Robert Legvold, "All the Way: Crafting a U.S.-Russian Alliance," The National Interest, No.70, Winter 2002/2003.
13. Roger McDermott, "Kazakhstan's Emerging Security Ties with China," Central Asia-Caucasus Analyst, Vol.9, No.19, September 5, 2007.
14. Roy Allison, "Regionalism, Regional Structures and Security Management in Central Asia," International Affairs 80, no. 3, 2004.
15. Roy Allison, "Russia and the CSTO," International Affairs, 2013, P.122.
16. Svetlana Babayeva and Dmitriy Safonov, "We do not want to arm the Chinese," Izvestia, 31 May 2002
17. Tadeusz Dmochowski, The Settlement Of The Russian-Chinese Border Dispute, Polish Political Science Yearbook, 2015, Vol. 44, P.71.
18. Thomas Ambrosio, "The Russo-American Dispute over the Invasion of Iraq: International Status and the Role of Positional Goods," Europe-Asia Studies, Vol.57, No.8, December 2005, P1203.

19. Thomas Ambrosio, "Catching the 'Shanghai Spirit': How the Shanghai Cooperation Organization Promotes Authoritarian Norms in Central Asia," *Europe-Asia Studies* 60, no. 8, 2008.
20. Tony Brenton, "Russia and China: An Axis of Insecurity," *Asian Affairs*, Vol.44, No.2, 2013.
21. Viktor Larin, "Russia-China Relations in Regional Dimensions: 1980s—early 2000s," *Chinese Journal of International Review*, Vol.2, No.1, 2020.
22. Wenjing Fu, Huijin Fu, Karen Skøtt, and Min Yang, "Modeling the Spill in the Songhua River after the Explosion in the Petrochemical Plant in Jilin," *Environmental Science and Pollution Research International*, Vol. 15, No. 3 (2008), P.178–181.
23. Yu Bin, "China's Year of Russia and the Gathering Nuclear Storm," *Comparative Connections: A Quarterly E-Journal on East Asian Bilateral Relations* 8, no.1 April 2006.
24. Yu, "China-Russia Relations: Partying and Posture for Power, Petro and Prestige," .

ب. البحوث باللغة العربية

٨. أحمد أبو يوسف، لماذا التزمت الصين الحياد السياسي في ليبيا، مركز الحبتور للأبحاث، ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٤.
٩. احمد عبد السلام فاضل، بكر عبدالمجيد محمد، معمر القذافي ودوره في السياسة الليبية حتى عام ٢٠٠١، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد ٢٣، العدد ٤، نيسان ٢٠١٦.
١٠. امالى ند وميسرا، شنغهاي والتحالف الناشئ في آسيا الوسطى المجتمع المعلق واعداه، استعراض آسيا الوسطى، المجلد ٢٠، رقم ٣، ٢٠٠١، ص ٣٠٥-٣٢١. سيرجي لوزيانين، العلاقات الروسية الصينية: تقييم العقد الأول من معاهدة حسن الجوار، مجلة الشرق الأقصى للدراسات السياسية، موسكو، ٢٠١٢.

١١. تقرير تحليلي، تبعت الاتفاق النووي الإيراني على الصين وروسيا، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، سبتمبر ٢٠١٥.
 ١٢. دراسة تحليلية، حسابات الحلفاء: الموقف الروسي والصيني من الملفات الأمنية الإقليمية، مركز الدراسات الحقيقية والسياسات الإستراتيجية، بيروت، آذار ٢٠٢٦.
 ١٣. غزلان محمود عبد العزيز، التقارب العسكري الروسي-الصيني واحتمالات التحالف العسكري، "المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية" جامعة الاسكندرية، المجلد الثامن، العدد الخامس عشر، ٢٠٠٣، ص ٢١.
 ١٤. فراس عباس الهاشمي، الدور الصيني - الروسي تجاه البرنامج النووي الإيراني دراسة تحليلية في المتغيرات والمواقف، مجلة العلوم السياسية والقانونية، جامعة بغداد، المجلد ١٤، العدد ٢، ٢٠٢٣.
 ١٥. كريم المفتي، مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط، دراسة تحليلية، "المجلة العربية للعلوم السياسية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٥، العدد ٤٧، ص ٤٨.
 ١٦. ميخائيل تتراونكا، روسيا والصين شركاء في السلام، ترجمة: ابراهيم خليل العزاوي، "مجلة الدراسات الدولية"، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد ١٨، ٢٠٠٢، ص ١٩٦-١٩٧.
 ١٧. هادي خليف كريم، كينجر سياسي ومفكر النصف الثاني من القرن العشرين بحث منشور في مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، ٢٠١٩.
 ١٨. وصفي بن موسى، دراسة في الموقف الصيني من الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠١٨، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية (المغرب العربي)، المجلد ٦، العدد ٢٨، ٣٠ كانون الأول ٢٠٢٢.
 ١٩. يوسف محمود، ذوالفقار عبود، الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا، برلين، ١٦ حزيران ٢٠٢٤.
- رابعاً: الكتب.
- أ. الكتب باللغة الروسية.

1. Бутрин, Дмитрий и Денис Скоробогатко, «Славнефть не достанется китайским коммунистам», Коммерсантъ, 1 декабря, №225, 2002, стр.1.

2. Бялкиенко, Виктор. Навигационная карта России: российско-японские отношения // Дальневосточные дела. — 2003. — Т. 31, № 2.
3. Григорий Логвинов, "ШОС превратилась в механизм, способный реально взять на себя ответственность за мир, безопасность и стабильность на своём пространстве," Интерфакс, 22 января 2007.
4. Дмитрий Тренин, "Китай требует пристального внимания," Российская газета, Москва, 2000.
5. Иванов, Игорь. Новая российская дипломатия. — Москва: ОЛМА-ПРЕСС, 2002.
6. Игорь Кузнецов, Отечественная история, Издательско-торговая фирма «Да к о в и Ко», Москва, 2020, Стр. 655.
7. С о в е т по внешней политике и обороне России. Стратегия России: Повестка дня президента. — Москва: Издательство «Новости», 2003.
8. Я с к и н а, Галина. Россия — Китай — Индия: перспективы трёхстороннего сотрудничества // Дальневосточные дела. — 2003. — Т. 31, № 1.

ب. الكتب باللغة الصينية.

1. 吴大辉, 《中俄战略协作伙伴关系: 十年实践的历史考察, 北京: 社会科学文献出版社, 2007年
2. 应豹, 《中日竞逐俄输油管五月有分晓》, 每日新闻, 2003 年 3 月 15 日.
3. 李书森, 当代俄罗斯对外战略转型研究, 北京, 当代世界出版社, 2006.

ت. الكتب باللغة الإنكليزية.

1. Akihiro Iwashita, Borderlands in East Asia: Prospects for Regional Cooperation and Integration, Routledge, 2016.

2. Akihiro Iwashita, *The Political Economy of Divided Islands*, Springer, 2013.
3. Alexander Cooley, *Great Games, Local Rules: The New Great Power Contest in Central Asia*, Oxford, Oxford University Press, 2012, P.89.
4. Alexander Korolev, *Systemic Balancing and Regional Hedging*, London, Routledge, 2019.
5. Alexander Lukin, *China and Russia: The New Rapprochement*, Cambridge, Polity Press, 2018.
6. Alexander Lukin, *The Bear Watches the Dragon: Russia's Perceptions of China and the Evolution of Russian-Chinese Relations Since the Eighteenth Century*, Armonk, NY: M.E. Sharpe, 2003.
7. Alexander Nikitin, *The CSTO and Collective Security*, Moscow, 2010.
8. Alexander Pantsov and Stephen I. Levin, *Deng Xiaoping: A Revolutionary Life*, Oxford University Press, New York, 2015
9. Alexander Vorontsov, *Current Russia–North Korea Relations*, Brookings Institution Press, 2007.
10. Ali M. Ansari, *Iran, Islam and Democracy: The Politics of Managing Change*, London, Chatham House, 2006
11. Alyson J.K. Bailes, Pál Dunay, Pan Guang, and Mikhail Troitskiy, *The Shanghai Cooperation Organization*, SIPRI Policy Paper No.17, Stockholm, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), May 2007.
12. Amitav Acharya, *The End of American World Order*, Cambridge, Polity Press, 2014.
13. Anders Åslund, *How Russia Became a Market Economy*, Brookings Institution Press, United States, 1995.
14. Andrew Hurrell, *On Global Order*, Oxford University Press, 2007.
15. Andrew J. Nathan & Perry Link, *The Tiananmen Papers*, PublicAffairs, New York, United States, 2001.
16. Andrew Monaghan, *Power in Modern Russia*, Manchester University Press, 2017.
17. Andrew Wilson, *Ukraine Crisis: What It Means for the West*, Yale University Press, 2014.
18. Angela Stent, *Russia and the United States: An Uneasy Relationship*, Brookings Institution Press, 2007.

19. Angela Stent, *The Limits of Partnership*, Princeton University Press, 2014.
20. Archie Brown, *The Gorbachev Factor*, Oxford University Press, 1996
21. Arsenyev, Vladimir K. *Across the Ussuri Kray: Travels in the Sikhote-Alin Mountains*. Indiana University Press, 2016.
22. Avery Goldstein, *Rising to the Challenge: China's Grand Strategy and International Security*, Stanford University Press, United States, 2005.
23. Bates Gill, *China's Rise: Implications for the United States*, CSIS, 2006.
24. Bobo Lo, *Axis of Convenience: Moscow, Beijing, and the New Geopolitics*, Brookings Institution Press, United States, 2008, p45–90.
25. Bobo Lo, *Russia and China: The Axis of Convenience*, Brookings Institution Press, 2008.
26. Bobo Lo, *Russia and the New World Disorder*, Brookings Institution Press, 2015.
27. Bobo Lo, *Russian Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Reality, Illusion and Mythmaking*, Chippenham and Eastbourne, Palgrave Macmillan, 2002.
28. Bolt, Paul & Cross, Sharyl, *China, Russia, and Twenty-First Century Global Geopolitics*, Oxford, 2018.
29. Brzezinski, Zbigniew. *The Grand Chessboard: American Primacy and Its Geostrategic Imperatives*. New York: Basic Books, 1997.
30. Chen Jian, *Mao's China and the Cold War*, University of North Carolina Press, 2001
31. Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy*, London, Palgrave Macmillan, 2003.
32. Christopher Leonard, *The Lords of Easy Money: America's New Money Monopoly*, New York, Random House, 2022.
33. Christopher R. Hughes, *Chinese Nationalism in the Global Era*, London, Routledge, 2013.
34. Daniel H. Joyner, *Interpreting the Nuclear Non-Proliferation Treaty*, Oxford University Press, 2011.
35. David Albright & Kevin O'Neill, *Solving the North Korean Nuclear Puzzle*, Institute for Science and International Security, Washington D.C., 2000.

36. David Crist, *The Twilight War*, New York: Penguin, 2015.
37. David J. Galbreath, *The Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE)*, London: Routledge, 2007.
38. David Lane, *The Capitalist Transformation of State Socialism*, London, Routledge, 2014.
39. David Shambaugh, *China Goes Global*, Oxford University Press, 2013.
40. David Shambaugh, *China Goes Global: The Partial Power*, Oxford, Oxford University Press, 2013.
41. Dmitri Trenin, *The End of Eurasia: Russia on the Border Between Geopolitics and Globalization*, Carnegie Endowment for International Peace, United States, 2002.
42. Dmitri Trenin, *True Partners? How Russia and China See Each Other*, London, Centre for European Reform, February 2012.
43. Dmitri Trenin, *What Is Russia Up to in the Middle East?*, Polity Press, 2018.
44. Donald S. Zagoria, *The Sino-Soviet Conflict, 1956 – 1961*, Princeton University Press, 1967
45. Edward Lemon and Bradley Jardine, *Reordering Central Asia: China's Emerging Economic Hierarchy*, Philadelphia, Foreign Policy Research Institute, May 2026.
46. Elizabeth Wishnick, *Russia–China Relations in the 21st Century: The Search for Partnership*, Armonk, NY, M.E. Sharpe, 2001, P.145.
47. Ezra F. Vogel, *Deng Xiaoping and the Transformation of China*, Harvard University Press, 2011
48. Fawaz A. Gerges, *ISIS: A History*, Princeton, Princeton University Press, 2016
49. Flynt Leverett and Hillary Mann Leverett, *Going to Tehran: Why America Must Accept the Reality of Nuclear Iran*, New York, Metropolitan Books, 2013, P.78.
50. George Hewitt, *Abkhazia: A Problem of Identity and Ownership*, London, Routledge, 2013
51. Gilbert Rozman, *China's Foreign Policy: The Search for Stability and Influence*, London, Routledge, 2013, P.101.
52. Gilbert Rozman, *Strategic Thinking About the Korean Nuclear Crisis*, Armonk, NY, M.E. Sharpe, 2005.

53. Gilbert Rozman, *The Chinese Debate about Soviet Socialism*, Princeton University Press, 1987
54. Harry Harding, *China's Foreign Relations in the 1980s*, Yale University Press, 1984
55. Henry Kissinger, *Diplomacy*, Simon & Schuster, 1994
56. Henry Kissinger, *On China*, Penguin Press, 2011.
57. Henry Kissinger, *World Order*, Penguin Press, 2014, P. 236.
58. Thomas Ambrosio, *Authoritarian Backlash*, Farnham, Ashgate, 2009, P.97.
59. Ian Hurd, *International Organizations: Politics, Law, Practice*, 2014.
60. Ivo H. Daalder & Michael E. O'Hanlon, *Winning Ugly: NATO's War to Save Kosovo*, Brookings Institution Press, United States, 2000.
61. Jakob Tolstrup, *Russia vs the EU*, Boulder, Lynne Rienner, 2014, P.144.
62. Jeffrey Mankoff, *Russian Foreign Policy: The Return of Great Power Politics*, Lanham/Boulder/New York/Toronto/Plymouth: Rowman and Littlefield Publishers, 2012, P.182–183.
63. John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, W.W. Norton, 2001.
64. John Ravenhill, *APEC and the Construction of Pacific Rim Regionalism*, Cambridge University Press, United States, 2001.
65. John W. Garver, *Protracted Contest*, University of Washington Press, 2001
66. Joseph Cirincione, *Bomb Scare: The History and Future of Nuclear Weapons*, Columbia University Press, 2007.
67. Joseph F. Pilat, *The International Atomic Energy Agency: Safeguards and Nuclear Nonproliferation*, Routledge, London/New York, 2013.
68. Joseph S. Nye Jr. and Robert S. Ross (eds.), *Engaging China: The Management of an Emerging Power*, London: Routledge, 1997, p.219.
69. Katerina Tsetsura, *Public Relations in Russia*, Routledge, 2015.
70. Kerry Brown, *The Berkshire Dictionary of Chinese Biography*, Vol IV, Berkshire Publishing Group, Massachusetts, 2016, Pp. 209-210.
71. King C. Chen, *China's War with Vietnam, 1979: Issues, Decisions, and Implications*, Westview Press, Colorado, 1987.

72. Klaus Stüwe, The Great Government Declarations of the German Chancellors from Adenauer to Schröder, Wiesbaden: VS Verlag für Sozialwissenschaften, 2002.
73. Lorenz Lüthi, The Sino-Soviet Split, Princeton University Press, 2008
74. M. Taylor Fravel, Strong Borders, Secure Nation: Cooperation and Conflict in China's Territorial Disputes, Princeton, Princeton University Press, 2008, P.256.
75. MacFarquhar, Roderick, and Michael Schoenhals, Mao's Last Revolution, Harvard University Press, 2006
76. Marc Lanteigne, Chinese Foreign Policy: An Introduction, 3rd ed. London, New York: Routledge, 2016.
77. Marcin Kaczmarek, Russia-China Relations in the Post-Crisis International Order, London, Routledge, 2015.
78. Mark Fitzpatrick, The Iranian Nuclear Crisis, Routledge, 2008.
79. Markus Jaeger, Why democracies stick together: The theory and empirics behind alliance formation, Washington, 2025.
80. Marlene Laruelle and Sebastien Peyrouse, Globalizing Central Asia: Geopolitics and the Challenges of Economic Development, London, Routledge, 2013.
81. Marlene Laruelle, Russia's Strategies in Central Asia, London, Routledge, 2015.
82. Martha Brill Olcott, Uzbekistan: Islam Karimov's Authoritarian Path, Washington, D.C., Carnegie Endowment for International Peace, 2010.
83. Michael Clarke, Xinjiang and China's Rise in Central Asia – A History, London, Routledge, 2011.
84. Michael McFaul and Regine A. Spector, New Challenges to Democratization, London, Routledge, 2009.
85. Mike Bowker, Russia, America and the Islamic World. London and New York, Routledge, 2010.
86. National Research Council, Theater Missile Defense in the Post-Cold War Era, National Academies Press, United States, 1999.
87. Niklas Swanström, China and Eurasia, Washington, DC, Central Asia-Caucasus Institute, 2005.
88. Odd Arne Westad, The Global Cold War, Cambridge University Press, 2007

89. Oliver Stuenkel, *The BRICS and the Future of Global Order*, Lanham, Lexington Books, 2015
90. Paramonov, V and Stokov, A., *Russian-Chinese Relations: Past, Present and Future*, Russian Series 06/46E, September, Swindon: CSRC, UK Defence Academy, 2006
91. Paul D'Anieri, *Ukraine and Russia: From Civilized Divorce to Uncivil War*, Cambridge, Cambridge University Press, 2023.
92. Peter Ferdinand, *Sunset, Sunrise: China and Russia Construct a New Relationship*, London, Chatham House, 2007.
93. Philip Andrews-Speed, *Energy Policy and Regulation in the People's Republic of China*, Kluwer Law International, 2004.
94. Philip Andrews-Speed, *Energy Policy and Security in China*, London, Routledge, 2012.
95. Philip Short, *Putin*, Henry Holt and Company, New York, United States, 2022.
96. Philip Snow, *China and Russia: Four Centuries of Conflict and Concord*, New Haven, Yale University Press, 2023.
97. Ramesh Thakur, *The United Nations, Peace and Security*, Cambridge University Press, 2017.
98. Raymond Garthoff, *Détente and Confrontation*, Brookings Institution, 1994
99. Richard Nephew, *The Art of Sanctions: A View from the Field*, New York, Columbia University Press, 2018.
100. Richard Sakwa, *Frontline Ukraine: Crisis in the Borderlands*, I.B. Tauris, 2015.
101. Richard Sakwa, *Russia Against the Rest*, Cambridge University Press, 2017.
102. Richard Sakwa, *Russian Politics and Society*, London, Routledge, 2008.
103. Richard Weitz, *China–Russia Security Relations*, Carlisle, PA, Strategic Studies Institute, 2010.
104. Richard Weitz, *Global Security Watch—Russia*, Westport, Praeger, 2010.
105. Robert D. Blackwill & Ashton B. Carter, *Defending America: Building a New Missile Defense System*, Brookings Institution Press, United States, 1999.

106. Robert Dayley, Southeast Asia in the New International Era, Boulder, Westview Press, 2017.
107. Robert Lawrence Kuhn, The Man Who Changed China: The Life and Legacy of Jiang Zemin, New York, Crown Business, 2004.
108. Robert Legvold, Return to Cold War, Cambridge, Polity Press, 2016.
109. Robert Litwak, Iran's Nuclear Chess: After the Deal, Washington, D.C., Wilson Center Press, 2018.
110. Robert S. Ross, The Indochina War and China, Columbia University Press, 1988
111. Roland Dannreuther, International Security: The Contemporary Agenda, Polity Press, 2013.
112. Roy Allison, Russia, China, and the Shanghai Cooperation Organization: Central Asian Security and Regional Order, London, Routledge, 2018.
113. Roy Allison, Russia, the West, and Military Intervention, Oxford University Press, 2013.
114. Samuel S. Kim, North Korean Foreign Relations in the Post-Cold War World, Oxford, Oxford University Press, 2007, P.104.
115. Sean Roberts, The War on the Uyghurs: China's Internal Campaign against a Muslim Minority, Princeton, Princeton University Press, 2020.
116. Sergey Radchenko, Unwanted Visionaries, Oxford, Oxford University Press, 2014.
117. Serhii Plokhyy, The Russo-Ukrainian War, Penguin, 2023.
118. Shahram Chubin, Iran's Nuclear Ambitions, Carnegie Endowment, 2006.
119. Stephen Aris, Eurasian Regionalism: The Shanghai Cooperation Organisation, London: Palgrave Macmillan, 2011.
120. Stephen Blank, Russian Military Policy. Carlisle, PA: Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2011.
121. Stephen Kotkin, Armageddon Averted: The Soviet Collapse, 1970–2000, Oxford University Press, 2001.
122. Suisheng Zhao, China's Foreign Policy: Pragmatism and Strategic Behavior, M.E. Sharpe, 2004.
123. Suisheng Zhao, China's Foreign Policy: The Quest for National Rejuvenation, Stanford University Press, 2021

124. Suzanne Maloney, Iran's Political Economy since the Revolution, Cambridge University Press, 2015.
125. Svante E. Cornell, Georgia After the Rose Revolution: Geopolitical Predicaments and Implications for U.S. Policy, Carlisle, Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2007
126. Svante E. Cornell, Small Nations and Great Powers: A Study of Ethnopolitical Conflict in the Caucasus, London, Routledge, 2001
127. Thomas Ambrosio, Authoritarian Backlash: Russian Resistance to Democratization in the Former Soviet Union, Farnham, Ashgate, 2009.
128. Thomas G. Weiss & Sam Daws, The Oxford Handbook on the United Nations, Oxford University Press, United States, 2007.
129. Thomas Juneau and Sam Razavi (eds.), Iran's Foreign Policy After the Nuclear Agreement: Politics of Normalizers and Traditionalists, Lanham, Rowman & Littlefield, 2019.
130. Thomas Robinson & David Shambaugh, Chinese Foreign Policy, Oxford University Press, 1994
131. Trenin, D. 2012. True Partners? How Russia and China See Each Other, Centre for European Reform, February
132. Trita Parsi, Losing An Enemy: Obama, Iran, And The Triumph Of Diplomacy, New Haven: Yale University Press, 2017.
133. Victor Cha & David Kang, Nuclear North Korea: A Debate on Engagement Strategies, Columbia University Press, 2003, P.31.
134. Whitney Stewart, Deng Xiaoping: Leader in a Changing China, Lerner Publishing Company, USA, 2001
135. Yong Deng, China's Struggle for Status, Cambridge University Press, 2008.
136. Zhou Enlai, Selected Works of Zhou Enlai (1954–1976), Foreign Languages Press, China, 1981.

ث. الكتب العربية والمعرّبية.

١. باتريك أرتو، وماري بول فيرار: الرأسمالية في طريقها لتدمير نفسها، ت: سعد الطويل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٨.

٢. بيير سيمون لابلاس حلمي، الموسوعة العربية العالمية، المجلد ٥، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، بعلبك، ١٩٩٩.
 ٣. حازم محمود الوادي، مبادئ الأعمال المصرفية، دار الكتاب الثقافي، إربد، ٢٠١٢.
 ٤. حسين كريم حمود، وفاء عبدالمهدي الشمري، رجالات الثورة الإسلامية في إيران، النبراس للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٩.
 ٥. خليل عليان، السياسة الخارجية الصينية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
 ٦. د. محمد السيد سليم، العلاقات الدولية للصين، مكتبة الشروق، القاهرة، ٢٠٠٦.
 ٧. روبرت جيه ماكمان، الحرب الباردة، مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: محمد فتحي خضر، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٤.
 ٨. عاطف معتمد عبد الحميد، الجغرافيا السياسية: روسيا والاتحاد السوفيتي السابق، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٥.
 ٩. كمال حبيب، العلاقات الدولية في عالم متغير القوى الكبرى والقضايا العالمية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠٠٤.
- خامساً: الدوريات والبحوث والمقالات الأكاديمية

1. Aleksandr Lukin, Russian-Chinese Relations: Keeping Up The Pace, International Affairs, Moscow State Institute of International Relations, Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Moscow, October 2009.
2. Alex J. Bellamy & Paul D. Williams, The New Politics of Protection? Libya, Syria, and the Responsibility to Protect, 2011.
3. Alexander Gabuev, Eurasian Silk Road Union: Toward A Russia-China Consensus?, The Diplomat, June 5, 2015.
4. Alexander Korolev, On the Verge of a Military Alliance: Contemporary China-Russia Military Cooperation, Asian Security, Vol. 14, No. 1, 2018.
5. Alexandr Nemets, "Russia and China: The Mechanics of an Anti-American Alliance," The Journal of International Security Affairs, No.11, 2006.

6. Anatoly Medetsky, What Awaits Investors in the Russian Far East after APEC, Moscow News, September 4, 2012.
7. Andrei Okara, "Sovereign Democracy: A New Russian Idea or a PR Project?," Russia in Global Affairs, No. 2, (July-September, 2007).
8. Andrei Tsygankov, Why Russia Still Backs Assad, Moscow News, 29 October 2012.
9. Andrew Kuchins, "The Russian Perspective on China: Strategic Ambiguity," in James Bellacqua (ed.), The Future of China–Russia Relations, Lexington, KY: University Press of Kentucky, 2010.
10. Arak Information Complex, Uncle, NTI version archived on July 24, 2012.
11. Arkady Moshes and Matti Nojonen, Russia–China Relations, FIIA Report 30, Helsinki, The Finnish Institute of International Affairs, 2011.
12. Becca Wasser et al., The Crossroads of Competition: China, Russia, and the United States in the Middle East, Santa Monica, RAND Corporation, 2022.
13. Ben Blanchard, China Says 19 Killed in Tibet Riots, Reuters, March 15 2008.
14. Birdsfoot, China–Russia Alliance Threatens U.S. Hegemony, Zoom In Korea, 2014.
15. Blua, "Joint Exercises Underscore Growing Ties between Moscow and Beijing," RFE/RL Russian Political Weekly, Vol. 5, No. 28, 9 August 2005.
16. Charles E. Ziegler, "Central Asia, the Shanghai Cooperation Organization, and American Foreign Policy: From Indifference to Engagement," 2013.
17. Chenghong Li, "Limited Defensive Strategic Partnership: Sino–Russian Rapprochement and the Driving Forces," Journal of Contemporary China, Vol.16, No.52, 2007, Pp.477–480.
18. Condoleezza Rice, "Promoting the National Interest," Foreign Affairs, Vol.79, January–February 2000.
19. Cynthia Roberts, Russia's Strategic Directions, 2012, P.88.
20. D. Ontoyev, "Enfant Terrible ODKB," NVO, July 13, 2012.
21. David Matsaberidze, Russia vs. EU/US through Georgia and Ukraine, The Quarterly Journal, 2014.

22. David R. Sands, New Russia–China Alliance Latest Diplomatic, Strategic Blow to Obama, The Washington Times, April 30, 2015.
23. Derek J. Mitchell. China and Russia. In: Richard J. Ellings, Aaron L. Friedberg, and Michael Wills (eds.), Strategic Asia 2007–08: Domestic Political Change and Grand Strategy. Seattle and Washington, D.C.: The National Bureau of Asian Research, 2007.
24. Dominic Fean, A Return to MultiVectoral Balancing? Viktor Yanukovych's Government and Ukrainian Foreign Policy, *Politique étrangère*, No. 2, 2010.
25. Elizabeth Wishnick, There Goes the Neighborhood: Afghanistan's Challenges to China and Russia, The National Bureau of Asian Research, 2011.
26. Erica S. Downs, "Sino–Russian Energy Relations: An Uncertain Courtship," in James Bellacqua, ed., The Future of China–Russia Relations, Lexington, KY, University Press of Kentucky, 2010, P.164.
27. Eugene B. Rumer, "Russia's China Policy: This Bear Hug is Real," in Russia-China Relations: Assessing Common Ground and Strategic Fault Lines, Seattle, The National Bureau of Asian Research, July 2017.
28. Alyson J. K. Bailes, Pál Dunay, et al, The Shanghai Cooperation Organization SIPRI Policy Paper, Sweden, No. 17, May 2007, P.22-29.
29. Gilbert Rozman, "The Sino-Russian Strategic Partnership: How Close? Where To?" in James Bellacqua, ed., The Future of China-Russia Relations, Lexington, KY, University Press of Kentucky, 2010.
30. Haas, M. de 2005, Russian-Chinese Military Exercises and their Wider Perspective: Power Play in Central Asia, Russian Series 05/51, Swindon: CSRC, UK Defence Academy
31. Hansen, "The Shanghai Cooperation Organisation," Asian Affairs 34, no.2, July 2008.
32. Hua Liming, China and the Iran Nuclear Negotiations, China Center Studies, Academic Paper Series, 2018.
33. Isabelle Facon, "Russia-China Security Relations," Asian Affairs, 2013, P.215.
34. James Sherr, The Mortgaging of Ukraine's Independence, Russia and Eurasia Programme, Chatham House, August 2010.
35. Jeanne L. Wilson, "Russia and China in Central Asia," Journal of Contemporary Asia, Vol.44, No.1, 2014, P.139.

36. Jeffrey Mankoff, Central Asia's Strategic Importance, Washington, DC, Brookings Institution, September 2017.
37. Jian Junbo and Chen Zhimin, China and the EU in the UN, in China, the European Union, and the International Politics of Global Governance, ed. Jian Wang and Weiqing Song, New York: Palgrave Macmillan, 2016.
38. John W. Garver, China and the Iran Nuclear Negotiations: Beijing's Mediation Effort, in The Red Star and the Crescent: China and the Middle East, ed. James Reardon-Anderson, Oxford University Press, 2018.
39. John W. Garver, The China-India-U.S. Triangle: Strategic Relations in the Post-Cold War Era, NBR Analysis, Vol.13, No.5, October 2002, Seattle, The National Bureau of Asian Research, Pp.5-56.
40. Julie Wilhelmsen and Geir Flikke, "Chinese-Russian Convergence and Central Asia," Geopolitics, Vol.16, No.4, 2011.
41. Kai Chiang, Bates Gill, "China and Russia Oppose U.S. Missile Defense Plans," in The Future of U.S. Missile Defense Policy, edited by Michael O'Hanlon, Washington, D.C., Brookings Institution Press, 2001, P.45-67.
42. Keun-Wook Paik, Sino-Russian Oil and Gas Cooperation: The Reality and Implications, Oxford, Oxford Institute for Energy Studies, 2012.
43. Lihua, Zhang. Explaining China's Position on the Crimea Referendum. Carnegie Endowment for International Peace, April 1, 2015.
44. Łukasz Jureńczyk, The attitude of the People's Republic of China towards the annexation of Crimea by the Russian Federation in the context of attachment to the principles of foreign policy, Humanities and Social Sciences, Rzeszów University of Technology, Poland, 24, no. 26, 1/2019.
45. Luke Patey, China, the Syrian Conflict, and the Threat of Terrorism: Geopolitics and Non-Western Intervention in Syria, Copenhagen: Danish Institute for International Studies, 2016.
46. M. Kaczmariski, "Russia Creates a New System to Replace the CIS," Power and Interest News Report, December 21, 2005.
47. Marcin Kaczmariski, Jakub Jakóbowski, China on Russia's Intervention in Syria (OSW Commentary No. 193), Centre for Eastern Studies (OSW), January 19, 2016.
48. Marcin Kaczmariski, The Consequences For Russia Of The Nuclear Deal With Iran, Osw Commentary, Centre For Eastern Studies, Warsaw, No. 181, August 2015.

49. Margarita Klein, Russia and the Arab Spring: Foreign Policy Responds to Domestic Challenges (SWP Comments 2012/C 06), Berlin, Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP) – German Institute for International and Security Affairs, 2012.
50. Mohamad Zreik, China's Involvement in the Syrian Crisis and the Implications of Its Neutral Stance in the War, RUDN Journal of Political Science (Moscow, Russia), Vol. 21, No. 1, 2019.
51. Nikolai Petrov, Sino Russia Row, RIA Novosti, 2 June 2008.
52. Olexiy Haran, From Victor to Victor: Democracy and Authoritarianism in Ukraine, Demokratizatsiya, Vol. 19, No. 2, 2011.
53. Paul N. Schwartz, The Military Dimension In Sino-Russian Relations, In Jo Inge Bekkevold And Bobo Lo, Eds., Sino-Russian Relations In The 21st Century, Palgrave Macmillan, 2019.
54. Rafael Sadowski and Agata Wierzbowska-Myazhga, Ceasefire in Eastern Ukraine, Centre for Oriental Studies (OSW), September 10, 2014.
55. Randall E. Newnham, Pipeline Politics: Russian Energy Sanctions and the 2010 Ukrainian Elections, Journal of Eurasian Studies, Vol. 4, No. 2, 2013.
56. Rémi Piet, Russia–China Energy Deal: Geopolitical Tectonic Shift, Al Jazeera, June 17, 2014.
57. Robert Rousseau, Will China Colonize and Incorporate Siberia?, Harvard International Review, Cambridge, MA, 27 June 2012.
58. Security Council Report, Use of the Veto 2014 & The Veto in the Syrian Crisis, 2014.
59. Sergei Blagov, Moscow Strengthening Its Energy Ties with China, Eurasia Daily Monitor, 8 May 2009.
60. Sergei Blagov, Russia Mulls Tax Breaks to Encourage Far Eastern Development, Eurasia Daily Monitor EDM, October 19 2012.
61. Shannon Tiezzi, China Reacts to the Crimea Referendum, The Diplomat, March 18, 2014.
62. Shaun Walker, Vladimir Putin Offers Ukraine Financial Incentives To Stick With Russia, The Guardian, December 18, 2013.
63. Somini Sengupta, Russia Vetoes U.N. Resolution on Crimea, The New York Times, March 15, 2014.
64. Stefan Wagstyl, Russia Fails to Secure Regional Backing, Financial Times FT, August 28 2008.

65. Stephen Blank, Russia's Ever Friendlier Ties to Vietnam: Are They a Signal to China?, Eurasia Daily Monitor, 30 November 2012.
66. Stephen Blank, The End of Russian Power in Asia?, Orbis, Spring 2012.
67. Stephen George Frederick Hall, Learning from Past Experience: Yanukovych's Implementation of Authoritarianism after 2004, Journal of Eurasian Studies, Vol.8, No.2, 2017
68. Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), The SIPRI Arms Transfers Database.
69. Thomas Graham, The Sources of Russia's Insecurity, Survival, Vol. 52, No. 1, 2010.
70. Weisman, Jonathan. Iran Denounced Over Secret Nuclear Plant. The Wall Street Journal, September 25, 2009
71. Yuriy Shveda and Joung Ho Park, Ukraine's Revolution of Dignity: The Dynamics of Euromaidan, Journal of Eurasian Studies, Vol.7, No.1, Amsterdam, Elsevier, 2016

سادساً. الصحف والوكالات الاجنبية.

1. "China Wins Major Afghan Project," BBC News, 20 November 2007.
2. "China's Six Most Prominent Key Military Manoeuvres in 2006," People's Daily Online, Beijing, December 31, 2006.
3. "Chinese-sponsored Economic Zone debuts in Russia," Xinhua News Agency, July 13, 2007.
4. "Embassy," Russian News and Information Agency (RIA Novosti), January 17, 2007.
5. "Most Russians Oppose War in Iraq, Poll Shows Bars," Interfax [Moscow], March 5, 2003.
6. "Russia, China Have Significant Differences on Price for Russian Gas—Gazprom Official," Interfax, December 6, 2007.
7. "Russian-Chinese Relations: On Right Track," RIA Novosti, November 9, 2006.
8. "The Crescent of Crisis: Iran and a Region of Rising Instability," Time, January 15, 1979.
9. "The exercise will reportedly be held in Central Asia, in coordination with the Collective Security Treaty Organization (CSTO)." News report, 2005.

10. "Vostochnyi orientir rossiiskogo kosmosa [Eastern orientation of the Russian Space Cooperation]," RIA Novosti, Moscow, November 11, 2006.
11. A. Tikhonov and V. Denisov, "Ravnyye vozmozhnosti dlya vseh," Krasnaya Zvezda (KZ), Moscow, August 17, 2007.
12. Agence France Presse, "Russia Pledges to Ratify US Nuclear Treaty Despite Delay in Vote," March 19, 2003.
13. Antoaneta Bezlova, "China: Seeking Profit Windfall from Post-War Iraq," March 24–34, 2003.
14. Beijing Review, "Sino-Russian Relations: A Strategic Partnership in the New Century." Vol.45, No.5, 2002, P.231.
15. Bruce A. Elleman and Sarah C.M. Paine, "Security Pact With Russia Bolsters China's Power," International Herald Tribune, 6 August 2001.
16. Central Asia on Front Line in Energy Battle," International Herald Tribune, December 20, 2007.
17. Eric Schmitt, "Rumsfeld Stop in Kyrgyzstan Aims to Keep Access to Base," New York Times, July 26, 2005.
18. Farkhad Sharip, "European Energy Consumers Likely to Lose Kazakhstan Battle to 'Oriental Bloc,'" Eurasia Daily Monitor, Jamestown Foundation, Vol.4, Issue 224, December 4, 2007.
19. G.D. Bessarabov, Kitaiskaia Narodnaia Respublika v 2001–2005 gg [People's Republic of China during 2001–2005 period]," RISI Informatsionny Biulleten', No.4(9), 2006.
20. Igor Plugatarev, "Kto platit, tot i zakazyvayet ucheniya," Nezavisimoe Voennoe Obozrenie (NVO), Moscow, August 19, 2005.
21. Izvestia [Moscow], February 27.
22. Jim Hoagland, "Ousted From Uzbekistan: Our Global Strategy Trips Over Cold War Reflexes," Washington Post, August 7, 2005.
23. Mark N. Katz, "Policy Watch: Eyeing The Shanghai Group," UPI.Com, July 2, 2007.
24. Patrick E. Tyler, "Bush and Putin Look Each Other in the Eye," New York Times, June 17, 2001.
25. People's Daily Online, "China and Russia Strengthen Strategic Partnership." November 28, 2002.
26. Reuters, "China Rejects Israel's Call for Tougher Sanctions Against Iran," October 30, 2007.
27. Reuters, "Global arms shipments fell in 2007," March 31, 2007.

28. Reuters, March 4, 2003.
29. RFE/RL, March 19, 2003.
30. RFE/RL, Newline, March 11, 2003.
31. RIA Novosti [Moscow], March 20, 2003.
32. Robert Hewson, "Chinese Airpower Reaps Benefits of Long Road to Self-sufficiency," Jane's International Defence Review, Vol. 40, October 2007.
33. Robin Wright, "Kyrgyzstan Agrees to Continuing U.S. Military Presence at Key Air Base," Washington Post, October 12, 2005.
34. Rosneft, "CNPC Could Commission Refinery in China in 2011," Interfax, November 27, 2007.
35. Russia Suggests it May Not Veto New U.N. Resolution on Iraq," Kyodo News, March 12, 2003.
36. Russia Tightens Control over Sakhalin-1 Output, Eurasia Daily Monitor, Jamestown Foundation, Vol.4, Issue 156, August 10, 2007.
37. Russia, China Step up Cooperation in Space Research, Interfax-AVN, Moscow, November 13, 2006.
38. Sergei Blagov, "Russia and China: United by Foreign Policy, Divided by Energy Prices," Eurasia Daily Monitor (EDM), Washington, DC, May 27, 2008.
39. Shacheng Wang, "Beijing Says No to Terrorism at Olympics," The Korea Times, July 14, 2008.
40. South China Morning Post, "Bush Announces Withdrawal from Missile Treaty," December 14, 2001b, FRN15.
41. South China Morning Post, "Jiang Backs Putin on Arms Treaty," December 15, 2001a, FRN7.
42. South China Morning Post, "NATO Welcomes Moscow into New Alliance," May 29, 2002, EDTI.
43. Summary of Putin's remarks, International Herald Tribune, 4 March 2003.
44. TASS Russian News Agency. "Russian-Chinese Joint Air Defense Drills Kick off in Beijing." Beijing, December 11, 2017.
45. V. Litovkin, "Kitayskaya intriga 'Mirnoy missii-2007'," Nezavisimoe Voennoe Obozrenie (NVO), Moscow, June 1, 2007.

46. V. Litovkin, "V usloviyakh, maksimalno priblizhennykh k tsivilizovannym...", Nezavisimoe Voennoe Obozrenie (NVO), Moscow, August 17, 2007.
47. Ventslovskiy and N. Litkovets, "Mirnoy missii dan start," Krasnaya Zvezda (KZ), Moscow, August 19, 2005.
48. Vladimir Mukhin, "Dalniy vostok priravnyali k Chechne," Nezavisimoe Voennoe Obozrenie (NVO), July 29, 2005.
49. Yakov Zarakhovich, "Moscow Tightens its Grip on the Regions as Wealth Declines," Eurasia Daily Monitor (EDM), May 4, 2009.

سابعاً. التقارير الاجنبية

1. Alexander Gabuev, "Friends with Benefits?", Moscow, Carnegie Moscow Center, 2016.
2. Alexandre Y. Mansourov, "China–Russia Relations: Can 'Bamboo and Pine Trees' Grow Together?" Special Assessment. Honolulu, Asia-Pacific Center for Security Studies, October 2004.
3. Ariel Cohen, Putin's Foreign Policy and US-Russian Relations, Heritage Foundation, Backgrounder No.1406, 18 January 2001.
4. Bates Gill, "Chinese Military Modernization and Arms Proliferation in the Asia-Pacific Region," in Jonathan D. Pollack and Richard H. Yang, eds., In China's Shadow: Regional Perspectives on Chinese Foreign Policy and Military Development, Santa Monica, CA, RAND Corporation, 1998.
5. Bobo Lo, "The Strategic Partnership: Russia–China Relations in a Changing World Kas," Lowy Institute Paper, Sydney: Lowy Institute for International Policy, 2010, P.34.
6. Dmitri Trenin and Bobo Lo, The Landscape of Russian Foreign Policy Decision-Making, Washington, D.C., Carnegie Endowment for International Peace, 2005.
7. Eugene B. Rumer, China, Russia And The Balance Of Power In Central Asia, Strategic Forum Institute For National Strategic Studies National Defense University, No. 223, November 2006.
8. Eugene Rumer, Richard Sokolsky, and Paul Stronski, U.S. Policy Toward Central Asia 3.0, Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, January, 2016.

9. Jingdong Yuan, Fei Su, and Xuwan Ouyang, China's Evolving Approach to Foreign Aid, SIPRI Policy Paper No.62, Stockholm, Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), 2022.
10. Kremlin, Overview of Foreign Policy of the Russian Federation [in Russian: "Obzor uneshney politiki Rossiyskoy Federatsii"], 27 March 2007a, http://www.mid.ru/brp_4.nsf/0/3647DA97748A106BC32572AB002AC4DD, October 2012, accessed 15 March 2025, Report.
11. Linda Jakobson, Paul Holtom, Dean Knox, and Jingchao Peng, China's Energy and Security Relations with Russia, Solna, SIPRI, 2011, P.11.
12. Marcel de Haas, Russian-Chinese Military Exercises and their Wider Perspective: Power Play in Central Asia, Russian Series 05/51, Swindon, Conflict Studies Research Centre (CSRC), UK Defence Academy, October 2005.
13. Marcel de Haas, The Peace Mission 2007 Exercises: The Shanghai Cooperation Organisation Advances, Central Asian Series 07/281, Swindon, Advanced Research and Assessment Group, UK Defence Academy, September 2007.
14. Marcel de Haas, The Shanghai Cooperation Organisation: Towards a Full-grown Security Alliance?, Clingendael Security Report 3, The Hague, Clingendael Institute, November 2007.
15. Matti Nojonen, "Introduction: Adapting to the Shift of Great Power Relations," in Arkady Moshes, Matti Nojonen, eds., Russia-China Relations: Current State, Alternative Futures, and Implications for the West, FIIA Report 30, Helsinki, The Finnish Institute of International Affairs, 2011.
16. Peter Brookes, Bruno Tertrais, and Alexei Voskressenski, "The Rise of China with Special Reference to Arms Supplies," ESF Working Paper, No.19, April 2005.
17. Roger McDermott, The CSTO: Military Dimensions, Jamestown Foundation, 2007.
18. Shirley Kan, China's Anti-Satellite Weapon Test, Congressional Research Service, Washington, D.C., April 23, 2007.
19. The World Bank in Russia: Overview," The World Bank, last updated April 16, 2020.

20. U.S. House of Representatives, Select Committee on U.S. National Security and Military/Commercial Concerns with the People's Republic of China (Cox Report), Washington, Government Printing Office, May 25, 1999.
21. United States, Department of Defense, The National Defense Strategy of the United States of America, March 2005 .
22. Vladimir Paramonov and Aleksey Stokov, Russian-Chinese Relations: Past, Present and Future, Russian Series 06/46E, Swindon, Conflict Studies Research Centre (CSRC), UK Defence Academy, September 2006 .

ثامناً. شبكة المعلومات الدولية الانترنت

1. Andrew Kuchins, "Russian Perspectives on China: Strategic Ambivalence," paper prepared for Center for Naval Analyses Corporation conference on China–Russia Relations in the 21st Century, February 22–23, 2007.
2. Gordon Feller, Central Asian Power: Rapid Development of Coal and Hydroelectric Power for Export—Financed by Russia, Iran and China, EcoWorld, accessed January 2008.
<http://www.ecoworld.com/home/articles2.cfm?tid=403>.
3. 《遼王》（新華社出版的國際事務週刊，《敘利亞衝突將走向何方？》，2015年10月20日http://news.xinhuanet.com/world/2015-10/20/c_128332124.htm.

Abstract

The study of Russian Chinese relations is of particular importance, as it represents a model for the formation of international alliances, and reflects the nature of the interaction between two emerging powers that seek to rebalance the international system. Therefore these relations have gone through several stages, starting with the rebuilding of trust after the dissolution of the Soviet Union, through the labors that followed the dynamic transformations in the world order, as that stage was characterized by suspicion, apprehension and caution after the number of failures faced in the relations between the two countries, through the strengthening of partnership under the new Russian leadership. To the advanced coordination in their regional and international issues, to the institutionalization of relations, under civilized legal frameworks according to the standards of international protocols, and through bilateral agreements, and the Shanghai Cooperation Organization, which was the most influential interface in the relations between the two countries, and the legalization of their influence in Asia, all these reasons were the main factor for choosing the title: **"Political Relations between the Russian Federation and China 1999-2015: A Historical Study."** The year 1999 was chosen as the beginning of the subject, as it was the year that witnessed a major political transformation in Moscow, and the rise of a new leadership of the Kremlin, represented by Vladimir Putin, who carried with him a new political vision to run the country, represented in the trend towards building serious relations with Beijing, and the study ended with the year 2015, as it was the year that witnessed the direct military intervention of the Russian army in Syria, supported by Chinese diplomatic and economic support.

The course of Russian-Chinese relations can be analyzed as a combination of strategic interests and institutional cooperation

(political, economic, military), away from the ideological and historical dimension, which has become a historical obstacle and a stereotype of the conflict between the two countries, instead of being the historical actor that laid the foundations for relations between the two countries, since the early adoption of communist ideas in them.

The study relied on two basic approaches in dealing with the historical events occurring within the time frame of the study, as the research relied on a set of methodological approaches, which serve the study of international relations, by trying to review them by analysis and comparison, as well as the historical approach between their positions, and tracking their effects and repercussions on the future of both the Russian Federation and China. While presenting my study to adopt two approaches: the first is descriptive, in which I took into account the political factor, which depends on the chronology of events, as it is one of the basics of historical study, and the second is analytical in the areas that necessitated the interpretation of strategic motives and the analysis of the material studied. He mixed them together to present a convincing picture of the relations between the two countries.

The nature of my study subject necessitated the use of an appropriate amount of sources, documents and specialized studies, distributed between English and Chinese translated into English, as well as some sources in other languages, as well as modern Arabic academic studies. The pens of contemporary historians, which required me to take a critical pause to explore the political, economic, and military motives, behind the historians' adoption of their approach to writing events, and their effects on the relations between the two countries

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific
Research

Wasit University

College of Education for the Humanities
Department of History



Political Relations between the Russian Federation and China 1999-2015: A Historical Study

A thesis submitted by the student

Montazer Sabah Shadhan

To the Council of the College of Education for the
Humanities – Wasit University, in partial fulfillment
of the requirements for obtaining the Ph.D. degree in
Modern and Contemporary History.

Supervised by

Prof. Dr. Rahim kadhum muhammed

Al-Hashemi

2026 AD.

1448 AH.